زمن اللخبطة

العنوان : 45 عمارات امتداد رمسيس2 طريق النصر
هاتف وفاكس : 22629499ـ 22629606(00202)
الموقع الإلكتروني
www.dareloloom.com
البريد الإلكتروني : daralaloom@hotmail.con
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى : 1431هـ/ 2010م

فهرسة أثناء النشر

قويدر، إبراهيم.
زمن اللخبطة/ تأليف إبراهيم قويدر. ط1. (القاهرة): دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010.
360 صفحة، 1.8 سم
الرقيم الدولي : 9ـ277ـ380ـ977ـ978.
1. المقالات العربية. أ. العنوان
814
رقم الإيداع : 11074/ 2010 التاريخ : 20/ 5/ 2010

زمن اللخبطة

تأليف

إبراهيم قويدر

دار العلوم
للنشر والتوزيع

2010

الإهَدَاء

لاَ أَهْدَى لاَّ حَد مَن الْعَالَمِيْن وَلَكِنّى أَقُوْل

L$ # " ! M

L/ . - , +*) (M

صَدَق اللّه الْعَظِيْم

إبْرَاهِيْم قُوَيْدر

كتاب "زمن اللخبطة"

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا ومعلمنا وقائدنا الأوحد سيدنا محمد ﷺ.

وبعد؛

أحمد الله وأشكره كثيراً على إتمام تجميع وإعداد هذا العمل الذي هو بين أيدينا الآن وهو الكتاب العاشر لي ، وهو يمثل مجموعة منتقاة من مقالات نشرت في العديد من الصحف الورقية والإلكترونية العربية والليبية.

تجدر الإشارة هنا في هذه الافتتاحية إلى منطلقين مهمين أخذتهما بعين الاعتبار عند كتابة هذه المقالات المجمعة في هذا الكتاب الذي أتمنى أن ينال رضاكم ويكون محل استفادة لكل من يطلع عليه ويقرؤه.

المنطلق الأول:

أن معظم بل جُلَّ المقالات تناولت فيها قضية من القضايا التي تهم المواطن العربي بصفة عامة والمواطن الليبي بصفة خاصة، وذلك في محاولة جادة لتقديم إسهام فكري عملي لوضع المؤشرات التي تمثل أهمية إبراز معالج لهذه القضية أو تلك؛ لتوعية الناس والمسئولين عنها، نظرا لأنها تمس حياة الفرد والأسرة بل مصلحة المجتمع ككل، وتحتاج من الجميع الوقوف عندها والعمل على وضع الحلول اللازمة لها.

ومن هذا المنطلق حاولت بقدر الإمكان أن يكون أسلوبي في طرح ومعالجة هذه القضايا مباشراً سلساً مفهوماً للقارئ حتى وإن تفاوت مستواه التعليمي والثقافي.

وأعتبر أن مهمة الكاتب الأساسية أن يعبر بوضوح عن أحاسيس ونبض الشارع الذي يعيش فيه؛ لأنه بالتالي ستكون كتاباته فيها مصداقية وطرح موضوعي يتفق مع مصالح الناس ويعبر عما يجول في وجدانهم.

المنطلق الثاني:

أن الكتابة في الصحف والمواقع والمدونات الإلكترونية، ومن خلال موقعي الشخصي، مكنتني من فائدة كبيرة وهي الإلمام برد فعل القراء وآرائهم فيما أتناوله في كل موضوع ينشر، وهذه الميزة لا تتوفر في الكتابة في المجلات والصحف الورقية؛ لأن التواصل بين الكاتب والقارئ يكون من طرف واحد، أي مرسل "الكاتب" ومُتلق "القارئ" ولا يوجد تواصل متبادل كالذي يحدث في الصحف الإلكترونيّة.

ولقد استفذت كثيراً من ملاحظات ومداخلات المتابعين والقراء، واستوحيت من خلال تعليقاتهم العديد من الأفكار التي كانت منطلقا لكتابات تعالج الكثير من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

من خلال ذلك تطورت لدينا روح الحوار بين القراء والكتاب وبين كافة فئات المجتمع؛ لأن الشبكة العنكبوتية فعلا تشعباتها وخطوطها المتشابكة جسدت على أرض الواقع روحًا حوارية جميلة مرفوع عنها الخوف فانطلقت تحاور بكل حرية، بيد أن هذا الحوار الحر لابد له من إطار أخلاقي، وهو المعروف بأدبيات الحوار الذي ينطلق من احترام الرأي الآخر، وألا نسبب أي خدش في شعور الآخرين عند التحاور معهم، وألا ننفعل ونغضب لأنه يبعدنا عن روح الحوار الرياضية الخلاقة التي تستهدف من وراء الحوار المنفعة العامة والاستفادة لكل من يشارك فيه.

ولإيماني بأن الوقت قيمة وأن العديد من القراء ليس لديهم الوقت الكافي يوميًّا لقراءة المقالات التحليلية الطويلة اتجهت نحو تناول القضايا العالمية والعربية والليبية بشكل موجز مركّز يعطي القارئ كل المفاهيم الممكنة حيال الموضوع في أقل عدد ممكن من الأسطر، وهذه الطريقة من الكتابة أصعب كثيرًا من تسطير المقالات المطولة العادية؛ لذلك وجدت في ركن سميته الحجاب المكشوف ضالتي التي تخدم الغرض لتمكين القراء من مواضيع مهمة مركزة لا تأخذ منهم الوقت الكثير في الاطلاع والقراءة، ولذلك ستجدون في نهاية هذا الكتاب ، إن شاء الله، مجموعة مختارة من مقالات "الحجاب المكشوف" التي أرجو أن تنال رضاكم.

عموما فإن النشر والكتابة في الصحف والمواقع الإلكترونية تعطى ـ كما قلت ـ فرصة كبيرة لتوسيع قاعدة الحوار بين الكاتب وقرائه باعتباره؛ أي الحوار، الطريقة التي تستطيع عن طريقها الشعوب أن تضع يدها على الأساليب التي تمكنها من الخروج من زمن اللخبطة وصون كرامتها والحصول على حقوقها في مجالات الحياة كافة.

وإني أضع اليوم بين أيديكم كتابًا يحتوي على مجموعة من المقالات تمثل عصارة فكر كدَّ واجتهد، علاوة على كونها وقفات جادة ومهمة لما يجب أن يدور عليها الحوار بين أفراد المجتمع العربي بكل أطيافه وفئاته.

والله ولي التوفيق

إبراهيم قوير

جدة 2010\4\27

قاهر الطغاة

بدأ الموضوع برواية تحتوي على تفتيح مباشر لموضوعنا هذا . . حيث امرأة أرملة ليس لها في الدنيا إلا ابنها الوحيد الذي طلب منها يوما أن توقظه باكرا، ففي الغد رحلته خارج البلاد، وطائرته ستقلع السابعة والنصف صباحًا، وبحكم سكناهم قرب المطار كانت السيدة تسمع مرور الطائرة كل يوم في نفس الموعد وهى تجهز الإفطار، وتدعو الله أن يحفظ ركابها، وأن تصل بسلامة الله . .

كان عليها أن توقظ ابنها قبل موعد الإقلاع بثلاث ساعات حسب طلبه . . ولكنها عندما استيقظت في الفجر فوجئت برداءة الجو وكثرة العواصف الرعدية والأمطار، فحارت وخافت من سفر ابنها في هذا الجو الخطير فيه الطيران، فقررت ألا توقظه، وبعد موعد إقلاع الطائرة ذهبت لتوقظه، وعزمت أن تقول له: إنها لم توقظه نتيجة عدم استيقاظها، وأن النوم قد غلبها . . وكانت المفاجأة، (وجدته ميتا في فراشه).

سبحان الله، كانت تخاف عليه من الموت لاحتمال وقوع الطائرة لرداءة الجو، وقررت أن يبقى في فراشه الآمن، وتناست قول الله تعالى: Lz ywv ut sr...M (الأعراف آية: 34) صدق الله العظيم.

نحن فعلا غافلون في رحلة الحياة القصيرة، رغم أن كثيرين يوجهون لنا المواعظ لنستفيد من هذه الحياة في فعل الخير وألا ننشغل بأمور الدنيا.

ربما في لحظات انشغالنا في مفارقات الحياة الكثيرة، ودون أن ندري، يكون ملك الموت واقفا يجهز نفسه لينجز مهمته وينهى رحلة حياتنا بخيرها وشرها، وما قمنا فيها من أفعال مؤلمة للآخرين، خاصة الطغاة منا الذين أغرتهم الحياة بمالها وسلطتها، فعاثوا في الأرض فسادًا وظلمًا وطغيانًا.

يخيل للطغاة من الناس أنهم مقيمون خالدون في هذه الحياة، وقد غرهم الأمل، فهم في الحقيقة راحلون مفتقدون، سوف يساق كل واحد منهم حثيثًا إلى أجله المحتوم.

الموت ـ شئنا أم أبينا ـ متوجه إلينا، بدون استثناء، فهو نعمة من المولى (ﷻ)، نعمة لمن فعل خيرا في دنياه لينال جائزته في جنة الخلد، ونعمة لمن طغى وتكبَّر في الدنيا ليأخذ الناس من موته عبرة، وهم أيضا سيرتاحون من ظلمه لهم بعد موته، فالموت نعمة بدون شك، وموعظة لمن يتعظ، فالحياة ستنتهي وتزول، وما مضى من العمر لن يرجع أبدا، وستنتهي الصولجانات والعظمة والجبروت والتكبر، كل هذا حتمًا سينتهي، لكن الغريب أن الكل يعلم أن الموت حق، وأنه لا محالة آت في أية لحظة مباغتة، وتأتي أحيانًا كثيرة بدون مقدمات؛ خاصة المرضية.

الموت في الواقع يأخذ الإنسان من رحلة الحياة، تذكرته فيها ذهابًا بدون عودة، بدون إياب، ورغم ذلك ترانا لا نستعد لهذه الرحلة المهمة، فنحن في رحلاتنا الدنيوية نستعد لها بالزاد والمأكل والمشرب والملبس والنقود وكل المستلزمات، أما الرحلة الأهم فلا نعد لها زادها، وهو تقوى الله وعبادته والتعامل مع الناس بما أمرنا به.

ونرى في حياتنا نماذج لا يعبئون بذلك، ولا يهمهم شيء إلا زيادة طغيانهم، ﴿ . . . فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النحل آية: 63) صدق الله العظيم.

يطغى الطاغي على من يعمل معه، ويأكل أجره الذي هو نتاج جهده. . ويطغى على أهل داره: زوجته وأبنائه. . ويطغى على جيرانه وأبناء عمومته وكل من له علاقة بهم. . بل إنه يطغى مستغلا ماله أو سلطته من أجل قهر وظلم الآخرين وسلب إرادتهم الحرة ويتناسون قول الله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ (النساء آية: 78) صدق الله العظيم.

وللأسف انتشر في عصرنا هذا الركض وراء مفاتن الدنيا، وما أكثرها في هذه الأيام! فيجرون لاهثين وراء جمع المال (بدون حساب حق الفقير فيه)، بل إنهم يتملقون من أجل الوصول إلى السلطة والجاه؛ متناسين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند التواجد في موقع المسؤلية، بل تجر البعض منا مفاتنُ الدنيا، فننغمس في ملذاتها غير آبهين بما حرمه الله، فلا يحلون ما أحلَّ ولا يحرمون ما حرم، بل يحلون ما حرم ولا ينتهون عما نهى.

هؤلاء الذين أغرتهم الحياة لم يقفوا مع أنفسهم قبل الموت ليتوبوا ويرجعوا إلى الله، كيف نسي هؤلاء ربهم وتعاليمه المحذرة من مغريات

ومفاتن هذه الحياة، تركوا تقوى الله وانغمسوا في عالم الشهوات، بل مارس البعض منهم الظلم ضد الآخرين مستغلين مواقعهم الوظيفية وأوضاعهم المالية ومنزلتهم الاجتماعية لتكون عونا لهم على البطش بالضعفاء، متناسين أن الموت أقرب إليهم من "نَفَسهم" الذي يدخل ويخرج منهم! وغفلوا عن قول الله تعالى في سورة الأَحزاب الآية 16 :

M ! " # $ % & ' ( ) * + , - .

صدق الله العظيم.

إن في حياتنا نماذج كثيرة وعديدة لطغاة مستبدين ظلموا وقتلوا وعاثوا في الأرض فسادًا، لكن أين هم الآن؟ أُوردُ البعضَ القليلَ منهم لأخذ العبرة والموعظة، فلعل من المفيد التركيز على بعض المعروفين عالميًّا، من فئة الحكام، رغم أن المجتمعات بها الكثير من الطغاة بمراتب عديدة؛ لكن اختيار بعض النماذج من ذوى السلطة والمال مفيد لأخذ العبرة، بدءًا من فرعون الذي عتَا في الأرض وأفسد، فكان لموته مع أعوانه عبرة للآخرين في زمانه.. أما تاريخنا المعاصر فقد اخترت منه بعض النماذج أُوردها بإيجاز شديد..

- قبل أن يموت تشاوشيسكوا بأربعة أيام كان في زيارة خارج رومانيا ووجه له سؤال: هل ستتأثر رومانيا من الإعصار الذي بدأت تتساقط من خلاله عروش الملوك الحمر؟

فأجاب سلوا شجرة التين، هل تنبت حسكا صحيح أن الذين من حولي سقطوا، لكنكم لا تعرفون الشعب الروماني وقيادته الحكيمة، وبعد

أربعة أيام كان يحاكم ويعدم، ولا يُعْرَفُ مكان قبره، وانطبقت عليه دورة التاريخ.

ـ أما شاه إيران فقد ضاقت به الأرض بما رحبت، وضاقت عليه نفسه بعد الصولجان والتكبر، فأصبح مشرداً لا ملجأ له، حتى أمريكا التي صنعته بعد إلحاح وافقت على علاجه بضمانات مغادرته بعد انتهاء علاجه مباشرة، بل تنكر له كل أصدقائه الذين كانوا يتماطرون على زيارته؛ ليغدق عليهم الهدايا والمساعدات عندما كان في السلطة، بل وصل به الحد إلى أن خاطبه مسئول أمريكي بقوله: يا صاحب الجلالة، يظهر أنك مختل عقلياً!!

وعلى جانب آخر اعترف مسئول بنكي سويسري بأن ثروته ـ الشاه ـ زادت على عشرين مليار دولار، وكانت له أربع حقائب كبيرة محشوة بالكنوز لا تفارق عينيه حتى قبل موته بقليل؛ معتقداً أنها قد تنفعه يوم الزلزلة، وفى النهاية مرض بالمرض الخبيث ومات وأصبح مثلا للآخرين.

هكذا رُسِمَ مصير الطغاة في التاريخ بريشة إبداعية، 1 O M
< : : 9 8 7 6 54 2
HG FD CB A @? > =
LM L K J I (العنكبوت آية: 40)

صدق الله العظيم، هكذا يرسو مصير الطغاة بطلقة في الرأس، أو جرعة سيانيد، كما انتهى هتلر، وحدص لموسوليني وعشيقته كلارا بيتاشى،

وكذلك إمبراطور الحبشة "هيلاسيلاسي" الذي أدخل وأودع في دورة المياه وردم فوقه بالأسمنت.

فلنأخذ من ذلك عبرة، ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ (السجدة آية: 11) صدق الله العظيم. ولنتق الله في أولادنا وأسرنا وإخواننا، ولكل من له حق علينا من أهلينا ومن كل الناس؛ لأنه بكل الشواهد الحياتية والتاريخية مهما طغى الإنسان باختلاف موقعه سواء كان حاكمًا أم محكومًا؛ فإنه لا يستطيع أن يكون أكبر من الموت الذي يجسد عملا لا مقولة "إنه بالموت يقهر الطغاة".

بضعة أيام

هل نعي الحقيقة؟ هل تدبرنا حقيقة وجودنا ولو للحظة واحدة؟! هل سألنا أنفسنا كم عمر الإنسان على الأرض؟ وكم عدد أيامه التي يمكثها بين أهله؟

إن الحقيقة التي يجب أن يعيها الإنسان أنه ما هو إلا بضع ساعات إذا قسنا عمره بعمر الكون وبحسابات المولى (ﷻ) في أيامه التي خلق فيها الكون وبطول يوم القيامة! فهل نعي حقيقة أننا لسنا إلا بضع ساعات!

تُرَى هل الطاغية المستبد الذي ينظر إلى الناس من تحت أنفه ويتعالى على الجميع ويسير في الأرض مرحًا ويبطش بالناس يمينًا وشمالاً ـ سواء بحكم قوته الجسدية كما كان يحدث قديمًا في زمن الفتوات، أو بسلطته التحكمية

أو بثروته أو بكليهما معا الثروة والسلطة ـ يعى الظالم المستبد هذا أنه ليس إلا بضعة أيام وينتهى ويعود إلى التراب ويبقى صولجانه بعده مجرد ذكرى يتحدث عنها الناس كما حدث لفرعون وهامان وجنودهما وكما حدث للنمـــروذ، Lw v u t s r qp oM (النمل آية: 69).

إن التاريخ يحكي لنا عن حياة العديد من الطغاة المستبدين، والذين يجب دراستها للعبرة والعظة، والأهم ينبهنا كتاب الله ـ القرآن الكريم ـ بقصصهم حتى يوقظ الغفلة التي تخيم علينا، سواء كنا حكاما نطغى أو محكومين نستسلم ونخنع، L, + *) (M (الحجر آية: 72).

إن كل ظالم مستبد وكل مغتصب جبار وكل معتدٍ أثيم على حق الغير مهما كان موقعه وصفته "لمردودٌ في الحافرة" وعليه أن يعي هذه الحقيقة ولا يضيع فرصة هذا العام الجديد لتكون توبته بالعدول عن مساره ويرد ما اغتصبه من الناس إلى الناس ويعتذر عن أفعاله ويصحح أخطاءَه.

أنت بضعة أيام يا من تغش الناس وتسرق قوت العامل المقهور رغم ما ترفعه باسمه من شعارات وتجعله في مصاف الشركاء وتقوم بتهريب السموم للبلاد وتتحايل من أجل أن تحصل على رشوة أو "برسنت 10٪" كما تعود أن يطلق عليها مصاصو دماء وثروات الشعب والملايين التي كان يفترض أن تسخّر لمشروعات تنموية يستفيد منها أصحاب الدخول المحدودة من عامة الناس وتخلق من خلالها مواقع عمل للشباب العاطل

عن العمل، ستندم مثل فرعون في وقت لا ينفع فيه الندم؛ فالأيام تمر بسرعة وستصاب بالأمراض نتيجة مالك الحرام، لا تغتر بالكلام المعسول الذي تسمعه صباحًا ومساء من المحيطين بك "المطبلين الهائمين بك" من أجل منافعهم، فستلاحقك دعوات اللاعنين واللاعنات إلى أن يواروك الثرى، وحتى بعد ذلك ستستمر ذكراك السيئة.

وأروي هنا روايتين؛ الأولى يقول عنها بعض المؤرخين إنها ليست أسطورة وإنما هي قصة حقيقية حدثت أيام كان الحجيج يبحرون إلى الحج بمراكب شراعية كبيرة، فكان هناك أحد الحجاج يجلس على ظهر المركب وفتح كيس نقوده يعدها للتأكد منها فوجدها سبعة عشر جنيهًا ذهبيًّا، وفجأة قفز عليه قرد لأحد بحارة المركب فخطف منه كيس نقوده وتسلق ساري المركب وأصبح يقذف بعضها في البحر والبعض الآخر منها في اتجاه صاحب الكيس، فبلغ إجمالي ما وقع بين يديه ستة جنيهات، والبقية ذهبت في الماء، وصاحبنا ينعي حظه، فكيف سيتصرف في رحلته إلى بيت الله وسمع شيخ المركب المصاحب للحجيج صراخه فاستفسر منه فأخبره الرجل بقصة نقوده وما فعل بها القرد فسأله الشيخ: ماذا تعمل؟ فرد حاجُّنا: بائع لبن. فسأله الشيخ هل كنت تغش اللبن؟ وبعد صمت وتكرار السؤال أجاب: نعم. فقال الشيخ: يا أخي الموضوع واضح، الثمن الذي بعت به اللبن وصل إليك، أما ثمن الماء الذي كنت تغش به اللبن فقد رجع إلى الماء "ومن غشنا فليس منا".

هذه الرواية، بعيداً عن كونها حقيقة أم لا، تعبر عن واقع ملموس دائمًا، وهو أن المال الحرام ضائع ويرجع على صاحبه بالمآسي والحزن

والغم والمرض، ويسبب له التعاسة وفقدان راحة البال بل والعيش في قلق وعبوس مستمر.

فهل يتعظ سراق أموال الشعوب، سراق الخير ويعرفون أنهم ليسوا سوى بضعة أيام.

ولعل الرواية الأخرى أريد أن أدلل بها على شيء آخر مهم وهو أن الإنسان الذي يعي حقيقة أنه ما هو إلا أيام معدودة ويعمل في حياته كأنه يموت غداً؛ هذا الإنسان الطيب الذي يحب الناس ويحبونه ولا يتكبر عليهم ولا يسرقهم ويقدم العون والنصيحة يعطيه الله الخير والذرية الصالحة والسمعة الطيبة.

ولعل رواية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذي استمع إلى حديث بائعة اللبن مع ابنتها وهي تقول لابنتها أضيفي ماءً للبن، فترد الفتاة: إن أمير المؤمنين منع ذلك، فترد الأم: أين هو الآن أمير المؤمنين؟! إنه لايرانا. فترد الفتاة يا أمي: إن كان أمير المؤمنين لا يرانا فإن الله يرانا.

فهل المرتشي والسارق والغشاش والمعتدي على حرمات الناس يضع هذا في تفكيره ويفيق ويعلم أن الله يراقب كل شيء، وهل يعلم أن الشيطان الذي يغويه سواء كان إنسًا أم جنًّا سيتنصل منه إذا وقع في الدنيا أمام القضاء أو يوم الحساب أمام الله (ﷻ).

عمومًا فللرواية تكملة مهمة وهي أن أمير المؤمنين اجتمع بأبنائه وروى لهم القصة وطلب من أحدهم الزواج من هذه الفتاة، وتم ذلك وكان من صلب هذه الفتاة عمر بن عبد العزيز! ولا أزيدك قولا عن ذلك، فأنت تعلم من هو عمر بن عبد العزيز.

المكلف من قبل الناس بخدمة الناس

الطبيب المعالج للناس

التاجر الذي يستورد الأكل والملبس

الموظفون صغاراً أو كباراً يتم اختيارهم بالكفاءة

هل يدرك المتجاوزون والمنحرفون منهم أنهم ليسوا سوى بضعة أيام؟

تقربوا إلى الله وحده والتزموا تعاليمه التي أنزلت على الرسول الكريم محمد (ﷺ) بقرآن عظيمًا، وخذوا سيرته نبراسًا تهتدون بها في أمور حياتكم كافة.

إذا تعمقنا في سلوك الغرب المتحضر الآن، وفي علاقاتهم الإنسانية والتزامهم الصدق واحترام الغير لوجدنا أن معظم سلوكياتهم الخيِّرة سبب في تقدمهم، فهم لا يعرفون الغش ويصدقون القول ويحترمون الغير، وكل ذلك كان في سيرة المصطفى (ﷺ).

وحتى وإن كانوا يقومون برشوة أصحاب النفوس الضعيفة عندنا ليحصلوا على مشاريع وفوائد من وراء ذلك فإنهم يمقتون ذلك ولا يمارسونه بين بعضهم البعض! إنما يقصدون تحطيمنا وخلخلة مجتمعنا.

إن سمعتنا الخارجية في مجالات الاستثمارات والتجارة والمعاملات المالية أصبحت سيئة للغاية؛ لأن عمولات المنحرفين تجاوزت الحد وتحولت لأرقام كبيرة بشكل لا يصدقه حتى من ابتدعوا العمولة، ووضعوا لها النسب والمعايير التي حطمتها النسب العربية عامة والليبية خاصة، وأقول لهؤلاء ألا تدركون أنكم لستم إلا بضعة أيام!

القمم الهابطة

منذ أول مؤتمر قمة عربي عقد لتأسيس الجامعة العربية، توالت مؤتمرات القمة العربية حتى بلغ عددها 22 قمة، والمؤتمر القادم رقم 23 سيقام في ليبيا يوم 28 مارس 2010.

وليعلم القارئ العزيز أن المؤسسة العربية المشرفة على العمل العربي المشترك ـ والتي تعتبر مظلته "جامعة الدول العربية" منذ تأسيسها ـ بدأت تفرخ لنا مقلدة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ـ فأنشأت الحكومات العربية باقتراحات من الجامعة العربية العديد من المنظمات العربية المتخصصة في مجالات : العمل ـ الزراعة ـ الصناعة ـ التنمية الإدارية ـ الطاقة ـ الإعلام ـ الطيران المدني، إلى آخر القائمة.

كما أنشأت مجالس وزارية متخصصة احتوت التخصصات التي ليس بها منظمات أو اتحادات عربية ودولية مثل "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" ـ مجلس الوحدة الاقتصادية ـ مجلس وزراء العدل العرب ـ مجلس وزراء الداخلية العرب ـ مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب ـ مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب ـ وغيرها من المجالس التي غالبًا ما يكون لها مكتب تنفيذي لكل منها وأمانة عامة لهذا المكتب يطلق عليها الأمانة الفنية لذلك المجلس "أيا كان اسمه".

وهذه المجالس والمنظمات تعقد اجتماعًا عامًّا في العام، كما تعقد مكاتبها أكثر من اجتماع سنوي، كما أن أمانتها الفنية وخبراءها يجتمعون سنويًّا أيضًا. إلى جانب اجتماعات مجلس الجامعة على مستوى المندوبين ـ

سفراء الدول العربية بالجامعة العربية بالقاهرة- الذين يجتمعون شهرياً أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وأيضا للتحضير لاجتماعات المجلس على مستوى وزراء الخارجية العرب.

تصوروا معي حجم هذه الاجتماعات وتكاليفها السنوية، وهنا لا أنظر إلى المصاريف لو كان لهذه الاجتماعات انعكاسات إيجابية على المواطن العربي والشعوب العربية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أو تعود على أمتنا بالخير والتطور والتقدم والرفاهية!

ولكن من تجربتي المباشرة، أؤكد لكم: إن اجتماعات العرب على كافة المستويات والأصعدة لا يتم تنفيذ 1٪ من نتائج اجتماعاتها الإيجابية، هذا إذا كنت متفائلا- حيث لا توجد ترجمة حقيقية لما يتم الاتفاق عليه حتى يتحول ذلك إلى واقع ملموس يحس بتأثيره الإنسان العربي الذي يشعر بالمرارة من الخوف على مستقبل أمته.

وبعد هذه المقدمة وبمناسبة انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للقمة المقبلة في ليبيا أريد أن أشير إلى بعض المزايا التي تصاحب القمم العربية.

الميزة الأولى: تسابق الدول المستضيفة للقمم في حسن الاستقبال وطوابير التشريفات وفرق الموسيقى وتقديم الورود والزهور وإعادة تأثيث صالات الاستقبال في المطارات، وقارن ذلك- أخي العربي- مع كيفية وصول رؤساء دول الاتحاد الأوربي أو اجتماعات الثمانية الكبار، وبساطة استقبالهم".

الميزة الثانية: إنشاء وإعادة تأثيث مقار إقامة الملوك والرؤساء والبذخ المغالى فيه من أجل إبراز إمكانيات الدولة وكرم ضيافتها من خلال فخامة مقار الإقامة وديكورات قاعات الاجتماعات.

الميزة الثالثة: إقامة الولائم المبالغ في نوعية الأكل المقدم فيها، وأن يتم تناول أصحاب الجلالة والفخامة والعظمة الأكل على أصوات الموسيقى الوطنية وتقديم بعض اللوحات الاستعراضية التي تشبه "ليالي هارون الرشيد".

الميزة الرابعة: نستمع نحن العرب في كل مكان في جلسة الافتتاح إلى خطابات رنانة مدوية يعبر ويستعرض فيها كل زعيم عن إخلاصه للأمة العربية وحرصه على نصرة شعب فلسطين واهتمامه بكافة العوامل المحققة للتكامل العربي، ويحرص هؤلاء جميعًا على أن تكون خطبهم منقولة نقلاً مباشرًا! وهو هنا في الواقع يريد أن يقول لشعبه "شوفوا أنا إيش مع هؤلاء، أنا أفضل منهم".

الميزة الخامسة: بعد جدال يبدأ في كواليس الجامعة العربية بالأمانة العامة قبل القمة بشهرين تقريبًا، ثم مع مندوبي الدول بالجامعة العربية لمناقشة وإعداد قرارات القمة وبيانها الختامي، ثم مع وزراء الخارجية العرب، ثم يدخلون في القمة والقرارات والبيان جاهز ويترك هامش لأي تعديلات يفاجئون بها أثناء الاجتماعات.

لا شك أن خبراء الجامعة العربية المحترفين في الصياغات والديباجات رغم التناقضات في الآراء يصلون إلى ما يسمونه الصياغة التوفيقية التي يقتنع بها كل الأطراف المختلفة ولكنها صياغة باهتة لا تؤدى إلى أي

شكل من أشكال المسئولية تجاه موضوع القرار، ولا شك أن لغتنا العربية الغنية بالمصطلحات تساعد هؤلاء المخضرمين في الوصول إلى الصياغات التوفيقة الباهتة للبيان الختامي الذي يتفضل السيد الأمين العام بتلاوته في الجلسة الختامية لمؤتمر القمة ويصفق له الجميع فور الانتهاء من قراءته.

هذه هي الميزات العلنية التي يعلمها جيداً كل المتابعين والمنظمين لاجتماعات القمة العربية، غير أنني كنت خلال الفترة من 1999 إلى 2007 قريبًا ـ إلى حد ما ـ من مطبخ الاجتماعات بالجامعة العربية، وهنا لا أدعى المعرفة والإلمام بكل شيء إلماما كاملا، ولكن حضوري للاجتماعات حتى المغلقة غير المعلنة وما يصلني من بعض الأعضاء الفاعلين في المطبخ "المخضرمين في الصياغات" ـ كوّن لديّ بعض المعرفة، وهي إن كانت قليلة فإنها أعطتني انطباعات رأيت أن أضعها أمام القارئ العربي شهادة للتاريخ، وليعلمَ المواطن العربي، ولو الشيء البسيط، عن كيفية الحوار الذي يدور بين القادة في الجلسات المغلقة.

وأذكر على سبيل المثال هذا الحوار كمثل أورده للتدليل على ما وصلت إليه أحوال اجتماعاتنا على مستوى القمة:

في إحدى الجلسات كان المتحدث الأمين العام للجامعة العربية شارحا الوضع المالي وما تعانيه الجامعة من صعوبات، حيث أكد أن الظروف بهذه الطريقة لا تساعده على الاستمرار في أداء واجبه، وأنهم ـ أي القادة ـ إذا لم يقفوا معه ويدعموه فإنه سيكون غير قادر على الاستمرار في أداء واجبه وأنه يفضل التنحي عن موقعه فلعلهم يجدون من هو أفضل منه ويستطيع الاستمرار مع هذه الظروف.

وهنا قاطعه أحد الزعماء قائلا : يا عمرو أنت تقصد إن "فلان" لم يدفع لك . . أنا سأقنعه بالدفع . . وهنا يقاطع فلان قائلا : يا " . . . . . " لما تدفع اللي عليك لي سأدفع لعمرو . .

ويتدخل ثالث في النقاش : "إحنا مانستغناش عنك يا عمرو وإن شاء الله يكون خير" .

تصوروا معي أن يتم النقاش هكذا وبنفس الطريقة والأسلوب حتى في أهم القضايا السياسية المصيرية، أما القضايا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تهم المواطن العربي فلا تحظى بأي نقاش من القادة، بل تترك لما يتفق عليه الخبراء ويباركه الوزراء ويعتمده بعد ذلك الزعماء دون نقاش أو اطلاع لسببين :

الأول : أن وقت القادة لا يسمح لهم بنقاش مثل هذه الموضوعات .

والسبب الثاني : أنهم لا يفقهون شيئًا في فنيات السياسات العامة لقضايا التعليم والصحة والاقتصاد والاجتماع .

وقد شهدت القمم العربية العديد من القرارات الشائكة والمهمة للمواطن العربي، مثل قمة "الآلات الثلاث" بالخرطوم وقمة "القدس" بالرباط، ففي هاتين القمتين صدرت قرارات مصيرية أين هي الآن من واقعنا المرير .

ودعني أظهر لك حقيقة اجتماعات الوفود العربية على كافة المستويات، والتي يتحقق منها الآتي :

أولاً: يقولون لبعضهم البعض في الاجتماعات كلاما يختلف تمامًا عما تقوله وسائل الإعلام.

ثانيًا: يقولون لشعوبهم كلاما يختلف عما يقولونه في الاجتماعات المغلقة، ويختلف تماما عمَّا يقولونه للإدارة الأمريكية، وكلامهم للاتحاد الأوروبي يختلف عما يقولونه للاثنين.

ثالثا: يصدرون بيانات وقرارات تنتهي بالتصفيق والحفظ الإلكتروني، وهو الآن محفوظ في أدراج أرشيف الأمانة العامة للجامعة العربية، وقد يتم الاطلاع عليها في السنة التالية للاستعانة بها في صياغة البيانات الجديدة؛ لأن معظم القضايا مكررة ومعظم البيانات هي نفسها البيانات السابقة، مع بعض التقديم والتأخير وتلميع الصياغات وتغيير التواريخ.

رابعًا: إصدار البيانات الإعلامية لطمأنة الشارع العربي على الرغم من أنه فقد الثقة في هذه الاجتماعات ونتاجها.

وأتساءل أخيرًا عن قمة ليبيا التي تعقد لأول مرة في بلادنا: هل ستعبر عن آمال وطموحات ورغبات العرب رجالا ونساء وأطفالا وأسوياء وذوي احتياجات خاصة، علاوة على ما يتناوله محترفو السياسة والكتاب المعبرون عن كافة مشاكل المجتمع العربي الحياتية!

سؤال آخر: هل تستطيع القمة أن تقرر آلية حقيقية فاعلة لمواجهة مشاكل الشباب في التشغيل ووضع برامج لاستثمارات عربية عربية من

أجل خلق فرص عمل للشباب العربي حتى يستطيع أن يسهم في بناء هذه الأمة؟

وهل تستطيع القمة أن تضع حرية وكرامة الإنسان العربي في كل قطر فوق كل الاعتبارات وتمنحه حرية التنقل بين الأقطار الشقيقة للعمل والكسب مع حقها في وضع الضوابط الأمنية الحديثة وَفْقَ أحدث الوسائل الإلكترونية؟

وهل تستطيع القمة أن تلزم واضعي المناهج التعليمية والتربوية بتوحيدها في كل الأقطار العربية لنجد بعد سنوات جيل يحمل ثقافة تعليمية واحدة؟

وهل تستطيع القمة أن تصدر مؤسسة عربية للترجمة والبحث العلمي يتم من خلالها القيام سنويًّا بترجمة المراجع العلمية من لغتها الأم للغة العربية للإسهام في إثراء المكتبة العربية بأحدث المراجع العلمية كما فعلوا في القرون الوسطى عندما ترجموا أمهات العلوم من العربية إلى لغاتهم؟

وهل تستطيع القمة أن تحقق تكاملا في الخدمات الصحية والتأمينية وغيرها للمواطنين العرب في الوطن العربي؟

وهل تستطيع القمة أن تحقق العديد من طلبات الأفراد والأسر العربية في قضايا الاقتصاد والمجتمع؟

إن للقادة أن يقروا ما يشاءون في أمور السياسة، بعد أن وصلنا إلى قناعة تامة أنهم جميعًا يسعون وهدفهم هو استمرارهم في الحكم!

بالتأكيد أيها السادة لن تستطيع القمة أن تحقق ذلك وسنستمع في ليبيا إلى خطابات "رنانة" ومواعظ وبيانات تليق وتنسجم مع توجهات السادة المجتمعين بصيغ توافقية لخلافاتهم، وستبرز حتما شكلا من أشكال المجاملة للدولة المضيفة كالعادة.

وأخيرًا: كل قمة "هابطة" وأنتم جميعًا شعوبًا وحكامًا بخير.

متى يتقاعد الرؤساء!

البناء الاجتماعي لنظام الحكم العربي القديم تاريخيًا متأصل في شكل أسرة ذات جاه ونفوذ ومال، قاد أحد أفرادها مجموعة من الأسر- تربطهم بهذه الأسرة صلة الدم أو الجيرة- في معتركات الحياة المختلفة حيث منحه المولى (ﷻ) «كارزمات» القيادة، وبعد أن وصل بهذا الجمع من الأفراد والأسر إلى بر الأمان، واستوطنوا أرضًا توافرت فيها مقومات الحياة، تحول هذا الرجل القائد إلى ما تعارف على تسميته شيخ القبيلة، وأصبحت أسرته أسرة الشيخ (عائلة الشيخ)، غالبًا ما يتوارث أبناء هذه الأسرة مشيحة القبيلة.

حيث يتم إعداد الابن الأكبر للشيخ، بأن يحضر ويتدرب على اجتماعات مجلس القبيلة ويكلف حتى في وجود الشيخ، ببعض المهام التي تخص أمور القبيلة وشئون أمنها الاجتماعي، ويعتني شيوخ القبائل بإعداد أبنائهم إعدادًا جيدًا، وتحدث في مرات عديدة مشاكل وصراعات على المشيحة أو نيل رضا الوالد قبل وفاته، وقد تتطور هذه المشاكل أو الصراعات بين الأبناء وأحيانا أولاد العم وتجرهم إلى محاربة بعضهم

البعض، يتولى بعد ذلك المنتصر المشيخة، وتبدأ عجلة الزمان تدور من جديد وَفقًا لهذا المسار التاريخي للقبيلة، كشكل من أشكال نظام الحكم داخل مجتمعاتنا العربية.

واستمر هذا النظام القبلي داخل المجتمع في تاريخنا القديم، وخاصة بعد ظهور الإسلام، حيث أُنْشئَتْ دول ضمت كل حدود الوطن العربي حتى الأندلس ـ إلى أن اضمحلّت آخر هذه الدول، وهى الدولة العثمانية، وكانت أنظمة الدول قديما تهتم بمشايخ القبائل وتعطيهم هامشًا من السلطات وتسخرهم لخدمتها وخدمة أهداف الدولة، وكانوا يقومون بدورهم بحرفنة لكي يحققوا استمرارية منزلتهم الاجتماعية داخل القبيلة ويضمنوا استمرار وجاهتهم ونفوذهم.

وفي تطور تاريخي معروف تتحول القبيلة الأكثر عددًا وقوة إلى قيادة المجتمع ككل، سواء بتحالفات مع بقية القبائل أو نتاجًا لانتصارها في معارك قبلية استطاعت من خلالها إخضاع بقية القبائل ومبايعتها لقيادة المنطقة، وهذه المبايعة تتحول إلى مبايعة لشيخ القبيلة الأقوى وأسرته.

وقد حدثت أشكال عدة وتحالفات متنوعة تحالفت فيها أسر وقبائل وأفراد مع أجانب عن الوطن من أجل الوصول إلى السلطة، إلى أن بدأت تظهر مظاهر الدولة الحديثة في أقطارنا العربية، وحاولت بعض من قيادات هذه القبائل أو الأسر والمجموعات أن تستفيد من نقل بعض أشكال نظام الحكم الملكي أو الجمهوري متأثرة بما يدور في العالم، ولكن لا يخفى عليكم أنه تم الاقتباس، ولكن العقلية القبلية ما زالت هي الأساس في تفكير من نقلوا هذه التجارب من الذين ترعرعوا في رعاية نظام الشيخ.

ثم ما لبث أن بدأ يظهر في أقطارنا العربية الشكل الملكي، ثم الجمهوري كنظام حكم رفع شعار أن السلطة للشعب وأن الحكم ديمقراطي، وتم إعلان الدساتير لتنظيم العلاقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتشكيل أداة الحكم الديمقراطي الجمهوري. .

لكن رغم ذلك لم يستطع هؤلاء التخلص من عقلية شيخ القبيلة والارتباط به، كما تعلمنا ذلك منذ نشأتنا داخل أسرنا، فالأب هو الحاكم، والأستاذ في الفصل هو الحاكم، وفي القبيلة الشيخ هو الحاكم، وأعني هنا الحاكم المطلق الذي نصغي له ولا نعارضه وننفذ تعليماته، ونقدم له قرابين وولاءات الاحترام، رغم أن ديننا الإسلامي حدد لنا من خلال النصوص القرآنية والسنة النبوية نظامًا بديعًا للأسرة، ونظامًا أبدع للشورى داخل القبيلة، وأنظمة مميزة في التربية يستعين بها المدرسون في تعليم النشء، ولكن للأسف ابتعدنا كثيرا عن ذلك.

هذه الخلفية الثقافية أثرت في سلوكيات مجتمعاتنا، وتحولت بالتدريج من ارتباطنا بالشيخ الأوحد إلى الملك الأوحد، والرئيس مدى الحياة، والذي بدأ حياته الرئاسية ديمقراطيًا، ثم ما فتئ أن تحول إلى غير دستوري عندما تقترب نهاية ولايته؛ وذلك بتغيير القوانين والنظم الدستورية، أو يقدم ما يفيد عدم رغبته الاستمرار في سدة الحكم، ليخرج أزلامه والحشود من المصانع ووحدات الإنتاج والمدارس ليهتفوا له، وبعد عدة أيام يعدل عن قراره، ويقرر الاستمرار نزولا على رغبة الشعب.

القضية في حقيقة الأمر، تتلخص في: كيف نرسخ في سلوكياتنا الإيمان بتداول الأمور، وعدم حكرها على فرد أو مجموعة معينة، ونتعلم أن سمة الحياة هي التغيير والتبديل، وهذا لا يتأتى إلا بإعادة النظر في بنائنا

الاجتماعي: الأسرة والقبيلة، وشكل قيادتها، وترسيخ مبادئ الحوار الهادف داخل الأسرة والعائلة ومجلس القبيلة، وداخل المدارس والجامعات، إلى أن ينشأ لدينا جيل جديد يؤمن بأن تداول قيادة العمل قاعدة أساسية ومهمة، وأن الشورى قبل اتخاذ القرار شيء أساسي وجوهري في الحياة.

إن هذه التربية للجيل حتما ستؤثر مع مرور الزمن، فيتحقق فعلا لا قولا شعب واعٍ مدرك ضرورة أن يكون له رأي في كافة أموره: سواء الحياتية والمصيرية، ويستطيع أن يتصدى لكل ألاعيب الالتفاف على ممارسة الديمقراطية أو كبح الحريات.

تداول السلطة قاعدة مهمة ومؤثرة في تطوير العمل القيادي الرئاسي في المجتمعات، ويعطى مؤسسة الرئاسة دفعة جديدة قوية، حيث تجدد الدماء الفكرية، مما يعطي حيوية ونشاطا في منظومة خدمة الجماهير التي اختارت الرئيس ديمقراطيًّا، وتدعيما لما نقول فإن دراسة أجراها علماء متخصصون في الإدارة وعلم النفس والاجتماع أعطت مؤشراً واضحًا أن الحد الأعلى لبقاء المسئول في موقعه ثماني سنوات، بعدها يمكن أن يتولى موقعًا آخر لاكتسابه خبرة إدارية وقيادية لدى المؤسسات، وليس النفي من الموقع، هذا على المستوى الأدنى، أما على مستوى الإدارة العليا الرئاسية فيجب أن يتخلى عن موقعه بعد انتهاء مدته ويضع نفسه تحت تصرُّف مؤسسة الرئاسة؛ للاستفادة من خبرته كمستشار له خبراته وعلاقاته القارية والدولية التي اكتسبها من موقعه السابق.

إن التصور الأكثر ملائمة لوضعنا العربي ـ لو اقتنع رؤساؤنا بضرورة تداول السلطة ـ أن نخلق نظاما يحتفظ فيه الرئيس المنتهية خدماته بامتيازاته

الفخرية والمراسمية، ويكون له من يرعى شئونه من خلال مؤسسة الرئاسة، ويحتفظ بلقب الرئيس، وبالتالي نشبع رغبة هؤلاء باستمرار مزاياهم، ونحقق التداول الذي سيظل حلما ما لم تؤمن الشعوب به وتبدأ بتنفيذه من بداية السلم عند شيخ القبيلة إلى سدة الرئاسة. هنا فقط يمكن لنا أن نعرف متى يتقاعد الرؤساء!

الانتماء للوطن

عملية الانتماء للوطن تغنَّى بها الشعراء، وكتب عنها الأدباء، وتناولها العلماء بالبحث والإثراء في كافة أنحاء المعمورة، وبمختلف لغات العالم، وتناولتها الأديان السماوية بشيء من القدسية والاهتمام، وجعلتها تقع في المرتبة الثانية بعد محبة الخالق (ﷻ).

ما لنا اليوم نشعر بأن العديد من شباب هذه الأمة قلَّ عنده الانتماء؟ ونقول عن البعض منهم: ينقصه الانتماء، فهل هذا القول صحيح؟ وإن كان كذلك، فما مبرراته وأسبابه؟

هنا أريد أن أؤكد بداية على أنه لولا أن كل الدراسات والأبحاث قد قررت أن الانتماء ظاهرة مكتسبة، يكتسبها الإنسان منذ بداية معرفته بالمحيط الذي يعيش فيه بعد ولادته، وتدرجه في سنيّ عمره منذ نعومة أظفاره إلى استوائه شابًّا يافعًا، مرورًا بمرحلة الرجولة، وانتهاء بالشيخوخة عبر الكهولة، لولا ذلك لقلت تجاوزا: إنها تكاد تكون فطرية عند الإنسان؛ لأن محبة الوطن من محبة الله، والأرض التي ولدنا فيها، والناس

الذين تعايشنا معهم- هم من أرضنا، وكلاهما؛ الأرض والناس، وطننا الذي نموت دفاعًا عنه ضد أي معتدٍ غاشمٍ، أو طاغية مستبد.

هذا الحب وهذا الانتماء يُولَد في الوقت نفسه الذي يولد فيه الانتماء للأم والأب والأسرة، فالوطن هو الأسرة الكبيرة التي تضم تحت مظلتها كل الأسر داخل المجتمع.

وحب الوطن غريزة متأصلة في النفوس، والشريعة الإسلامية قرآنا وسنة، تؤكد ذلك الحب والانتماء.

وقد اختلف الباحثون - باختلاف التوجهات الفكرية والمدارس والمناهج العلمية - في تعريف الوطنية، فمنهم من ارتقى بها إلى مستوى العقيدة، ومنهم من وصفها أنها تعبير وجداني يندرج داخل إطار العقيدة.

وحول مفهوم الانتماء للوطن تحدث العديد من المتخصصين عن ذلك، منهم الدكتور زيد بن عبدالكريم الزيد، عميد المعهد العالي للقضاء بالسعودية الذي أكد على أن الأسرة هي أول انتماء يعيشه من ولد في أحضانها، ثم يأتي الانتماء إلى دائرة أوسع وهي تحوي الجيران والأقارب والحي والقرية والمدينة، ثم الوطن، أما الانتماء الأكبر فيكون للدين.

واتجه العديد من الفقهاء والعلماء إلى أن الفرد المسلم الذي يؤمن بعقيدته الإسلامية - بكافة أسسها المعروفة، وملتزم بعبادة ربه - وفقًا لها- يتوفر لديه الإيمان القوي والتربية السليمة، ويتحقق هنا الاحتواء المجتمعي الشامل؛ لأن هذه الأسس الإسلامية تحرر العقل والفكر، وتكسب النفس الراحة، ويمكن عند ذلك بناء مجتمع قوي بعقيدته وبمجموع أفراده الذين

حتمًا سيدركون ماذا تعني المواطنة، وماذا يعني الانتماء لعقيدة الإسلام، وكذلك الوطن.

ويقول الدكتور فهد عبد الكريم بكر: إن المجتمعات المتقدمة حرصت على تعميق الشعور بالانتماء لدى شبابها؛ وذلك لأنه ـ أي الانتماء ـ يمثل حجر الزاوية في حياة تلك المجتمعات واستقرارها وتماسكها، بل ومن الدوافع الرئيسية لتقدمها، وباتجاه العالم إلى ما يعرف بالعولمة الثقافية في هذا العصر الذي اتسم بالتغيرات والتطورات المتلاحقة ونقل المعلومات بين مختلف شعوب العالم، كان لابد أن يقابل ذلك تعميقًا للشعور بالانتماء للوطن بأبعاده المختلفة لدى الأفراد.

إذن فإن حب الوطن مرتبط، في تصوري، بالوازع الديني، ومرتبط أيضًا بالمكان وحب الخير لجميع الذين يعيشون حولنا، وَفْقا لمنظور: إن سعادتي لا تكتمل إلا بسعادة الآخرين من حولي من أبناء وطني، مهما اختلفت صلتي بهم.

وفي بعض الأحيان لا يكون للإنسان أي شكل من أشكال الخيار في محبة الوطن، ويتحكم فيه الجزء من العقل الذي يتحكم في القلب ومشاعره وكل الوظائف والانفعالات؛ لذلك نجد أنه ليس له تفسير مقنع، فقد تكون بلد الإنسان أفقر بلاد العالم وليس للإنسان فيها فرصة لحياة كريمة، وقد يكون جوّها سيئًا، قارضَ البرد شتاء، وشديدَ الحرارة صيفًا، وممطرًا طوال العام، وقد يُمارس ضده فيها أشكال متنوعة من الاضطهاد والتنكيل والتمييز، ومع ذلك نجد ابنها يحبها كحبه لأمه!!

فما يطلقه أبناء مدينة "بنغازي" في ليبيا عند البعد عنها، والحنين والشوق إليها وبلهجتهم العامية: "عندي قعدة في هاذيك السبخة خير من الدنيا وما فيها" لخير دليل عما أقول.

وهذا تعبير صادق نابع من القلب لمحبة المدينة التي أعطتنا ـ نحن أبناء بنغازي ـ الحياة، ومنها أحببنا وعشقنا وطننا؛ كل وطننا ليبيا؛ لأن نسيج المجتمع البنغازي يجسد الوحدة والتماسك الوطني لكل البلاد، ومن ليبيا عم حبنا الكبير للأمة العربية، حبًّا وانتماءً متواجدا في قلوبنا، ورسَّخهما ـ بلا شك ـ قوة الإيمان بالمعتقد الإسلامي.

والإنسان الوطني هو من يؤدي واجبه، ويكون ولاؤه لوطنه. ولولا مكانة وقيمة الوطنية في النفس ما تغنى بها الشعراء، وما عرف بحبها العقلاء، بل إني لا أبالغ كثيرًا، إذا قلت: إن حب الوطن والارتباط به والانتماء إليه فطرة معتدلة مغروسة في نفوس الأسوياء من البشر، بحيث لا يمكن لأحد أن ينزع هذه الفطرة من نفس صاحبها، أو يسلبها من قلبه، وذلك لتمكنها منه ونفاذها فيه.

ومن خلال ذلك وتفهمًا لهذه الغريزة الإنسانية جاءت شريعتنا الإسلامية متوافقة مع ذلك، وإن خير ما يستدل به على حب الوطن والحنين إليه ما قاله نبينا الكريم محمد (ﷺ) وهو مفارق لقريته مكة التي أُخرِج منها: "إنك خير أرض الله، وأحب الأرض إلى الله، ولولا أن أهلكِ أخرجوني منك ما خرجت". قال رسولنا محمد (ﷺ) ذلك رغم فساد أهلها ومعاداتهم له، ومحاربتهم لدعوته، وحصارهم لأتباعه وعشيرته.

ولعل حب الوطن العميق والحنين الصادق له هما اللذان ضاعفا من محبة أصحاب النبي لمكان المهجر المدينة المنورة، فدعا النبي (ﷺ) لهم: "اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا لمكة.." إلخ الحديث.

وأعود إلى إجابة السؤال الذي بدأت به: لماذا الشعور بأن الانتماء للوطن بدأ يتناقص بشكل أو بآخر؟!

والحقيقة أن السبب في ذلك يرجع إلى عاملين أساسيين:

العامل الأول: هو البعد الواضح عن التمسك بمبادئ الإسلام وشرعه الذي يدعونا لمحبة الأسرة والوالدين والجيران، حيث يسن لنا منهجًا سلوكيًّا راقيًا في التعامل مع الآخرين، بالإضافة إلى الاهتمام بالأرض التي تعتبر بدون أدنى شك السبيل والطريق لمحبة الوطن والانتماء إليه، ويعتبر هذا العامل أساسيًّا؛ لأنه عندما يترسخ في المجتمع يفقد العامل الثاني مقومات وجوده مهما حاول مريدوه أن يفرضوه.

أما العامل الثاني: فهو ما يحدث في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، خاصة بعد انتهاء الدولة الإسلامية، وبتحديد أكثر بعد انتهاء فترة الخلفاء الراشدين ظهرت- بصورة تدريجية ومتفاوتة بين دولة وأخرى- ظواهر التبجيل والإجلال للحاكم، وتغنى الشعراء بأشكال وألوان الانتماء والإخلاص للحاكم، حتى وصلت إلى أشدها في وقتنا الحالي، فأصبحنا نغير التاريخ ونزور الأحداث والإرادات بما يتماشى مع الانتماء الكامل للحاكم وأسرته، بل بلغ الأمر أنه تم تسخير كل وسائل المعرفة من: الإعلام والتعليم والأدباء والكُتَّاب والشعراء، من أجل العمل على غرس

مبادئ الولاء والانتماء لهذا الفرد، بل وصلت الأمور إلى أن تُقاس وطنية الفرد بمدى ولائه للحاكم، وللأسف هذا حال معظم دولنا العربية، وأيضًا بعض دول العالم الثالث.

فمن هنا جاء الخلل في الانتماء للوطن، فبسبب تعدد عمليات غرس مفاهيم الانتماء، وبقدر ما يكتسب الإنسان انتماءه وحبه لوطنه، بقدر ما يتلقى جرعات منذ الصغر بكافة الوسائل والأساليب تستهدف حقنه بحب الحاكم، وأن يفديه بالروح وبالدم. ومن هنا نشأ جيل متعدد الانتماءات يعيش حالة من انعدام الوزن والتوازن بين ما يتلقاه من توجهات منظمة للولاء للحاكم، وبين غريزته الإنسانية حيث محبته لوطنه.

هذان العاملان الأساسيان هما السبب، في اعتقادي، في ظهور بعض الانحرافات في الانتماء للوطن، وتجدر بنا الإشارة إلى حقيقة مهمة، علينا أن نستوعبها، ألا وهي أن الولاء والانتماء للحاكم الصالح العادل الذي يصون حقوق الناس ويساوي بينهم في الحقوق والواجبات ويضحي من أجل تقدم وطنه وتطوره ويخلص في ذلك، سيشارك الوطن في محبة الناس له.

ودائمًا الحاكم المخلص العادل يسعى إلى غرس مبادئ حب الوطن والانتماء إليه ما بين أفراد مجتمعه؛ لأنه هو نفسه يحب هذا الوطن ويحب رعيته ويسعى بكل جهده لرعايتها خير رعاية، أما الذي لا يفعل ذلك، فهو يحب سلطته وكرسيه، ولا يحب وطنه ولا رعيته، التي لولاها ما كان حاكمًا.

فالوطنية والانتماء سلاحان مهمان، ندافع بهما ضد تيارات العولمة، خاصة الهدامة منها، وإن ركيزة الوطنية الأساسية هي العقيدة الدينية الإسلامية، والتمسك بها هو أساس النجاح نحو بعث جيل يحب وطنه وينتمي إليه.

وكم من الأشخاص من يجعل شعاره الوطن، والوطنية رمزًا لمأرب في نفسه، وإن وصل بهذا الشعار إلى سدة السلطة والمسئولية يتغير انتماؤه ويظهر حبه لكرسي السلطة، والكثير من الناس يعرفون أشخاصًا انتهازيين كثيرين على هذه الشاكلة، ويكثر ظهورهم بين الناس في المناسبات الوطنية والاجتماعية. وهذه الأمثلة من الناس كثير في حياتنا المعاصرة، ويتمتعون بميزات كبيرة وكثيرة للأسف في الدولة، مع أنهم يظهرون في خطاباتهم وكتاباتهم وأحاديثهم من حب الوطن ومن الإيمان ما لا يصدقه من عقل الأمور وتروى فيها، وحتى في ولائهم لسيدهم تجد ولاءهم كاذبًا، فيقيسون ولاءهم له بمدى ما يتحصلون من منافع، فبقدرها وبوزنها يكون حبهم له وانتماؤهم إليه، ويثرثرون بالولاء للوطن وهم عن ذلك بعيدون بعد السماء عن الأرض.

القيادة المفقودة

نتحدث دائمًا عن الإدارة والأسلوب الإداري الصحيح والأمثل، وكذلك وسائل الإشراف والتنفيذ الإداري الناجحة باعتبارها عاملاً مهمًّا من عوامل رقي وتقدم المجتمعات.

ولكن مهما وُضعت لوائح وصيغت أسس تنظيمية وهيكلية اتُّبع في إعدادها الأسلوب العلمي الموضوعي وأحدث نظريات الإدارة الحديثة، ومهما شرَّعنا وأصدرنا من قوانين وقرارات تنفيذية تنظيمية فستبقى كل هذه الأعمال معطلة وحبراً على ورق لا ترقى إلى مستوى تكلفة ما صرف في إعدادها من جهد المختصين ومصاريف اجتماعاتهم، بل إنها لن ترقى أيضًا إلى مستوى تكلفة الحبر والورق المستعمل في طباعتها وتكلفة نشرها وتوزيعها.

ولا يغيب عن أحد أن الإدارة الناجحة يجب أن تأخذ في اعتبارها البيئة الاجتماعية للمجتمع المحلي التي ستقوم بإدارته وتقديم الخدمات لسكانه ذكوراً وإناثًا أفرادًا وجماعات بمختلف فئاتهم العمرية والتخصصية؛ لأن إغفال هذه الحقيقة سيؤدى إلى إخفاقات عدة في برامج الإدارة الناجحة والإصلاح الإداري، وللأسف فإننا في مجتمعاتنا العربية عامة، والمجتمع الليبي خاصة، لا نراعي ذلك، فغالبًا ما نتكالب على عقود بالملايين مع مكاتب وهيئات استشاريوها أجانب في علوم الإدارة وتقنياتها بمختلف التخصصات، وقد تكون هذه المكاتب من أحسن المكاتب العالمية وقد سبق لها أن قدمت في مجتمعاتها الغربية الدراسات والحلول الناجحة للمختنقات الإدارية لديهم، بل قد ترقى إلى مستوى أن نُظُمها الإدارية التي قامت بوضعها في مجتمعاتها أسهمت في إيصال هذه المجتمعات لما وصلت إليه من تقدم في الأداء الإداري الذي كان عاملاً أساسيًّا في تطور هذه المجتمعات، وما حققته هذه الهيئات والمكاتب من شهرة عالمية في بلادها كان سببه الرئيسي أنها على دراية كاملة بما يسمى بالأنماط الاجتماعية المحلية المؤثرة

في الإدارة؛ لأن نفس هذه المكاتب تُقدِّم الحلول والمقترحات لمشاكلنا الإدارية في مختلف المجالات، ولكن عند التطبيق الفعلي لهذه الحلول تصطدم مع ثقافات وسلوكيات المجتمع المحلي في معظم الأحيان؛ أي مع ما نسميه التنظيم الاجتماعي للإدارة أو التنظيم غير الرسمي داخل المؤسسة الإدارية.

إن الدول والمجتمعات المتقدمة تجاوزت هوة التنظيم الاجتماعي غير الرسمي والتنظيم الإداري؛ لأنها أصلا وضعت نظمها الإدارية وَفْقًا لرؤى مجتمعاتها وأنماطها الثقافية والاجتماعية، وبالتالي أصبح تنظيمها الرسمي والاجتماعي واحدًا، أما نحن فما زلنا نعيش هذا التناقض الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى ما نسميه "سوء الإدارة".

وأتذكر أنه في عام 1974 قامت شركة "الخليج العربي للاستكشاف" ـ في ذلك الوقت ـ بالتعاقد مع مكتب استشاري أجنبي لوضع النظم الإدارية للشركة، وشكلت الشركة فريقًا من موظفيها الوطنيين لمتابعة ومشاركة المختصين الأجانب المكلفين بالقيام بهذا العمل، وكان منهم زملاء معروفون في الإدارة الليبية مثل الأستاذ محمد عبد الله المبروك الذي شغل موقع "أمين الخدمة العامة" لعدة سنوات، والأستاذ تميم عصمان الذي ما زال خبيرًا ومستشارًا في الشركة وآخرين، وكان هذا الفريق المختلط يقوم بالإطلاع بل والاجتماع مع كل موظف ليحددوا المهام الوظيفية لكل وظيفة وعلاقتها بالوظائف الأخرى، كما قاموا بدراسة قانون العمل وكافة القوانين ذات العلاقة ثم انتهت أعمالهم بوضع دليل إجراءات شئون الموظفين ونظام الدرجات الوظيفية وانعكاساتها على قيمة الأجر لكل

درجة وظيفية حسب الجهد المبذول في كل وظيفة، وربط ذلك بمواصفات محددة لمن يستطيع القيام بالمجهود المطلوب من حيث المؤهل والخبرة.

كان العمل مميزًا ودقيقًا؛ ولكن سردي لهذه الحادثة يتعلق بجانب من القصة، وهو أنه بعد إتمام دليل إجراءات الموظفين واعتماده من قبل مجلس إدارة الشركة أحيل لمشرف شئون الموظفين لتنفيذه، والذي وضعه في "دُرجه" ولم ينفذه لعدم اقتناعه بما احتواه هذا الدليل، بل إنه اعتبره مخالفًا لطبيعتنا الاجتماعية، علاوة على كونه مخالفًا للثورة، وبقي هذا الدليل في نوم عميق بدرج السيد المشرف عامًا كاملاً حتى تم نقله من موقعه، وتم تكليف من وضع الدليل موضع التنفيذ، وبعد التنفيذ بفترة أُدخلت عليه العديد من التعديلات التي تتلاءم مع طبيعتنا الاجتماعية، وللتدليل على ما أقصد بالطبيعة الاجتماعية المؤثرة في سير العمل أورد المثال التالي:

عندما ينتقل إلى رحمة الله تعالى جار أي مواطن عامل في أي موقع، فلا يمكن للعامل ألا يواسى جاره، ويكون معه في اليوم الأول على الأقل حتى إتمام عملية الدفن ومراسم الجنازة، وبالتالي يعتبرها المواطن الليبي إجازة عارضة قد لا يتفهمها المواطن الأوربي الذي من جنسيته الخبراء الذين وضعوا النظام، وغير ذلك كثير، فمنها ما يتعلق بالأنماط الاجتماعية ومنها ما يتعلق بقواعد منصوص عليها في شريعتنا الإسلامية أيضًا.

وهذا المثال وما سبقه هو تمهيد لموضوعنا الأساسي "الإنسان القائد" الذي يعرف كيف يتناغم ويتجانس بين المصلحة الرسمية السياسية للإدارة والمصالح المنبثقة من الأنماط الاجتماعية واحتياجات أفراد وجماعات

المجتمع الذي يعيش فيه ويقوده، سواء كان هذا المجتمع مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو حتى بلدية أو بلداً بأكمله.

وتبرز نجاحات أي قائد، مهما كان مستواه، في مدى قدرته على تكييف المتطلبات الرسمية مع المتطلبات غير الرسمية وتحقيق التوازن بينهما، وكيف يضع الاثنين في خدمة احتياجات الناس وتوفير الرخاء والعدالة والمساواة لهم جميعًا دون تمييز، مع مراعاة الاختلافات بين احتياجات الناس حسب البيئة التي يعيشون فيها، فالبناء الاجتماعي والأنماط الاجتماعية في المجتمع الريفي تختلف عنها في المجتمع البدوي عنها في المجتمع الحضري، وبالتالي فإنه يجب أن يكيف النظام الرسمي مع المؤثرات الاجتماعية للمجتمعات المحلية المختلفة الأنماط، والقائد الناجح هو الذي يوفِّق بين هذه الأنماط مع التنظيم الرسمي للدولة أو المؤسسة.

ولذلك تفننت الدول المتقدمة في خلق التوازن الرشيد بين النظم الرسمية والاحتياجات الاجتماعية المحلية، حيث قامت مؤسسات الدولة الدستورية بخلق مرونة كافية لوضع التنظيمات المحلية الملائمة التي تختلف من منطقة إلى أخرى في كل بلد تحت مظلة أسس واحدة تكفل التساوي في الحقوق والواجبات الوطنية ولكن الأسلوب الإداري ترك تكييفه بحسب المتطلبات الاجتماعية لكل منطقة من المناطق، وهذا ما تجده في أن هناك شيئًا ممنوعًا في منطقة مصرح به في منطقة أخرى. وهذا يعتبر قمة التوازن بين المتطلبات الرسمية للتنظيم والأنماط الاجتماعية.

إن القيادة الناجحة بصرف النظر عن مسمياتها سواء كان شيخ قبيلة أو رئيس حي أو مديرًا أو وزيرًا أو أميرًا أو ملكًا، فيجب لكي تصف بالحكمة

والقدرة، أن يستعين بمعاونين يفهمون في مجالاتهم ليعوضوا نقص القائد؛ لأنه لا يوجد أبداً في هذه الدنيا قائد يفهم في كل الأمور، حتى الأنبياء والمرسلون، فرسول الله (ﷺ) الذي أنزل الله عليه الوحي اختار بجواره أناسًا أقوياء سواء كانوا الخلفاء الراشدين أو الصحابة رضي الله عنهم، ولذلك فإن اختيار الأعوان القادرين الأقوياء واحترامهم واحترام رأيهم تُمكِّن القائد من تحريك دفة السفينة بهم ومعهم إلى الطريق الصحيح الذي يوصلها إلى بر الأمان.

إن المهارات التي تتطلبها القيادة ليست سراً، فكل ما هنالك أن بعض المديرين والمسئولين تعلموا كيف يستخدمونها، بينما لم يتعلم الآخرون ذلك، وبينما يعتقد البعض أن بعض الناس وُلدوا ليصبحوا قادة، فإن الجميع يمكنهم أن يتعلموا مهارات القيادة ويمكنهم تطبيقها بشكل عملي أيضًا.

والإدارة وحدها لا تكفي لإحراز النجاح المؤسسي الكبير أو الوصول بالدولة إلى المكان المرموق وسط المنافسة الشرسة التي يشهدها العالم.

فقد تنجح الإدارة في ضبط سير العمل ولكن حتى نجاحها هذا لا يأتي إلا من خلال إرادة قائدها ومعاونيه في كافة المجالات، سواء كان ذلك على مستوى مؤسسة أو إدارة أو بلد.

إن القيادة الفاعلة والمؤثرة هي التي تهتم بناسها وتسعى إلى حل مشاكلهم والرفع من مستواهم وتقديم الخدمات الكفيلة بمنحهم حقوقهم

وتحفظ لهم كرامتهم وتضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه البطش بالناس أو ظلمهم واستغلالهم أو سرقة أموالهم.

أما في منطقتنا العربية فالكثير من الفجوات بين القادة على كافة مستوياتهم والناس الذين يقودونهم، سواء على مستوى مؤسسة الرئيس والمرءوسين أو على مستوى الدولة في الراعي والرعية، وأغلب هذه الفجوات تخلق بفعل البطانة الفاسدة التي تريد أن تضع سوراً على القائد لكي لا يتصل إلا عن طريقهم، وبالتالي تستمر المشاكل وتتفاقم وتجعل الناس تبحث عن القيادة ولا تجدها؛ فهي موجودة شكلاً ومفقودة في الواقع؛ لعدم قربها من مشاكل الناس الاقتصادية والاجتماعية والفكرية المعرفية وهذه هي "القيادة المفقودة".

اختيار القيادات

هناك وسائل عديدة موضوعية في عمليات الاختيار المختلفة، سواء كان الاختيار اقتصاديًّا أو اجتماعيًّا، أو حتى في جانب من جوانب البحث العلمي الطبيعي.. والحقيقة أن أساليب الاختيار المختلفة في كافة المجالات دائمًا لها قواعد منطقية متعارف عليها تؤدي إلى حسن الاختيار، وعدم استخدام هذه القواعد تكون نتائجه دائمًا سيئة، لا توصل العملية المستهدف الاختيار لها إلى تحقيق أهدافها المرسومة.

والحقيقة الثانية أنه يفترض أن نتعلم عملية الاختيار ووسائلها وأساليبها، بل ننقلها لأبنائنا ونعلمهم وندربهم من صغرهم كيف يتعودون على الاختيار الصحيح في مواقف الحياة المختلفة.

وهناك مشكلة نعانيها ألا وهي مشكلة اختيار القيادة الذين يوكل لهم العمل التشريعي والتنفيذي في المجتمع، فهذا الاختيار لا ينعكس على فئة معينة، بل ينعكس على الناس جميعًا. وللأسف يستشري في تلك العملية أمراض اجتماعية وسياسية متعددة أهمها كما نعلم جميعا:

1ـ الاختيار على أساس الولاء، بصرف النظر عن الكفاءة.
2ـ الاختيار على أساس المصلحة المادية.
3ـ الاختيار على أساس القرابة العائلية والقبلية.
4ـ قلة، إن لم يكن انعدام، المعلومات والبيانات عن كل من يكون مؤهلا للموقع القيادي في المجتمع أمام الجهات الموكل لها عملية الاختيار.

وبالتالي فإن عملية الاختيار تكون محصورة جدًّا في مجموعة من الأفراد يطلعون على أسماء حسب معرفتهم بها، من خلال الحزب الحاكم أو التنظيم الرسمي الموالي للنظام أو القبيلة أو الفئة الحاكمة، وبالتالي تجد أن دائرة الاختيارات دائما ما تدور حول نفس الأسماء بتغيير مواقعهم في كل فترة، فهناك وزير في دولة ما عمل في المواصلات والصحة والإسكان والحكم المحلي والداخلية والخارجية والعمل، ثم اختير كبير المستشارين في القصر.

وأريد أن أؤكد على أن عملية المفاضلة والتشاور تتم دائمًا في دوائر مغلقة، سواء على مستوى المحليات أو على مستوى الدولة ككل، وقد يحدث في بعض الأحيان، لتزيين العملية، اختيار بعض الأسماء من خارج هذه القوائم لإعطاء نوع من الشكل الديمقراطي، وغالبًا ما تكون هذه الأسماء ليس لها موقف سياسي معين، ولكنهم ممن يطلق عليهم التكنوقراط، وأتذكر رواية رواها لي زميل من إحدى الدول العربية عاش عهدين في بلاده وأتيحت له فرصة أن يكون جالسًا في الدوائر المقفلة للاختيار في العهدين، فقال لي: إن أسس وقواعد الاختيار هي هي مع اختلاف المتصرفيات إلى بلديات، واختلاف الأسماء طبعًا، أما قواعد الاختيار فلم تتغير إطلاقًا.

إننا ما زلنا نتعامل مع عملية الاختيار بطريقة متخلفة جدًا؛ لأن ما يهمنا بالدرجة الأولى ولاء الشخصية المختارة، وأحيانا الجهة التي منها هذه الشخصية وقبيلته، خاصة في المواقع والحقائب الوزارية السيادية التي يجب أن يكون المختار فيها إما من قيادات الحزب الوطني، وإما الدستوري أو الثوري أو من القبيلة الفلانية.. هكذا، للأسف، نحن في الوطن العربي.

والسؤال هنا: إلى متى سنستمر في هذه القواعد غير المنطقية في عملية الاختيار؟! خاصة أنه ثبت لنا بالدليل القاطع فشل هذه القواعد، فاختياراتنا السيئة أدت إلى سوء الإدارة، كما أدى سوء الإدارة إلى الفساد، وانحدار مستوى الخدمات، وفشل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية السلبية داخل المجتمع.

وأتساءل لماذا لا نبدأ بقاعدة بيانات ومعلومات وطنية في كل مجتمع عربي، نجمع فيها كل البيانات المتعلقة بالمتخصصين في كل مجال، ولماذا لا يكون لدينا مركز لدراسات وإعداد قادة المستقبل؟! ومن خلال هذه المعاهد نضع خططًا علمية مبرمجة لهؤلاء المتخصصين، ويقوم المركز بانتقائهم وإجراء مقابلات شخصية لهم، وفق معايير ومقاييس "كاريزمات" القيادة وقوة الشخصية واختبارات حسن التصرف في المواقف الصعبة، وفي كل عام نختار منهم مجموعة نجري لهم دورات خاصة حتى يصبح عندنا أعداد من القادة معدين إعدادًا علميًّا جيدًا، ثم نضع بعد ذلك التوجه السياسي عكس ما نفعل الآن.

وعلى أية حال فإن التوجه السياسي والولاء يأتي بالقناعات الشخصية والممارسة والمعرفة، فكم من الأفراد الذين كانوا من أقرب الناس ولاء للحاكم أو المسئول وبمجرد إزاحته عن السلطة أو شعورهم بالقوة والكبر يتغير الولاء؛ لأن أساسه ولاء نفعي ليس ولاءً للوطن أو لوجه الله تعالى.

إذا استطعنا أن نخلق قاعدة بيانات، ونعد القيادات بصرف النظر عن انتماءاتهم القبلية والجنسية والسياسية، فحتمًا سنملك قاعدة بيانات كبيرة يستطيع المواطن في الانتخابات الحرة، وكذلك أصحاب القرارات التنفيذية أن يختاروا من بينهم الأفضل، ولنعلم جميعًا أن بناء القادة عملٌ مهم جدًّا، لأنهم هم الذين سيسهمون في تطوير المجتمع، وحسن إدارة موارده، ورفع مستوى الخدمات للمواطنين، وبالتالي فإن العمل من أجل إعدادهم واجب وطني وقومي في كل مجتمعاتنا وحكوماتنا العربية.

هنا يمكن لنا أن نقول: إن الاختيار العشوائي الذي تصاحبه بعض الاعتقادات الخاطئة مثل الاعتقاد بأن أستاذ الجامعة في تخصصه من الممكن أن يكون قائداً ناجحًا في مجال تخصصه، أثبتت التجارب العملية أنه غير صحيح، فكثير من أساتذتنا في الجامعات مبدعون في تخصصاتهم العلمية متفننون في أساليب البحث العلمي وطرق التدريس الجامعي، ولكن ليس بالضرورة أن تكون لهم "كاريزمات" القيادة التنفيذية إلا القليل النادر؛ لاختلاف طبيعة المجالين..

إذن فالأمور يجب أن تخضع إلى عوامل وقواعد أخرى إلى جانب عامل المؤهل العلمي؛ لأنه ليس هو المعيار الوحيد لقواعد اختيار القيادات، حتى وإن كان معياراً ضرورياً للمفاضلة بين القياديين عند الاختيار، مع عوامل أخرى كالسلوك واحترام الآخرين والتواضع وحسن التصرف في الأزمات.

فالشعور بالانتماء للوطن وحب خدمة الناس وحسن التعامل مع المرءوسين والنجاح في الاستفادة من كل طاقات العاملين من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، كل ذلك من أجل تحقيق التوازن الرشيد بين خط السلطة الوظيفية عند الرئيس القائد حسب التشريعات والنظم واللوائح، وخط السلطة الاجتماعية المبنية على احترام العاملين لرئيسهم؛ فإعجابهم به وتصديقهم لكل ما يقوله إنما هو نتاج لمعرفتهم صدقه وإخلاصه ومحبته لهم وللوطن وحسن تعامله معهم، والوقوف إلى جانبهم عندما يتعرضون لمشاكل اجتماعية.

إن الاختيار موضوع لا يستهان به، ويجب أن نعطيه أهمية كبيرة ونوجه مؤسساتنا إلى العمل على حسن الاختيار في كل المواقع، وليس بالمواقع القيادية العليا فقط، بل يجب أن يكون حسن الاختيار مهما في كل المواقع والوظائف ذات العلاقة بمصالح الناس؛ لأن حسن الانتقاء والاختيار يُحسِّن الخدمة، وتحسين الخدمة يؤدي إلى رضاء المواطن عن إدارة وطنه.

ولعل تطبيق العديد من شركات القطاع الخاص لوسائل الاختيار السليم جعلها تعتني بالعملاء، سواء بالاتصال بهم أو في طرق تلقي الشكاوى والاقتراحات، وهذا ما جعلها تضاهي كبريات الشركات العالمية، وأخص بالذكر قطاع الاتصالات في مصر، وأيضا القطاع البنكي، وهذا ما يدفعنا إلى تطبيق قواعد الاختيار السليم بفاعلية أكثر.

القدوة الحسنة

يتحدث الناس كثيرًا هذه الأيام عن الوضع الذي آل إليه حال شبابنا العربي المسلم في بلاد العرب، فالكثير منهم تطرق إلى اللهو والضياع، وغابت عنه مفاهيم الدين والأسس الصحيحة للحياة وسلوكياتها، خاصة في علاقتهم مع الآخرين.. ويوضح علماء النفس والاجتماع أن هذه الحالة ترجع إلى افتقادهم للقدوة الحسنة، حيث يأخذ العديد من شباب اليوم قدوتهم من الممثلين والفنانين ولاعبي كرة القدم، فيقلدونهم في كثير من الأمور الشكلية، وأحيانًا في المضمون وليس الشكل فقط، حيث

تسابقت وسائل الإعلام المختلفة من مرئية ومسموعة ومقروءة من نقل كافة تفاصيل حياة هؤلاء إلى الشباب الذي يتلقفها بنهم شديد.

إن هذا التوجه الإعلامي أدى إلى انحرافات كبيرة في حياة جيل كامل في قضية القدوة الحسنة التي كانت في زمننا مرتبطة بحبنا الكبير للأب والأم وأفراد الأسرة الذين كنا نرى فيهم ميزات معينه نحبها بل ونعيشها، وكنا نتمنى أن نكون مثلهم في حياتنا المستقبلية.

كانت القدوة لدينا مرتبطة بأحد أفراد الأسرة، أو قد تمتد إلى أحد أفراد العائلة الكبيرة أو أحد الجيران في الحي الذي نعيش فيه، ثم تنتقل إلى المدرسة حيث المدرس والمشرف والناظر، وتزداد صقلاً في فترة الدراسة الجامعية عندما نبدأ استكشاف مزايا أساتذتنا في الجامعة، ونلتفّ حولهم في حب وإعجاب حيث يكون لأستاذ الجامعة الأثر الأكبر في تنمية مظاهر وعوامل القدوة الحسنة لدى الشباب.

ليس ما أقوله من سبيل التباهي على جيل اليوم، وإنما من أجل نقل تجربة لشبابنا، فقد تأثرت شخصيًّا في حياتي بقدوة حسنة أوردها في هذه السطور كمثال واقعي عما سردته عن ذلك الزمن القريب البعيد.. فقد كان لي خال يعرفه معظم سكان بنغازي؛ المركز أو بنغازي القديمة، حيث كانت حياته بين شارع البلدية وميدانها وسوق الظلام، وكان تاريخيًّا بيتهم الكبير ـ الذي يحتوى على "حوشين: جوانى وبراني" ـ كان هذا البيت أول مدرسة عربية في نهاية العهد التركي وبداية الاستعمار الإيطالي، واشتهرت بمدرسة "المسيميري"، عودة لأسرة المسيميرى أو المسماري، الذين يرجعون إلى قبيلة المسامير بالجبل الأخضر، ومنهم المجاهد "حبيب

سليمان بوعزيزة المسماري" بطل معركة البريقة، وكذلك المجاهد "حسن بوعزيزة المسماري" وآخرون من رفاق المجاهد عمر المختار بالجبل الأخضر، وهم من أسرة والدتي التي هي أخت ـ مثلنا في هذه السطور ـ المرحوم خليفة المسماري، وهو المقصود بالحديث عنه كشخصية اعتبرتها قدوة لي في بواكير حياتي إلى أن اشتد الساعد وقوي.

كان خالي هذا مثلاً يُحتَذَى به في وقته، من حيث دقة المواعيد والنظام والنظافة المبالغ فيها أحيانًا، فكان يستيقظ لصلاة الفجر، وبعد أداء الصلاة في "مسجد عصمان" يخرج لفترة المشي الصباحي حيث يشق طريقه من خلال مروره بمنطقة "الشابي" حتى "السلخانة" ثم يعرج إلى "المستشفى" راجعًا إلى "الفندق البلدي"، ثم شارع "أبوغولة" و"سوق الجريد" و"شارع سيدي سالم" عائدًا إلى بيته بشارع البلدية خلف مبنى البلدية الحالي؛ لكي يغتسل ويعد بنفسه إفطاره، ثم ينتقل إلى فتح محله الذي كان في بداية "سوق الظلام"، ثم انتقل إلى محل أكبر في منتصف السوق تمامًا عند تقاطع المنتصف للسوق، وبجوار محل "مفر اكس" حيث كان متخصصًا في الملابس العربية الليبية التقلدية للرجال والنساء على السواء.

وكان خالي خليفة المسماري مواظبًا على تناوُل أكله الصحي المتكون غالبًا من زيت الزيتون والثمور وحليب البقر الطازج ومشتقاته، ويعالج بالأعشاب وفقًا لكتب العلاج العربي، حيث كانت هوايته الأساسية قراءة هذه الكتب، وبمكتبته الكثير منها إلى جانب الكتب الدينية والتاريخ الإسلامي الذي كان مهتمًّا بها بدرجة أكبر، وكان لديه بعض من الوثائق المهمة، من بينها رسالة من الشيخ الجليل المهدي السنوسي الذي يطلق عليه

سيدي المهدي، وعندما نقل جثمانه هبت على البلاد رياح قويه ترابية أطلق عليها الليبيون "عجاج سيدي المهدي"، مما اضطر ناقلي الجثمان للعودة به إلى قبره، وهذه الرسالة كانت موجهة من سيدي المهدي إلى جدي خليل المسماري، والد خالي خليفة المسماري، هذا بالإضافة إلى غيرها من الوثائق التي سلمها أبناؤه إلى مركز جهاد الليبيين.

وأذكر أنه كان يزوره في محله العديد من أعيان مدينة بنغازي مثل الأستاذ أحمد رفيق المهدوي، والسيد السنوسى رضا السنوسي؛ أخو ولي العهد الليبي السابق الحسن الرضا السنوسي، ورغم أنه كان قليل التزاور مع الآخرين في مناسباتهم، لكني كنت أرى فيه مثالا للقدوة التي يضرب بها المثل في الأخلاق، وكنت شخصيًّا انتقده لعدم تزاوره مع الناس، وكان رأيه أن الناس عندما يجتمعون في هذه المناسبات يكثرون من اللغو الذي قد يدخل الإنسان في الاستماع أو المشاركة فيه، ومنه ما هو حرام، وهم لا يجتمعون للمشاركة في فرح أخيهم في محبة الله ويواسون صديقهم في وفاة عزيز يدعون له بالرحمة والمغفرة، وإنما ينتهزون هذه الفرص للتسامر غير المحبب، ولذلك فالإنسان يبتعد عنهم أفضل، وإذا كان ولابد فليقم بواجبه وهو واقف بدون الجلوس والمشاركة في هذا اللغو.. هي وجهة نظر بدون شك اختلف معه فيها.

لكن مع ذلك فقد تعلمت الكثير من شخصيته، ولعل أهم ما تعلمته منه احترامه للآخرين: كبارًا وصغارًا، وتعلمت منه أيضًا انضباطه في مواعيده وتنظيمه لبيته ومحله التجاري واهتمامه المنقطع النظير بنظافته

ومظهره وحبه للاطلاع والقراءة والابتعاد عن مواطن الشبهات والمشاكل والمنازعات والاختلافات بين الأفراد.

أبدي أسفي هنا إذا كنت أتحدث عن أحد أقاربي في هذه السطور؛ ولكني ذكرت حقيقة أردت أن استخدمها كمقياس لما يدور اليوم في قضية القدوة، فهل يا ترى أحفاد هذا الرجل سيبحثون عن قدوة من أسرتهم أو مجتمعهم التعليمي، أم إنهم مثل غيرهم من شباب اليوم قدوتهم ممن يشاهدونهم في قنوات التليفزيون المرئية، أو ممن يقرءون عنهم في مجلات الفن والرياضة؟!

وهنا أقول: إن في كل أسرة، وفي كل عائلة يوجد مثل المرحوم خليفة المسماري الذي سردت سيرته كمثال، فللقدوة الحسنة أمثلة كثيرة في عائلاتنا وأسرنا، وعلى شبابنا استخلاص وتشرُّب علامات القدوة الحسنة منهم، وكذلك أرى أيضًا أنه من واجب هؤلاء أن يتَبَنَّوْا أقاربهم وأبناء عمومتهم وأحفادهم وأن يزرعوا فيهم سلوكياتهم الحميدة، وينبهوهم لتَرْك هذه القدوات التافهة، ويحببوهم في هذه المبادئ السمحاء؛ ليميلوا إليها ويعتنقوها؛ لكي تنمو قدراتهم الشخصية الخَيِّرة لتحصنهم من تيارات القدوة السيئة التى يعج بها عالمنا اليوم.

ولعله من الضرورة بمكان أن نعرج على أهمية وجود القدوة الحسنة فنذكر منها ملخصا لما تناوله العديد من الباحثين ممن كتبوا في هذا الموضوع في السابق وهي كالآتي:

أولاً: مع ظهور كثير من القدوات السيئة فلابد أن نحرص على إيجاد النماذج الصالحة بالقدر الممكن والكافي للقدوات الحسنة والتعريف بها.

ثانيًا: أن القدوة الحسنة المتحلية بالفضائل العالية تعطي للآخرين قناعة أن بلوغ هذه الفضائل من الأمور الممكنة، وأن هذا العمل في متناول القدرات الإنسانية، وشاهد الحال أقوى من شاهد المقال.

ثالثًا: أن مستويات فَهْم الكلام عند الناس تتفاوت، ولكن الجميع يتساوى أمام الرؤية بالعين المجردة.

ومن أهم مقومات القدوة الحسنة الإخلاص، إن لم يكن هو أساسها ولبها، وهو أن يكون الفرد قاصدًا بأقواله وأفعاله الصدق في القول والعمل، ويكون أساس قوله وفعله الصادق طَلَب وجه الله الكريم. وكذلك العمل الصالح وَفْقَ منهج الرسول محمد (ﷺ)، فلا يكون قدوة حسنة من يخالف عمله سنة النبي، ولا يكون قدوة حسنة من يبتدع في دين الله، ولا يكون كذلك من يجاهر بالمعاصي وعمل السوء، كما أن تطابق العمل مع القول مقوم مهم وأساسي، لأنهما قرينان لا ينفكان، فلا يكون قدوة حسنة أبدًا من تخالف أفعاله أقواله، وأعماله كلماته حيث قال تعالى: Lr qpo nm l k M (الصف آية: 2)، وأيضًا من ضمن المقومات الأساسية للقدوة الخيرة علو الهمّة، حيث إنه عامل مساعد لمقومات القدوة الحسنة التي تعبر عن نوع من أنواع التميّز لصاحبها.

وأردت أن أحصي مقومات القدوة فوجدتها كثيرة ومتعددة؛ ولكنني وجدت أهمها هو التحلي بالأخلاق الحميدة، وخاصة أمهات الأخلاق كالحلم والصبر والصدق والشجاعة والوقار والحكمة والعدل.. وأن يكون قدوة حسنة في المهارة والمسلك، وذا منزلة اجتماعية بين الناس يكتسبها من خلال هذه المقومات.

ويقول الله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (التوبة الآية: 128). ويشير الأستاذ موسى الزهراني إلى أن المتأمِّل سيرة النبي (ﷺ) يجد أنها حوت جميع مكارم الأخلاق التي تواطأ عليها فضلاء ونجباء البشر ونبلاؤهم، حتى إنها لتجيب عن كل ما يختلج في الفؤاد من أسئلة قد تبدو محيرة لمن لم يذق طعم الإيمان بالله تعالى من الذين كفروا.

والغريب في الأمر أن بعضاً من قومنا المسلمين ـ هداهم الله ـ لا يحفلون بهذه الميزة العظيمة التي ميزنا الله بها، وهي كون النبي عليه الصلاة والسلام القدوة والأسوة الحسنة، رغم أنها تمثل الرادع الفعلي عن ارتكاب ما يخل بخُلق المسلم، وهي المحرك الأساسي للارتقاء بالذات إلى معالي الأمور، وخذ مثلاً النصارى الموجودين اليوم، لو سألت أحدهم عن قدوته في الحياة لفكّر فيمن يعجبونه وَفْقًا لميوله وهوايته، وينسى أي إجابة تتعلق بالمسيح (عليه السلام)؛ لأنه يجهل سيرته تمامًا ولا يعلم منها إلا الجزء المظلم وَفْقًا لنظرة كهنة النصرانية من أنه أحد الأقانيم الثلاثة، وما إلى ذلك من خرافات وترّهات زيّفت سيرة المسيح وأوضحها لنا القرآن.

وعـودة إلى نـشأة القـدوة داخـل الأسـرة، فكلمـا اسـتطاع الأب والأم الالتزام بصفات حميدة وسلوك متزن بدون تناقض، كان تأثيره سريعًا وبقى مدة أطول، ولنا في الرسـول (ﷺ) أسـوة حـسنة. . فقـد تعاقبـت الأزمنـة وتغيرت الأعصار والظروف والأمكنة والناس وظل هو الأنموذج الأول لنـا كمسلمين نقتدي به، وحتى ينتهـي زمننـا ويـأتي نـاس آخـرون، وتتبـدل الأمور- سيظل لنا ولهم هو القدوة الأولى الحسنة المطلقة في كل شيء سلوكًا وأدبًا وفصاحة وبيانًا وتعاملاً: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ (لأحزاب الآية: 21)

وأتذكر أبياتًا أنشدها الشيخ الدكتور عائض القرني وهي قصيدة رائعـة تصف قدوتنا العظـيم الحبيـب محمـد (ﷺ)، اقتبـست منهـا هـذه الأبيـات القليلة:

أثني على مَـن؟ أتـدري مَـن أبَجِّلُـه؟ ... أمَـا عَلِمـتَ بمَـنْ أهديتُـه كَلِمـي؟

في أشـجعِ النـاس قلبًـا غـيرِ منـتقمٍ ... وأصـدقِ الخَلْـق طُـرًّا غـير مـتَّهمِ

أصْفَى من الشَّمس في نُطقٍ وموعظـةٍ ... أمضَى من السَّيف في حُكم وفـى حكَـم

أتَـى اليتـيمَ أبـو الأيتـامِ في قَـدَرٍ ... أنْهَـى لأمَّتـه مـا كـان مِـن يَـتَمِ

مُحـرِّر العقـلِ بـاني المجـدِ باعثُنـا ... مِـن رقـدةٍ في دِثـار الـشِّرك واللَّمَـمِ

بنـورِ هَـدْيكَ كحَّلْنـا محَاجِرَنـا ... لِـمَا كتبنـا حروفًـا صُـغتُها بِـدَمِ

مَـن نحـن قبلَـك إلا نقطـةٌ غرِقَـتْ ... في اليَـمِّ بـلْ دمعـةٌ خرسـاءُ في القـدَم

إنْ كـان أحببـتُ بعـد الله مِثلَـك في ... بدْوٍ وحـضرٍ ومِـن عـربٍ ومِـن عجَـمِ

وختامًا، أسأل الله أن يجعلنا من المهتدين المقتدين بمعلِّمنا وقائدنا ورسولنا الكريم محمد (ﷺ) ويرزقنا أبدًا اتِّباعَ سنته وشفاعتَه يوم القيامة.

حُسن التدبير وحكمة القائد

منذ أكثر من عشر سنوات وبحكم العمل كنت أتردد على دولة الإمارات وكانت أول زيارة لي لهذه الدولة في عام 1995 لحضور أحد المؤتمرات المنظمة من قبل مركز أبو ظبي للدراسات الاستراتيجية، وبالتالي تابعت عن قرب التقدم المادي الذي حدث في هذا القطر العربي الذي استطاع أن يقدم للعالم مدينة عصرية بامتياز "دبي".

لا تستغرب إذا قلت إنه في كل عام بل في كل شهر يوجد تطور وتغير ملحوظ في أعمال الإنشاءات والبنية التحتية خاصة الطرق والمواصلات ومرافق الخدمات المختلفة من فنادق ومطاعم ومكتبات ومراكز ثقافية ومراكز ترفيهية تأهيلية للأطفال والشباب ومصحات ومدارس ومعاهد متخصصة مرتبطة بأجود وأفضل المعاهد العالمية وترى قمة الاهتمام بإنشاء مدن متخصصة تعتبر من أحياء دبي المهمة مثل مدينة دبي للإنترنت ومدينة دبي للإعلام ومدينة دبي الصحية التي ذكرتني بالمنطقة الصحية بـ"هوستن" في أمريكا، وأخيرًا كان الإنجاز الضخم "مترو دبي" الذي يحق تفوق باقتدار تصميمًا وتنفيذًا وإدارة على أي مترو في العواصم الأوروبية.

وفي أبو ظبي عاصمة الدولة تجد دواوين ومقار الوزارات المختلفة تقدم خدماتها للمواطنين والمقيمين بكفاءة عالية وأسلوب متحضر راق بعد إدخال نظام الحكومة الإلكترونية، فالمواطن يمكن له أن يجدد جوازه ورخصة عمله ورخصة قيادته وغير ذلك من الأمور عن طريق الإنترنت ويرسل له ما يطلبه بالبريد حتى مقر سكنه في مدة لا تتجاوز أسبوعًا من تقديمه للطلب ودفعه للرسوم المستحقة التي يمكن له أن يدفعها عن طريق النت أو بالتحويل من حسابه البنكي.

وفي الشارقة تجد الاهتمام الكامل بقضايا الأدب والفن والمسرح والثقافة العربية، وتبرز الشارقة بحق كمدينة تقدم في كل عام الجديد للثقافة والمثقفين العرب.

والحديث في الحقيقة يطول حول دولة الإمارات، ولقد رأيت من خلال هذه المقدمة أن أطرح بعض الملاحظات المهمة، وعلى القارئ الفاضل أن يجرى المقارنات بين ما يحدث في هذه الدولة وما يحدث في بلاده مع الأخذ في الاعتبار الفوارق المادية والبشرية ونظام الحكم.

الملاحظة الأولى: عدد سكان الإمارات 4.488.000 مليون نسمة ويزيد دخل الفرد فيها على 30 ألف دولار، وقد حباها المولى (ﷻ) مثلها مثل الكثير من دولنا العربية ثروة نفطية هائلة، لكنها تختلف عن بقية الدول النفطية العربية بأن الله سبحان وتعالى قد حباها أيضا قائدًا حكيمًا هو باني نهضتها رحمه الله الشيخ "زايد الخير" كما يطلق عليه الإماراتيون. وأعتقد جازمًا أنه الزعيم العربي الوحيد الذي افتقده شعبه بحق بعد وفاته، وأن ناسه في معظمهم كانوا يحبونه ويقدرونه، وهو فعلا كان اشتراكيًّا حقيقيًّا

لأنه استطاع أن يحقق الرفاهية للجميع والمساواة للجميع في الفرص، أما الفوارق في الجهد فهذه نتاج للمبادرات الفردية، فقد استطاع زايد الخير أن يقدم دولة بمدن وخدمات حضارية ويركز على تجارة العبور والمناطق الحرة بدون أن يدخل في مجازفات صناعية كبيرة أو زراعية أو يرفع شعارات رنانة حيث كان هو وحكومته يعملون في صمت، ويحققون في كل شهر وعام إنجازا لشعبهم.

وكان منظور سياسته ـ وكذلك حكام الإمارات الأخرى ومنهم آل مكتوم حكام دبي ـ بسيطًا ومنطلقًا من مثل مصري معروف "إدي العيش لخبازه"، فكانوا دائمًا عندما يرغبون في التخطيط لعمل أو إنشاء مشروع يبحثون عالميًا عن أحسن من يقوم به ويستدعونهم ويفاضلون بينهم ويحرصون على تقديم العون والمساعدة بدون استغلال ورشاوى، ومن هذا المنطلق استطاعوا أن يصلوا ببلادهم إلى ما وصلوا إليه.

ففي برامج التخطيط كانت لديهم مجموعة من أفضل مكاتب العالم المتخصصة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والإنشائي، وتخطيط المدن، ووضعوا الخطط الخمسية والعشرية، ولهم برنامج واضح يعرفون فيه ما سيقومون به حتى عام 2030.

واعتمدوا في برنامجهم الاقتصادي على الاقتصاد الحر مع تفرغ إدارات الدولة للتراخيص والمراقبة بصرامة حفاظًا على عدم استغلال المواطن من قبل أصحاب النفوس الضعيفة.. ولتعلم أخي القارئ أن في الإمارات جمعيات استهلاكية معدة على أحدث طراز عصري متطور للأسواق، وبها كافة احتياجات المواطن من مأكل وملبس وأثاث وأدوات منزلية وأسواق،

هذه الجمعيات منتشرة في كل الأحياء ويدخل للشراء منها جميع المواطنين والمقيمين لكن عندما تقف أمام الخزينة للدفع فإن المواطن الإماراتي يبرز بطاقته الصادرة من الجمعية فيحصل على تخفيض أكثر من 50٪، أما غير الإماراتيين فيدفعون الأسعار كما هي، وبالتالي فإنهم يعوضون الدعم على السلع للمواطنين من خلال القيمة الفعلية التي يدفعها غير المقيمين وهم أغلبية قياسًا بعدد السكان فهم يمثلون 80٪ من إجمالي القاطنين في هذه الدولة.

الملاحظة الثانية: كنت ومازلت أحد الناقدين لوجود العمالة الأجنبية في الخليج العربي، وتحدثت في السابق أمام كبار مسئولي تلك الدول وفي المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بوزراء العمل في دول مجلس التعاون الخليجي حول ضرورة أن تعطى الأولوية للعمالة العربية، وأن الحجم المخيف لهذه العمالة يهدد البناء الاجتماعي لمجتمعات تلك الدول، فتصوروا معي لو صدرت وثيقة دولية تعتبر المهاجر لأكثر من عشر سنوات مواطنًا وتلزم دولة المهجر أن تمنحه الجنسية وحق المواطنة، فماذا سيحدث للتركيبة الاجتماعية العربية للمجتمع الإماراتي على سبيل المثال.

صحيح أنها فعلاً مشكلة حقيقية تقوم الآن الحكومات بمحاولات مدروسة لحلها تدريجيًّا، ولكن هل لو الخليجيون - وأولهم الإماراتيون - نفذوا رأينا بتشغيل العمالة العربية يستطيعون أن ينفذوا مشاريعهم الإنشائية الضخمة بكل هذه الدقة والإتقان، وهل يستطيعون أن يديروها بنفس المستوى الحالي الذي يحافظ عليها ويبرمج صيانتها بصورة دورية منظمة، وهل العامل العربي والإدارة العربية قادرة على ذلك؟!

للأسف العمالة العربية في مستوى متدن إلى أبعد حد من التدريب والتعليم الفني إذا ما قورنت بالعمالة الأسيوية، فما بالك العمالة الأوروبية؛ إضافة إلى ابتعاد الأسرة والمراكز التدريبية على غرس مبادئ وسلوكيات المصداقية والإتقان وحب العمل والانضباط فيه والاجتهاد والإبداع مع الإلمام بكل هذه الأسس التي استطاعت المراكز الآسيوية أن تغرسها في شبابها وأن تدربهم التدريب المتخصص الدقيق عن طريق أرقى الوسائل وأحدثها.

الملاحظة الثالثة: رغم تواجد كل الجنسيات في دولة الإمارات ورغم وجود مذاهبها ودياناتها المختلفة لكنك تجد الشارع أمنيًا ومنضبطًا إلى أبعد حد ممكن، والسير بالمركبات والمشاة مرتب ترتيبًا علميًا دقيقًا، والكل ملتزم بالنظام مواطنًا أو مقيمًا في مستوى رائع ومتقدم يرقى إلى مصاف أكثر درجات المدن العالمية السويسرية والسويدية المشهورة بحسن نظام المرور.

والملفت أيضا للانتباه أن الأمن يهتم بالدرجة الأولى بأمن المواطن وأسرته ولا يوجد تساهل مع المخالفين، والعقوبات تنفذ في وقت قياسي وإجراءات النيابات والمحاكم فورية، واستعانة الأجهزة الأمنية بأحدث الوسائل والأدوات العلمية الحديثة، وأرسلت أبناءها للتدريب عليها فأصبحوا يتقنون التعامل معها بكل دقة ومهارة، ولعل حادثة اغتيال الممثلة اللبنانية سوزان تميم وكذلك محمود المبحوح أحد مناضلي حركة حماس أخيرًا لخير دليل على ذلك التقدم الذي توصلت إليه الشرطة الإماراتية في حماية المواطن والمقيم والزائر لهذا البلد الآمن بحق.

الملاحظة الرابعة: نجح القطاع الخاص الإماراتي والمستثمرون الأجانب المشاركون معه في أن يسهم بصورة مباشرة في النهضة المعمارية والخدمية في مجالات التعليم والصحة والتجارة والصناعات التحويلية والدوائية، ونتج عن هذا التطور في الإنشاءات ومرافق الخدمات الرقي بالذوق العام عند المواطنين، ومع المعاشرة تعلموا كيف يتعاملون مع هذه المرافق الحديثة، وأصبحت المرأة الإماراتية على سبيل المثال حتى كبيرة السن تتعامل مع ماكينات الصرافة وتسحب نقودها منها ببطاقتها الائتمانية وتسدد فواتيرها من خلال هذه الأجهزة، إذن فالتطور المادي إلى الأحسن يفرض على المواطنين التكيف معه ويلتزمون بسلوكياته التي وضعتها الإدارات المسئولة التي ساهمت بنشر الوعي للمواطن بكل الوسائل الإرشادية، ومع مرور السنين نشأ جيل حضاري في تعامله مع هذه المرافق ومع المترددين عليها عند تواجده فيها.

هذا شيء بَدَهي يحدث حتى في الحالات العكسية، فعندما تنتشر سلوكيات النصب والاحتيال وترمي أمام المواطنين في الأسواق بالأعياد أكياسًا من الملابس بدون أي فرصة للاختيار فحتما سينشأ عن ذلك سلوك اجتماعي غير سوي، وسنجد أنفسنا أمام جيل تعلم غصبا عنه ضرورة أن يتحايل من أجل الحصول على حاجته ولا مانع لديه من التطاول على حاجات الآخرين!

هذه ملاحظات أساسية، وهناك الكثير ولكني اختصرتها في المفيد، غير أنني أقول إنني أتمنى أن تبدأ دول الخليج عامة في الإسهام مع الدول العربية الأخرى التي بها عمالة عاطلة عن العمل ولعل أقربهم جغرافيا دولة اليمن

بوضع برامج لمساعدة هذه الدول في تدريب وتأهيل أبنائها بالشكل الجيد، مستعينين في ذلك بتجربة اليابان والفلبين وكوريا، والعمل بعد ذلك على ضخ استثمارات عربية في هذه الدول لفتح فرص عمل لهؤلاء الشباب إلى جانب وضع المخططات اللازمة لإحلال العمال العرب المؤهلين تدريجيًّا بدلا من الأجانب حفاظًا على الهوية العربية لهذه الأرض الطيبة.

ورغم أن ظاهرة الفساد أقل انتشاراً في دول الخليج العربي، ولكن بدأت تظهر بعض المؤشرات التي توحي بانتشار هذا الداء المقيت في بعضها مما يتطلب من الحكومات العمل بجدية على إنشاء الأجهزة الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة وهي في بداية انتشارها، فكم أزعجني كثيراً روايات بعض المستثمرين الخليجيين الراغبين في الاستثمار في ليبيا وبعض الدول العربية الأخرى وهم يروُون لي ما يطلبه المسئولون من رشاوى وعمولات للحصول على التسهيلات اللازمة للاستثمار، مما جعلهم يغضون الطرف عن الاستثمار في مثل هذه الدول.

وختامًا أقول: إنني أحيي بصدق حركة الصحافة في كل دول الخليج العربي خاصة في الإمارات وقطر والكويت لاهتمامهم الكبير بقضايا مجتمعاتهم ونشر الوعي بين أفراد المجتمع.

أعلم أن البعض سيقول لي: أين الديمقراطية والحرية في هذه الدول؟!

والرد بسيط أين هي حتى في الدول العربية الأخرى التي تدّعي الحرية والديمقراطية، على الأقل هؤلاء صادقون مع أنفسهم ومع شعوبهم ولا يقولون عكس ما يفعلون.

حقوق المستهلك الضائعة

صباح هذا اليوم وفي أثناء تصفحي لمواقع تعودت مطالعتها يوميًّا على شبكة المعلومات الدولية، وعند تخزيني لبعض التقارير من موقع منظمة العمل الدولية، فجأة وبدون سابق إنذار ـ كما تعودنا نحن سكان مدينة بنغازي ـ انقطع التيار الكهربائي خلال ساعة واحدة أكثر من خمس مرات بين انقطاع وعودة بقوة أكثر من المعدل المعروف، وعلى إثر ذلك تعودنا سماع فرقعات مصابيح الكهرباء وإعطاب الأجهزة الكهربائية المنزلية عند عودة التيار بهذا الشكل.

ذكرني هذا بموضوع انعدام الإحساس بالمسئولية تجاه المواطن في هذه القضية، فكم أسرة وكم بيت تعطل مولد ثلاجته!! وأظلمت شاشة جهازه التليفزيوني!! وغيرها من الأجهزة، وكم من مكتب ومحل ضاعت معلوماته على الحاسوب أثناء الانقطاع المفاجئ!! من المسئول عن ذلك؟ ومن يتحمل مسئولية توريط المواطن في تكاليف مالية إضافية غير محسوبة في موازنته الشهرية المتواضعة، والمتمثلة في راتبه الدائم التأخير، وهو ملزم بأعباء إضافية لسداد ثمن إصلاح الإعطاب التي حدثت في الأجهزة الضرورية لكل بيت. كيف ذلك والحكمة المأثورة تقول: "من أتلف شيئا فعليه إصلاحه"!

إن التخبط الإداري وسوء التصرف من قبل الإدارات المسئولة في الأجهزة التنفيذية يجعل المواطن يتعرض لخسارة مادية تستنزف مصروفاته الضرورية له ولأسرته، وأصبحت اللامبالاة هي السمة الظاهرة في هذا الموضوع؛ وذلك لعدم وجود رقابة صارمة وعقوبات رادعة على المتسببين

في هذا الإهمال من قبل الإدارة التنفيذية، وهو أيضًا نتاج طبيعي لسلبية المواطن وعدم مطالبته القانونية بالتعويض عن خسائره، رغم أنني أعلم أن هناك نماذج وإجراءات في هذا الشأن؛ ولكن المواطن في الغالب لا يلجأ إليها، وذلك لأن تقدمه بذلك يتطلب إجراءات ومراجعات طويلة لا تسعفه في حل مشكلته السريعة، وإذا لجأ إلى جهات الضبط القضائي فالقصة ستأخذ شهورا، إن لم تكن سنين، ولذلك فمواطننا يعلم مسبقًا أن حقه ضائع، ولا أحد سيقف معه في هذه الورطة إلا جيبه، وقدرته على تعويض نفسه من أخطاء هو غير مسئول عنها.

قد يكون موضوع الكهرباء هو سبب إثارتي لقضية جد مهمة في بلادنا، وهي حماية حقوق المواطنين المستهلكين في كافة مناحي الحياة المختلفة؛ لأنه بالبحث والاستقصاء وجدت الأمر ـ للأسف ـ يتعدى ذلك، فيَصل إلى ما هو أخطر، كأن يهدد حياة الإنسان مباشرة، وهو ما يحدث في الخدمات المقدمة بالقطاع الصحي، حيث يقوم بعض من أصحاب النفوس الضعيفة من ملاك الصيدليات ببيع الأدوية المنتهية الصلاحية، وكذلك بعض معامل التحليل يستعملون محاليل منتهية الصلاحية، متناسين قوله (ﷺ): "من غشنا فليس منا"، مما يؤثر على نتائج التحاليل الطبية، وبالتالي يخرج التشخيص خاطئًا، ويتم من خلاله منح المريض علاجًا خاطئًا، يضر بصحته، وكذلك ضرب الإهمال والتسيب أطنابه في تعقيم غرف العمليات وغرف العناية المركزة وغرف الملاحظة وبعض المواقع المهمة في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات، والتي وَفْقًا للأعراف والأصول الصحية يجب أن تعقم وتكون على مستوى

عالٍ من النظافة، خاصة تلك التي يتردد عليها الأطفال وأماكن الولادة والعناية بالأم الحامل وحديثي الولادة، إن هذا الإهمال والتسيب تسرب حتى إلى العيادات والمصحّات الخاصة، وعلى المواطن أن يدفع الثمن من حياته وحياة أسرته، وفي الفترة الأخيرة زادت الأمراض المزمنة بسبب عدم الاهتمام وضعف الرقابة وسلبية المواطن في التصدي لهذه الظواهر السلبية المهددة له صحيًّا.

ويتكرر الموضوع نفسه في محلات المواد الغذائية، حيث يداري بعض التجار أو يغيرون تاريخ صلاحية المعلبات الغذائية ويبيعونها للمستهلك، وهي منتهية الصلاحية، وكذلك لا يخفي علينا أبدًا الاستعمال المفرط من قبل المزارعين للمواد الكيماوية من أجل زيادة كمية الإنتاج أو سرعة نموه دون النظر إلى صحة المواطن، مع أن لدينا شرطة زراعية وأجهزة تفتيش زراعي؛ لكن المنتج غير الصحي يملأ الأسواق دون نظر أو اهتمام بصحة المواطنين وانعكاسات هذه المواد على صحة الناس!

وتحدث أيضًا بلا حرج عن التقارير التي تصدر عن الأجهزة المختصة بالبيئة، سواء على المستوى الليبي أو العالمي، والتي تتحدث عن الأثر السلبي والخطير جراء مرور مسارات خطوط الضغط العالي الكهربائية من داخل القرى أو تشق المزارع بالقرب من المدن، مع أن إشعاعاتها تعتبر سببًا رئيسًا في انتشار السرطان بين الناس، وتؤثر على الإنتاج الزراعي الذي يأكله الإنسان الليبي الواقع تحت استهتار الأجهزة والمقاولين المنفذين لمشاريع الكهرباء، الذين همهم الأساسي اختصار مسارات هذه الخطوط دون النظر إلى صحة المواطنين، بل إن همهم الأساسي تحقيق الأرباح،

يساعدهم في ذلك نفر من أصحاب الذمم الضعيفة الذين يأخذون الرِّشَا، ولا يبالون بأهمية حياة الناس.

ليس بغريب ولا عجيب ما يحدث من تلوث في شواطئ مدينة بنغازي الجميلة، والتي كانت مثالاً يتحدث عنه كل زائر لها، حيث زاد التلوث حوالي أربعين كيلومتر شرقها وغربها، وحذرت أجهزة حماية البيئة من ذلك، بل إن بعض التقارير العالمية تناولت التلوث الخطير على حياة الإنسان في بحيرة بنغازي وشواطئها، والغريب في الأمر أن يُمْنَع مسؤلو أجهزة حماية البيئة من وَضْع تحذيرات للمواطنين والأطفال من استعمال هذه الشواطئ، ويعتبرونهم مثيرين للشوشرة ضد النظام، وغير ذلك من التُّرَّهات التي تحاول بغبائها أن تداري عين الشمس بالغربال، وللأسف يستعمل الناس الشواطئ ويتعرضون لأمراض، بعض منها قاتل للأطفال خاصة.

إن المستهلك الليبي مستهدف من قبل "دراكولات" القرن الحادي والعشرين، الذين يمصون دماء الناس الأبرياء، هذه الفئة التي لا تخاف الله، وتغش من أجل الكسب، ولا يهمها إلا مكاسبها الذاتية ومنافعها الشخصية.

إن الأمر فعلاً يحتاج إلى معالجة ومبادرات هامة، وإذا كانت السلطات المحلية أو المركزية غير مهتمة أو كانت مهملة في أداء واجبها نحو حماية المستهلك، فأنا من هنا أدعو كل تنظيمات المجتمع المدني الليبي ومواقع الصحف الإلكترونية والمواقع الشخصية أن تفضح كل هذه الممارسات، وعلى المواطنين أن يخلعوا جلباب السلبية ويبلِّغوا عن كل هذه الممارسات؛

لأن فضح هؤلاء أمام الرأي العام، وتنبيه الناس من عدم الشراء من هذا المتجر أو هذه الصيدلية، أو عدم التوجه للعلاج في هذه المصحة، أو عدم الأكل من هذا المطعم ـ فيه ردع لهؤلاء ومساعدة لإحلال القانون محل الفوضى التي تعم أرجاء الجماهيرية.

وإذا كانت الأجهزة التنفيذية جادة فعلا في مكافحة مثل هذه الظواهر السلبية، فعليها أن تخصص أرقام هواتف ساخنة لحماية المستهلك، وغرفة تعمل على مدار الساعة لتستقبل البلاغات من المواطنين، وتأخذها موقع الجد، وتحقيق في كل ما يصل إليها من بلاغات بالتحرك السريع إلى عين المكان، حتى وإن كانت هذه البلاغات كاذبة أو كيدية؛ لأننا في تلك الحالة نعتبر ما قامت به الأجهزة عملية تفتيشية، وحتما سنجني ثمار ذلك في أسرع وقت؛ لأن هذه الفئة جبناء يخافون ولا يستحون، ولابد لنا من الاهتمام بهذا الأمر؛ لأنه في الحقيقة زاد على حده، وأصبح المواطن معرضًا لممارسات مخجلة ومهينة تمس كافة نواحي حياته وحياة أسرته.

الأموال الضائعة

كان ملف البطالة في العالم العربي الشغل الشاغل لنا في منظمة العمل العربية، خاصة في الأعوام من سنة 1999 إلى 2002م، حيث قمنا في ذلك الوقت بتشكيل فريق بحثي علمي من بين الخبراء المعتمدين عربيًّا وعالميًّا، بالإضافة إلى فريق من خبراء وموظفي المنظمة لجمع البيانات والاستدلالات من ذوي المعرفة بسوق العمل العربي، وحاولنا بشتى الطرق الوصول إلى معلومات وبيانات صحيحة نستطيع من خلالها أن

نقدم دراسة واقعية نحدد من خلالها حجم المشكلة وأسبابها وطرق وأساليب علاجها.

وكانت أولى العقبات التي واجهتنا عدم مصداقية الإدارات المكلفة بشئون العمل في منحنا إحصائيات حقيقية تجسد الواقع الفعلي لعدد العاطلين عن العمل ويرجع ذلك لسببين:

السبب الأول: سياسي "غير منطقي": ينطلق من فرضية أن الإعلان عن العدد الحقيقي للعاطلين عن العمل، خاصة إذا كانت الأرقام كبيرة، ينعكس على النظام بكامله، مما يسمه بأنه فشل في إيجاد حق من حقوق المواطنة وهو حق العمل اللائق الكريم لكل مواطن.

والسبب الثاني: فقدان إدارة العمل في الدول إلى المعلومات الحقيقية لعدد الباحثين عن العمل؛ لأن المواطنين لا يثقون بهذه الإدارات ولا يهتمون كثيراً بالتسجيل في سجلاتها؛ لأنها غير قادرة على فرض تعيين أي من المسجلين لديها للعمل في أية وظيفة شاغرة، خاصة في المواقع التي يملكها أو يديرها بعض مراكز القوى بمختلف مسمياتهم وأنواعهم وأشكالهم حسب وضعية كل دولة ومنظومتها الاقتصادية الوطنية.

وكذلك حتى وإن تحصلت هذه الإدارات على بعض الفرص الوظيفية للتشغيل فيها، فنجدها تقع في دائرة الوساطة والمحسوبية وعدم التقيُّد بأولويات التسجيل ومعيار الكفاءة، مما جعلنا نلجأ في معالجتنا لقضية انعدام البيانات حول البطالة إلى ما يسمى بحساب الاحتمالات "الحسابات

الإكتوارية" حيث طلبنا من كل دولة عربية أن تمدنا بالإحصائيات والبيانات التالية:

1ـ إجمالي عدد السكان.
2ـ عدد السكان من سن 16 إلى 60 سنة.
3ـ عدد التلاميذ والطلاب في كافة مراحل التعليم.
4ـ عدد المعاقين والمصابين بأمراض مزمنة.
5ـ عدد العاملين الفعليين في القطاعات المختلفة الحكومية والعامة والخاص (أي القوى العاملة الفعلية في المجتمع).
6ـ عدد الحرفيين وأصحاب الرخص الخاصة: الخدمية والتجارية.
7ـعدد المتقاعدين وأصحاب معاشات العجز الكلى

ومن خلال هذه البيانات وبمعالجات حسابية وَفقًا لقواعد الحسابات الإكتوارية التي يضاف إليها نسب الوفيات والمواليد يمكن الوصول إلى رقم احتمالي تقريبي يوصلنا إلى الحجم القريب جدًّا للواقع عن البطالة في الدولة.

وأتذكر هنا أن دولة من الدول العربية كانت معلنة أن عدد الباحثين عن العمل فيها "مليون وأربعمائة ألف عاطل تقريبا"، اتضح لنا من خلال دراستنا أن العاطلين عن العمل فيها قد يصل إلى "سبعة ملايين عاطل".

فوجدنا أن الاختلاف في الأرقام حوالي ستة أضعاف، وعليه بدأنا نبحث عن أسباب البطالة من غير الأسباب العالمية والعلمية المعروفة لدينا مسبقًا مثل: عدم مطابقة مخرجات التعليم لحاجات سوق العمل، وزيادة عدد السكان والتسرُّب من مراحل التعليم، وضعف برامج التعليم

والتدريب، كل ذلك كان واضحًا ومحددًا لدينا، ولكننا وضعنا أصابعنا على حقيقة مهمة وهى أنه في السنوات الأخيرة، منذ الثمانينيات، بدأ يظهر شُحٌّ كبير في فرص العمل المتاحة في كل دولة، نعم مر العالم ويمر بأزمة اقتصاديه أثرت على ضخ الاستثمارات اللازمة لتمويل مشاريع صناعية وزراعية وخدمية وتجارية تقدم فرصًا جديدة لعمل الشباب، ولكن رغم ذلك فإن الفقر الذي أصاب سوق العمل العربي من حيث عرض الوظائف والمهن المطلوبة كان أكبر من ذلك.

فهناك إذن أمر آخر، هذا الأمر الآخر هو الذي أوصلنا إلى حقيقة وجود أموال ضائعة في موازنات هذه الدول في العالم الثالث عامة، والوطن العربي خاصة، وأخذنا بعض الأمثلة، وتم جمع بيانات عنها للوصول إلى حقيقة مصداقية الفرض من عدمه، بالإضافة إلى الاستعانة بتقارير البنك الدولي والبيانات المنشورة من هذه الدولة حول موازناتها وتقرير منظمات الشفافية، وأسوق المثل التالي: دولة تم تجميع إيراداتها النفطية وغيرها من الإرادات لمدة عشرين عامًا، وجمعت أرقام مصروفاتها من خلال موازناتها العامة خلال الفترة نفسها، وتم الاطلاع على احتياطها النقدي حسب إحصائيات البنك الدولي فوجد أن بها حوالي 100 مليار دولار ضائعة؟!

من هنا يتضح لنا أن الأموال الضائعة والمتسربة إلى حسابات بعض من الأفراد سُرَّاق المال العام، بصرف النظر عن مواقعهم تمثل فاقدًا حقيقيًّا كانت حتمًا، لو سخرت في برامج تنموية صحيحة، ستخلق فرص عمل جديدة للشباب، والمعروف أنه كلما زاد الفساد اتساعًا، زاد انكماش فرص العمل وزاد عدد العاطلين.

ومن خلال هذا السرد توصلنا إلى قناعة كاملة أن هناك علاقة تبادلية بين الفساد والبطالة، وهذا يجعلنا في إطار معالجتنا لقضايا الباحثين عن العمل أن نسعى إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي وإيقافه بكل الوسائل، ولا ينفعنا في ذلك توقيع اتفاقيات أو التصديق على معاهدات أو تكليف من يقدم لنا دراسات حول معالجة هذا الموضوع؛ لأنني أعتبر ذلك مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في تسويف عمليات المعالجة الحقيقية التي تتطلب إرادة سياسية قوية من أعلي السلطات التنفيذية والتشريعية والسياسية في كل دولة لمعالجة الفساد المالي عند كبار المسئولين والمقربين من مصدر القرار؛ لأن كل المعالجات الحالية تتجه للأسف إلى معالجة الفساد عند صغار الموظفين الذين انتشر بينهم ذلك بسبب ما يرونه من فساد لدى رؤسائهم ولا يوجد من يحاسبهم، والرأي الصائب الآن هو القضاء على الفساد الكبير بقوة وحزم والتزام وعدم التهاون، عند ذلك سيشعر الصغار بجدية المكافحة ويخافون تلقائيًا ويتجنبون ممارسة الفساد أو استلام الرشاوى.

وأتذكر أن أحد الحكام شعر بامتعاض كبير من جراء الغنى الفاحش الذي وصل إليه المقربون منه، وهو يعرف جيداً كيف كانوا، فاجتمع بهم وطلب إليهم أن يُرجعوا المبالغ التي نهبوها إلى البلاد ويقيموا بها مشروعات اقتصادية وتنموية لخلق فرص عمل للشباب العاطل عن العمل.. قد يكون هذا الحل حلًّا مسالمًا غير قانوني، ولكنه محاولة للوصول إلى استرداد ما تم سرقته من الأموال العامة.

ومن البديهي أن هذه الأموال الضائعة تودع في حسابات مصرفية سرية ويتم تشغيلها في أسواق المال العالمية، وينتج عنها أموال وأرباح طائلة

تصرف في مصاريف غير شرعية؛ لأنها أموال حرام وعائداتها ربا، والله يمحق الربا.

وأورد هنا طُرفة واقعية كمثل لكيفية صرف هذه الأموال: ابن لأحد كبار المسئولين العرب المكلفين بالأمانة على أموال بلاده واستثمارها، أهدى لصديق له روسي الجنسية- والده أُثري على أكتاف انتهاء الاتحاد السوفيتي- هدية، هي عبارة عن سيارة "فراري" تساوى ثلاثة أرباع مليون دولار، " أي ما يعادل 25 ألف فرصة عمل "، بمناسبة عيد ميلاد الصديق الروسي؟!

إن الأموال الضائعة مأساة حقيقية تواجهها شعوب العالم الثالث عامة والعربية خاصة، ولكي لا نكون جاحدين للحقائق هناك محاولات متعددة في هذه الدول لمحاربة الفساد واسترجاع هذه الأموال؛ ولكنها ما زالت محاولات مبتورة؛ لأنها لا تطال بعض مراكز القوى من هؤلاء الفاسدين.

وفي النهاية ليس أمامنا الآن إلا التوجه بكل قوة إلى تشجيع إنشاء مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني المناهضة لعمليات الفساد بكل أشكالها وأنوعها، وأن نوجه الصحافة إلى نشر كل ما يتعلق بقضايا الفساد، وحث هذه التنظيمات المدنية على نشر كل بياناتها ومعلوماتها من خلال الإنترنت، شريطة أن تخاف الله هذه التنظيمات في عملها وتتحلى بالمصداقية وتحري الحقائق قبل النشر؛ لأن نشر بيانات غير صحيحة ومعلومات غير حقيقية حول ذمة بعض الأفراد قد يكون لها انعكاسات سلبية على هؤلاء وعلى أسرهم، والله ينهانا عن ذلك.

الممارسات غير الوطنية

خواطر كثيرة دارت في ذهني عندما التقيت أحد المواطنين من أقصى شرق البلاد، حضر إلى العاصمة في غرب البلاد وقطع ألفًا وأربعمائة كيلومتر برًّا ليسجل بنته المولودة حديثًا واختار لها اسمًا هو متأكد من أنه اسم عربي غير أن السجل المدني في منطقته قالوا له: نحن نشك في أن هذا الاسم عربي، وعليك إحضار إفادة من السيد (. . .) تفيد أن هذا الاسم عربي الأصل، ونظرًا لإصراره على ممارسة حقه في تسمية ابنته وكذلك لإثبات صحة رأيه تكبَّد هذا المشوار، وبعد بحث عن السيد استغرق عدة أيام تحصّل على الإفادة بأن الاسم عربي!

أنا لست ضد متابعة الهوية العربية في الأسماء والتدقيق بشأنها، فهذا جميل رغم أنه يمس الحرية الشخصية، ولكن أليس من الأفضل أن يتولى مسئول السجل المدني في المنطقة هذا الدور وأن يقوم هو بالاتصال بالفقيه اللغوي أو بالجهة المنوطة بهذا، وهذا لن يأخذ منه دقائق سواء كان بالفاكس أو الهاتف أو النت، وبهذا ينتهي الموضوع بدون عناء، ألا يوجد في السجل من يصنع ذلك؟!

اخترت موضوع تسجيل اسم مولود؛ لأنه أبسط المواضيع التي أُدلل من خلالها على ما وصلنا إليه من مَرْكَزة المصالح بشكل مقيت، وهذا ستكون له انعكاسات سيئة؛ لأن مركزة كل الأمور بهذه الطريقة أدت إلى استغلال المواطن من قبل الفاسدين وحصولهم على عمولات من أجل إنهاء إجراءات هؤلاء المواطنين الذين يحضرون من كافة أنحاء البلاد

وأحيانًا لا يجدون مكانًا ينامون فيه؛ لأن كل الفنادق بها أجانب ووفود، وأغلبهم قد لا يستطيع دفع أجرة الفندق، فينام في سيارته.

وأورد مثلاً آخر، فهناك جهة من جهات الدولة السيادية التي ينص القانون ـ حفاظًا على مستنداتها وسجلاتها ـ ألا يسمح بنقل تلك المستندات خارج مكاتبها الرئيسية والفرعية حتى إلى المحاكم حيث يلزم القاضي أن ينتقل إلى هذه الجهة للاطلاع على الملفات والسجلات، هذه الجهة أرادت أن تطور عملها الإداري والتوثيقي ووضع منظومة جديدة لها، وهذا شيء جميل؛ ولكن للأسف تم التنفيذ بأسلوب يقلل من مصروفات الشركة المتعاقد معها، وتم إهمال ـ في الوقت نفسه ـ القانون ومصلحة المواطنين، حيث تم نقل السجلات من الفروع إلى المركز الرئيسي ليتم إدخالها إلى منظومة العمل الجديدة، بالطبع كان من الأفضل أن يتم هذا العمل في الفروع وانتقال الشركة المنفذة للمنظومة إلى مكان الملفات، وبذلك نضمن الحفاظ على سرية الملفات، وكذلك نضمن عدم توقف العمل واستمرار أداء الخدمات للمواطنين، ويحقق أيضًا استمرارية إدخال الملفات الجديدة، خاصة إذا تم تدريب بعض موظفي الفروع على عملية الإدخال والتخزين؛ ولكن يبدو أن مسئول هذه الجهة لا يريد أن يتعب الشركة أو المكتب المتعاقد معه أو يكبده مصاريف هي في الأصل محسوبة في التعاقد، وطبعا "مش مهم مصالح الناس تتعطل في كل فروع البلاد شرقا وغربا وجنوبا حتى تنتهي الشركة من إدخال هذه المعلومات"!

هاتان الحادثتان جعلتني أتناول موضوعًا في غاية الأهمية ويمس ـ بحق ـ الوحدة الوطنية في ليبيا الحبيبة، وبدون شك فإن عوامل حدوثه لو حصلت

في أي بلد فستؤثر على وحدة التراب الوطني، وتخرج أصوات تنادى بالتقسيم ، وقد ينتهز ذلك المتآمرون على وحدة التراب الوطني ويغذون ذلك بكل الوسائل الممكنة .

وقبل أن أستطرد في هذا الموضوع أريد أن يعلم الجميع أن مبعث وسبب تناولي لهذه القضية هو محبتي الصادقة لبلادي وخوفي وحرصي على وحدة ترابها بداية من "راس جدير" غربًا إلى "امساعد" شرقًا مروراً بكل المدن والقرى والوديان، ومن "ترابه" في "سرت" شمالاً إلى أقصى جنوبه، مروراً بكل المدن والقرى والصحارى، فنحن جيل تربى على حب ليبيا كاملة متكاملة، ومنذ أن كنا في الجامعة الليبية التي كانت تضم كل أطياف الشعب الليبي ترسّخ لدينا هذا الانتماء، كنا مجموعات من الأصدقاء، تضم "الدرناوي" و"الطبرقي" و"البنغازي" و"الزاوي" و"الغرياني" و"المصراتي" و"الطرابلسي" و"الكفراوي" و"السبهاوي" ، لهذا فإنني عندما أنظر إلى ما يحدث من ممارسات تهدد هذه اللُّحمة الوطنية لا يمكن لي ولا لأي إنسان يحب بلده أن يقف صامتًا تجاه ذلك، فتعالوا معي آخذكم في وقفات هامة حيال هذا الموضوع :

الوقفة الأولى: إعلامية:

في القناة الرسمية "الجماهيرية" ، وغالبًا قبل نشرة الأخبار أو عند الإعلان عن اسم وشعار المحطة تكون هناك مقدمة جرت العادة أن يكون لها إخراج في القنوات العالمية يحمل معنى وليس صوراً للمناطق، ونظراً لأن الاسم "جماهيرية" فتلاحظ أن المقدمة قبل الاسم تتنقل بنا إلى صور كلها من مدينة واحدة ثم تظهر الجماهيرية، وهذا العيب يعطى إيحاءً بأن

الجماهيرية هي هذه المدينة أما بقية مدننا وقرانا فقناتنا الوطنية لا تراعيها في هذه المقدمة، وهذا طبعًا يخدم كل من يرغب في التشكيك والهَمْز واللَّمْز وزيادة الإشاعات والتعليقات، والتي يطلق إحداها على العاصمة الجماهيرية الشقيقة، وكان من الأفضل أن يتم وضع لقطات غير مكانية تعبر- مثلا- عن الجهاد الليبي ومسيرة شعبنا النضالية؛ لأن وجود أماكن في هذه المقدمة لا يتسع لكل مناطق البلاد، وبالتالي فمهما كان العمل فسيكون ناقصًا حيث إن بعضا منها يقدم مدينة أو مدينتين، وهذا لا يكفي.

أرجوا أن يُفهم أن كلامي يندرج تحت الآثار النفسية على المواطنين صغار السن من الشباب خاصة؛ لأنهم الآن يُغَذَّون بقصد أو بدون قصد من خلال هذه الأخطاء بالتعصب الأعمى المقيت الذي يهدد مع مرور الزمن وحدتنا الوطنية.

الوقفة الثانية: المسئولون:

فقد لاحظت على بعض المسئولين المركزيين أنه عندما تُجرى معهم مقابلة إعلامية أو إذا كانوا في اجتماعاتهم فإنهم يتحدثون بإسهاب عن إنجازاتهم في العاصمة وبعض من القرى والمواقع المحيطة بها، وهذا ليس عيبًا ولكن أقول هذه هي مشروعاتنا في ليبيا؛ لأن هذه الأماكن ليست كل البلاد! إن عدم التطرق للأماكن الأخرى خطأ له تأثير على سيكولوجية الجماهير تجاه بعضها البعض، والأدهى والأمَرُّ أنه أحيانًا يكون حقيقة مثلما حدث في مقابلة بـ" المرئية " استمعت إليها مع مدير طبيب مسئول عن مركز علاج الصرع بليبيا الذي استفاض في شرح خدمات مركزه في

العاصمة، ثم قال: إننا نقدم الآن خدماتنا للمواطن في شعبيته ومنطقته، وذكر ثلاثة أسماء لفروع المركز العاملة الآن وكلها لا تبعد 100 كيلومتر عن المركز العلاجي الرئيس، وهذه هي ليبيا، وكأنه يقول للمشاهد: "ما يهمش اللي عندهم صرع في أقصى الغرب أو في الشرق أو في الجنوب".

الوقفة الثالثة: المشروعات:

تصاب كمواطن غيور على هذه البقعة وعلى أهلها الطيبين بخيبة أمل عندما ترى تركيز وتكدس المشروعات في كل مجالات الاستثمار والخدمات في منطقة واحدة، ومع أننا نحب عاصمتنا، فإننا نخاف عليها من جهل المتعصبين؛ لأن ازدحامها بمثل هذه المشروعات المختلفة سيؤدي بها بعد فترة إلى منطقة جذب كبيرة لكل الناس وستتفاقم مشاكلها مع كل حركة جذب سكانية لها، وهذا ما حدث للعديد من العواصم العربية التي نمت فيها العشوائيات بشكل خطير على أطرافها نظرًا لتمركز الخدمات والمشروعات في العاصمة فقط.

والشيء الغريب أيضًا أن الاستثمار الأجنبي بشكل أو بآخر أصبح يوجه إلى العاصمة، بل أصبح المستثمر نفسه يفضل أن يكون بجوار من أدخله إلى ليبيا من القطط السمان وبالقرب من مصدر القرار ومن مصدر تسهيل الإجراءات، فنسبة الاستثمار الأجنبي في هذه المنطقة بلغ أكثر من 80٪، والباقي "الفتافيت" مقسمة على بقية المناطق!

الوقفة الرابعة: الخدمات:

إن ما يحدث في كل مدن العالم الثالث يحدث- بدون شك- عندنا بشكل أو بآخر من حيث التحيز لمنطقة وموقع رأس الزعيم أو الملك أو الرئيس، ويكون لأهل تلك المنطقة الأولوية في الخدمات والتسهيلات، ومع مرور

الزمن يتسابق المواطنون والأجانب إلى معرفة أحدهم لينهي لهم إجراءاتهم ويشاركونه بدون أن يساهم هو ماديًّا إلا باسمه، وهذا في كل مكان للأسف في ليبيا وغيرها من الدول العربية ودول العالم الثالث، ولكني هنا أقف لحظة لأقدم من خلال هذا المنبر صرخة واضحة وصريحة نابعة من حب للوطن: أوقفوا هذه المهزلة، وساووا بين الناس في الخدمات؛ لأننا نخاف فعلاً ما هو آت، وسيكون في شكل غيرة من جودة الخدمات في منطقة واحدة وانعدامها في بقية المناطق، وهو ما قد يتحول إلى حقد يهدد لحمتنا الوطنية.

أقول لكم: يجب أن تكون الخدمات التي تقدم للمواطن من التعليم والصحة والشئون الإدارية الأخرى بـ"طرابلس" لا تقل بأي شكل من الأشكال عما يقدم في "طبرق" و"درنة" و"الكفرة" و"سبها" و"الزاوية" و"الخمس" و"سرت" و"بنغازي"، وأكرر: إن هذا الأمر في غاية الأهمية، وأنبه إلى أنه يجب تُوحَّد نوعية وأسلوب الخدمات للمواطنين في كل مدن وقرى ليبيا.

إن ما يحدث يا سادة ـ وأخاطب هنا كل من له علاقة برسم السياسات أو تنفيذها ـ إذا استمر بهذا الأسلوب فسيؤثر على الوطن، وسيُحدث مشاكل لا تحصى ولا تُعَد بين أبناء الشعب الواحد الذي كافح الأجداد مَن أجل وحدته واستقلاله، فانتبهوا لأن التاريخ القديم والحديث والمعاصر به عبَر كثيرة نعتبر بها، وقد بدأت مشاكل تهديد الوحدة الوطنية في كل الدول بمثل ما يجرى عندنا الآن، وأنا أحذر قبل أن "تقع الفأس في الرأس".

وإذا كانت السلطة للشعب فأنا أقول لكم جازمًا: لا يوجد أرشيف في أى مؤتمر من المؤتمرات، لا توجد فيه قرارات تشجب هذا العمل وتحذر منه وتطالب بالتوزيع العادل للمشروعات وإنهاء المركزية منذ 1977 حتى الآن، ولكن من الذي يقرر ومن الذي ينفذ!

وأدعو بصدق كل من يستطيع أن يساهم في إصلاح وتقويم هذا الاعوجاج المؤثر سلبًا على بلادنا أن يبدأ فورًا؛ لأن هذا التصرف مهين إلى أبعد حدّ، ويشعر من خلاله المواطن بغبن شديد، فكفانا عنصرية وإقليميه ضيقة، فليبيا لكل الليبيين بكل مدنها وقراها، نحن نرفع شعار أفريقيا لكل الأفريقيين ولا نطبق توزيعًا عادلاً وتكافؤًا للفرص والمشروعات وكذلك نقول: الثروة لكل الليبيين والليبيات.

ليبيا بكل مدنها وقراها لا فرق بين ناسها، سواء كانوا من الشرق أو الغرب أو الوسط أو الجنوب، كلهم سواسية في الحقوق الوطنية؛ لأن عليهم نفس الواجبات الوطنية أيضا، فلنجسّد تكافؤًا حقيقيًّا ملموسًّا للفرص في العمل والإنتاج، ولنحقق على أرض الواقع توزيعًا عادلاً لمشاريع التنمية وثروة المجتمع.

وختاما فإن ما دعاني لتناول هذا الموضوع هو التنبيه لكل من هو ذو علاقة بأن هذه الممارسات تهدد وحدة ترابنا الوطني الذي اعتبره بحق خطًّا أحمرَ لا يمكن السماح لأي من كان أن يتجاوزه أو يفكر في المساس به.

زمن اللخبطة

سلوك الأفراد داخل المجتمع اتسم في هذه الفترة الزمنية من عمر مجتمعنا بسمات كانت بعيدة كل البعد عن مقومات وأساسيات الحياة الاجتماعية في بلادنا، لقد انتهت فعلا سمات وظواهر اجتماعية إيجابية، وحلت محلها سلوكيات أقل ما توصف به أنها «سلوكيات متدنية» في أصول التعامل مع الناس، بل إن بعضًا من البحَّاثة يصفونها بـ«المنحطة» أدبيًّا وأخلاقيًّا واجتماعيًّا.

أين نحن من مبدأ التسامح مع الآخرين: فكثيرًا ما كانت تحدث ـ في زمن مضى ـ مشاكل اجتماعية بين الناس لأسباب متعددة، ولكن مبدأ التسامح كان دائمًا كفيلا بالوصول إلى التوافق الجميل بين أطراف المشكلة، وكان ـ في زمننا الماضي القريب ـ العديد منا يعملون وَفْقَ المثل القائل: «اتق شر من أحسنت إليه بزيادة الإحسان إليه».

أين نحن من الأمان: في الحياة، وفي الشارع، والبيت، والسوق، حيث كان التاجر عند تركه لمحله وذهابه لأداء الصلاة يضع (عصا خشبية) يسد بها مدخل الممر المؤدي إلى داخل محله، ولا يجرؤ أحد أن يتجاوزها وهو غير موجود، حتى لو كان صاحب المحل بداخله، وهذه القطعة الخشبية الموجودة لا يتم تجاوزها بدون إذن؛ لأنها تعني أن البيع متوقف.

لن أحكي أيضًا عن البيوت المفتوحة غير المقفلة بالأقفال أو المسورة بالأسوار الحديدية؛ لأننا نعيش اليوم في بيوت أبوابها ونوافذها حديد

حماية، وبالليل نقفل هذه الأقفاص الحديدية- «سجن الحياة العصرية»- لنخلد للنوم، ومع ذلك ننام قلقين لعدم الإحساس بالأمن والأمان.

أما المحلات التجارية فهي تقفل بعناية، ولها رجال حراسات مؤجرين، وشركات أمن بدلا من الخفر العاديين، ورغم كل ذلك فإن معدل جريمة السرقة في تزايد مستمر!

أين نحن اليوم من أسلوب التعامل الأخلاقي في الشارع والأماكن العامة، واحترام الصغير للكبير، والابتعاد عن التلفظ بالألفاظ النابية الخادشة للحياء والمخلة بالآداب والذوق العام السليم!

شارعنا اليوم مرتع مريع- بل مدرسة حية- لممارسة الرذيلة، بعد أن كنا في شارع ينبض بالفضيلة والعفة واحترام الآخرين والالتزام بآداب السير.

وما دمنا نتحدث عن الشارع، فلنعرج قليلا على المرأة التي كانت في المجتمع «الباهي» وسيلة ضبط اجتماعي، حيث إن وجودها يجعل الرجال يلتزمون في جلساتهم وطريق سيرهم، ويفسحون لها الطريق، ويغضون من أبصارهم، بل ينتقون الكلمات والألفاظ أثناء الحديث معها أو أمامها بكل الحرص والعناية؛ كي لا يخدشوا حياءها، واليوم يتكالبون على التحرش بها، بل أصبحت هي أيضًا تمارس بكل جرأة المبادرة بمعاكسة الرجال والتحرش بهم. فعلى سبيل المثال: عندما كنا طلبة بالجامعة- ورغم الفارق في أعداد الطلبة والطالبات بين ذلك الوقت والآن - كنا نحترم زميلاتنا في المدرج، ونفسح لهن المكان في الصفوف الأولى، ونتعامل معهن بكل احترام وتقدير: في الممرات، ومقهى الجامعة، وحديقتها، ولم يكن يشغل بالنا إلا العلاقة الطيبة والزمالة النقية، التي كثيراً ما كان جزء كبير

منها يتحول إلى تكوين أسر نموذجية بعد التخرج، ولم يكن التفكير الجنسي الشهواني مسيطرًا ـ أبدًا ـ على تفكيرنا مثلما يجري الآن، فقد كنا ننظر للزميلة على أنها أخت نخاف عليها ونحترمها، بل يصل الأمر ـ أحيانًا ـ إلى أننا كنا قد نغار عليهن عندما يتحدثن مع زملاء طلاب من خارج كليتنا.

هذا الشعور الجميل النابع من التنشئة الاجتماعية الأخلاقية المتميزة في الأسرة، مع الالتزام الكامل بالنسبة للطالبات وعامة الفتيات في ذلك الوقت من حيث اللباس والمظهر ـ هو ما أدى إلى وجود مجتمع ـ إلى حد ما ـ قريب من المجتمع الملتزم، حتى وإن كان بيننا بعض الشواذ والمنحرفين والمنحرفات؛ لكنهم لا يمثلون شيئًا بالنسبة والتناسب مع ما يجري اليوم على الساحة الاجتماعية الطلابية، وما يدور فيها، وهو ما أكده كثير من القراء ممن علق على مقالي: «التحرش الجنسي بالمرأة أثناء العمل».

كانت الأمانة والنزاهة سمة من السمات الأساسية للموظف الحكومي والشرطي، ولا تعليق لي على ما يجري اليوم، فالكل يعرف كيف يتم التعامل مع هؤلاء في زمننا اليوم، وأتذكر كيف كانت الرقابة الشعبية التلقائية ضد المهملين من الموظفين عند التقصير في عملهم، وأسرد قصة واقعية حدثت في ليبيا أيام الولايات، وتحديدًا في ولاية برقة بمدينة بنغازي، حيث أدى إهمال بعض الموظفين لجثمان مواطن ثلاثة أيام بالمستشفى المركزي ـ «الجمهورية» حاليًا ـ إلى تعفن الجثة، وتصادف مرور جنازة، فانتبه الناس للرائحة، وبعد الدفن خرجوا في مظاهرة وعصيان أدى إلى إقالة حكومة الولاية!!

وكنا نتندر بسماع رواية حول جريمة قتل تهز المجتمع بكاملة، وتتبقى هذه الحادثة مثار اهتمام الناس والرأي العام؛ لندرة وقوع جرائم القتل التي

لم تكن تتعدى أصابع اليد الواحدة في السنة، لكن الآن تتعدى أصابع اليدين في اليوم الواحد أحيانًا.

صحيح كان هناك محاولات للغش في الامتحانات من قبل بعض الطلبة؛ لأن النفس أمارة بالسوء، وقد ينجح البعض منهم في نقل بعض من أبيات قصيدة، أو آيات من سورة قرآنية، أو حل مسألة حسابية، ولكن لم يحدث أن يقوم المدرس بـ«التغشيش»، وأن تنتشر أسئلة الامتحانات قبل يوم الامتحان، ولها تسعيرة تباع بها.

إن الأمثلة والمقارنات كثيرة وكثيرة، ولكن ما جعلني أتناول هذا الموضوع هو الوصول إلى السؤال التالي، والإجابة عنه: لماذا أصبح حالنا هكذا؟!

الحقيقة أن السبب الرئيسي قد يعرفه الجميع، والبعض قد يقول: لم تأت بشيء جديد، ولكن دعوني أتناوله بشكل ومنظور جديد وتوجه إصلاحي مهم، فلا مجال للشك في أن السبب الأول هو الابتعاد عن أخلاق الإسلام، وهنا أقول: أخلاق الإسلام، والابتعاد عنها. وقد كانت تمثل أخلاقيات وعادات وتقاليد المجتمع؛ لأنها كانت منقولة لنا ومنبثقة منا ونحن أطفال- من ممارسات آبائنا وأمهاتنا وجيراننا ومدرسينا وكل من حولنا.

وهم أيضًا نُقلت لهم الأخلاق ممن سبقوهم، وهكذا توارثنا هذه الأخلاقيات والالتزام بها، عندما كان المجتمع مغلقًا عن الاتصال بثقافات الآخرين التي لم تكن تنتقل إلا بالسفر واللقاء المباشر، ولذلك كانت

السيطرة عليها متيسرة، أما اليوم فالعالم أصبح مفتوحًا، نمارس كل ما نراه ونسمعه، حتى الأطفال يعملون ويقلدون ما يرونه في مسلسلات القنوات الفضائية، «فمنذ أيام وجدت حفيدي- الذي يبلغ من العمر ثلاث سنوات- يُدخل في فتحة أنفه خرزة مسبحة صغيرة!! وكانت ليلة، انشغلنا فيها جميعًا حتى تم إخراجها بأيد طبية رحيمة بإحدى المستشفيات... وعندما جلست أتحدث معه بعد الحادثة بيوم، أستدرجه لماذا فعل ذلك! فاتضح لي بدون أي مجال للشك أنه كان يقلد رسمًا كارتونيا يخفي فيه اللص الماسات الصغيرة التي سرقها في أنفه!!»، فتولى حفيدنا المهمة مقلداً ما رآه دون أية مبالاة أو اهتمام بالعواقب.

إن ما حدث لهذا الطفل يحدث للصغار والكبار، وهو السبب الرئيس وراء الانفلات الأخلاقي في شارعنا اليوم، ولكي نكون عقلانيين يجب أن نعترف بأننا جميعًا نتحمل المسئولية، وعلينا أن نقف بقوة للحد من هذه الظواهر المسيئة لنا ولديننا الحنيف.

والبداية التي أنصح بها مؤسسات المجتمع المدني والناشطين في خدمة المجتمع أن نبدأ ببرامج مكثفة لإعادة تأهيل الآباء والأمهات والمدرسين والمدرسات، لنهتم بالأطفال ونغرس فيهم قيم الإسلام وقيم الأجداد، أما الكبار فتتحمل مسئوليتهم مؤسسات المجتمع والدولة لمتابعتهم والتشدد مع المنحرفين منهم؛ لكي ينتهي تدريجيًّا «زمن اللخبطة».

المصداقية

نعيش في هذا الزمن أزمة مصداقية فعلاً، فعلى الرغم من أن الصدق عامل أساسي في التعامل بين الناس بعضهم البعض وهو البذرة الطيبة التي تزرع وتنمو من خلالها الثقة فإنه للأسف غير موجود. . فرأينا اهتزاز ثقة الفرد بالآخرين وثقته بمجتمعه وأسرته وإدارته سواء كانت هذه الإدارة لها شكل ملكي أو إمبراطوري أو جمهوري.

إننا في هذا الزمن نعاني بحق أزمة ثقة بيننا وبين إداراتنا المختلفة، سياسية كانت أو خدمية، ذات علاقة بحياتنا الاقتصادية أو تقدم لنا خدمات اجتماعية مختلفة مثل الصحة والتعليم وغير ذلك من الخدمات التي يحتاجها المواطن وتعتبر حقًّا له على الدولة وَفْقًا لمواثيق حقوق الإنسان.

وقد ثبت أن أزمة الثقة هذه تعود في الأساس إلى التدهور الحادث في سلوكيات الناس وفقدانهم الأمانة في تعاملاتهم مما أبعدهم عن الوصول إلى المصداقية بمفهومها الشامل، فارتفعت عندنا قاعدة: الغاية تبرر الوسيلة، وجعلناها أساسًا لتعاملاتنا، فمن أجل الوصول إلى استمرار وضع أو نظام ما- يحق لنا أن نستعمل أي وسيلة من أجل تحقيق ذلك مهما كان في هذه الوسيلة من اختراق لآدمية الأفراد وحقوقهم التي نصت عليها التشريعات السماوية والمواثيق الدولية والأعراف الإنسانية كالخطف والاعتقال والتصفية الجسدية بحجة الدفاع عن مبادئ الثورة وأمنها، مع أنه من المفترض علميًّا أن كل الثورات فُجِّرت من أجل الناس ولإزالة كل أشكال الظلم عنهم ولتحقيق العدالة لهم جميعًا ولصون كرامتهم في المقام الأول.

ولاحظت أنه يتم الكذب على الشعوب في مواقف كثيرة بل يتم تضليلهم والكذب عليهم، وهنا يرى من يقومون بذلك أن الكذب والتضليل مصرح به وله ما يبرره إذا كان يخدم النظام واستمرارية الزعيم الحاكم.

هذه السلوكيات عرفها الإنسان منذ تاريخ نشأة الدولة وانتشار الإمبراطوريات والإقطاعيات وازدياد أشكال وألوان الاستبداد والعبودية وحتى بعد الثورات التي خرجت لتطالب بحقوق الشعوب في الشفافية وإشراكها في اتخاذ القرارات المصيرية، قام البعض منها مع مرور الزمن بالتحول من حركات إصلاحية ضد الاستبداد والعبودية ومحاربة الظلم إلى ممارسة أشد وأقسى الممارسات التي تقع في إطار أشد كثيراً من الاستبداد والعبودية التي ثارت عليه، بل الأدهى أنها تجاوزت ذلك كثيراً.

كل ذلك يتم تحت ستار الدفاع عن الإصلاح والثورة وأمنها متناسين أن أمن المواطن هو أساس أمن أي نظام، وهنا قد يعتقد البعض أنني أقصد قتل الناس وتعذيبهم، "صحيح أنه فعل لا إنساني"، ولكنني أقصد هنا بالدرجة الأولى الكذب على الناس من قبل أولياء الأمور من الحكام مهما اختلفت مراتبهم حاكماً كان أو وزيراً أو محافظاً أو عميداً لبلدية؛ لأن التدجيل على الشعب والاستخفاف به يؤثر في سلوكيات الأفراد مع الزمن ويزعزع المصداقية التي هي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فمن هنا يبدأ النخر في جسم المجتمع، فتزداد الرذيلة وتنتشر أنماط الفساد المختلفة والانحرافات الاجتماعية والأخلاقية مما يساهم في نشر هذا الوباء الاجتماعي "المخطط" له أحياناً حتى يسهل على ذوي الأمر ترويضه وحكمه واستمرارية القبض على زمام الحكم، ومن هنا يفقد

الشعب الإيمان بالمبادئ التي كان يحلم بأن تعم على يد هذا النظام أو تلك الثورة، وبالتالي تنخفض لديه درجات الإحساس بالصمود ومواجهة من يهدد مبادئه، فيبقى تائهًا في مشاكل مفتعلة ترمى به يمينًا وشمالاً ولا يفكر إلا في يومه فقط ولا يعرف كيف يخطط لمستقبله ومستقبل أسرته وأولاده، فهو يعاني أزمات صحية تربكه من أجل العلاج، سواء داخل مدينته ومحل سكنه أو في عاصمة بلاده ويضطر إلى السفر خارج الوطن للعلاج في الخارج. ويظل التدهور ليجد نفسه يعاني تدهوراً في التعليم ولير بأم عينيه أن أبناءه وبناته لا يجيدون الكتابة والقراءة العربية حسب الأصول اللغوية رغم أنهم على مشارف الحصول على الثانوية العامة ودخول الجامعة.

كل ذلك يحدث لنا لأننا فقدنا المصداقية، ورغم أن المسئولية الأولى تقع تاريخيًا على نظام الحكم إلا أن الكثير منا ساهم في ذلك، فبعض الكتاب وبعض الشعراء وبعض الإعلاميين ساهموا في تضليل الناس والتدليس عليهم وتزيين الأفعال المشينة وتصويرها في أثواب براقة، لتتحول الهزائم والانتكاسات إلى انتصارات، وتسمية الأشياء بغير مسمياتها، من هنا بدأنا نعيش كمجتمع فاقد تمامًا للثقة في إدارته ولجانه ومسئوليه، ووضعنا ـ للأسف ـ جميع المسئولين في صف واحد وهو صف الفساد والمفسدين والمنافقين رغم أن القاعدة الإنسانية تستوجب عدم التعميم؛ لأنه من المؤكد أنهم يتفاوتون في ذلك، بل إن منهم من يعمل بالفعل من أجل إرضاء الله والناس، ولكن لأن المحيط الذي يعمل فيه محيط فاسد، فيتم تقييم المسئول من المنظومة التي يعمل فيها ولا يُقيَّم من خلال تصرفاته الشخصية وأفعاله مهما كانت نبيلة، لهذا السبب أصبح شبابنا ومجتمعنا يعمم بدون تمييز بأن

الجميع لا يصلحون ولا يمكن للبلاد أن تقوم لها نهضة وتطوير وإصلاح مادام هؤلاء موجودين، وكأننا نسينا قول الله تعالى: M . . . وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ . . . L (الأنعام آية: 164).

أعلم شخصيًّا أن كثيرًا من المسئولين جيدون علميًّا وتخصصيًّا ومن ذوي الكفاءات العالية، وهم مخلصون كذلك لوطنهم ويحاولون أن يقدموا لأبناء شعبهم الأحسن والأفضل، ولكن تظل عوامل أخرى خارجة عن إرادتهم لا يستطيعون من خلالها إظهار هذه النوايا وترجمتها إلى أفعال يلمسها المواطن، وللأسف فإن من يتمكن أن يقدم عملاً صالحًا ملموسًا يتم التآمر عليه ويتم نقله أو يتم إقصاؤه بدون أسباب، بل أحيانًا يلغى جهازه ويفتت وبعد سنوات يعاد هيكلته أو تشكيله بنفس المواصفات من جديد بعد أن يكون قد نخر الفساد ما تبقى من هيكله، والأمثلة على ذلك كثيرة لا تحصى ولا تعد ومتنوعة في مواقع وأجهزة كثيرة مهمة للمواطن والمجتمع.

والآن بعد هذه المسيرة الطويلة أقول: إن أصحاب "اللامصداقية" في أزمة، فأكاذيبهم وأفعالهم المضللة لم تعد تنطلي على الناس؛ لأن التقدم التقني في نقل المعلومات بالقنوات الفضائية والإنترنت أصبح ميسرًا، ويستطيع الإنسان من خلالها أن يعلم الحقائق وتنكشف أمامه الأكاذيب بسهولة، فمثلا التجاوز في صرف مبلغ من المال من قبل فرد أو مجموعة في غير طاعة الله، أو في أوجه صرف غير صحيحة أصبح العلم بها بعد ساعات من حدوثه ميسّرًا، وبالتالي فمهما حاول هؤلاء أن يظهروا في قنواتنا المحلية بمظاهر الالتزام فلن يصدقهم أحد إلا القليل الجاهل بكيفية

الوصول إلى المعلومة من خلال وسائل التقنية الحديثة من القنوات الفضائية وشبكة المعلومات الدولية الإنترنت.

لهذا السبب ظهرت فكرة تجهيل الناس وتحولت إلى توجه منظم ليصبح الطفل والشاب لا يلتزم التعلم بل تترك له الحرية في التعلم من عدمه، وكأننا لا نعلم مسبقًا أن أطفالنا وشبابنا الصغار يفضلون عدم التعلم وقضاء الأوقات في اللعب، ومن خلال مدخل حرية التعليم يتم التجهيل ويسهل التدليس ونفقد من جديد المصداقية في مسئولينا وفي أنفسنا أيضًا.

النفـــاق

منذ بداية الخليقة وظهور الإنسان على الأرض وبداية تكوين الجماعات والمجتمعات والنفاق سلوك إنساني لبعض البشر، وقد نبذته كافة الأديان السماوية حتى جاء الإسلام الذي واجه هذه الآفة بكل قوة، فقال تعالى:

M إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ . . . L (النساء آية: 145).

ويبدأ تغلغل النفاق في النفس البشرية بتسرب مبدأ الغاية تبرر الوسيلة وهو مبدأ أصبح منتشرا في مجتمعاتنا الإنسانية عامة والعربية خاصة بصورة كبيرة، وللأسف يدوس هؤلاء على أخلاقهم ومبادئهم وأعرافهم وتعاليم دياناتهم من أجل الوصول إلى وظيفة أو موقع مميز ومركز مرموق أو الحصول على صفقة حتى وإن كانت مشبوهة وتضر بالآخرين ولا يهمه

إهدار المال العام في سبيل حصوله على عمولات تدخل جيبه سحتا وحرامًا زقُّومًا.

وللأسف انتشرت تلك الآفة بيننا حتى أصبحت في نظر البعض منا شيئًا عاديًّا مع مرور الزمن، مع أن نبينا الكريم نفرنا من ذي الوجهين، ولعل ذلك بسبب عدم وجود رادع قوي يردع المتهاونين والممارسين لهذه الأفعال، أضف إلى ذلك أن مبدأ الغاية تبرر الوسيلة أصبح سائدًا حتى في أمور الأمن والسياسة، وهنا يكمن الخطأ فالمعارض لسياستنا وتوجهاتنا في نظام الحكم والمخالف لآرائنا السياسية والمعبر عن رأي آخر يرى فيه الخير للناس لا نحاوره ونحاول الاستفادة من آرائه أو نقنعه ببطلانها، بل نتعامل معه بقسوة وبكبح رأيه وسجنه وبتكميم فمه، وأحيانا بتعذيبه، والأدهى أننا نعتبره عدونا، ونمارس كل ذلك بحجة أننا نحافظ على الأمن العام واستقرار توجهاتنا.

يبدأ أصحاب هذا الأسلوب في الدخول في نفق الرياء والمماراة والمداراة والنفاق والعياذ بالله، فيقفون أمام ولاة أمرهم ليعربوا عن حبهم الشديد لهم، وينشدون قصائد المديح ويقيمون السهرات المفعمة بالأهاجيز وأغاني الإطراء ويقتادون النساء الجميلات قربانًا لتُذبح على معابدهم، مع أنه في داخل أنفسهم يتمنون لهم الموت والهلاك.

وفي جلساتهم الخاصة جدًا يقولون عكس ذلك ويتفاخرون بأنهم يسيطرون على الوضع وأنهم أشخاص "مهمين" و"واصلين"؛ أي وصل إليهم الدعم من ولي أمرهم وولي نعمتهم، مؤكدين أنه لا يستطيع أن يستغني عنهم، بل تصل بهم القناعات إلى أنه يخاف منهم وأنهم يتحكمون

حتى في خط سيره، وهم لا يتورعون أبداً عن تقديم كل شيء بداية من أخبار الناس والتنصت عليهم لحماية النظام إلى كل ما أشرت إليه سلفًا من برامج ترفيهية، بل إنهم يبدءون في التعظيم والتمجيد والتضخيم لمنجزات معظمها دخلت جيوبهم هم وغيرهم على هيئة عمولات كبيرة أو أنهم شركاء في الخفاء.

ومع كل هذا التمجيد والنفاق الظاهر أجزم وأنا على يقين تام أن أولياء نعم هؤلاء يعرفونهم على حقيقتهم ويتعاملون معهم على هذا الأساس وبينهم وبين أنفسهم يعرفون أنهم سفلة منافقون.

وإذا حاولنا تناول الموضوع بشكل موضوعي فإنني لست ضد من يخلص ويضحي من أجل مبادئ وتوجهات يؤمن بها ويناضل من أجلها ولتحقيق حكم عادل يخدم ويصون كرامة الإنسان ويعزز حريته باعتباره خليفة الله في الأرض، لكن الذين يمارسون كل ما أشرت إليه من أفعال مع رؤسائهم على كافة المستويات، حتى على مستوى رئاسة قسم في إدارة أو مدير شركة أو مؤسسة.. ساهموا وما زالوا يساهمون للأسف الشديد في إفساد ذمم الناس وازدياد التفسخ الاجتماعي بين شبابنا بشكل مخجل.

هل تبلد السلوك السوي عند الناس؟ ولِمَ كل هذه السلبية لدى الشعب في مواجهة هذا الفساد والنفاق؟ فمتى سنفيق وننتفض رافعين شعارات قائدنا ومعلمنا نبينا الكريم محمد (ﷺ) لنوقف هذا المارد الورقي الهش الذي يمثل الفساد والنفاق، لنعزز كرامتنا وليعلم القاصي والداني أننا شعوب حية بإرادتنا الإسلامية القوية التي تحتم علينا أن نواجه الأخطاء ونصلح من شأن المجتمع ونقضي على كافة مظاهر الغبن والنفاق؟ لابد لنا

أن ننتفض ضد هذه الممارسات، إلى متى سنبقى جبناء وحرمات بناتنا ونسائنا تنتهك كل يوم وثرواتنا وأموالنا تسرق بشكل مفضوح أمامنا أعيننا، وكرامتنا ومبادئنا الاجتماعية والأخلاقية تهان وتداس؟ إلى متى سنظل نائمين خامدين ساكنين؟ لا أعلم ما الذي يحتاج إليه الشعب العربي المسلم لينتفض ويخرج يوميًّا إلى الشارع، ويقود بإرادته الحرة وقوة سلطته الشعبية تغيراً شاملا يقاوم من خلاله كل مظاهر الفساد والانحراف والظلم والقهر والنفاق ويتخلص بضربة قاضية حازمة جازمة من كل المنافقين!

تواريخ وعبر!

كثير من شباب اليوم لا يعلمون كثيراً عن وقائع وأحداث 13و14 يناير عام 64 في ليبيا. . ولمعاصرتي لهذه الأحداث رأيت استجابة لطلب صديق كان من ضمن الفاعلين جداً فيها، وأصيب إصابة بالغة في تلك الأيام الصعبة التي مرت علينا في مدرسة بنغازي الثانوية، وفي كل المدينة بل في كل ليبيا.

وأريد من القارئ الكريم عندما يتفضل مشكوراً بقراءة وقائع وأحداث تلك الأيام أن يحاول إجراء المقارنات بين الوقائع التي سأحاول نقلها بدقة ومصداقية ويتصور ماذا سيحدث لو حدثت هذه الوقائع في زمننا هذا بعد مرور ستة وأربعين عاما!

بدأت الأحداث بسبب تشكيل الديوان الملكي ـ في ذلك الوقت ـ وفداً ليبيًّا لمؤتمر القمة العربية برئاسة ولى العهد وعضوية كل من رئيس الوزراء

ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب، واعتذر الملك عن الحضور، ونظراً لعدم حضور الملك للقمة عبر الطلبة في الجامعة الليبية عن استنكارهم واستهجانهم لهذا التصرف لأن معظمهم كان قومياً، بل كل الشعب الليبي كان كذلك، ولهذا قرروا الاحتجاج في محاولة منهم قد تؤدى إلى عدول الملك عن قراره وخرج الطلاب من الجامعة صباح يوم 13 يناير 1964 في مظاهرة بدأت من أمام باب الجامعة بشارع الاستقلال ـ شارع جمال عبد الناصر حالياً ـ مبنى مركز المهن الإدارية والمالية ـ وخرجوا متوجهين إلى ضريح عمر المختار يهتفون بسقوط القواعد والرجعية وينادون بالوحدة العربية، وعندما وصلت المظاهرة عند مبنى مركز الثقافة المصري ارتفعت الهتافات بحياة عبد الناصر، وكان بعد المركز محلا تجاريًا كبيراً لأكبر تجار اليهود في بنغازي وهو محل "أبدوسا"، وتخوفت قوات الأمن من أن يعتدي المتظاهرون على المحل فبدأت المحاولات لإبعادهم عن المرور بجواره مما أدى إلى اشتباكات كان نتيجتها أن اعتدى أحد ضباط الأمن على طالبة من الطالبات، فهاج الطلبة وازدادت الاشتباكات حدة، ثم قرر الطلبة الاعتصام أمام الجامعة وقفل الشارع الشرياني بالنسبة لمدينة بنغازي، وعند الظهيرة أقنعهم رجال الأمن بالدخول إلى الحرم الجامعي وقفل الباب الخارجي وأن يستمروا في مظاهرتهم داخل الحرم الجامعي وأن قوات الأمن لن تدخل الجامعة، وهذا ما حدث وكان.

ونظراً لأن الطلبة بدءو يشاهدون الأعداد المكثفة من رجال الأمن يحيطون بالجامعة بدءو يقتلعون بلاط الأسقف ويعدون الحجارة ويرمونهم

بها لإبعادهم عن الجامعة خوفًا من اقتحامهم لها، وبعد نهاية اليوم الدراسي ظهراً علم البعض من طلبة الثانوية بذلك فانضموا إلى طلبة الجامعة ودخلوا متضامنين معهم. وقبل المغرب بقليل جاءت بعض السيارات الأمنية التي بها بعض القيادات، والذين تحدثوا بمكبرات الصوت طالبين من قوات الأمن الانسحاب وأن الطلبة في أمان ويمكنهم الخروج والعودة لمساكنهم متى يشاءون.

وكان هذا الإجراء فخًّا حيث عسكرت قوات الأمن في الشوارع الخلفية وعند خروج الطلبة بدأت في إلقاء القبض على الناشطين منهم.

واحتجاجا على ذلك بدأت في تلك الليلة الاتصالات بين طلبة المدرسة الثانوية للإعداد لمظاهرة كبرى تضامنا مع طلبة الجامعة يوم 14/ 1/ 1964 وهنا أسرد واقعة شخصية كبرهان ودليل على أن السلطات في تلك الليلة كانوا يعلمون أن الطلبة في الثانوية سيخرجون في مظاهرة وأن الأوامر صدرت لمواجهتهم.

وكان لوالدي رحمه الله الذي توفي في عام 1959، صديق عضو بمجلس الشيوخ، وكانت تربط الأسرتين علاقة وطيدة بحكم الصداقة والجيرة، فبعث سيدة بعد صلاة العشاء لوالدتي برسالة شفهية مفادها لا تدعي إبراهيم يذهب غدًا إلى المدرسة لأن ذلك خطر على حياته!

وفي الصباح وأثناء الطابور الصباحي تم الاتفاق على الخروج من الباب الجانبي الذي يمر الآن بالحديقة العامة وبدأت المظاهرة موازية للشارع الرئيسي، شارع جمال عبد الناصر، وعند خروج الطلبة من الباب الجانبي

وجدوا أمامهم القوات المتحركة، وهي قوات أمنية متخصصة في قمع التظاهرات والحفاظ على نظام الحكم مثلما هو موجود الآن في كل الدول العربية والمعروفة بـ" قوات الدعم المركزي " وعندما اشتد رمي الطلاب لهم بالحجارة بدءوا في إطلاق الرصاص الحي، وهنا رجع الطلبة للاحتماء بمدرستهم، وكانت المفاجأة حيث وجدوا كل الأبواب موصدة وتحججت الإدارة بعد ذلك بأنها قفلت الأبواب خوفًا على الطلبة صغار السن الدارسين في الصف الأول والثاني الإعدادي ولكن القوات المتحركة تعاملت مع الطلبة في الفناء بقوة وتشتتوا وأصيب العديد منهم والبعض الآخر هرب إلى جهة البحر الذي كان بعد سور المدرسة مباشرة، وبعضهم قفز أيضا من فوق السور، وتوزعوا في شوارع منطقة سيدي حسين وتابعهم رجال الأمن ولم يحترم رجال الأمن حرمة المدرسة المقفلة فكسروا الأبواب ودخلوا واعتدوا على الطلاب الصغار والأساتذة وكسّروا المعمل ومزقوا الكتب وداسوا على المصاحف بأرجلهم بدون احترام وبكل غلظة وجفاء ووحشية.

وكان نتاج هذه الأحداث استشهاد كل من أصدقائنا رحمهم الله "النقاز" و"بن حريز" و"البيجو" الذي كان أحد لاعبي الفريق الثاني للنادي الأهلي البنغازي، وكان يمكن أن يلحق بهم صديقنا سالم أبوشريدة الذي أصيب بنفس إصابة "بن حريز"، وعند وقوعه غرس في ظهره أحد رجال الأمن موس البندقية "السونكي" وهو مصاب، وكان من حسن حظه أنه وقع أمام مستشفى "الأدفنتست" حيث خرج فريق طبي بسرعة وأدخله المستشفى وقدمت له الإسعافات وعولج في الحال.

ويشاء القدر أن يعيش سالم ويدخل الكلية العسكرية ويكون أحد الذين استولوا على معسكر القوات المتحركة في ليلة الفاتح من سبتمبر عام 1969 . ولقد أصيب أيضًا العديد من الطلبة بإصابات متعددة ومتفاوتة الخطورة .

وفي المساء صدرت أوامر بسحب كل قوات الأمن حتى الشرطة ورجال المرور من المدينة واستمر هذا الانسحاب يومين خوفًا من حدوث مصادمات أخرى خاصة عند قيام الناس بدفن الشهداء حيث كانت جنازتهم لا تنسى ؛ فبدايتها كانت عند الضريح ونهايتها في ميدان الشجرة وعلى الأرجل حتى مقبرة سيدي عبيد بالصابري ، وفي مقدمة الجنازة كان الطلبة المصابون وبقية طلاب الجامعة والثانوية والأهالي بجميع أطيافهم وقبائلهم المختلفة ، وألقيت كلمات لا تنسى في المقبرة كان أهمها خطبة الأستاذ أحمد القلال الذي أدعوا له بهذه المناسبة بالصحة وطول العمر .

وتضامنًا مع شباب وأهالي بنغازي خرجت الزاوية يوم 15 و16 ووقع فيها شهداء أيضًا ، وخرجت مظاهرات في كل من مصراتة وسبها وطرابلس وأتذكر أن مجموعة مختارة من الطلبة قابلوا في طرابلس رئيس الحكومة وسلموه مطالبهم التي كان من بينها محاكمة المتجاوزين من رجال الأمن وإخلاء سبيل الطلبة المعتقلين والموافقة على إنشاء اتحاد للطلبة .

وكان نتاج تلك الأحداث أن أقيلت الحكومة بعد أسبوع وشكلت حكومة جديدة ، وتم التحفظ على بعض رجال الأمن وكلفت النيابة بالتحقيق ، وتم تكليف قاض مصري يشهد له بالنزاهة بالقضية ، فتم الاعتداء عليه في منزله ليلا لكي يرغموه على ترك القضية ، وهذا فعلا ما

حدث، وترك البلاد، وتهجم البعض من قبيلة أحد الضباط المتهمين على المحكمة أثناء المحاكمة وأخرجوا الضابط بالقوة من قفص الاتهام، ولكننا بعد ذلك سمعنا أنه تم ترجيعه.

هذه هي أحداث يناير ولكن يهمني التنبيه إلى بعض "الفلاشات" المهمة:

أولا: في أثناء المواجهات بين الطلبة وقوات الأمن كان هناك مبنى لوزارة الأشغال ـ في ذلك الوقت، وهدم الآن، وهو بالضبط في مكان نُصُب جمال عبد الناصر الحالي ـ وكان فيه مكتب وكيل وزارة الأشغال المهندس فتحي أجعودة، أطال له العمر وأدام عليه الصحة والعافية، وشاهد من نافذة مكتبه ضباط الأمن في أثناء إطلاقهم النار على الطلبة، فذهب من تلقاء نفسه وأبلغ عما رآه وبحكم موقعه كان يعرف الأسماء، فبلّغ عنها، وهذا مثبت في ملفات القضية. وكيف لا يفعل مثله هذا العمل وهو من أسرة أجعودة المشهود لها بالنضال ضد المستعمر الإيطالي!

ثانيا: بجوار مستشفى "الأدفنتست" حيث دار أمامه جزء من المصادمات فكان هناك محطة بنزين يطلق عليها "شل كانون" وصاحبه رجل الأعمال المعروف المرحوم الحاج علي كانون الذي كان في المحطة أثناء الأحداث وذهب إلى النيابة وأدلى بشهادته بكل شهامة وصدق.

ثالثا: في الذكرى الثلاثين لهذه الأحداث جرى احتفال بالمدرسة نفسها التي سميت مدرسة شهداء يناير بعد ذلك، وقبل الاحتفال جرى تجميع للوثائق وسجلات المدرسة وكشوفات الطلبة في تلك الفترة وسجل حضور يوم و13\1\1964، والوثائق الخاصة بالتحقيقات والمحكمة وأورد من نتائج هذا التجميع بعض النقاط:

1ـ من بين طلاب المدرسة وبعد الأحداث مجموعة تقدر بحوالي 24 طالبًا دخلوا الكليات العسكرية وتخرجوا ضباطًا ، ومنهم حوالي 11 ضابطًا شاركوا في أحداث ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 .

2ـ من بين طلبة المدرسة في ذلك الوقت حوالي 28 طالبًا تولوا مواقع قيادية في الدولة وزراء ومحافظين وسفراء .

3ـ من بين طلبة المدرسة أيضا حوالي 24 طالبًا هاجروا إلى خارج البلاد وانتسب البعض منهم للمعارضة بالخارج .

هذا هو موجز تلك الأحداث وأترك للقارئ الإجابة عن أسئلة تفرض نفسها :

هل الغياب عن اجتماعات القمة العربية أصبح يحرك الشعوب العربية الآن كما كان في ليبيا عام 1964 !

وهل المسئولون القياديون الآن مستعدون ولديهم الشجاعة الكافية أن يشهدوا ضد الممارسات الخاطئة لرجال الأمن عندما يتصادف وقوعها مع تواجدهم في مكان الحادث؟

وهل رجال الأعمال الآن على استعداد أن يقدموا بلاغات ضد ما قد يشاهدونه من انتهاكات من قبل رجال الأمن في الشارع الليبي والعربي؟

وختاما رحم الله شهداءنا في يناير وفى غير يناير بليبيا وبكل الوطن العربي الكبير ، وأسكنهم فسيح جناته وجعل لنا من ذكراهم عبرة .

بون شاسع بين النفاق الجماهيري والتلقائية الجماهيرية

مازال في مخيلة الكثيرين ممن عاشوا زمن المد القومي الوحدوي العربي كيف كانت شعوبنا تخرج بتلقائية عند سماعها لأي حدث في قرية أو مدينة أو قطر عربي، وكيف كان الناس رجالاً ونساءً وأطفالاً كلٌّ يساهم بشكل من أشكال التعبير التي تناسب سنه ونوعه في مد يد العون للدولة التي تناضل من أجل الحصول على استقلالها أو أصيبت إحدى مدنها أو قراها بكارثة طبيعية مثل الزلازل والأعاصير.

وعلى مستوى مجتمعنا العربي الليبي نتذكر التكاتف والتكافل الاجتماعي الوطني عند حدوث "زلزال المرج" حيث أثبتت كل القوى الوطنية تلاحمها الوطني عند حدوث ذلك الزلزال في الستينيات، وكيف تنادت قوى الخير في المجتمع، الرسمية وغير الرسمية، من الغرب والجنوب والشرق للوقوف مع أهالي المرج في محنتهم، وكيف كانت ضيافة أهل القرى والمدن المجاورة للمنكوبين.

ونرجع معًا بالزمن إلى الوراء لنتذكر ونوضح للجيل الجديد تلك المظاهرات التي كانت تخرج للشارع غاضبة في مناسبات عدة، ولعل أبرزها المظاهرات الصاخبة في عام 1967م، والتي تصادمت مع قوات القواعد الأجنبية وأتلفت كل مصالح اليهود الاقتصادية في معظم المدن الليبية احتجاجًا على العدوان على مصر في حرب النكسة المشهورة، وغير ذلك كثير ليس في ليبيا فقط، بل في كل الشارع العربي كانت جماهيره جاهزة

للمشاركة الوجدانية والتطوع للإسهام مع من تحدث له كارثة طبيعية أو حروب في كافة أقطار الوطن العربي، كما كانت الجماهير العربية أيضا تخرج معبرة عن تأييدها ومؤازرتها لأية مناسبة قومية، مثل الوحدة بين مصر وسوريا، والخروج لاستقبال زعيم الأمة العربية الراحل جمال عبدالناصر، ولعل الاستقبال الذي جرى له في ليبيا كان مشهوداً، حيث كانت الجماهير كل الجماهير الليبية في استقباله، والصورة التي لا تنسى أن موكبه كان يُوقَف إلزامًا عند ناصية كل شارع فرعي، توقفه الجماهير ليذبح له سكان الشارع الخرفان ابتهاجًا بمقدمه وتجسيداً لكرم الضيافة العربية الليبية، "هذه الخرفان التي لم تشترها جهة ما، أو تنظيم سياسي معين، وإنما شارك في شرائها كل سكان الشارع". هذه الجماهير التي خرجت في زمن المد القومي بإرادتها الحرة كما خرجت يوم 1\9\1969 ويوم 16\9\1969 بميدان عمر المختار بجوار ضريحه الذي أصبح الآن نسيًا منسيًّا.

أين هي الآن الجماهير التي كانت تخرج في ليبيا وفي كل الأقطار العربية الآن! وماذا حدث لها؟! وكيف قل ذلك المد الوطني والقومي الكبير حجمًا وشعوراً، وهل هناك جهد مبرمج خُطِّط له لضرب تنامي ذلك المد وقتله في مهده؟! وهل نجح فعلاً هذا المخطط في الحد من تنامي ذلك الشعور العظيم؟!

رغم أنني لست من مؤيدي فكرة المؤامرة كشماعة نعلق عليها فشلنا في تحليلاتنا للأمور، خاصة السياسية منها، ولكن كانت هناك طموحات لكثير من أعداء الوطن والأمة في تفكيك هذا الشعور وإيقاف تناميه، ولقد مكنتهم الشعوب العربية من ذلك للأسف بابتعادها عن السلوكيات

الأخوية الإسلامية، والابتعاد أيضا عمّا أوصانا به نبينا محمد (ﷺ) من لَـمِّ الشمل وصلة الرحم والاهتمام بأخيك المسلم ونصرته فيما يقع عليه من ظلم، ومشاركته أفراحه، إن هذا السلوك كان سببه بدون أدنى شك أنظمة الحكم العربية نفسها خاصة بعد تغييرها لمناهج التعليم وأسس التربية العربية الإسلامية، وانفتاحها الغريب على تيارات ثقافية هدّامة لهذه الأسس ساهمت بصورة مباشرة وساعدت كثيراً في تفكُّك اللُّحمة الوطنية والانتماء القومي.

ولعل في ذلك الزمن كانت الناس إلى جانب تمسكها بهذه التعاليم والمبادئ، كان يجمعها هدف كبير هو تحرير الوطن، ومساعدة بقية الأوطان العربية في التحرر، ولعل الاستعمار "الاحتلال" عندما خرج من الأقطار العربية عرف أن سر توحد هذه الشعوب هو وجوده فيها، وبالتالي خرجوا منها لكن عادت طرق الاحتلال بأساليب وطرق مختلفة، واستطاعوا بامتياز أن يحققوا خلخلة كبيرة في كيان هذا التماسك الوطني والقومي من خلال عملائهم في داخل أوطاننا العربية، والذين جسدوا فعلاً لا قولاً التفرقة بين فئات وقبائل الوطن الواحد، وعملوا على احتقار آدمية الإنسان باعتقال كل من يخالفهم الرأي، ووصل الأمر إلى التصفيات الجسدية الفردية والجماعية، وبالتالي أصبح الناس شيئًا فشيئا يفقدون ذلك الشعور نتيجة للخوف من البطش والابتعاد عن المبادئ السمحة.

ومع الأيام نشأ جيل جديد بلا هوية، جيل صار يتخبط بين العولمة وتوجهاتها، وقمع الحكام وبطشهم، وعندما تظهر أي مجموعة ترفع شعار العودة لتلك الأسس الإسلامية العظيمة تواجه بقوة النار والحديد؛ لأنها

حقًّا تشكِّل مكمن الخطر في عودة تنامي ذلك الشعور العظيم الـذي أصـبح تاريخًا نتذكره ونتحسر على أيامه الخوالي.

وحتى الشعارات التي حُقِنَ بها الشباب الجديـد، شـعارات جوفـاء في مضمونها، براقة في شكلها، هلامية خيالية، ليس فيها من الواقـع شـيء، ولسوء حظهم قدمت لهم وسائل الإعلام، واسـتمرت في ذلـك، وجبـات دسمةً من هذا النوع من الشعارات، وكذلك ساهم الـبعض مـن أصـحاب الأقلام والشعراء بدراية أو بدون في التهليل و "التطبيل" لهذه الأفكار الـتي أوصلتنا إلى تفكك كبير في الانتمـاءات الوطنيـة والقوميـة، وأصـبح جيـل اليوم يسمع الأغاني والقصائد الشعرية ويقـرأ المقـالات والتحلـيلات الـتي تمجد الأسياد ولا يهمها مصلحة العباد، هؤلاء الأسياد الـذين زُيِّنـت لهـم مواقف وانتصارات وهمية، هم أنفسهم أصـبحوا يـصدقونها ويكررونهـا كانتصارات في خطاباتهم، ووَفْقًا لذلك فالمجتمع سعيد وحر وسيد نفسه، وعندما يدير المواطن قنوات التلفزيون أو يقفله ويخرج إلى الـشارع يـصطدم بواقع يختلف تمامًا عمَّا كان يسمعه ويشاهده في وسائل الإعـلام المحترمـة، ففي الشارع يجد الانتهاكات والتمييز والعنـصرية والوسـاطة والمحـسوبية، من هنا فعلاً يندثر الانتماء للوطن والأمة، هذا الانتماء العظيم الـذي كـان يتميز به وطننا العربي.

ظهر ذلك جليًّا في حرب العراق، وفي الاعتداء على قطاع غزة واقتحـام المسجد الأقصى، فكانت قوة المظاهرات في العالم المتقدم الحر أكثر تلقائيـة من مظاهراتنا العربية التي نظمتها مؤسسات الحكـم، بـل وصـل الأمـر إلى

درجة أن بياناتها كانت تكتب لها لتُلقى في كل قرية ومدينة، وتراجع وتراقب قبل أن تلقى في المظاهرة.

تحول الشعور الشعبي التلقائي إلى شعور تشتريه الحكومات والتنظيمات السياسية التابعة لها، مهما اختلفت مسمياتها، يشترونه بالأموال ويدفعون للناس الذين معظمهم عاطلون عن العمل أو يتقاضون أجوراً بسيطة لا تكفي حاجاتهم، يدفعون لهم ليخرجوا في مظاهرات التأييد واستقبال السادة الزعماء، ويتم حشد الطلبة من مدارسهم والموظفين من مكاتبهم، بل إن الأمر وصل إلى أن يطلب من رجال الجيش والشرطة أن يلبسوا الزي المدني ويساهموا بمشاركة مدفوعة كعمل إضافي أو مكافأة نقدية في هذه الاحتفاليات؛ لكي يظهروا للعالم شعبية نظامهم بعد أن تضيف وسائل الإعلام تعبيراتها "المقرفة" من جماهير حاشدة خرجت بتلقائية وعفوية اليوم للاستقبال والاحتفال بذكرى أو مناسبة، وكأنهم لا يعلمون أن من يفتح ويسمعهم يعرف أنهم كاذبون بدءاً من محرِّر الخبر إلى من أجاز نص الخبر أو التعليق، وحتى المذيع وقارئ الخبر بل والمعلق على الخبر هو نفسه يعلم أن ما يقوله كذب وتزوير للحقيقة.

ومن هنا ظهر مصطلح جديد في قاموس الحركات الشعبية الجماهيرية وهو "النفاق الجماهيري" الذي أفسد ذمتنا الوطنية، وجعل العالم محتاراً في هؤلاء العرب الذين يشكون من فساد أنظمتهم ويخرجون بالآلاف المؤلفة لنصرتها وتأييدها.

وقبل أن أختم مقالي هذا أقدم مقترحًا فيه شكل من أشكال التحدي لكل حكامنا العرب بدون استثناء: أعلنوا من خلال وسائلكم الإعلامية

عن حفل جماهيري ستحضرونه، والدعوة فيه عامة ولا تكلفوا تنظيماتكم بحشد الناس، بل مروهم برفع أيديهم عن هذا، وتشددوا في ذلك، وأنا على يقين مطلق بأنكم لن تجدوا الحشود التي ترونها في احتفالاتكم؛ لأن الناس زمان كانت تأتي للرجال الذين تحبهم وتخدمهم، واليوم تأتي لمن يدفع لها، فإذا انتهى الحب والمال، فإن النتيجة ستكون مُرّة، وأنا على يقين أيضا بأن السادة حكامنا يعلمونها جيداً.

إن هذا النفاق الجماهيري خطير، وسمة من سمات التخلف، وأحذر كل من يمارسه أو يدعو الناس لممارسته ويحثهم عليه، إن من تدفع له اليوم ليكون معك ستجده يومًا مع من يدفع له أكثر ويكون ضدك.

نحن دائمًا الغائبون

الزمان: كانت الساعة التاسعة صباحًا من يوم الاثنين 15 يونيو 2009، والمكان: القاعة الرئيسية للمؤتمرات بالمقر الصيفي للأمم المتحدة (قصر الأمم) بجنيف سويسرا.

والموضوع المهم جدًّا المطروح للنقاش في ذلك المكان والزمان هو الآثار المترتبة عن الأزمة الاقتصادية العالمية على وضع العمال، وكان السيد "إخوان سومافيا" المدير العام لمنظمة العمل الدولية قد قام بإعداد تقرير شارك في إعداده نخبة من الخبراء في مجال الاقتصاد وإدارة قضايا العمل من مختلف أنحاء العالم، ولقد تطرق التقرير في بدايته، وبمقدمة مركزة للموضوع أشار فيها الخبراء إلى أن منظمة العمل الدولية من خلال

مسئوليتها الدستورية العالمية وأهدافها والتي من أجل تحقيقها أنشئت، والتي أبرزها الاهتمام بكافة الأزمات العالمية التي يكون لها انعكاسات على العمال، وإدارة العمل، وسوقه، وأطراف الإنتاج عامة هم العمال وأصحاب الأعمال وحكومات في هذا العالم.

إذن فإن منظمة العمل الدولية ككيان دولي لها مسئولية حتمية في الإسهام ـ على الصعيد العالمي ـ في معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي حلت بنا، وواجبها نحو هذه الثلاثية في العالم: العمال وإدارة العمل، والحكومات، وذلك تنفيذاً للإعلان الدولي للمنظمة بشأن العدالة الاجتماعية، ومن أجل عولمة عادلة، وسياسات إستراتيجية متساوية.

من هنا يتضح لنا من خلال هذه الأزمة، وبعد اطلاعي على هذا التقرير المهم، فإنه ـ في تصوري ـ قد آن الأوان لوقفة عالمية جادة نحو بناء أسس جديدة للعولمة، على أساس مستدام وعادل يحمل في طياته بنية سليمة متينة تنظم النمو الاقتصادي العالمي المنشود، والتنمية الاجتماعية في ظل شعار الاقتصاديات العالمية المفتوحة غير المنحازة والمراعية تماماً للبعد الاجتماعي، وانعكاسات هذا الانفتاح على المجتمعات؛ لأنه سبق أن تزايدت الاختلالات خلال متغيرات برامج العولمة في السنوات الأخيرة الماضية، فأثرت تأثيرا كبيراً على العمَّال، خاصة في المجتمعات النامية غير القادرة على المنافسة في السوق العالمي.

فقد وَقَع العديد من المؤشرات كمقدمات تتنبأ بحدوث الأزمة المالية العالمية الحالية في سياق ظهور سياسة الهيمنة المُبالَغ فيها والإقلال من دور

الدولة ـ خاصة في الدول النامية التابعة ـ في تقديم المنافع العامة والحماية الاجتماعية، مما أدى إلى المساس بحقوق الأفراد، وكرامة وحق الإنسان في العمل، علاوة على الخدمة والرعاية للعامل من قبل دولته.

إن التقرير الذي قدمته منظمة العمل الدولية يدق ناقوس الخطر على ما بدأ يحدث من انعكاسات اجتماعية سلبية على المجتمعات، والعمال بصفة خاصة، وكذلك صغار المستثمرين من رجال الأعمال أصحاب الصناعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكان ذلك نتاجًا لهذه الأزمة التي شملت كافة المناطق والبلدان، وأعدادٌ كبيرة جدًّا من الناس يعانون معاناةً حقيقية ويراودهم شعور دائم بالخوف من المستقبل، خاصة مستقبل أولادهم وأسرهم مما يجعلهم يدخلون في دائرة الغضب الناتج عن الإحباط واليأس الكامل نتيجة لفقدانهم كل مقومات الحياة الكريمة، فالملايين من الرجال والنساء في العالم ـ بتفاوت نسبي بين الدول ـ فقدوا وظائفهم، والحركة التجارية بدأت في الإفلاس باطراد عند الكثير من رجال الأعمال: صغارًا وكبارًا، مع خسارات فادحة في البورصات والأسهم والسندات والاستثمارات العقارية.

وعلمتنا التجارب القريبة زمنيًّا أن مثل هذه النكسات والأزمات الاقتصادية العالمية عندما تحدث ـ رغم اختلاف أسبابها في كل فترة من الفترات فإن ـ المؤشر البارز فيها هو مزيد من الفقر، وتزايد عدد العاطلين عن العمل، وبالتالي ففي المقابل ارتفاع عدد العمالة غير الرسمية التي ستستمر في الارتفاع وقت الأزمات، على عكس المكاسب التي حققتها الحركة العمالية من ضمان اجتماعي ورعاية صحية وحقوق عمالية مختلفة.

ولعل المفجع في التقرير أنه أشار إلى أن 45 مليون فرد- معظمهم من الشباب والشابات- سيدخلون سوق العمل العالمي سنة 2009، هذا الرقم العالمي المخيف مقدار حصة الوطن العربي منه حوالي 11٪، يعني في حدود 5 مليون شاب عربي سينهون تعليمهم وتدريبهم خلال عام 2009، ويتوجهون لسوق العمل، فهل لدى سوق العمل العربي إمكانية لاستيعابهم في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الحادة التي نمر بها؟! سؤال يحتاج إلى إجابة صادقة، وإجابته من الممكن أن تكون صادمة أيضًا.

ورغم أن صندوق النقد الدولي يتوقع حدوث بعض الانتعاش في النمو العالمي اعتبارًا من منتصف 2010؛ لكن ذلك سيكون مشروطًا بنجاح برامج تحفيز البلدان على إعادة بنيان وتطوير أداء القطاع المالي لديها، ومكافحة الفساد والانحرافات المالية المُهدرة للعديد من الأموال، وترشيد الإنفاق، وتوجيه الأموال لاستثمارات حقيقية مدروسة.

ومن خلال قراءتنا للأزمات السابقة، فإن هذا التوازن والاستقرار الاقتصادي سوف تتبعه خطوات حثيثة نحو نمو اقتصادي عالمي جديد، لن يحدث هذا قبل أربع سنوات- على أقل تقدير- من بداية الأزمة الاقتصادية.

ويرجع التقرير جذور الأزمة إلى ضعف الإدارة، وعدم كفاية التنظيم للتمويل، خاصة في بنوك كثير من أسوق البلدان النامية، خاصة تلك الدول التي تعاني ضعفًا في الموارد، مما أدى إلى انخفاض شديد في تدفق الأموال اللازمة للاستثمارات في كافة الميادين الاقتصادية، وهو ما أدى بدوره إلى ضعف ميزان المدفوعات وانكماش احتياطي النقد الأجنبي، وينتج عن ذلك بطبيعة الحال مواجهة صعوبات في الوفاء بالديون

الخارجية، وانخفاض قيمة العملة، وأيضًا انخفاض أداء الاقتصاد المحلي وارتفاع التضخم في كثير من البلدان.

وبناء على ذلك قامت منظمة العمل الدولية بمبادرة عالمية عن طريق تقديم دراسة مهمة خلصت إلى مجموعة من الخطوات العملية المهمة التي يجب أن تتخذها الدول الصناعية والدول النامية، كلٌّ داخل دولته، وأيضًا خلصت إلى قواعد مهمة للتعاون العالمي الرشيد والعادل للخروج من هذه الأزمة؛ لأن المؤشرات الجديدة تشير إلى أن الدول الصناعية المصدرة سيبدأ اقتصادها يتعافى وتخرج من المشكلة في وقت أقل من المتوقع؛ ولكن الحال سيتأزم في الدول النامية مما يتطلب رؤيا عالمية عادلة، كي لا يكون انتعاش بعض الدول ورفاهيتها على حساب تعاسة الدولة الأخرى وفقر مواطنيها.

ولعل من المهم أن تكون من ضمن الأهداف الأساسية والاستراتيجية لكل دولة ـ خاصة دولنا العربية الغائبة عن هذا الموضوع المهم ـ أن تضع قضايا العمال في صلب برامج تحفيز الاقتصاد ودعمه داخل السياسات الوطنية ذات الصلة بمواجهة الأزمة الاقتصادية، مع ضرورة التأكيد على أهمية استخدام الحوار الاجتماعي في تحديد وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن الحوار الاجتماعي بين الأطراف المعنيَّة: الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال ـ يعتبر أساسًا مهمًّا في بناء توافق الآراء، وهو الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا التوافق.

هذا التقرير المهم الذي احتوى على حوالي ثلاثين صفحة مركزة، كان تقريرًا مميزًا وقيِّمًا، وبُذل فيه جهد كبير من خبراء عالميين متخصصين، وذلك بهدف تقديم أفضل وأيسر السبل والوسائل لحماية العمال وصغار

أصحاب الأعمال وترشيد الحكومات من أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية مجتمعاتنا من انعكاسات هذه الأزمة التي يحاول الكثير من مسئولينا العرب التقليل من شأن الكلام عن تأثيرها على بلداننا.

ولنَعُدْ إلى ما بدأنا به المقال، وهو الزمان والمكان، حيث وجهت منظمة العملَ الدولية دعوة لكل قادة دول العالم تحثهم فيها على أهمية الموضوع، والمشاركة من 15 إلى 19 يونيو 2009 في هذا الجمع المهم من أجل مصلحة كل الناس في هذا العالم.

وفي اليوم المحدد لكلمة الرؤساء والقادة في المؤتمر حول هذا الموضوع، حضر إلى القاعة سبعة رؤساء يمثلون تقريبا معظم قارات العالم، وتحدث أمام الجمع في القاعة الكبرى بقصر الأمم حسب ترتيب الحديث: رئيس بولندا، ورئيسة فنلندا، ورئيس موزمبيق، ورئيس البرازيل، ورئيس فرنسا، ورئيسة الأرجنتين، ورئيس توجو... بالإضافة إلى مجموعة من نواب الرؤساء ونواب رؤساء الوزراء، ووزراء متخصصين في إدارة الأزمة. ولكن للأسف لم يحضر أي رئيس عربي، ولا رئيس حكومة، ولا نائب، ولم يتحدث أحد باسم العرب، لا الجامعة العربية ولا منظمة العمل العربية، وكأن الأزمة لا تعنينا، وليس مهمًّا أن يسمع العالم رأي العرب في هذه الأزمة وآثارها على مجتمعاتنا وعمالنا العرب، هل كان ذلك لأننا لسنا جزءًا من هذا النظام العالمي، أم لأنه ليس لدينا ما نقوله، أم ماذا؟!

الغريب أيضا انشغال رؤسائنا عن هذه القضية بما هو أهم من الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على عمالنا وزيادة أعداد الفقراء وآثارها الجسيمة

على برامج التنمية وازدياد عدد الباحثين عن العمل، والذي يزيد طبيعيًّا من نسبة البطالة التي هي بدورها تسهم في اختلالات كبيرة في مسار المجتمع من انحرافات اجتماعية وتطرُّف وعنف، فإنه رغم كل ذلك، كان هناك متحدثون جادون من كل أنحاء العالم إلا العرب ـ فإن من تحدث منهم، وهم لا يزيدون عن عدد أصابع اليد الواحدة، يتفاخر بجهود زعيمه في رفاهية شعبه ورفع مستوى حياة العمال، وكله في الواقع نفاق دولي، يعلم الخبراء والمتخصصون المُقيِّمون للكلمات أنها كلمات لا تزيد عن كونها ذبذبات صوت يرددها قائلها، وتذهب فور خروجها في مهب الريح دون فائدة.

الطريف في الأمر أن أحد العرب قال في حديثه بإحدى لجان المؤتمر: إن الأزمة مصدرها أمريكا، وعلينا أن نلتف جميعًا لدعم الاقتصاد الأمريكي؛ لأنه عندما يعود الاقتصاد الأمريكي للاستقرار سينعكس ذلك على اقتصادياتنا في كل أنحاء العالم، ولكنني أرد على أخينا هذا بكلمة مصرية معروفة: "وعجبي!!".

ولقد لفت انتباهي كثيرًا اتفاق معظم الرؤساء في تحليلاتهم على أن القيادة الأوحدية لعالم الاقتصاد دون رقابة وتوجيه، وكذلك كبر حجم المؤسسات الاقتصادية في هذه الإدارة الاقتصادية الكبيرة ـ ويقصدون الاقتصاد الأمريكي ـ أدى إلى الوصول إلى الكارثة، والتي بدأت منذ أعلنت الإدارة الأمريكية أن الدولار ليس في حاجة إلى التغطية بالذهب، وبالتالي أصبح الورق النقدي يُغطَّى بالورق، ثم بدأت بعدها مسألة التسهيلات الائتمانية والتوسُّع فيها ورقيًّا، خاصة تلك ذات العلاقة

بالاستثمارات العقارية، وكل ذلك على الورق، ومن خلال المقاصات المستندية دون تغطيات مالية فعليَّة مكفولة بالذهب، كما كان يجري في تسيير العمليات الاقتصادية والمعاملات النقدية بين البنوك المحلية والعالمية، وصاحب ذلك أيضًا سوء الإدارة المصرفية والاختلاسات غير الواضحة؛ لتفنُّن مرتكبيها وإتقانهم لأسرار ومخابئ العمليات المصرفية- كل ذلك أدى فجأة إلى انهيار كل شيء، وحدثت الأزمة الاقتصادية التي أثرت على العالم، لكن الغائبين عن فهم الأزمة مُعْرِضُون، وعلى بؤس شعوبهم متفقون.

المصدر:

تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية

يونيو 2009

TACKING THE GLOLOBAL JOBS CRISIS ...RECOVERNG THROUGH DECENT WORK POLICIES

Report of the Director – General of international labor organization

جنيف 20\6\2009

لقد ولى زمن الحجر الفكري

متى سنتجاوز عمليات الحجر الفكري ومصادرة المخطوطات والكتب الواردة، سواء كانت بصحبة مواطن عائد إلى أرض الوطن، أو مع مسافر زائر أو مرسلة لإحدى دور التوزيع أو المكتبات الليبية؟! وهل لهذه العمليات والإجراءات المتخلِّفة ـ والتي يتم بمقتضاها منع المطبوعات من الدخول إلى البلاد ـ أي قيمة عملية أمام عولمة المعرفة وانتشارها من خلال تطور وسائل الاتصال المختلفة وانطلاقها عبر الإنترنت، بحيث تستطيع الحصول على نسخة كاملة من الكتاب الذي ترغب في الاطلاع عليه أو اقتنائه في بيتك أينما كنت أو تخزِّنه على جهازك وتقرؤه متى تشاء؟ وكذلك الصحف التي تستطيع يوم صدورها صباحًا أن تتصفحها عبر الإنترنت في أي مكان من العالم.

العجيب لدينا أن التعليمات والأوامر إلى منافذ الدخول تمنع أي كتاب أو صحيفة أو نشرة أو مطبوعة إلا بموافقة المطبوعات المسبقة، تصوروا حتى كتب القرآن الكريم غير المطبوعة في ليبيا يحظر دخولها، عجيب أمر من أصدر هذا القرار، هل يعيش في القرون الوسطى، أم أنه يتعامل مع الأمور المعرفية الفكرية دون إلمام بتطوراتها وعولمتها؟ لا أستطيع أن أصف هذا القرار مهما كان مصدره إلا بأنه "قرار غبي" ينم عن تخلُّف فكري بدون أدنى شك، فكل الكتب والمطبوعات والصحف تحجز ويمنح صاحبها إيصالا لمراجعة المطبوعات، وبعد موافقتهم يرجع للمنفذ لاستلامها، وغالبًا لا يجدها؛ لأن المسؤلين عن التخزين يسربونها أحيانا،

ويتاجرون فيها مثلما يحدث في السلع التموينية عند مصادرتها على المنافذ!!

تعالوا لنقف معًا بشكل عقلاني على أساس المشكلة، أليس هذا إجراءً متخلفًا في وقت انفتح فيه العالم من خلال القنوات المرئية وشبكة المعلومات الإلكترونية وحركة التنقل العالمية التي تتيح للإنسان حرية الإطلاع والمشاهدة والقراءة لأي فكر في هذا العالم؟ أليس الحجر الفكري على أي شعب أصبح شكلاً من أشكال الغباء السلطوي الذي يجب ألا نوسم به؟!

إن الدعوى بأننا نسعى من خلال ذلك لحماية الأمن الفكري ومنع تسرّب الأفكار الهدامة، "بدون قياس لماهية الهدم ونوعه"، ومن أجل المحافظة على تراثنا وأخلاقياتنا- أصبحت دعوى غير منطقية وغير مقنعة، لأن زمانها ولّى بعد أن اخترقتنا وسائل نقل المعرفة داخل بيوتنا بدون رقيب، سواء كانت هذه الوسائل إيجابية أم سلبية، فهي ستتواجد داخلنا، وليس لنا سلاح لمواجهة السيئ منها إلا بإعداد أجيالنا وشبابنا وأنفسنا، وأن نتسلح بفكرنا الإسلامي الذي يستطيع وحده حمايتنا من الانزلاق وراء المنكر المعرفي الهدام للمجتمع.

وكما يقال: العالم أصبح قرية كونية صغيرة جدًّا، تتنقل فيها المعرفة والتيارات الفكرية بسهولة ويسر، وإن أصحاب الحجج المتعلقة بمبررات المنع هم الفاشلون الذين لم يستطيعوا أن يغرسوا في أبنائهم معارفهم وثقافاتهم؛ لكي يتمكنوا بعقولهم من أن يميزوا بين الغث والسّمين من الفكر المطروح عالميًّا في كل مكان، إن تمكين الشباب من عقائدهم الدينية

وأنماط ثقافتهم العربية وأيديولوجياتهم في الحياة بصورة صحيحة هي وحدها الكفيل والضمان الوحيد لعدم تأثرهم بأية أفكار غريبة علينا.

إن المولى عز وجل لو أراد لهذا الكون أن يكون خيّراً بدون شرور لكان كذلك بدون أدنى شك؛ ولكن لحكمة ارتضاها أوجد الخير بأفعاله وأفكاره وأنماطه المختلفة، وأوجد الشر بأفكاره وأنماطه المختلفة، كي يميز الخبيث من الطيب، وأرسل الرسل لتتبعها إلى الخير، ونبتعد عن الشر، وترك للإنسان حرية الاختيار والتوجه مع إعلامه بكل أساليب الثواب والعقاب.. إذن فإن الله جل جلاله لو أراد أن يمنع الشر لفعل ذلك، فإذا كان خالقنا وخالق هذا الكون بكل ما فيه لم يقم بذلك، فهل تستطيع ثلة متخلفة من البشر أن تمنع وتحجر على الفكر، سواء كان فكراً خيِّراً أو شريراً.

أؤكد هنا جازمًا أن أي إجراءات للحجر على الفكر، في زمننا الحالي، حتمًا ستكون نتائجها سلبية، بل إنها ستؤدي إلى ما هو أكثر عندما يحدث شغف ولهفة لدى الشباب خاصة والناس عامة؛ لتلُّقف هذه المعارف الممنوعة بحكم إجراءات الحجر الفكري سيئة السمعة عالميًّا وإنسانيًّا.

ولكي لا يُساء فهمي، فأنا هنا لا أتحدث عن إباحية فكرية؛ ولكنني أوضح أن العولمة الفكرية والمعرفية فرضت علينا، ومعالجتها والتصدي لما نراه هدامًا منها بقياس عقيدتنا الإسلامية دون غيرها- يجب ألا يكون بمثل هذه الإجراءات، بل يكون برفع المستوى الثقافي وأدواته من خلال مراكز إشعاع فكرية تنير فكر الشباب، ولا يكون ذلك بما قمنا ونقوم به من تجمُّعات تحت مسمى "معسكرات التربية العقائدية" التي لن تكون مصدر

وقاية لشبابنا، بل إنها مصدر تناقض بين ما يسمعونه من مثاليات في هذه المعسكرات وما يشاهدونه في الشارع، حيث ينفّرون الشباب في هذه المعسكرات عن الاستغلال ويدعونهم إلى محاربته، ومع ذلك يجدون الشارع كله استغلال.. ويحدثونهم عن الوساطة والمحسوبية ويلمسون بأم أعينهم أنه بدون الوساطة لا تتحصل على حاجتك، حتى وإن كنت صاحب حق فيها.. ويقولون لهم: شركاء لا أجراء، وهم يرون ما يقع على العامل من ظلم، وغير ذلك كثير...

إن الوقاية من التيارات الفكرية الهدامة أساسها المصداقيه والعرض السليم الواضح، وهذا لا يتجلى إلا في تفاسير القرآن الكريم، وسيرة نبينا محمد (ﷺ) وفقًا للمنظور الوسطى المعتدل المتماشي مع العصر دون المساس بالثوابت، فنحن اليوم نفتقد كثيرًا للمراكز الثقافية والمكتبات، وأنشطتنا الثقافية قُزِّمت بحيث أصبحت تتناول فقط الكتاب الأخضر أو ما يتعلق به من مسائل، وحتى إذا تناول أحد بالبحث أية مسألة فكرية، فيجب أن يضيف منظور الكتاب الأخضر في هذه المسألة؛ لأنه لولا ذلك لن يلقي محاضرته أو ينشر بحثه إلا القليل القليل، وهذا الأسلوب أساء كثيرًا للكتاب وللنظرية ذاتها.

هل هذه هي الثقافة الليبية؟! وهل لمثل هذه الثقافة أن تصمد أمام التيارات الثقافية الفكرية، سواء الغربية منها أو الشرقية، أو حتى العربية، بالإضافة إلى غيرها من أنماط جديدة بدأت تنطلق من أمريكا اللاتينية والصين واليابان؟!! إن البداهة تقول لنا: إننا لكي يزداد إيماننا بثقافة ما أو أيديولوجية ما، لابد أن نسمح للجميع بالإطلاع والتعرف إلى كل الأفكار

وكل الثقافات والأيديولوجيات، وأن نقتنع بأنفسنا، "وليس بالضرورة أن نقتنع جميعًا" وبأن ثقافتنا وأيديولوجيتنا هي الأفضل، وبمعرفتنا وإلمامنا بثقافة الغير نستطيع أن ندافع وننافح عن ثقافتنا وهويتنا، هكذا يكون الإيمان بتوجهاتنا الفكرية قويًّا محصنًا لا يتزعزع، ولا يمكن التأثير فيه عكسيًّا بسهولة، وإنما بجهد كبير ودراسات وتفكير لاستنباط مواقع الضعف في تفكيرنا والتوجه إليها لا اختراقها، وحتمًا فإن الإيمان حتى وإن كان ميسرًا فلن يكون لكل الناس، وحتمًا سيكون من بيننا من يخالفنا الرأي، وهنا تبرز حرية الرأي والمعتقد، باحترام الرأي الآخر وعدم التنكيل به أو استعمال مظاهر العنف ضده وإقصائه.

علينا أن نعترف أولاً أن الفكر الإنساني متعدد ومتغير، وأن ما أراه أنا أيديولوجية ومنهاجًا فكريًّا جيدًا، قد يراه الآخرون عكس ذلك، وبالتالي فإن علينا أن نعي أنه لا توجد أيديولوجية عالمية أو نظرية عالمية واحدة، وإنما أفكار وثقافات وأيديولوجيات متعددة تتأثّر بعوامل البيئة والدين، فعلينا أن نحترم اختيارات الجميع ونستمع لهم مثلما يجب عليهم الاستماع لنا واحترام خياراتنا.

عودة للإجراء "الغبي"، وسامحوني في استخدام هذا اللفظ الذي أطلقته على التعليمات الصادرة لمنافذ الدخول البرية والبحْرية والجوية بمنع دخول أي نوع من أنواع المطبوعات وحجز كل وارد، "بعدين الرقابة تحدد الذي يسمح له بالدخول من عدمه"، إن هذا الإجراء يظهر بلادنا بمظهر التخلف المشين، فعلاً هذا الإجراء يحتاج إلى مراجعة فورية، وقرارات جريئة تزيل وترفع عنا صفة التخلف هذه.

يقول الدكتور محمد الخفيف: لابد من الإقرار بأن الهوية الفكرية والخصوصية الثقافية مسألة حتمية ومُسلّم بها، ولا يمكن مناقشتها أو إعادة النظر فيها، وإن الجدل الدائر حول العولمة ومفهوم القرية الكونية لا يمنع من استمرار الثقافات والحضارات الوطنية والتاريخية، إذا اهتم بها أبناؤها ونَمَّوا الجيد منها، ونقلوها إلى الجيل الجديد في المجتمع، وسيكون هناك هامش كبير من التبادل الفكري من خلال هذا الكون العالمي الصغير، ولكنها حتمًا ستبقى دائمًا هي المحرك الرئيسي لسياسات الشعوب، خاصة تلك المرتبطة بالعامل الديني كمنظومة فكرية تبقى مغروسة في عمق الذاكرة المجتمعية للأمم والشعوب.

ويجزم "شيلر" أحد أبرز الباحثين في قضايا التنمية الثقافية بأن سبب تخلف معظم البلدان التي تقع في تصنيف "العالم الثالث" جاء بسبب اصطدام خططها ومشاريعها التنموية مع مسار منظومتها الفكرية ونظامها القيمي، ويؤكد "شلر" أنه لا يمكن أن نعلم الناس سلوكًا مهمًّا كأن يكون حضاريًّا ومتقدمًا في الغرب لأناس يعتقدون أن ثقافتهم تعتبره لا أخلاقيًّا.

من هنا يتضح لنا جليًّا أن الإقصاء المعرفي ومنع انتقال الفكر لا يتأتّى بمنع المطبوعات، وإنما بتمكين وغرس قيمنا الثقافية والاجتماعية في أبنائنا؛ لكي نحقق لهم الأمن والأمان الفكري، فلا تتزعزع معتقداتهم الثقافية، أو تكون هدفًا للأنماط المستوردة لتحل محلها بكل سهولة ويسر، خاصة أننا في حالة ضعف شديد في برامج الإعداد الثقافي بكافة أشكالها ومواضيعها الدينية والاجتماعية لأبنائنا، وبالتالي فإنهم يتشربون الجديد المستورد

ويهيمون به، ومع مرور الزمن يتأصل فيهم ويتحول من نمط مستورد إلى نمط محلي مجتمعي وطني.

إذن فظاهرة الإقصاء هي سمة للثقافة الموحدة الواحدة التي لا تعترف بالآخر، ومن ثم لا تقبل به بطبيعة الحال، وهذه الظاهرة ارتبطت تاريخيًّا في الثقافة العربية بالمؤسسة السياسية التي اعتادت أن تنفي الآخر خارج البلاد أو تلقي به في غياهب السجون.. من هنا كان حزني شديداً؛ لأنني أرى شبابنا في بلادي يمارسون الإقصاء السياسي من وراء الأقنعة، إنهم لا يستطيعون الإشهار بذلك، ولكنهم يمارسونه حين يستخدمون الأدوات الإلكترونية كالإنترنت ضد شخص قد يُكنّ لهم كل الاحترام!!

إن الإقصاء وتكميم الأفواه ومنع المخطوطات والكتب لم يكن أمراً شائعًا في الثقافة العربية الأولى، بل بالعكس نقلت لنا الكتب أخبار مجالس الخلفاء في الدولة العربية الإسلامية التي غالبًا ما كانت تحفل بالمناقشات والاختلافات في وجهات النظر وحرية الرأي التي كانت مكفولة بشكل عام للجميع، وإلا لَمَا كانت تلك الحضارة وهذا الازدهار المعرفي والثقافي يجتاح قارات العالم وينتشر بهذه الصورة، ولعلي أسوق مثلاً بسيطًا عن تلك المرأة التي حاجّت الخليفة عمر بن الخطاب، وقال كلمته الشهيرة: "أصابت امرأة وأخطأ عمر"، هل يمكن الآن في زمننا أن يتجرأ مواطن، بل حتى مسئول أو وزير أن يحاجج الحاكم ويقول له: أنت مخطئ في الأمر الفلاني، فماذا سيكون مصيره لو فعل؟!!

هنا نصل إلى حقيقة بديهية، وهي أن ظاهرة الإقصاء وتكميم الأفواه والحجر على الفكر والمعرفة مرادفة تمامًا لسمة التخلف والانغلاق والفقر

الفكري والثقافي، ولا تبرز هذه السمات إلا في بيئة تفصل بينها وبين الأسلوب الحضاري مسافات طويلة.

وختامًا نحن نعيش في بلد واحد، نتقاسم السراء والضراء، وفي هذا العصر المتسم بالانفتاح الكبير يجب علينا أن نهتم ببعضنا بدرجة كافية قبل أن نحكم على الآخرين؛ لأن المعركة الأساسية ليست ضد أبناء جلدتنا وشركائنا في الوطن مهما اختلفنا معهم، بل ضد الأربعة الذين بدءوا يزدادون للأسف قوة في وطننا الحبيب، وهم: الجهل والفقر والمرض والفساد. وأضيف إليهم الاستبداد، كما قالت أدبيات الآخرين في هذا الكون.. إننا فعلاً الآن في مفترق طرق بين إغماءة وإفاقة.. ويجب أن نفيق.

أربعون عامًا من الثورة
وأربع وقفات مستوحاة

بعد مرور أربعين عامًا من ثورة الفاتح، لا يمكن لنا إلا أن نقف بمصداقية وأمانة مع أنفسنا لنقدم رأيًا واضحًا لا نستهدف من ورائه إلا مصلحة الوطن وناسه وقيادته في كل مدنه وقراه ووديانه وصحاريه الممتدة الشاسعة، هذا الوطن الذي أفاق يوم 1\9\1969م على بيان أذاعته الإذاعة الليبية، وهو بحق ما أنوي أن استخدمه معيارًا وتقييمًا لوقفاتنا الأربع، لنقيس به مجمل ما تحقق وما لم يتحقق من الأهداف والمبادئ التي سطرت في ذلك البيان الذي أخرج الناس في كل المدن والقرى والنجوع

والبراري، في تلك الأيام، لتؤيد ما جاء فيه، وتؤازره بكل قوة وجدية دون أن يعرفوا أسماء وانتماءات أصحاب ذلك البيان التاريخي، علاوة على من قام بقراءته، فالناس لم تكن تعرف الأسماء ولكنها خرجت تهتف للمبادئ والتوجهات.

إن الحديث عن الإيجابيات والإنجازات منذ ذلك الوقت، حتمًا سيتناولها بكل تفاصيلها الدقيقة الإعلام الرسمي المرئي والمسموع والمقروء أيضا، وسيتحدث عنها المسئولون التنفيذيون، وسيشيد بها السياسيون والثوريون وغيرهم من الكتاب الجدد الراغبين في اللحاق بركب المديح والإطراء، وبالتالي فلن أستطيع أن أقدم الجديد إذا ما تناولت هذا الموضوع من تلك الناحية؛ لأنني لن أكون أكثر منهم دراية بذلك الطريق.

إن الأربعين عامًا الماضية عملت فيها عامين مسئولا تنفيذيًا مباشرًا عن قطاع الشباب والرياضة، وعشر سنوات في قطاعات مختلفة، عملت فيها مسئولا تنفيذيًّا غير مباشر ومعاونًا للمسئولين التنفيذيين في قطاعي الضمان الاجتماعي والقوى العاملة، هذه المدة وهذه المواقع مكناني، ولو قليلا، من الحديث بمصداقية عما يجول في خاطري من حديث حول هذه المسيرة بإيجابياتها وسلبياتها؛ ولكني لن أكون وصيًّا، ولا أدعى الإلمام الكامل بمجريات الأمور أو بما يتم في المطبخ السياسي، خصوصا بعدما بعدت عن هذا الميدان منذ فترة؛ ولكني سأحاول أن أقدم اجتهادًا معظمه ينقل ويعبر عن رأي شعبنا الليبي من مواطنين مثقفين ومهاجرين؛ لأن الخبرة العملية التي اكتسبتها في عملي بالمنظمات الدولية مكنتني من النظر إلى ليبيا الحبيبة عن بعد وهي داخل الدائرة الكلية، هذا البعد سمح لي بالمقارنات

والمعادلات بين مجتمعنا والمجتمعات الأخرى الشبيهة بظروفنا وواقعنا، من حيث الإمكانات الاقتصادية والمقومات المجتمعية الأخرى، وبالتالي أصبحت الصورة أكثر وضوحًا عندي.

وأعترف هنا قبل الخوض في الموضوع أنني لا أدعى المعرفة الكاملة بكل خبايا الأمور، ولكن رأيت من واجبي الديني أمام الله والناس في وطننا الحبيب ليبيا ـ أن أقدم كلمة أرى فيها واجبًا يمليه عليَّ محبة الوطن واحترام ناسه بمختلف مواقعهم ومكانتهم، لعلها تعود بالخير على البلاد والعباد وأولياء أمرهم بمختلف مواقعهم؛ لأن الأمر في الواقع يجب أن يؤخذ من منطلق الحرص الشديد على مصالح ليبيا دون أية مؤثرات أو توجهات أو طموحات أخرى.. ولي في هذا المقال أربع وقفات أرمم فيها ما تشعث من آمال عقدها الشعب على ثورته المجيدة:

الوقفة الأولى:

بادئ ذي بَدْء، علينا الاعتراف بمبالغتنا الزائدة عن الحد في نظرة التضخيم لبلادنا التي وضعناها في مصاف البلدان العظمى بدون مقوِّمات واقعية ملموسة تؤهلها لذلك، بل سخرنا إعلامنا وكل برامجنا العقائدية لترسيخ "أننا رواد حضارة جديدة عالمية، وأنه من ليبيا سيأتي الحل النهائي لمشاكل البشرية كافة لهذا الكون، وأننا نتحمل مسئولية تحرير العالم وسنقوده للانعتاق النهائي".

أتفق مع الجميع أنه من الناحية النظرية لا أحد ينكر أن الهدف السامي في الحكم هو الوصول إلى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، ويعلم جميع المفكرين في العالم أنه هدف يسعى إليه كل عشاق حرية الشعوب، ولكن

الساسة كيَّفوا أشكال سلطة الشعب المختلفة عالميًّا بما يخدم وصولهم للسلطة واستمرارهم فيها، ولابد من الاعتراف بأن النظرية شيء براق وجميل دائمًا، خاصة في الأمور الإنسانية؛ ولكن التطبيق الواقعي شيء آخر، وفي بعض الأحيان إذا دخلت فيه مصالح القوى المتعددة تكون نتائجه سيئة للغاية، وانعكاساته تكون أسوأ على المجتمع وسلطته.

نحن ـ سادتي ـ بلد تبلغ مساحته 1.759.540 كيلومتر مربع، وعدد سكانه 6.310.434 مليون نسمة، ونعتمد في اقتصادنا على النفط الذي نصدر منه يوميًّا 2 مليون برميل، ويبلغ الناتج القومي حوالي 90 مليار دولار، وموقع ليبيا الجغرافي في منتصف الوطن العربي بين شرقه وغربه من قارة إفريقيا، ونحن ـ بدون شك ـ جزء من الوطن العربي الكبير الذي لم يتمكن من الأخذ بوسائل وأساليب النمو ليلحق بالدول النامية السائرة في طريق النمو، وعلى الرغم من إمكاناته الكبيرة التي تتوافر فيه كل عوامل النهوض الاقتصادي والاجتماعي على كافة المستويات فإن بلدنا ـ وبلدانًا كثيرة نامية ـ لا تتقدم.

ونحن في بلد لو قسناه ببلدان كثيرة في العالم يعتبر بلداً صغيراً، يمكن من خلال مقوماته الاقتصادية هذه، إذا توفرت لها حسن الإدارة، والتركيز على احتياجات البلاد وأفراد المجتمع في المدن والقرى من خدمات وتنمية بشرية واقتصادية واجتماعية دون إسراف وتبذير، ودون اختراق لقواعد وأصول التعامل في النواحي المالية لدرء الانحرافات والفساد المالي ـ حتما أن نكون في مصاف البلدان التي قضت على الأمية اللغوية والمهنية، وتستخدم أحدث وسائل التكنولوجيا العصرية في تعليم أبنائها، والمحافظة

على صحتهم، وبالتالي كنا سنكون من الدول التي زاد متوسط عمر الإنسان فيها بفضل الرعاية الصحية، وليس العكس كما هو حاصل الآن، والحقيقة أنني صدمت بأحد التقارير البحثية العالمية الصادرة عن إحدى وكالات الأمم المتحدة بأن ليبيا من الدول المهددة بالانقراض لتأخر سن الزواج، وزيادة ظاهرة الطلاق، وارتفاع نسبة الموتى قياسًا بالمواليد، وأيضا في تقارير أخرى تشير إلى أننا من أكثر الدول التي يتفشى فيها الفساد المالي والإداري..

ورغم التنبيهات والتوجيهات المباشرة وغير المباشرة من قيادة البلاد المعلنة على الملأ، فإن الأمر في كل عام يزداد سوءًا؛ لذلك فإنني أعتقد أنه آن الأوان أن نقف، نعم نقف، بجدية لنهتم بليبيا: بالمدن، والقرى، والنجوع، والمواطن الليبي واحتياجاته، بل نوقف نزيف إهدار الثروات التي توضع في مشروعات هلامية غير مبنية على أسس علمية صحيحة؛ ولا يتبع فيها الضمانات المعتادة في صرف الأموال، بحجة السرعة والإنجاز قبل مناسبة بعينها.

وعلى جميع المسئولين أن يتركوا كراسيهم وينزلوا إلى الشوارع، ليعيشوا مشاكل المواطنين في المناطق الشعبية بالمدن، وأن يتفقدوا حال القرى وسكان الصحاري والوديان، وأن يعملوا من أجل إنهاء مشاكلهم وتقديم الخدمات الإنسانية اللازمة لهم.

وعلينا أن نبتعد عن الإقليمية الضيقة، والنظرة القبلية الأضيق من سم الخياط، كلنا مواطنون ليبيون، والوطن لنا جميعا، وخيراته تعمنا جميعا، لا فرق بين غرب وشرق، أو جنوب وشمال؛ لأن الأصل أن الوطن الرءوم

هو ليبيا، وهو يضمنا بجميع أطيافنا القبليه والسياسية، ونحن نعمل من أجله، فلولاه لن نكون؛ ونحن بدون ليبيا وانتمائنا لها ولشعبها الطيب ـ ما كان لنا موقع قدم، لا في إفريقيا، ولا في العالم، فجذوع الشجرة الليبية نمت وترعرعت في هذا الوطن، وبفضل خيراته وتفرعاتها وغصونها في الوطن العربي وفى إفريقيا امتدت، ويفترض أن يشاركنا في قطف ثمارها العالم كله باعتبارنا جزءاً منه، وتربطنا علاقات تكامل اقتصادي بيننا وبين دول العالم خاصة في زمن العولمة القادم بخطى حثيثة نحونا، شئنا أم أبينا.

آن لنا أن نهتم ونعي أن ليبيا والمواطن الليبي هو شعارنا أولا وأخيراً، ومن خلال هذا المنظور دون غيره نقدم مساعدتنا، ومن خلاله فقط نقيم علاقاتنا ونحدد أُطرَها، فمصلحة ليبيا ومواطنيها فوق كل اعتبار.

الوقفة الثانية:

عشنا تخبُّطًا اقتصاديًّا نقلب فيه أمر الاقتصاد غربًا وشرقًا، وما بينهما، وأصدرنا سيلا من التشريعات المنظمة للحركة الاقتصادية، ولا يمر عام إلا ونغيرها بتشريع آخر، ولو كنا دولة غير نفطية وحدث لنا هذا التخبط لكنا من أفقر الدول في العالم؛ لأن التقلبات في التوجهات الاقتصادية جعلت منا حقيقة حقل تجارب غريبًا ومخيفًا، وأصبحت بيئتنا الاقتصادية بيئة طاردة لرأس المال المستثمر الذي يرغب في استثمار طويل الأمد، وأصبحنا بيئة خصبة للسُرَّاق ـ تجار اقتصاد الفرص والمناسبات ـ فمن أمثلة ذلك أمنا التجارة، وعيَّنا التجّار في مؤسسة الأسواق العامة (التاجر الوحيد المحتكر) في البلد، ورغم أنها كذلك فإنها أفلست؛ نتيجة الفساد وسوء الإدارة الذي بلغ أنه في بعض الأعياد وأمام الأسواق العامة كان الموظف المختص يرمى للمواطنين شنطًا بلاستيكية بها مجموعة من ملابس الأطفال بأحجام

مختلفة وبمبلغ مقطوع، وتجد المواطنين في ساحة السوق يغيرون المقاسات؛ هذا المنظر الذي لم يحدث حتى في الدول الشيوعية الفقيرة جداً وقت انتشار التوجه الاقتصادي الشيوعي.

ومن زاوية أخرى نعلن عن قانون للتطوير العمراني ويبدأ الناس في استلام التسهيلات ويقومون ببناء المساكن على أراضيهم بهذه التسهيلات، وبعد سنتين يصدر أمر بإلغاء القانون وتأميم هذه الأملاك.

هذه الأمثلة وغيرها أفقدت الدولة مصداقية توجهاتها الاقتصادية أمام المواطن والمستثمر على السواء، كما أدت إلى تعثر الاقتصاد كثيراً.. ورغم أنني أعلم جيداً أن كثيراً من التوجهات الثورية في الأمور الاقتصادية كان هدفها الوقوف مع الفقراء؛ ولكن التنفيذ القاصر، وأيضا الحذّاق ممن يستغلون الفرص، حولوا الأمر إلى غنائم لهم، فازداد الفقراء فقراً، وظهرت فئة من الأغنياء الجدد المنتفعين- بكل صراحة وشفافية - يختلفون كثيراً عن أغنياء ليبيا زمان تلك الأسر الغنية التي كان معروفا عنها أنها تعطي حق الفقراء في مالها، بل وتتسابق في ذلك حتى وإن احتسب البعض هذه التصرفات تحت مسمى الرياء؛ ولكن الفقراء كانوا يصطفون طوابير أمام مكاتب وبيوت هذه الأسر ليستلموا نصيبهم السنوي من الزكاة، أما أغنياؤنا الجدد فزكاتهم "شيكا" للمغنية المشهورة فلانة، وسيارة "بي إم دبليو" للراقصة أو عارضة الأزياء أو المذيعة فلانة.

أريد هنا أن أنصح، إن جاز لي هذا التعبير، بضرورة أن نقدم توجُّهًا اقتصاديًّا واضحًا غير مزاجي، مستقراً ثابتًا، لا توجد به شوائب ولا نجعل منه "اقتصاد القطة" التي أشار إليها الدكتور العيساوي في مقاله الشهير،

والذي حاول فيه بمصداقية أن يقدم النصح للإدارة التنفيذية لعجلة الاقتصاد الليبي.

إن دولاب الاقتصاد الليبي لا يتحمل مزيداً من التخبط، وما علينا الآن إلا أن نبدأ في تقليص دور الحكومة في هذا الشأن، بحيث يصبح منح التراخيص ومراقبة الجودة والدفاع عن المستهلك ودعم الاحتياجات الضرورية للأسر المحتاجة ومحاربة الاحتكار والاستغلال، لأن القضاء على الوسطاء وتلاعبهم لا يتأتى إلا بإطلاق حرية العمل، خاصة بالنسبة للمؤسسات العالمية الكبيرة، فلنعلن بجراءة قائمة مدروسة للمؤسسات العالمية بمختلف جنسياتها- باستثناء الإسرائيلية- أن السوق الليبي مفتوح لها شريطة التزامه بتشغيل وتدريب الليبيين ودفع الرسوم المقررة عليه من أجل التراخيص، ونلغي السمسرة، ولنشعر هذه المؤسسات أنها تعمل في بلد يحترم نفسه ويحترم من يعمل فيه ولا يمد مسئولوه أيديهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة لهذه الشركات للحصول على رشاوى مقابل التسهيل لها في الحصول على تراخيص المشروعات التي تفتح لشبابنا فرصًا للعمل والتدريب والتطوير.

الوقفة الثالثة:

إن معالجاتنا بشكل ثوري وفوري غير مدروس لظاهرة الفقر، كظاهرة اجتماعية، وجّه من البيروقراطيون، بالحجج المختلقة التي بردت حرارة التوجيهات الخاصة بتوزيع الثروة، وحولتها إلى جليد فقد من خلاله الليبيون والليبيات الأمل في تحسُّن أحوالهم المعيشية، بل إنهم وقفوا في

المؤتمرات الشعبية الأساسية يرفضون شروط "النسيب الكاره" التي قدمت لهم في مذكرات توزيع الثروة.

إن عدم وجود عدالة في توزيع المشروعات التنموية والخدمية وتركيزها في مناطق دون غيرها أدى إلى الشعور بالغبن عند أصحاب المناطق المحرومة، وأصبحوا يطلقون على المناطق التي تشهد مشروعات تنموية بـ"الجماهيرية الشقيقة"، هذا التعبير هو نتاج لتصرفات إقليمية عنصرية لبعض مسئولينا التنفيذيين، تحتاج إلى وقفة جادة لنقول لهم: قفوا، فإن خيرات ليبيا لكل الليبيين، وكفانا عنصرية وإقليمية ضيقة.

إن معالجة الفقر تعني أيضًا معالجة ظاهرة البطالة بين الشباب، وهذا الأمر ليس صعب المنال وَفقًا لإمكانات ليبيا، بل نحتاج فيه لإرادة سياسية قوية، ولتعاون الجميع من خلال تسخير الإمكانات من أجل خلق فرص عمل جديدة للشباب، وتضييق الهوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ولا أريد أن أكرر ما نشرته في مقال سابق بعنوان: "الأساليب التنفيذية للحد من مشكلة الباحثين عن العمل في ليبيا".

وعلينا أن نعي أن الطريق الصحيح من أجل أن نبني ليبيا بحق هو العمل على إعادة الثقة بين المواطن وإدارة البلاد، مهما اختلفت مسمياتها، وألا يشعر بوجود وساطة ومحسوبية في الحصول على حقه، من خلال توفير فرصة عمل لائقة وكريمة، خاصة أنه يعيش في بلد ترفع شعار "الشعب السيد"، و"المواطن سيد كريم مصون الحقوق في بلده".

الوقفة الرابعة:

أن العدالة قيمة ترقى، في معظم الأحيان، على كل القيم الإنسانية الأخرى، فشعور الإنسان بالعدل والأمن والأمان، وبأنه يتعامل مع الآخرين وَفقا لقواعد تسري عليه وعلى غيره، وأنه وَهُمْ أمام القانون سواء، فهذا يزيد من شعوره بالانتماء لبلده وقيادته، ويعزز ثقته في توجهات الإدارة، وهذا الموضوع في غاية الأهمية؛ لأننا بعد أربعين عامًا مازلنا في حاجة ماسة لأن يتدخل قائد الثورة شخصيًّا ليوجِّه أوامره بمعاقبة أية ممارسات لا إنسانية تهين كرامة المواطن من قبل كافة عناصر الأجهزة الأمنية بمختلف تخصُّصاتهم، هذا المواطن حتى وإن كان منحرفًا أو مجرمًا، فهو إنسان قبل كل شيء، والتعامل معه يجب ألا يمس كرامته أو حقوقه الإنسانية، وعلينا أن ننفذ أقصى العقوبات ضد كل من يمارس ذلك ضد المواطنين، وليكن هناك غرفة عمليات وخط ساخن يبلغ المواطنون من خلاله عن أي تجاوزات أو خروقات تجاههم، وتؤخذ كل البلاغات مأخذ الجد، حتى وإن كانت كيدية.

وكذلك فإن إدارة الدولة عليها أن تسعى للرفع من مستوى الهيئة القضائية، وتطوير الإجراءات الإدارية في محاكمنا، وأيضا معالجة قضية التباطؤ وطول مدة التقاضي، التي تسهم في ضياع الحق أحيانًا، بل وزيادة معدل الجريمة في أحيان أخرى؛ حيث يسعى كل من له حق للأخذ بيده، ومن الأهمية بمكان تنقية السلك القضائي من الشوائب، وقصر دور القاضيات من النساء على قضايا الأسرة وبعض قضايا الأحوال الشخصية، وسبب إثارتي لذلك الملف نجده عند إدارة التفتيش القضائي

التي تعلم ما يحدث في محاكمنا، حيث تحتاج هذه الهيئة بحق إلى وقفة جادة للترميم والتصحيح.

إن هذا العمل الذي يحد تجاوزات أفراد وعناصر الأجهزة الأمنية وتنقية المحاكم وتنظيمها ـ يحتاج لتدخل مباشر من قيادة البلاد، وكذلك ضرورة أن نسعى إلى إلغاء كافة المظاهر السيئة في السجون والمعتقلات، وهدم غرف ومباني الاعتقالات، والسجون سيئة السمعة، وبناء مراكز إصلاح وتأهيل تتوافر فيها كل الوسائل والسبل للمحافظة على آدمية الإنسان، ولا يتم القبض على أي مواطن إلا وَفقًا للإجراءات القانونية المعروفة، وإلغاء كافة الإجراءات الاستثنائية قولا وفعلا، وقفل ملفات تجاوزات الماضي لا يتم إلا من خلال معاقبة المخطئين في حق الناس والوطن، كما قال تعالى: M وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ . . . L (البقرة آية: 179).

وختامًا ليبيا لنا جميعًا، وحبنا لها هو الذي علمنا حب الأمة العربية، وكما أنه من بنغازي وحواريها تعلمنا الوطنية، فمن ليبيا ومدنها وقراها تعلمنا الانتماء للأمة العربية الإسلامية.

غرس الهوية الوطنية
أساس تحقيق الدولة العالمية

عندما نبحث في تاريخ الأمم والتطور الحضاري عبر العصور حتى نصل إلى أن نكون قوة عظمى، منذ الحضارات القديمة ما قبل التاريخ إلى حضارات الفرس والرومان والحضارة الإسلامية وصولاً إلى الحضارة الغربية والأمريكية الحالية- نجد أن الأساس الذي استطاعت هذه الأمم أن تبني عليه حضارتها هو الاهتمام بالوطن، ونشر روح الترابط والتماسك بين فئاته المختلفة من خلال نشر مبدأ العدالة والمساواة بين كل أفراده، حتى وإن كانت هذه العدالة والمساواة فيها شكل من أشكال الظلم؛ ولكن تساوي الناس في الظلم مساواة، "المعنى الفلسفي للمساواة".

ولا تقدم ولا وصول إلى تطور يؤدي بأية أمة إلى أن تقود العالم أو يكون لها دور فعال إلا باهتمامها بإنسانها الوطني والأسرة الوطنية والمجتمع الوطني.. وأسوق هنا بعض الاقتراحات المهمة التي أثبتت التجارب أهميتها:

- أن السعي وراء بناء مجتمع، وطني، متطور، قوي، متماسك يتطلب الاهتمام الكامل بالإنسان، وهذا الاهتمام يكون منذ بداية النشأة، وأقصد هنا الاهتمام بالطفل ونشئته تنشئة اجتماعية مبنية على أُسس الانتماء للوطن والمجتمع، والعمل على اكتشاف مواهب الطفل منذ الصغر وتنميتها؛ لأنه بعد ذلك سيكون شابًّا ورجلاً بعد ذلك يضحي من أجل الوطن، وهؤلاء النشء بسواعدهم في المستقبل سيستطيعون

أن يبنوا التطور المادي للمجتمع، ويرفعوا من شأن البناء الأخلاقي الاجتماعي من خلال القيادة الحكيمة التي تغرس فيهم روح محبة الوطن وتقدم لهم برامج التنمية البشرية اللازمة التي تمكنهم من استيعاب أحدث وسائل المعرفة والعلوم، وهذا لن يتأتى إلا بتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع وتجسيد مبدأ الحرية واحترام حقوق الإنسان ليعيش في كرامة داخل مجتمعه، وفي أمن وسلامة.

- من هنا تنجح الأمم في تطوير مجتمعاتها مثلما قام به مهاتير محمد في ماليزيا خلال الثلاثين عامًا الماضية، فإن اهتمامه بالإنسان في بلاده منذ طفولته وتركيزه على برامج تنمية البشر تربويًّا وسلوكيًّا؛ مستعينًا بتعاليم الإسلام، وعلميًّا باستخدام أحدث المناهج التعليمية، ومهنيًّا بالتركيز على التدريب التطبيقي لأهم المهن الفنية التي يحتاجها المجتمع، ما جعل من ماليزيا الآن وخلال هذه المدة بلدًا تجاوز في تعريفات الدول لقب الدولة النامية.

والأسلوب نفسه هو الذي مكن دول أخرى قبل ماليزيا من الوصول إلى التقدم المنشود مثل اليابان والصين وكوريا وقبلهم ألمانيا والدول الأوربية التي وصلت إلى قناعة بأنها يجب أن تتحد في الاتحاد الأوروبي؛ لكي تواجه تقدم وقوة الاتحاد الأمريكي، "الولايات المتحدة الأمريكية".

إن المتابع لتاريخ هذه الأمم العظمى سيعرف جيدًا أنهم استطاعوا أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه من خلال إيمانهم الراسخ بأن وطنهم هو أساس انطلاقتهم، فلا تجد بينهم مغبونًا أو محرومًا من حقوقه الإنسانية إلا المنحرفين قانونيًّا، وهم أيضًا يعاملون بكل الكرامة الإنسانية ولا يوجد

عندهم أمام القانون فرقٌ بين الوزير والغفير، ولا يتقاضى موظفوهم صغاراً كانوا أم كباراً رشاوى أو هدايا، وتلعب رقابة الناس ورقابة الصحافة الحرة الصادقة دوراً كبيراً في فضح الممارسات الخاطئة بكل اعتدال واحترام لحقوق الرأي الآخر، وحق الرد المكفول قولاً وعملاً، وليس شعاراً فقط مسطَّراً في التشريعات، وبالتالي فإن الإعلام يلعب عندهم دوراً مهمًّا في حماية الحريات والدفاع عنها وصون ثروات المجتمع من النهب والسرقات.

ولا يمكن لنا إذن، أن نتحدث عن دور عالمي نلعب فيه مهمة المرشد والمعلم والمصحح للمسارات العالمية من أجل تحقيق العدالة والمساواة العالمية ما لم نكن نجسدها في مجتمعنا على أرض الواقع؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه!!

وبالعامية "اللي بيته من الزجاج لا يحدِّف بيوت الناس"، فعلينا أولاً أن نبنى وطنًا يحترم مواطنيه ويقدم لهم كل وسائل المعرفة ويحقق بينهم المساواة في الحقوق، ويجعل منهم أفراداً ذوي انتماء حقيقي للوطن لا لرموزه مهما كانوا، فالرمز الجيد الناجح هو من تكون له قدرة خلق الانتماء للوطن ولناسه؛ لأنه يعلم مهما طال الزمن أو قصر سينتهي، والوطن باق، وبالتالي فإذا كان محبًّا عاشقًا لناسه ووطنه فسيغرس فيهم هذه الروح وإذا كان أنانيا فسوف يعشق نجوميته هو، و تكون أمجاده حصيلة ذلك الانتماء للوطن، والتاريخ يقول لنا ذلك، ولكم في قصص القرآن عبرة، وبالتالي يستطيع الرمز المحب لوطنه أن يجعل من ناسه أفراداً ملتزمين بأداء واجباتهم حيال هذا الوطن، وإذا وصلت كل الأوطان

العربية لهذا النهج وآمنت إيمانًا راسخًا بأنه ليس لأي وطن عربي عمق أو بعد تاريخيّ أو استراتيجي إلا ببقية الأوطان العربية، وإن ما عداها غير صحيح ولا يطابق التاريخ والجغرافيا مهما تقاربت مع مجموعات أخرى نتاجًا لمواقف سياسية أو اقتصادية في أي مكان من العالم، حتى في قارتي أفريقيا وأسيا المقسم بينهما دول الوطن العربي.

ليس لنا إلا أمتنا العربية التي إذا تكونت أوطانها وتأسست على هذا التوجه وشعر فيها الإنسان بهذا الشعور فستصبح أمة قادرة على تحقيق تكاملها ووحدتها في كافة مجالات الحياة.

ولنحاول معًا أن نتخيل أن هذا تحقق بعد الحرب العالمية الثانية، وأن الدويلات العربية استطاعت أن تبني الإنسان العربي الحر الذي يتمتع بحريته وآدميته ولا يهاب الأجهزة الأمنية في بلاده، ولا يعذب من عناصر مخابرات بلاده، ويعيش كريمًا في سلام وأمان وتقدم، له حكومته المحلية والمركزية، وكل أنواع الخدمات له ولأبنائه من تعليم وتربية وصحة وخدمات تصب في هدف المحافظة عليه وعلى بيئته من التلوث، ومن خلال انتمائه لهذه الأمة يعطيها إنتاجًا مخلصًا متقنًا من خلال التزامه الصادق بأداء واجباته، ولو تحقق هذا لوصلتْ الدويلات العربية منذ ذلك التاريخ إلى تكتل عربي، ولو كان لها قيادات تؤمن بذلك ولا تهتم بالأمجاد الشخصية ولا يهمها إلا إسعاد شعوبها وتقدمها ـ لكان من السهل اليسير ارتباطهم وتوحُّدهم في شكل دولة العروبة الواحدة، وحتما لكان لها مقعد مهم وصوت مهم في الأمم المتحدة ومجلس الأمن ولصارت دولة عظمى.

من خلال هذا السرد التأملي النظري الفكري، والحلم الذي للأسف يصطدم بواقع مرير حزين ـ أردتُ أن أوصِّل الفكرة التالية: إن هذه الدول التي نراها اليوم تمتلك حق "الفيتو" وتتصرف كما تشاء في مصير العالم، وأقوى الأقوياء أمريكا، كل هذه الدول العظمى لم يأت وصولها إلى ما حققته من قوة عالمية، لا، إنما من خلال قوتها الوطنية التي بنتها بجهد طويل واهتمام كبير بإنسانها الذي احترمت آدميته، وبه هو دون غيره وصلت إلى هذه المواقع العالمية، ولم يكن وصولها إلى القوة العظمى بجرة قلم أو بأيديولوجية مستوردة أو بخطب رنانة، بل بعمل وجهد وعرق ودم أبناء أوفياء، لن يتنازلوا عن ذلك بسهولة ولن يرضخوا لأي طرح مهما كانت منطقيته إلا إذا شعروا أن صاحب الطرح يملك نفس القوة التي يملكونها، ويستطيع أن يكون نداً منافساً لهم بكل معايير وعوامل وأساليب المعادلة العالمية للصراع بين القوى العظمى.

ولن يستمعوا إلى مطالبات الدول الصغيرة التي تتباهى بكل العبط بتاريخ انتهى، وتجسد في داخلها كل سمات التخلف في كافة مجالات الحياة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الكيل بمكيالين الذي تقوم به المنظمات الدولية ـ وعلى رأسها مجلس الأمم المتحدة ووكلاؤها المختصون بالعرب ـ لهو نتاج لقوة الدول العظمى التي أشرنا إليها، عن طريق السيطرة على هذه المؤسسات، وأيضا بالمقابل نتاج لضعفنا وتشرذمنا نحن العرب، فالعيب فينا وليس فيهم، ولا حديث ولا إدانة حول امتلاك دولة إسرائيل للقنبلة الذرية بل من يتحدث في ذلك معاد للسامية، وتناسوا عمداً أن العرب أيضاً ساميون، وقصروا السامية على اليهود الإسرائيليين؛ لأن هذه الدولة تخدم مصالح هذه الدول

العظمى، بل إن الأمر أكثر من ذلك؛ فإن محركي وصانعي القرار في هذه الدول العظمى من اليهود الذين لهم انتماء مخلص صادق لإسرائيل يفقده العرب ذوو الشأن الاقتصادي الكبير في هذه الدول العظمى لأمتهم العربية، بل يتبرءون منها، ويؤكدون انتماءهم للدولة العظمى التي يعيشون فيها.

وفي بالمقابل فإن النظرة مختلفة تمامًا للقنبلة الذرية الإيرانية التي يجب إيقاف أي تطوُّر يوصِّل إيران إلى امتلاكها حتى لو تطلب ذلك استعمال التدخل العسكري.

وبالتالي فإن لهجة الدول العظمى واحدة، تتمركز حول توفير الأمن لدولة اليهود في فلسطين الجريحة، ويصرون على وصف حركات التحرر الفلسطينية المتناحرة مع بعضها البعض بالحركات الإرهابية المهدِّدة لأمن إسرائيل التي يجب أن يتمتع اليهود فيها بدولتهم اليهودية، وممنوع على حركة طالبان والأفغان التمتع بدولتهم الإسلامية، هذا هو الكيل بمكيالين!!

هذه هي الحقيقة، ونحن نعرفها ونعلمها جيدًا، وكل ما نقوم به هو الصراخ والخطب الرنانة والمظاهرات، وهذا ما يرغبون فيه، تحدثوا كما تشاءون وتحاوروا وزيدوا انشقاقًا وتشرذمًا، بل وعملت أجهزة مخابراتهم على تفرقتنا وبث روح العداوة بين حكامنا الذين أصبحت هوايتهم سيل من الشتائم لبعضهم البعض، والتآمر على بعضهم البعض، بل وانتقام من بعضهم البعض من خلال شعوبهم الضعيفة وعمالهم ومصالحهم

الاقتصادية والروايات، والحوادث متعددة في هذا الشأن ويخجل الإنسان من روايتها.

وننقسم إلى معارضين ومؤيدين لحاكم أو نظام حكم، وتراهم يدعمون ذلك لكي لا نتفرغ وننظر إلى تعاليم ديننا وننتبه إليها؛ لأن فيها السحر الحياتي الذي يمكننا من النهوض بالإنسان العربي المسلم، ويحقق مبدأ: "المسلم أخو المسلم" فإذا اشتكى أحد المسلمين تداعى سائرهم في وحدة أخوية رائدة، فهم يؤيدون المعارضة ضد الحكام ويؤيدون الحكام ضد المعارضة، لنستمر نحن في تخلفنا، ويزدادون هم قوة وسيطرة، وقد يتساءل البعض: لماذا معنا نحن العرب والمسلمين فقط، ولا يفعلون ذلك مع اليابانيين والصينيين والكوريين؟!

والسبب في تصوري أيديولوجي مهما حاولوا أو حاولنا تغطيته، ولكنها الحقيقة التي يُسخِّرون كل إمكاناتهم من أجل هزيمتها، وهي المد الإسلامي؛ ولكن الله الأقوى، الله الأعظم سيمكن حتمًا للإسلام بقادة مخلصين يحققون المساواة والعدالة والمعرفة، وينتصرون للإسلام والعروبة، رغم كل مؤامرات محو الهوية، مهما طال الزمن أو قصر؛ لأن في آيات قرآننا العظيم ما يؤكد ذلك.

الحقوق المفقودة والواجبات المنسية

هناك ترابط مهم جدًّا بين الحقوق والواجبات، وقد يكون الترابط نسبيًّا من حيث الحجم في بعض الأحيان، كما أنه يتفاوت باختلاف المهام

والمواقع أيضًا، ولكن مبدأ الترابط في المفهوم الكلي للواجبات والحقوق مؤكدٌ، ولا تشوبه أية شكوك.

إن عدم الالتزام بأداء بعض واجباتنا يشكل حتمًا مساسًا بحقوق الآخرين، وأعني هنا الواجبات بمختلف أشكالها وأنواعها، سواء كانت واجباتنا الإنسانية تجاه الأسرة والوالدين أو واجباتنا الاجتماعية تجاه المجتمع بمختلف أطيافه؛ كجيراننا، أو من تربطنا بهم علاقات عمل، أو علاقات معرفة فرضتها ظروف التعايش داخل المجتمع..

إن الواجبات الاجتماعية الإنسانية لها أهميتها الكبرى، ويمثل الالتزام بها مقياسًا مهمًّا لرقي المجتمع وحفاظه على حقوق الآخرين، وإن القرآن الكريم وسنة نبينا محمد وسيرته الحميدة- بدون شك- بها الكثير من الأمثلة الوافية، فهي تحثنا على مجموعة من الواجبات تمثل- في حقيقة الأمر- سلوكًا اجتماعيًّا في احترام الآخرين، وتقديم العون لهم ومساعدتهم، ففي الحديث الشريف عن النبي (ﷺ): "وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ"، رواه مسلم، وتقدير الصغير للكبير؛ والحديث: "لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَيُوَقِّرْ كَبِيرَنَا" رواه ابن حبان في "صحيحه"، واحترام ولي الأمر في الخير: "اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعْمِلَ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ"، رواه البخاري. ومراعاة حقوق الجار كقوله (ﷺ): "مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ" رواه البخاري، علاوة على حقوق الصديق التي ما إن أحصيناها في السنة تعدت المجلدات، فها هو عمر يوصي في وقفه الذي أوقفه في سَبِيلِ اللَّهِ وفي الرِّقَابِ وَالْمَسَاكِينِ وَالضَّيْفِ وابن السَّبِيلِ وَلِذِي الْقُرْبَى، وأن يأكل من ولي الوقف ويؤكل

صديقه بالمعروف، كما جاء في "صحيح البخاري"، وهناك واجب أصيل في الدين وهو إتقان العمل، كما قال (ﷺ): "إن الله عز وجل يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه"، رواه الطبراني، وهو تأكيد لمبدأ العمل في الإسلام الذي يشهده الله تعالى ورسوله والمؤمنون: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (التوبة آية: 105).

إن هذه الواجبات الإنسانية الاجتماعية هي في حقيقة الأمر تمثل النضج الحقيقي للمجتمع وسموه أخلاقيًّا، وأول انعكاساتها أن يكون المجتمع ـ بدون أدنى شك ـ مجتمعًا يحترم الحقوق الإنسانية لأفراده وكل أطيافه، وفئاته ملتزمة بأداء واجباتهم الإنسانية والاجتماعية، وبالتالي يرغمون نظام الحكم على احترامهم واحترام توجهاتهم تجاه بعضهم البعض، وكذلك فإن المسئولين عن إدارة شئون البلاد في مجتمع كهذا المجتمع يكونون نتاجًا لإفرازاته المشبعة بالقيم الإنسانية الراقية، ومن ثمَّ فلن يتجاوزوا أو يمارسوا أي شكل من أشكال الاختراق لحقوق أفراد مجتمعهم، ولن يمارسوا أي شكل من أشكال العلاقات الظالمة ضدهم؛ لأنهم تربوا وتمت تنشئتهم على مبادئ إتقان الواجبات واحترام حقوق الغير، بل إنهم لا يسمحون أبدًا لأيٍّ مَن كان أن يمارس أي شكل من أشكال الإهدار لهذه الحقوق.

ومن الأمثلة الكثيرة التي تبين لنا الارتباط بين الإخلال أو الالتزام بتنفيذ الواجبات، وعلاقة ذلك بالمحافظة على حقوق الآخرين واحترامها وعدم الإخلال بها:

عدم احترام الموظف لواجبه العملي اليومي وإصدار العدد المحدد له يوميًّا على سبيل المثال من وثائق تخص منافع المواطنين ومصالحهم، سواء كان هذا الموظف في السجل المدني، أو في أقسام التراخيص المختلفة بكافة أنواعها وأشكالها، أو في إدارة الجمارك، وغير ذلك من الإدارات التي لها علاقة بمصالح الناس الاقتصادية والاجتماعية والخدمية المختلفة، فعندما لا يقوم هذا الموظف بواجبه حسب النظم وحسب ما هو محدد له، فإنه حتمًا سيضر بمصلحة الأفراد أصحاب الحاجة لهذه المعاملات، مما يفقدهم حقهم الذي يكفله لهم القانون والعرف، وتكون عملية المساس هذه أعظم تأثيرًا وحساسية، وأشد الظلم وأوقعه عندما يكون التهاون في أداء الواجبات في المرافق المسئولة عن حماية الأمن وإحقاق الحق، وحماية الفرد من المنحرفين في المجتمع مثل مراكز الشرطة، والحرس البلدي، وأجهزة الأمن المختلفة، والنيابات والمحاكم.

إن تهاون الشرطي- وهو أول درجات سلم حماية الأفراد وإحقاق الحق وتطبيق العدالة وتجسيد النظام قولًا وفعلاً داخل المجتمع- في أداء واجبه لا يخل فقط بحقوق الآخرين، بل يسهم إسهاما مباشرًا في إفساد المجتمع. فما بالُنا اليوم نرى تعاملا رديئًا إلى أبعد حد، وسوءَ تصرف يرقى في بعض الأحيان إلى مصاف التصرف غير الإنساني من قِبَل بعض رجال الأمن ومسئولي الضبط القضائي بمختلف مسمياتهم، بل تصل الأمور إلى أن البعض منهم يمارس تعاطي الرذيلة أثناء عمله وفي نوبته الأمنية، بدءًا من التدخين العادي أو المخلوط بالحشيش إلى شرب الخمر والتحرش بالنساء، بل يتجاوز الأمر إلى استغلال المركبات الأمنية في ممارسة الرذيلة والاتجار

بالممنوعات، إن مثل هذه الأفعال تحتاج إلى وقفة جادة لا هوادة ولا مهادنة فيها، حتى ولو كان ثمنها التضحية بهؤلاء وفصل كل مَن يقوم بهذا العمل، بل حتى لو أشيع عليه ذلك دون دليل قاطع مادي؛ لأن الأمر يحتاج إلى حزم في هذا الأمر، وأن يتم تطهير كافة أجهزة الأمن من كل المنحرفين وغير الملتزمين أخلاقيًّا واجتماعيًّا، وأنصح هنا بإجراءات عمليه فورية، منها:

أولا: الإعلان عن رقم هاتف خاص بالبلاغات، يستعمله كل مواطن يتعرض إلى أي شكل من أشكال الظلم والتحرش من قبل رجال الضبط القضائي، ويكون هذا الهاتف موصلًا بجهاز تفتيش يكون لحماية الناس من المنحرفين في الأمن مهما كانت رتبتهم، ويُخْتَار لهذا الجهاز أناس يخافون الله، ويحققون بجدية في كل ما يصل إليهم من بلاغات حتى وإن كانت كيدية.

ثانيًا: لابد لرجال الأمن الذين لهم أزياء رسمية يرتدونها أن يكون موضحًا على صدره اسمُه، وكذلك رجال الأمن الآخرون؛ فتكون لهم بطاقات محددة الشكل والتصميم، يعلن عنها في كافة وسائل الإعلام، ويلزمون بإبرازها للمواطنين قبل البدء حتى في الحديث معهم.

وأنصح أيضا كبرنامج وقائي بضرورة حسن الانتقاء لرجال الأمن، وإجراء المقابلات لهم، والتي لا تركز فقط على انتمائهم للنظام وخلو اسم عائلاتهم من المعارضين، كما يحدث في أجهزة الوطن العربي الأمنية، بل يتم التركيز على مدى الالتزام الأخلاقي والديني وسلوكياته في مقر

سكناه، والتحري عنه جيداً، ثم في فترة الإعداد والتدريب يجب التركيز على حقنهم بحقن علمية في العلاقات الإنسانية من خلال متخصصين في علوم العلاقات الإنسانية وعلماء الدين، فيقدمون لهم الدروس اللازمة في سلوكيات التعامل مع الآخرين وإتقان أداء الواجب، ومن لا يتجاوز هذه الاختبارات بنجاح لا يتم قبوله مهما كانت قدراته الأخرى.

كما يجب أن تقدم لهم معلومات كاملة حول طرق وسبل التعامل مع المنحرفين والمجرمين، حسب الأصول الإنسانية والحقوق القانونية، مع التأكيد على التفريق بين هؤلاء وبقية المواطنين الأسوياء الذين يحتاجون إلى حماية أمنية أو يلجئون للأمن لحمايتهم.

ويجب أيضًا أن يعي رجال الشرطة والأمن جيداً أن تجاوزهم أو إهمالهم في أداء واجبهم يعرضهم للفصل، وهذا مهم جداً، ويجب أن ينفذ بشدة وبدون هوادة إذا ثبت التجاوز، خاصة إذا كان مصحوبًا بتلقي الرشوة من المواطنين أو الأجانب المقيمين، فيكون الفصل نهائيًا من العمل، إضافة إلى مقاضاته بتهمة الإخلال بالواجب وتلقي الرشوة، وأن يكون النظر في هذه القضايا أمام "القضاء المستعجل"، ولا يسمح فيها بأي شكل من الأشكال بأي إجراء تصالحي قبلي أو اجتماعي.

وما ينطبق على الشرطة ينطبق بصورة أكبر وأدق على رجال النيابات ورجال القضاء؛ لأن ما يدور من عدم اكتراث وإهمال في أداء الواجب بأروقة النيابات وعدم تحري الدقة والاهتمام، وإعطاء ملفات القضايا الوقت الكافي للدراسة والفحص والبحث عن الحقيقة- هو طامة كبرى، لأنه يؤدي بشكل مباشر إلى المساس بحقوق الناس، فكَمْ مِن حكمٍ صدر

بدون أسانيد قانونية دامغة نتيجة الجهل وعدم الاهتمام والانحراف، وكم من حكم منح حقوقًا ومكاسب للآخرين ليس لهم حق فيها، وكثرة التلاعب في هذه المواضيع بقصد وعمد أو بدون قصد إنما هو نتاج لعدم الكفاءة، وأداء الواجب بالشكل السليم، مما يعطي انعكاسات سلبية قد تصل إلى أن يختل إيمان وولاء المواطن المتضرر للوطن.

والحقيقة أن النيابات والمحاكم تحتاج إلى العناية بتوفير الإمكانات والتسهيلات وتقديم الدوريات القانونية، والدورات التنشيطية لرجال القضاء والنيابات وإنشاء معهد متخصص لذلك، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بهم من حيث رفع مستوى معيشتهم وتوفير حاجاتهم الضرورية ليشعروا بالاستقرار والأمان لهم ولأسرهم؛ وليتفرغوا لصون الحقوق وحماية المواطنين وتنفيذ العدالة؛ لأن مهمتهم مهمة سامية، فيجب أن يتكاتف الجميع من أجل توفير الوضع النفسي والاقتصادي والاجتماعي لهم؛ ليتمكنوا من أداء ما هو منوط بهم من واجبات على أحسن وجه.

وإذا كان التركيز هنا على حقيقة مهمة، وهي أن إهمال الواجبات في قطاع الأمن والعدل يسبب خرقًا واضحًا في تحقيق العدل والمساواة بين الناس، فإن إهمال الواجبات في مجال التعليم والتربية يعطي انعكاسًا أكثر ضررًا على المجتمع وأفراده، قد لا نشعر به وقتَ حدوثه؛ ولكن نتائجه تظهر بعد سنوات، حيث نجد أنفسنا أمام جيل جاهل أو أنصاف متعلمين، كما يحدث الآن، فالعديد من الخريجين لا يتقنون الحديث بطلاقة، ولا يستطيعون أن يكتبوا رسالة بدون أخطاء إملائية، إن التهاون في أداء

الواجبات في العملية التعليمية يعد مشكلة حقيقية تمس حقوق جيل كامل، وتضرب في العمق مستقبل المجتمع.

أعتقد أنه من المهم جداً في هذا السياق أن أشير إلى انعكاسات الإهمال في أداء الواجبات في قطاع الرعاية الصحية بكافة فروعه ومجالاته، وتعمدت أن أتطرق إليها في نهاية المقال لأهميتها؛ ولأن انعكاسات الإهمال فيها لا تؤدي إلى خرق في الحقوق فقط، بل تؤدي إلى فَقْد الحياة التي أُوكل لهذا القطاع المحافظة عليها، وكثير من الناس قد يدفعون حياتهم ثمناً لهذا الإهمال، وفي بعض الأحيان يصابون بمرض مزمن أو عاهة مستديمة.

حقيقة إن ما يجري من إهمال للوجبات في القطاع الصحي شيء مخز جداً؛ لأنه يحدث رغم كل ما كُتب عنه من تقارير، ورغم كل المناقشات حيال هذا الموضوع المهم، ورغم التعليمات المستمرة من مختلف القيادات المجتمعية، ورغم المخصصات المالية، فإن الوضع للأسف في مرافقنا الصحية لا يزال سيئاً، والشاهد على ذلك رحلات الخطوط الجوية من وإلى تونس والأردن ومصر، وما تنقله هذه الرحلات من مرضى يذهبون للعلاج والكشف في هذه الدول الصديقة، التي يشكو سكانها من قصور في الخدمات الصحية قياساً بأوربا، ولكنها تظل أفضل كثيراً مما هو موجود لدينا.

نحن للأسف أمام منظومة صحية يرتفع فيها الإهمال والفساد والتسيُّب والاستخفاف بأرواح البشر، وللأسف الشديد يتعامل معها المسئولون عن القطاع بطريقة واحدة، وهي التنصُّل من المسئولية وإلقاؤها على أكتاف الآخرين، ويردد كل منهم العبارة نفسها: "إحنا وارثين تركة ثقيلة،

والإمكانات محدودة للغاية!!" . ونحن نتعجب من هذا القول، فعندما يعلن عن مخصصات الصحة في الميزانية العامة للدولة ويتساءل المواطن مادامت الخدمات "تعبانة" هكذا، ولا توجد إمكانات فأين تصرف هذه الأموال؟

والحقيقة المرة، ويلٌ للمريض في بلادنا، سواء كان فقيراً أو غنيًّا، فهو لا يشعر بالأمان الصحي، بل ما نشعر به هو العكس تماما. ورغم الأعداد الكبيرة من الأطباء الوطنيين، فإن البعض منهم للأسف لا يتقن فن المهنة، خاصة فن التعامل مع المرضى، ولا يراعي آداب مهنته، فيسود الإهمال في أداء الواجبات في قطاع الرعاية الصحية السريرية بالذات، ويصل إلى درجة الفوضى، وأسرد هنا مثلا: ففي مدينة بنغازي هناك قرار أو تعليمات لا أعلم مصدرها توزع هذه التعليمات عملية قبول المرضى على المستشفيات حسب الأيام، يعني أن من يمرض مرضًا فجائيًّا ليلا، يقال له عندما يلجأ إلى أقرب مستشفى من سكناه: "إحنا متأسفين، اليوم مش يومنا، اليوم يوم المستشفى الفلاني" . . عجب . . عجب!! ويهرول الرفاق بمريضهم إلى المستشفى الآخر البعيد، والمعروف أنه في الحالات العاجلة يلعب الوقت دوراً كبيراً في إنقاذ حياة المريض، وفي هذا الإطار حدثت روايات وقصص كثيرة يحكيها كل يوم سكان بنغازي.

أليس المنطق والأصول أن يكون في كل مستشفى استقبال للحالات الطارئة، وحتى إن لم يدخلها المريض، فعلى الأقل يقدم لها العلاجات والإسعافات الأولية الضرورية، ثم ينقلونها بمعرفتهم وبسيارة إسعاف ورفقة طبية إلى المستشفى الذي عليه الدور إذا كان الأمر لابد منه.

حياة الناس واحترام حقوقهم ليست لعبة في أيديكم، أقولها لكل من يخل بأداء واجبه مهما كان موقعه، وإذا غفل عنكم الراعي في الدنيا وفلتُّم من العقاب، فهناك من لا يغفل، وسيكون حسابه لكم يوم القيامة عسيراً.

نحن أمة لا تحكمها حكومة!

بصرف النظر عن الكيفية التي يتم بها اختيار الحكومة، اتفقت الإنسانية جمعاء على ضرورة وأهمية وجودها لتسيير أمور الناس؛ لأن إدارة دفة الحكم وَفْقًا لتشريعات تكفل العدل والمساواة في الحقوق والواجبات، أصبحت منهجًا إنسانيًّا لا خلاف عليه في عالمنا المعاصر.

والحكومة هي: كيان رسمي، واقعية الشكل، تتكون من مجموعة أفراد داخل هيكلية الدولة، يكون منهم مسئولون رئيسيون، هم الوزراء، وهذه هي التسمية المتفق عليها منذ القدم، ووردت في الكتب السماوية، وفي القرآن الكريم حيث يقول الله تعالى: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ (طه آية: 29).

ويكون مع هؤلاء الوزراء مجموعة من المساعدين وكبار الموظفين، وعدد من الموظفين التنفيذيين في كل وزارة حسب تخصصاتها ونوعية عملها الذي يستهدف أولا وأخيراً خدمة الناس والرفع من مستوى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، ويتقاضى هؤلاء جميعًا مقابل عملهم هذا رواتب.

ويفترض أن تضم تشكيلة الحكومة أفراداً من خيرة الخبرات، لهم المعرفة والدراية بشئون البلاد وتسيير دفة الأمور في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية الإنتاجية والخدمية المختلفة، وتعكف على مصالح الناس؛ لأنه لا حكومة بدون ناس ولا ناس بدون حكومة.

ومن خلال التقدم الطبيعي ولصعوبة أن يكون الناس جميعًا وزراء، فيتم اختيار الحكومة من خلال الاختيار الشعبي حسب منهج أو برنامج مقترح، يتم عرضه على أفراد المجتمع من قبل هيئات ينخرط فيها مجموعة من مؤيديها، يطلق عليها الأحزاب أو التجمعات السياسية أو مسميات أخرى باختلاف توجهات دول العالم في هذا الشأن؛ ولكنها في النهاية تنظيمات ينخرط فيها جزء من أفراد المجتمع، كوَّنوها من خلال توجُّهات وأهداف قد يكون بعضها في بدايته مربوطًا بمكافحة المستعمر والحصول على الاستقلال، أو حركات إصلاحية لمواجهة الفساد داخل المجتمع، أو مجموعات ترفع شعارات مختلفة، ولكن هدفها الأساسي هو الوصول إلى السلطة.

هذا إلى جانب انقلابات عسكرية سادت العالم، قام بها من يعملون في القوات المسلحة لهذه الدول، وبعد استيلائهم على السلطة حاولوا أن يسايروا الشكل العالمي الديموقراطي، فأسسوا تجمعات أو أحزابًا أو تنظيمات ليحكموا من خلالها، ويستمروا في ممارسة السلطة.

وفي العالم المتحضر الآن يطرح كل حزب أو تنظيم برنامجه الذي ينوى تنفيذه على الشعب، وبالتالي فإن أفراد المجتمع يفاضلون بين البرامج، ثم ينظرون إلى الأفراد الذين يقدمهم التنظيم لتنفيذ هذه البرامج، وَوَفْقًا لمدى

توافر كارزمات القيادة والإقناع للجماهير من قبل هؤلاء، خاصة في كيفية عرضهم للبرامج، يتم تحديد ميول الأفراد، ويختارون برنامجًا وقياداته من بين مجموع البرامج والقيادات المعروضة.

قد يقول قائل: إن البرامج التي لم تتحصل على الأغلبية قد يكون فيها مستهدفات مهمة للناس، فكيف تترك هكذا، أو قد تتساوى أصوات الناس في اختيار أكثر من برنامج، وهنا يفرض المنطق الإصلاحي الذي يهمه أولا وأخيرًا مصلحة الشعب، وأن يتوجه تنظيم الأغلبية الفائز لاتخاذ الخطوات والأساليب التالية:

أولا: الانتقاء والاستعانة بالتوجهات المميزة والمفيدة في برامج التنظيمات الأخرى؛ لأنها تحصلت على موافقة البعض من الأفراد، والقيام بضمها إلى البرنامج الأساسي.

ثانيًا: وفي حالة التساوي تسعى معظم الدول وحكماؤها للدعوة إلى التفاوض بين الأطراف من أجل المصلحة العليا للبلاد، والتوصل إلى صياغة توفيقية يولَّد من خلالها برنامج موحد وحكومة ائتلاف وطني.

هذا هو الشكل الذي اتبعته وتتبعه الأنظمة الحديثة ذات التوجه الديموقراطي، وهو يمثل ـ إلى حد كبير ـ شكلاً مناسبًا لتلبية طموحات الناس في مشاركة فعالة لقيادة دفة الحكم، وتكون المشاركة هنا في شكل الاختيار من بين ما يقدم من برامج، وأسماء وشخصيات مقترحة لقيادة عملية تنفيذ هذه البرامج.

ويمكن القول نظريًّا إن هذا لن يحقق بالضرورة الشكل الكامل لحكم الناس بالناس جميعًا؛ ولكنه وفقًا للمعطيات الإنسانية وتعداد السكان والأنماط الاجتماعية للمجتمعات أصبح هو أقرب الأشكال لممارسة السلطة في العالم اليوم.

ولكن الأمر، في كثير من الأحيان، في بعض المجتمعات يختلط مع التوجهات الفردية، وتتداخل فيه عوامل الكسب الاقتصادي بين الأسر المتحكمة في دولاب الاقتصاد والقوة في المجتمع، وهي التي تقوم بشكل أو بآخر بتمويل الأحزاب والتنظيمات والتجمعات السياسية، وتدعم برامج الانتخابات للوصول إلى سدة الحكم؛ لأن في وصولهم بالشكل الشرعي، بأي طريقة كانت، زيادة في نمو هذه الأسر والمجموعات من الناحية الاقتصادية، وهذا الاختلاط، وإن كان يبدو ظاهراً في العديد من المجتمعات المعاصرة، فإنه يبقى بعيداً، إلى حد ما، عن أدوات الإعلام المختلفة التي هي نفسها تكون تحت سيطرة مالكيها من هذه الأسر والتجمعات، وتسخرها بشكل مباشر وغير مباشر لمصلحة مرشحيها وبرامج حزبها.

ورغم كل ذلك فإن الوعي المعلوماتي الإنساني وانتشار المعرفة في مجال الحقوق الإنسانية بالصورة الحالية- جعلت الكثير من هذه الأسر وهذه التنظيمات تعمل جاهدة على تحقيق أهدافها دون خرق أو مساس بهذه الحقوق الإنسانية.

وإذا انتقلنا من المجتمعات الديموقراطية الحديثة إلى مجتمعاتنا العربية النامية والمتخلفة جداً في هذا الجانب، فإننا للأسف نشاهد مسلسلاً غريبًا

بدايته القيام بتنفيذ أشكال حكم وأيديولوجيات مستوردة على معرفتنا وأنماطنا الثقافية السياسية المتأصلة فينا بأنماطها الاجتماعية المختلفة منذ زمن بعيد، في شكل حكم شيخ القبيلة ومجلسه المسمى بمجلس القبيلة، ونظام الخليفة والإمارة والشورى في دولة الإسلام. إننا لم نستفد من هذا التراث الديمقراطي في أشكال الحكم الحالية، ولم نستفد من مكونات نظام الشورى الإسلامي البديع، بل استنسخنا الأنظمة الحديثة وألبسناها شكلًا على مجتمعاتنا التي تشعر باستمرار بأن الثوب المفصل لها كأداة حكم لا يتناسب تمامًا مع طبيعتنا وأنماطنا المختلفة عن أنماط الدول الأخرى مصنعة هذه الأثواب البراقة، والتي قد تكون مفيدة وناجحة بالنسبة لهم.

أصبحنا في الحقيقة نمارس لخبطة ديموقراطية ومهزلة، قد يصح أن نطلق عليها ديموقراطية الشكل، ديكتاتورية المضمون، ويتم من خلالها فرض مجموعة من الأفراد الموالين للحاكم المطلق دون النظر إلى كفاءتهم ومعرفتهم بأمور البلاد وأحاسيس الناس ونبض الشارع واحتياجاته، ويفرضون كحكومة اسمية تظهر في نشرات الأخبار، ويصرح أزلامها بتصريحات في غاية البريق محفوفة دائمًا بإرجاع كل الأعمال والإنجازات للسيد الكبير دون غيره، إنها حكومة لا تحكم، وإنما تتلقى التعليمات بالهاتف، وأحيانًا تكون التعليمات متناقضة بين بعض أصحاب الحظوة القريبين من سدة الحاكم، بل إنه في بعض الأحيان حتى موظف بدالة الهاتف يستعمل في نقل التعليمات، وقد يدخل وزير في مثل هذه الوزارات ويخرج دون أن يقابل ولو لمرة واحدة سيادة الحاكم المبجل، باستثناء يوم حلف اليمين أو الحفلات والمناسبات والاجتماعات العامة.

لا برنامج ولا خطة ولا تنظيم، بل ولا قيمة للوقت عند هؤلاء، لأنهم مسخَّرون لخدمة توجهات السدة العليا وحاشيتها وأسرتها التي ينسب لها الفضل في كل شيء، وينسب للحكومة فقط الفشل في حالة وقوعه، رغم أنها غير مسئولة عنه في معظم الأحيان. وبطريقة مباشرة وغير مباشرة يتم توجيه الناس لصب نقمتهم على الحكومة لفشلها في خدمتهم وتنفيذ البرامج المخطط لها، والتي غالبًا ما يكون العيب في البرنامج نفسه، وليس في المنفذين، حتى وإن كان البرنامج جيدًا، ولم يتم تنفيذه بصورة جيدة، فإن المسئولية تقع على من اختار المنفذين غير المؤهلين لذلك، ويطالب الناس من خلال هذه التعبئة المبرمجة التي تزيح نظر الشعب عن مصدر العيب إلى الحكومة الفاشلة، فينتقدونها سرًّا، ويسمح لهم علنًا في بعض الأحيان، ويطالبون بالتغيير، ولا يتم التغيير حتى يصبح حلمًا، فتحققه سدة الحكم ويصبح إنجازا من إنجازاتها لصالح الناس.

هذا هو حال حكوماتنا ووزرائنا، في كثير من بلداننا العربية، إن الأمر بهذه الصورة لن يستقيم، يجب أن نتحلى بالأمانة والصدق أمام شعوبنا، ونوضح لهم الأمور، فليكن هناك حاكم مطلق، ملك، إمبراطور، بأى تسمية كانت، ولكن تكون الأمور واضحة للناس، ومحددة ومعروفة، وتكون له ولحاشيته وقصره ومكتبه وأسرته موازنة مالية محددة للصرف، وهى أيضًا معروفة وغير هلامية وغامضة وبالخبر السري، ولتوضع الأمور في نصابها، وليعلم الناس أن الحكومة لا تحكم، وإنما هي مجموعة من كبار الموظفين التنفيذيين، ورئيسهم هو منسق بينهم وبين تعليمات السيد، وليس لهم حرية الابتكار أو الإبداع أو المشاركة في

البرامج الإنمائية ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية إن وجدت أصلا.

إن وضوح الأمور تجعل في الإمكان محاسبة المسئولين وَفْقًا للمسئوليات والمهام الممنوحة لهم، ونستطيع أن نشكر من قام بعمله بصورة جيدة ونحاسب المخطئ، ولا نغمط حق الإنسان الطبيعي في عزته وكرامته وجهده الذي يجب أن يكافأ عليه، لا أن يغبن فيه، وكأنه صفر على الشمال أو نكرة، إن السيد وحده هو العظيم الذي تئول إليه الأمور، وهو العظيم الذي لا يخطئ، وهو المنقذ من الضلال وما سواه لا يفقهون، يا سادة لا عظيم إلا الله، ولا معلم ولا قائد لنا إلا رسول الله، ثم أولياء الأمر إن خالفوا القرآن وسنة نبينا محمد (ﷺ) فلا ولاية لهم علينا.

علينا فعلا أن نعطي كل ذي حق حقه، ولا نستمر في دوامة الفوضى المستمرة الغائب فيها روح الطرح الصادق والعرض الأمين، بالتالي يكثر الفساد، ويكون ذلك لصالح الانتهازيين، وإن لم يصحح هذا الخطأ، فسوف نستمر أمة لا تحكمها حكومة مثل بقية خلق الله.

من أجل مستقبل ليبيا

إن ما يدور في البلاد هذه الأيام من سجال بدأ منذ البوح بالرغبة في أن تكون هناك قيادة رسمية تترأس الدولة الليبية، فتعددت الآراء وتضاربت الأفكار، فأصحاب الاتجاه المعاكس لما يجري على الأرض الليبية تناولوا الموضوع في كتاباتهم وحواراتهم من خلال منظور التوريث، والبعض منهم ذهب إلى القول إن الثورة لا تورَّث، وأن النظام الجمهوري أو

"الجماهيري" لا يجوز فيه أن يكون مجالاً لأي شكل من أشكال التوريث أو التكليف المباشر بهذا الشكل، وبرزت مجموعة من التساؤلات صيغت في العديد من الكتابات، وأوجز منها القليل الأهم:

- ما دور أصحاب الشرعية الثورية "القيادة التاريخية" من هذا التوجه؟!
- القيادات الشعبية الاجتماعية هل هي ممثل حقيقي لكافة أطياف الشعب الليبي، ومن الذي اختار أعضاءها، وكيف تكوَّنت، وهل كان للشعب كلمته في تكوينها واختيار أعضائها؟!
- وإذا كانت هذه القيادات الشعبية الاجتماعية قد قدمت اقتراحًا حول من يكون رئيسًا لها، وبالتالي يكون المسئول الرسمي عن السلطة التشريعية والتنفذية في البلاد، فهل سيؤخذ رأي الشعب في ذلك بوضوح ومصداقية ونزاهة بعيداً عن مسيرات المبايعة والتأييد التي يشوبها الكثير من علامات الاستفهام!
- وإذا كانت اللجان الثورية قد قالت أيضًا كلمتها، وهذا ليس بالغريب؛ لأن هذه اللجان ملتزمة بتوجيهات قائدها، فهل سيكون للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية كلمتها في هذا الموضوع؟!
- وأخيرًا وليس آخرًا، هل سنبقى دائمًا نحتاج لمن يوجهنا ولآخرين يباركون، أم أنه قد آن الأوان ليكون لنا نظام مثل بقية خلق الله، نظام مستمد من شريعة الله "القرآن الكريم خاصة"؛ لأننا في دولة رفعت ولا تزال ترفع شعار أن القرآن شريعة المجتمع؟!

إن الفرض الديني والواجب الوطني يلزمني أن أقول كلمة حق أساهم بها فيما يدور وما يجري في ليبيا الحبيبة هذه الأيام، وما وراء مساهمتي

المتواضعة هذه إلا النية الحسنة والمصداقية النقية لوجه الله تعالى، ولا أسعى من خلالها على شكر أو جزاء، إنها إيضاحات واجتهادات حتَّمها الحب الكبير لهؤلاء الذين يعانون صعوبات الحياة؛ لذا أرى أنه قد آن الأوان لإعادة تنظيم الإدارة الليبية بصورة تمكِّن المواطن الليبي من أن يعيش حياة فيها كرامة وعزة وحرية، واحترام متبادل بين كافة فئات وأطياف المجتمع.

وبادئ ذي بَدْء، فنحن في حاجة ماسَّة لوضع ثوابت متينة لتنظيم الدولة وتنظيم حريات الأفراد حتى لا نبقى معرضين للمزاجية والتجارب التي كانت سببًا مباشرًا فيما وصلنا إليه من سوء أداء وتجاوزات.

فعلاً نحن في حاجة إلى دستور ينظم حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأقول دستور؛ لأن كل دول العالم وعلماء القانون تعارفوا على هذه التسمية، على أن يستمد دستورنا ركائزه الأساسية من شريعتنا السمحاء "القرآن والسنة المؤكدة" وعلى أن يعرض هذا المشروع الدستوري على كل الليبيين والليبيات؛ ليقولوا كلمتهم من خلال أخذ رأيهم بشكل توثيقي تكفل له الجهات المشرفة كل عوامل النزاهة والشفافية تحت رقابة دولية وإسلامية وعربية.

ولعل من ضرورات نجاح هذا العمل أن تقوم الرئاسة الجديدة بعرض مجموعة من أسماء خبرائنا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية من كافة أطياف المجتمع الليبي وفئاته المختلفة كلجنة تأسيسية موسعة تضم أصحاب الرأي الموالي والرأي الآخر؛ لوضع وصياغة هذا الدستور وإعداده مستعينة بالمرجعيات القانونية السابقة، وبشريعتنا السمحاء، بما في ذلك دساتير ومواثيق ليبية سابقة، وتعقد حلقات حوار

ونقاش في كافة وسائل الإعلام المقروء والمرئي والمسموع، يتحاور فيها كافة المختصين، بالإضافة إلى تنظيمات المجتمع المدني والنقابات والروابط المهنية والقيادات الشعبية والمؤتمرات الشعبية؛ تمهيداً لعرض المشروع في شكله النهائي على الناس جميعًا؛ لأخذ رأيهم فيه بشكل توثيقي منظم تكفل إدارته كل ضمانات النزاهة والرقابة المدنية الليبية والدولية.

نحن بصدق في أمسِّ الحاجة لهذا العمل التطويري التنظيمي الأساسي؛ لكي نوقف التخبط والتعنت، بأي شكل من الأشكال، بعيداً عن الرؤية العلمية الموضوعية الحديثة التي يعيشها العالم اليوم، ولعل ما يجب أن يتوازى مع ذلك مباشرة إطلاق حرية الرأي والتعبير بكافة الوسائل الممكنة، وأنا على يقين من أن ذلك سيسبب لنا في البداية بعض الاختراقات والتجاوزات والشطحات الإعلامية التي قد ترقى إلى الافتراءات، وهو أمر عارض وهذه هي ضريبة بداية ممارسة أي شعب لحرية الرأي والتعبير؛ ولكن مع مرور الزمن وبعد وضع النصوص والقواعد والمعايير لحرية الرأي في الدستور والقوانين المنظمة ستستقر الأمور وتتحدد معالم حرية الرأي بعدم المساس بحريات الآخرين، واحترام الرأي الآخر، وكفالة الرد.

حتمًا سيسير القطار على السكة بعد ذلك بصورة صحيحة، وسنكسب رقابة الشعب على نفسه وإدارته من خلال السلطة الرابعة "سلطة الرأي والنقد الهادف البناء"، ونبتعد عن عنتريات تكميم الأفواه واستدعاء أصحاب الرأي للتحقيق معهم إلا فيما يمس حريات الآخرين ويمس الصالح العام وَفْقًا لقواعد وإجراءات قانونية معروفة تنظم مثل هذه الحالات من المعلومات الخاطئة أو الافتراءات الكاذبة. تناولت في بداية

هذا المقال الثوابت المهمة التي يجب علينا ـ نحن الليبيين ـ أن نسعى إلى صياغتها من دستور ينظم حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك الضمانات الأخرى من حرية الرأي والحفاظ على كرامة الإنسان داخل وطنه.

إذا استطعنا أن نتجاوز ذلك بنجاح ونصل إليه بشكل ديمقراطي فعال، وبعيد عن كل الشوائب التي قد تظهر في مثل هذه الحالات، ونستخدم في قيامنا بهذه النقلة الأسس والأساليب التشاورية ونأخذ رأي كل أفراد المجتمع وأطيافه بحرية ومصداقية، فإننا بذلك نكون قد استطعنا أن نطمئن على مستقبل أجيالنا القادمة؛ لأن الثوابت والقواعد والأسس في حياة الشعوب هي المد الحقيقي لاستمرار تعايش كافة أطياف أي مجتمع، وهي التي تسهِّل وتقنن وتنظِّم كيفية إدارة البلاد من الرئاسة إلى "الخفارة".

تناولت في الجزء الأول من هذا المقال الثوابت المهمة التي يجب علينا ـ نحن الليبيين ـ أن نسعى إلى صياغتها من دستور ينظم حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك الضمانات الأخرى من حرية الرأي والحفاظ على كرامة الإنسان داخل وطنه.

إذا استطعنا أن نتجاوز ذلك بنجاح ونصل إليه بشكل ديمقراطي فعال، وبعيد عن كل الشوائب التي قد تظهر في مثل هذه الحالات، ونستخدم في قيامنا بهذه النقلة الأسس والأساليب التشاورية ونأخذ رأي كل أفراد المجتمع وأطيافه بحرية ومصداقية، فإننا بذلك نكون قد استطعنا أن نطمئن على مستقبل أجيالنا القادمة؛ لأن الثوابت والقواعد والأسس في حياة

الشعوب هي المد الحقيقي لاستمرار تعايش كافة أطياف أي مجتمع ، وهي التي تسهِّل وتقنن وتنظِّم كيفية إدارة البلاد من الرئاسة إلى " الخفارة " .

ولقد تبادر إلى ذهني حادثة مهمة أردت أن أسوقها وأتناولها ؛ لأنها دليل وبرهان على أن وجود الثوابت يؤدى إلى خلق الوعاء الديمقراطي المشبع بالحرية الكاملة غير الناقصة مما يمكن الشعب في أي مجتمع من المجتمعات أن يحافظ على هذه الثوابت ولا يخاف من التصدي لأي انحراف قد يؤدى به إلى التراجع عن هذه المكتسبات .

وروايتي تتعلق بخبر يخص المجتمع الفرنسي رائد الحرية الإنسانية في التاريخ العالمي المعاصر حيث حدث في الأشهر الماضية غضب شعبي بسبب تزكية (جان سركوزي) 23 عاما ابن الرئيس الفرنسي ساركوزي ليكون رئيسا لإدارة حي لا دي فانس الباريسي المعروف ، ومن مظاهر الغضب ما قام به نواب الشعب من تصريحات غاضبة حول هذا العمل الذي لا يليق بالتطور التاريخي للديمقراطية الفرنسية وتناولت أيضًا صحيفة لوبون الفرنسية الشهيرة وغيرها من الصحف و المجلات مواقف متشددة ضد هذا الترشح وتعززت موجة الانتقادات بإطلاق عريضة على الانترنت جمعت عشرات الألوف من التوقيعات طلبت من جان ساركوزي إنهاء دراسته أولا حيث إنه في السنة الثانية (حقوق) وأن يتدرب بعد ذلك على أمور تقنيات التسيير الإداري ويتدرج في المهام الإدارية ليكتسب الخبرة والدراية والمعرفة . . . ووصلت الحملة الى القول صراحة للرئيس بأنك تريد أن توجد لنا ساركوزي الثاني متهمة إياه أنه يحاول خلق جمهورية ملكيه وتعيين خليفة له على العرش يبدأ بإعداده من الآن وحاول جان سركوزي أن

يدافع من جهته عن نفسه ويقول هل أنا لست مواطنًا فرنسيًّا؟ هل اقتران لقبي بأبي كرئيس للجمهورية يحجب عني حق الترشيح في إدارة أحد الأحياء الفرنسية! ورضوخا للثوابت ورضوخا لحرية الرأي والتعبير ورضوخا لإرادة الشعب الحر تخلى الابن عن الترشيح لرئاسة الحي وعدل عن رأيه ورشح نفسه عضوا للحي عن فئة شباب الحي واختير فعلا عضوا بالانتخاب الحر الديمقراطي من قبل أصحاب الحق في التصويت من سكان الحي! أوردت هذا الحدث لكي نعلم علم اليقين أن ترسيخ القواعد والثوابت وخلق الحرية بين أطياف المجتمع المختلفة هي الضمان الوحيد لاستمرارية الحياة الكريمة لأي شعب من الشعوب .

وعودة إلى موضوعنا سيكون أمامنا معضلة مهمة جدًّا وهي اختيار القيادات في المجالين التشريعي والتنفيذي المحلي والمركزي التي يجب أن يكون لها ولاء كامل للوطن ولناسه بحق ومصداقية، وليس شكلا من أشكال التقرُّب الزائف والكلام المعسول والفعل المعكوس. وإن بحثنا سنجد حتمًا الكثير ممن يؤمنون بخدمة الناس، وهؤلاء دائمًا تجدهم في كل مجتمع، وهناك نصوص قرآنية تؤكد أن الله سبحانه وتعالى يوجد لنا هذه النوعية من البشر المخلصين والمحبين والمتسابقين لفعل الخير وخدمة ناسهم، M . . . @ A B C D E F G H

L I (فاطر آية: 32)، فيكونهم المولى (ﷻ) تكوينًا يجعل سعادتهم مرهونة بما يقدمونه من خدمات لبني وطنهم، إضافة إلى منحهم الحكمة والدراية وحسن التصرف وحب التحصيل العلمي؛ ليصبحوا متمكنين في فروع التخصصات الحيوية المختلفة.

وأؤكد هنا على ضرورة الاهتمام بالكيفية التي يتم بها اختيار التنفيذيين على المستوى المحلي في المدن والقرى، وأيضًا على المستوى المركزي تنفيذًا وتخطيطًا من أجل التيقُّن من جودة من يقومون بقيادة العمل التنفيذي للبلاد.

يجب أن نبحث عن هؤلاء بدقة ونتحسس مواقعهم ونقربهم ونزودهم بأحدث البيانات والوسائل من خلال مركز متخصص يتولى تجميع بيانات عن القيادات في كافة المجالات ويوثق بياناتهم ويتواصل معهم وينظم بشكل دائم ومستمر البرامج التطويرية والتكوينية لإعداد القادة.

إن الدقة في عمليات الاختيار تتطلب البعد عن الجهوية والقبلية والإقليمية الضيقة والواسطة والمحسوبية والشللية، كما أن انتهاجنا الأسلوب الموضوعي العلمي في الاختيارات ستمكن هذا المركز من تقديم كافة البيانات المطلوبة عن هؤلاء القياديين الوطنيين للمؤسسات الدستورية عند دفعها بالعناصر التنفيذية القيادية المحلية والمركزية.

إن اختيار التنفيذيين بهذه الصورة النمطية الشفافة، في ظل الثوابت الموضحة للسياسات العامة بكافة تفرعاتها- إنما هو تغيير في الشكل والمضمون فيما يقدم من خدمات للناس من تعليم وصحة وأمن وأحوال مدنية ومرافق وإدارة قضائية صادقة وغير روتينية تعطي لصاحب الحق حقه، ولا يشعر المواطن بالخوف عند الالتجاء إليها، بل يكون واثقًا من حُسن أدائها وعدالتها.

والشيء الأخير الذي يجدر الإشارة إليه في توجهنا المستقبلي هو محاربة الفساد واجتثاث جذوره؛ فمن العيب أن تكون ليبيا في ذيل قائمة الدولة

المتفشي فيها الفساد وَفْقًا لتقرير المنظمة الدولية للشفافية عام 2009، فعلينا أن نخوض بثوابتنا الجديدة وبإدارتنا الجديدة معركة حقيقية لا هوادة فيها ضد كبار الفاسدين أولا قبل صغارهم؛ لأن القضاء على الكبار سيجعل الصغار ينكمشون تلقائيًّا.

وعلينا أيضًا أن نتصدى للوساطة والمحسوبية والرشاوي وأن نقف ضد التمييز والتزوير في كل مواقع الإدارة في البلاد، وأن نضع أرقام هواتف سهلة للإبلاغ عن هذه الحالات، وأن نعطى لجهاز مكافحة الفساد كل الصلاحيات القانونية ليتمكن من اتخاذ ما يلزم، وأن نختار لهذا الجهاز أفرادًا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويؤمنون بالله ويتبعون سنة الرسول (ﷺ) في مكافحة الفساد.

ولعل من المفيد جدًّا في هذا المقام أن نحذر من الحُذّاق والملتفين الذين عانينا منهم الكثير والكثير في الأربعين عامًا الماضية، ومن وجود أشباه لهم؛ وهو أمر متوقع في كل عصر، حيث إنهم قادرون على التغيّر والتلون الحرباوى، فيلتفون على برنامج ليبيا الغد، وكل ما نرجوه أن لا تطول بنا الأمور ولا نستيقظ لأمثالهم إلا بعد فوات الأوان، فاكتشافهم ليس بالصعب؛ لأن لديهم منهجًا وأسلوبًا واحدًا، وإن اختلفت أشكال وجوههم، هؤلاء الذين يدّعون الإصلاح ويسمون أنفسهم "الإصلاحيين" من أجل تحقيق مكاسب ذاتية، وأنا هنا في تحذيري هذا لا أقصد التعميم فيه ولكني أنبه لضرورة الانتباه للبعض الذي تنطبق عليهم السطور الأخيرة من هذا المقال . . . حفظ الله بلادنا الحبيبة من كل سوء وألهم ناسها طريق الخير والصواب.

دولة ليبيا

أرجو أن يفهم قارئ هذه السطور أنها ليست دعوة إلى الإقليمية والانغلاق عن محيطنا العربي والأفريقي والعالمي، فنحن انفتحنا على العالم بأسلوب غير موضوعي بل انفتاحنا كان ولا يزال يسيره مصالح لا ترقى إلى أن تكون مصالح وطنية، فقمنا بضخ الكثير من الأموال في استثمارات خارجية لا أستطيع الجزم بضمان نتائجها؛ لأني لا أحب الخوض في تخمينات واستنتاجات ليس لديَّ وقائع ملموسة أستطيع أن أقدمها للقارئ ليقتنع بما أطرحه ولكن حتمًا إن كان الدافع من وراء هذه الاستثمارات سياسيًّا فإن عائدها الاستثماري لن يكون محسوبًا جيدًا وسيكون محفوفا بالمخاطر وغير ذي عائد مقبول لخزينة الدولة؛ لأن قرار الاستثمار يحدث في ساعات قليلة في بعض الأحيان خلال زيارات رسمية، ليتم إقرار بناء فندق أو مصنع أو مشروع إسكاني دون إجراء الدراسات اللازمة؛ وأعني بها دراسات الجدوى الاقتصادية، وهل تتوافر ضمانات وعوامل الاستقرار الاستثماري في هذا البلد؟! هذا من ناحية ومن ناحية أخرى هل هذه الدراسات من جهات محايدة مشهود لها بالكفاءة العالمية وليس لها علاقة بالبلد المستهدف الاستثمار فيه؟

قبل أن نتوسع في الاستثمارات الخارجية بدأنا محاولات نشر توجهات سياسية وفكرية اجتماعية واقتصادية لنساعد ـ في اعتقادنا ـ الشعوب للانعتاق من الظلم وممارسة الحرية والسلطة الشعبية، وأن يصبح العامل شريكًا لا أجيرًا والبيت لساكنه، وغير ذلك الكثير، مع أننا فشلنا في تطبيق كل هذه التوجهات داخل الدولة الليبية، وبالتالي فقدنا مصداقية الطرح

فيها، فأين سلطة الشعب في المؤتمرات الشعبية الأساسية والمواطن يشعر بأن قراراته لا تنفذ والعامل مازال أجيرًا؛ لأنه لن يكون شريكًا ولكن من الممكن أن نحقق له المواءمة بين الجهد الذي يبذله والأجر الذي يتقاضاه، وبالتالي فإن العالم لن يقبل منا فكرًا فشلنا في تنفيذه، وهنا توجهنا نحو ربط ذلك بالاستثمارات، فنحن نستثمر لنشر توجهاتنا والحفاظ على أمن نظامنا، ولا أريد أن أقول إنه لن يكون النجاح حليفنا، لا في الاستثمارات ولا في التوجهات.

ليبيا بأهلها وإمكاناتها يجب أن تقف الآن وقفة جادة، فقد آن الأوان أن نعيد النظر في كل ذلك ونراجع أنفسنا وأعمالنا السابقة ونقيِّم أداءنا الخارجي ونضع الحلول التي تمكننا من أن نحقق أقل الخسائر الممكنة ونلتفت إلى قرانا ومدننا ومشروعاتنا المحلية التنموية، وأقولها بصراحة فلنقفل باب ليبيا عشرين عامًا ولا نفتحه إلا لمن يخدم نهضتنا ونمو مجتمعنا، ولا يعنى ذلك ألا يكون لنا تفاعل مع إخواننا العرب وأصدقائنا الآخرين في كل مكان، ولكن ذلك يكون من خلال المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية وفى حدود التزاماتنا فيها وَفْقًا لمواثيقها واتفاقياتها.

وعلينا قبل أن نصدِّر فكرًا أن نقمع الفساد وننمي الإنسان الليبي ونطوره حسب الزمن الذي يعيش فيه ونوفر احتياجات الناس بمستوى خدمات تصون كرامتهم، وأن يكون أساس التعامل بيننا في توجهنا هذا الفكر الإسلامي النابع من القرآن الكريم الصالح لكل زمان ومكان، وأن نمنح الثقة للمواطن الحر على أرضها أن يكون له دور وطني فعال في بناء ليبيا الحديثة ونضع له الضمانات التي تصون حريته وتحافظ على كرامته

وترفع من مستوى تعليمه وثقافته ونضخ الأموال في مشاريع تخلق للشباب فرصا للعمل ونتوجه بهم إلى العمل الجاد المنتج الحقيقي الفعال بدون شعارات رنانة واهية غير قابلة للتنفيذ.

أتمنى أن تكون ليبيا شجرة ثمارها لأبنائها، وهذا ليس ابتعاداً مني عن القومية العربية، ولكنه إيمان بأن "لا قومية صادقة بدون انتماء وطني قوي واقف على أرض صُلْبة" لأني كنت وما زلت قومياً مؤمناً بالتعاون الإقليمي والعالمي ولكن من خلال وطن قوي متحد متلاحم راقٍ في تعامله، إدارة وشعباً، وذلك من خلال تطوير جدي في الخدمات التي تقدم له ورفع مستواه العلمي وتنمية أبنائه التنمية البشرية المبنية على أسس علمية مستوحاة من تجارب من سبقونا في ذلك مع تكييفها مع ظروف ومتطلبات مجتمعنا المحلي.

ليبيا بها إمكانات طبيعية وبشرية وشعب يتكلم لغة واحدة ويؤمن بدين واحد، بل إنهم منخرطون جميعاً في مذهب إسلامي واحد من غربها إلى شرقها ومن شمالها إلى جنوبها، ولا توجد بيننا حروب طائفية تاريخية، بل ناضلنا لُحمةً واحدة ضد المستعمر البغيض، ومعظم الناس والأسر تربطها علاقات اجتماعية وروابط أسرية قوية، بل إن مدننا الكبيرة تمثل واقعياً وحدة التراب الوطني، هذه الوحدة التي حاول الكثيرون ومازالوا يحاولون ضربها وزعزعتها، ولكن التواصل المميز لليبيين وقف سداً منيعاً تحطمت عليه كل هذه المحاولات اليائسة.

من خلال هذه اللحمة وهذه الألفة وهذه الإمكانات فإنه لا تنقصنا إلا إرادة صادقة قوية تقودنا- نحن الليبيين- إلى التقدم لنصل بليبيا إلى الشكل

الذي نتمناه لها، وهنا سنكون أقوياء باقتصادنا وبعلم أبنائنا وبخدماتنا المميزة وببنيتنا التحتية المادية والبشرية، وعندما نصل إلى ذلك، ومن خلال قوتنا الوطنية، فسنستطيع ساعتها أن ننفتح من جديد على العالم الذي هو أيضًا سيستقبلنا بشكل أفضل كثيراً من رؤيته لنا الآن.

أين المعلم المربي!

إن التربية التي تعني التعامل الأخلاقي مع الآخرين بكافة مستوياتهم، كانت وما زالت هي مقياس تقدم الشعوب والمجتمعات، وقبل أن أتناول الموضوع بالتفصيل أسرد لكم هذا المثل الواقعي الذي يمثل بحق أثر التربية على النشء منذ الصغر.. ورغم أن كلمة "تربية" كلمة تتكون من سبعة أحرف؛ لكنها تساوى في معناها ومفهومها مليارات القيم، بل هي نفسها مصنع القيم الذي بالاهتمام به وبتجسيده، وفقًا لأصول تنفيذها، تكون نتائجها رفع المستوى الأخلاقي لدى المجتمع بكامله، بل وتقوده إلى التقدم والتطور المنشود.

الحافلات في الدول المتقدمة، أخلاقيًا وسلوكيًا، مثل سويسرا ـ على سبيل المثال ـ يتم التعامل معها إلكترونيًا، حيث يضع بها الراكب النقود بعد تحديد وجهته وتمنحه التذكرة ويستعمل الحافلة بسهولة ويسافر دون وجود مراقب داخل كل رحلة؛ ولا يوجد موظف خاص بالتذاكر داخل الحافلة؛ ولكن هناك بعض الحملات التفتيشية المتفرقة زمنيًا ومكانيًا؛ وإذا كان هناك شاذ عن القاعدة، يستطيع التهرب ويستعمل الحافلات يوميًا بدون أن يدفع شيئًا، فهذا لا يحدث في الغالب إلا من الأجانب المقيمين أو

المهاجرين وفي حالات معدودة؛ لأن الرقابة هناك عامة يقوم بها الجميع "الرقابة الشعبية الحقيقية".

وأذكر في هذا المقام أن صديقًا لي استقل الحافلة ومعه ابنه الذي أتم الدراسة الإعدادية، واستعمل الأب جهاز التذاكر له ولابنه؛ شارحًا له النظام، لكن الابن قال لأبيه: "يا بابا كنت توفر ثمن التذاكر لأن مافيش حد يشوف فينا، كنا ممكن نركب ببلاش". فرد الوالد باللهجة الليبية: "هظا ادماغك المسوس، الناس هنا لا يفكرون هكذا ويلتزمون بالنظام لأنهم تعودوا على ذلك".

والحقيقة أن إجابة صديقي على ابنه خاطئة جدًّا؛ لأنه كان يفترض أن يقول له: صحيح أن أحدًا لا يرانا أو يراقبنا من البشر، ولكن الله سبحانه وتعالى يرانا ويراقبنا في كل زمان ومكان، ويجب علينا ألا نخالف تعاليمه التي علمنا إياها رسولنا ومعلمنا ومربينا نبينا محمد (ﷺ)، من عدم السرقة أو الغش أو الاعتداء على حقوق الآخرين.

هكذا كان يفترض أن يكون التوجيه؛ لأن التربية هي في حقيقتها مجموعة من السلوكيات يجب أن يتشرب النشء أساسياتها داخل الأسرة أولاً، ثم يُنمِّيها المجتمع من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية، وبالتالي فإن تسمية وزارات التعليم بـ"التعليم والتربية" أو بـ"التربية والتعليم" وراءه بُعد نظر؛ لأن التعليم بدون تربية خطر شديد يولِّد الانحراف بتفنن، أي استغلال العلم في إبداعات غير أخلاقية سلوكيًّا، وهذا للأسف ما يحدث في وقتنا الحالي من ممارسات من قبل شبابنا في الشارع والأماكن العامة، وفي استعمالاتهم السيئة لوسائل الاتصال الحديثة، بدءًا من الموبايل

إلى النت إلى القنوات الفضائية المختلفة، ولعل أبسطها مذياع السيارة ورفعه بدون احترام للمارة والشارع، أو التلفظ بألفاظ نابية دون مراعاة للأُسَر والسيدات وكبار السن.

قيل في يوم من الأيام: إن الشعب الليبي شعب ذا تربية عالية، احذفوا كلمة "التربية" من مسمى وزارة التعليم، فحذف الاسم وذهب معه للأسف المنهج، وكل ما كنا نتحصل عليه من أساليب التربية الدينية والاجتماعية في مدارسنا الابتدائية والإعدادية انتهى، واختفى معه الأسلوب المميز الذي كان يشرح به مدرس الفصل سلوك التعامل مع الجيران والأصدقاء وكبار السن وتحية الصباح والمساء.. وما يقوم به مدرس الدين من شرح واف وتجريبي مباشر لكيفية العبادات وارتباطها بالسلوكيات اليومية، وشرحٍ واف لسيرة نبينا محمد (ﷺ)، وكذلك تعاليم ديننا الموضِّحة بصورة تفصيلية كلٍ أساليب التربية الأخلاقية الراقية في تعاملاتنا في الشارع ومع الجيران وفي الأسواق، وغيرها.

هذه الأساليب التي يستعملها الآن برمتها اليابانيون والسويسريون والسويديون، والتي هي سبب وسر تقدمهم وتطورهم.

وللأسف اختفت مناهج وأساليب التربية في مدارسنا، وكذلك في مؤسساتنا الإعلامية والثقافية التي أصبحت بوقًا لخدمة توجهات سياسية وأطروحات فارغة المحتوى، بل وتسخر 99٪ من وقتها لذلك؛ لأن الناس تعيش عكسها تمامًا، علاوة على اهتمامها بالتمجيد والتهليل بالمنجزات المادية؛ متناسية أنها مع الأيام سوف تتحول، هذه الإنجازات، إلى حطام ودمار؛ لأنها تُقدَّم لإنسان لا يعرف أصول التعامل معها أخلاقيًّا

وتربويًّا، فانتشر الكذب والنفاق، وأصبحت سمة الاستغلال وانتهاز الفرص ـ حتى في أبسط الأمور ـ شيئًا شبه مباحٍ، فلا تتعجب إن طلب منك رجل أمن أو موظف بطاقة شحن موبايل بعشرة دنانير؛ لينهي لك معاملتك، رغم أنه من حقك الحصول عليها وَفْقًا للقانون والنظام مجانًا، بل إننا نسينا في غمرة ذلك أن نسأل أنفسنا: لماذا انتشر بيننا ذلك؟!

وللأسف فإن البعض يعتقد أن السبب في ذلك هو الفساد الإداري وسوء الإدارة من الدولة؛ لكن هذا القول ركز على النتيجة وتناسى السبب الحقيقي الذي هو الإهمال في التربية وأساليبها ومناهجها منذ أكثر من ربع قرن، سواء في أسرنا أو مدارسنا أو مؤسساتنا الثقافية والإعلامية، بل إننا ابتعدنا عن أساليب التربية الدينية في السلوكيات والعلاقات بين الأفراد في المجتمع، والتي أثبت علم التربية الحديث تأثيرها السحري في المجتمع إذا ما أردنا نشر فضيلة طُويتْ أو قيمة اندثرت. ومن هنا اختفى فعلاً المعلم المربي من حياتنا، ولا أبالغ أن أقول: إن بعض المعلمين أصبحوا يظهرون ممارسات بعيدة كل البعد عن أصول السلوكيات التربوية الصحيحة، أقول ذلك للأسف الشديد وأنا أرى وأتابع تطور تجسيد مناهج التربية السوية في المجتمعات المتقدمة وتطورها من مرحلة التدريس النظري إلى المشاركة الفعلية والتجريبية مثلما يحدث في اليابان وماليزيا مثلاً من مراكز تدريبية مجسمة لكيفية تعامل الطفل في المسجد ومع الآخرين في الحياة العامة بداية من المحلات التجارية ووسائل النقل والمواصلات، ففي الشارع مراكز في كل حي تُقدِّم التربية بمشاركة ميدانية مباشرة من قبل الأطفال؛ ليتعودوا على هذا المنهج السلوكي البديع، أقول لكم بكل الفخر المصحوب

بالأسى: إن ما يطبقه هؤلاء هو تعاليم القرآن والسنة النبوية الشريفة، وهذا يذكرني بما قاله الإمام محمد عبده، مفتي الديار المصرية في بداية القرن العشرين، عن أهل الغرب بعد أن عاد من زيارة ديارهم: «وجدت هناك إسلامًا بلا مسلمين، وأجد هنا مسلمين بلا إسلام».

النتيجة الآن، وبعد ربع قرن من الاعتراف بأننا شعب "متربي"، أن أصبح لدينا جيل، جزء كبير منه، لا يعرف أصول التعامل مع الغير بالشكل الأخلاقي الصحيح، وإن المسئولية تقع كاملة على المجتمع، فعليه أن يعيد حساباته بشأن تدريس مناهج التربية، وتكون البداية بإعادة التربية كمنهج حياة وأسلوب تدريس في مراحل التعليم المختلفة العامة والخاصة، بل إن الحاجة الملحة أصبحت تقتضي دوراً فاعلاً لأئمة المساجد لتوجيه وإعادة تأهيل شبابنا؛ ولإفهامه ما ضاع منه خلال فترة طفولته الماضية، وعلينا أن نضع خطة يساهم في تنفيذها كل مؤسسات المجتمع الثقافية والاجتماعية؛ لنخلق بحق تحولاً اجتماعيًّا أخلاقيًّا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.. فهل من مجيب!

قيمة الوقت.. الضائعة..
سمة التخلف

عندما نتناول بالبحث عملية الموارد المتاحة، فإننا نعني الناس والأموال والأجهزة والآلات التي يحتاجها الإنسان، ثم الوقت اللازم لإنجاز عمل ما، وذلك يمثل حركة الحياة في مجملها، تلك الحياة لا تخرج عن كونها

أهدافًا يسعى الناس لتحقيقها من خلال استخدام الموارد المتاحة في إطار وقت محدد.

وإذا تمعَّنا ودققنا بجدية في كل هذه العوامل لوجدنا أن معظمها ـ إن لم يكن جُلَّها ـ بالإمكان تعويضه في حالة إصابتها بالتلف، يتساوى في ذلك الإنسان والآلات على السواء، أما المورد الوحيد الذي لا يمكن لنا تعويضه على الإطلاق إذا أضعناه فهو الوقت. فلا يمكن لأحد أن يجعل اليوم أكثر من 24ساعة، ولا الأسبوع ثمانية أيام، ولا الشهر أربعين يوما، ولا السنة أكثر من اثني عشر شهراً... فالأمور إذن محسومة في عملية الوقت بقدرة إلهية فوق قدرة البشر، بل الكون كله كذلك.. لأن الإخلال بصيرورة الوقت ومساره يعني خللا في نظام الكون ويعني بالتالي بداية نهايته.

عداد الوقت الساعة التي نضعها في أيدينا ونعلقها على جدران بيوتنا ومكاتبنا، فإذا كانت تعمل ـ طبعا ـ فإنها تذكرنا بهذه الحقيقة البسيطة والمخيفة في الوقت نفسه.

لكن للأسف الشديد نحن لا نبالي ولا نهتم بقيمة الوقت وتبعية مروره دون فائدة وبدون عمل مثمر في طاعة الله أو أداء واجب أو خدمة وطن أو أي عمل خير. شيء بسيط جدا أن نقول: تعالَ بكرة، ونتقابل غدا، وارجع لنا بعد أيام... دون أن ندرك أهمية لتحديد الوقت.

للأسف في دول العالم الثالث ـ والتي نحن منها ـ أحوج ما نكون لإدراك قيمة الوقت؛ إذا ما أردنا أن نحفظ ماء وجهنا ونتمسك بصفة «النامية»، والتي تطلق علينا من باب أدب التخاطب تحاشيا لصفة «المتخلفة».

قضيت حياتي وما زلت أجاهد في أن يستخدم أبنائي وأسرتي ومن أعرفهم ومن تزاملت معهم في ميادين العمل المختلفة في ليبيا وخارجها ـ أن يستخدموا ساعاتهم في الغرض الذي صنعت من أجله، ألا وهو ضبط إيقاع حياتهم وتنظيم شئونها. . وأعترف أمامكم هنا أني لم أحقق نجاحًا يُذكر إلا في حالات معدودة أو في حالات يكون الملتزم فيها صاحب حاجة عندي يطلب قضاءها. . ويدور في ذهني تساؤل غريب: لماذا نشتري الساعات ونتباهى بأحسن الموديلات ولا نحترم الوقت ونلتزم به!! لماذا نعلق الساعات بل ونتكلف وضعها في الميادين ونجدها في معظم الأحيان متوقفة عند الوقت الذي وقفت فيه حضارة ومصداقية العرب وحسن إيمانهم بدينهم وتمسكهم بآداب وسلوك المواعيد، كما كانت في سنة رسولنا ومعلمنا وقائدنا محمد (ﷺ).

وإذا كنتم لا تحترمون كلمتكم في الوقت، فلماذا تشترون الساعات، وتتباهون بامتلاكها ولا تتقيدون بمواقيتها! ودائما أعذارنا جاهزة، ونواجه الوقت بتلقائية ولامبالاة.

إن مشكلة الوقت في ليبيا، وكل دول العرب، للأسف أمر ميئوس منه، رغم أنهم إن أرادوا أن يحافظوا على الوقت ـ وأقول هنا إن أرادوا، إذن القضية قضية إرادة ـ وأن يحلوا مشكلة الوقت فعليهم أن يلتزموا بمواعيدهم مثل التزامهم بمتابعة مسلسل في التليفزيون أو مشاهدة مباراة كرة قدم أو لقاء مهم يسعى الإنسان لإتمامه. . الموضوع إذن يتعلق بشيء آخر أعمق بكثير من مجرد معوقات تحيط بنا. . لابد أن هناك أسبابًا أخرى للقصور الذاتي الذي نعانيه محكومين وحُكامًا، لا يحترمون وقتا معلنًا لبداية أو نهاية حفل أو اجتماع رسمي أو خطاب، والمفروض فيهم أنهم

القدوة في الالتزام بالمواعيد . . نحن ـ يا سادة ـ للأسف مصابون بالعجز عن تقدير الوقت اللازم لأي عمل . . ونستريح إلى الطريق السهل في تعليق التأخير على أسباب أغلبها من صنعنا، ونتوهم العكس مثل قول القائل : الطائرة فاتتني، ولا يعترف بأنه تأخر عن موعد إقلاع الطائرة . . والأمر هكذا، وسمة فقدان احترام الوقت ليست حكرا على الأفراد فقط، بل للأسف في كافة الأجهزة التنفيذية، وفى المرافق الرسمية وعند القيادات، مما خلق تسيبا كبيرا انعكس سلبا في فقدان الملايين من ساعات العمل في ليبيا .

نحن في حاجة لقرار شجاع يسمح لقطاع كبير من الموظفين الذين يمكن قياس عائد عملهم ولا داعي لحضورهم؛ أن نتعامل معهم وَفْقا لهذا التوجه، أنت مطلوب منك إنجاز 100 معاملة يوميًّا، فليكن قياس منح الأجر بالعمل، وليس بالوقت الذي أثبتت الدراسات أن إنتاجية الموظف في الدول النامية لا تزيد عن 3 ساعات أسبوعيًّا، بالتالي يمكن طرح فكرة القيام بإنجاز العمل اليومي ـ بالنسبة للنساء خاصة ـ وفقًا للأعداد المطلوبة دون الحضور للعمل؛ أي قيامها بذلك في المنزل، وهو ما بدأ يظهر في بعض الدول المتقدمة، خاصة في مجال الطباعة والترجمة وأعمال السكرتارية وبعض أعمال المحاسبة والاستشارات عن بُعد من خلال شبكة المعلومات (الانترنت) .

وعودة إلى ليبيا فإن كثيرا من الموظفات سيقبلن بالعمل في البيت شريطة تنظيم وسائل الاتصال، وربط الراتب بالأداء الفعلي حسب الإنجاز المطلوب والمتحقق . . قد يقول البعض : إنها فكرة جريئة وصعبة التنفيذ .

وأقول: نعم؛ لكنها ليست أسوأ مما نحن فيه الآن من سوء إدارة وتسيب وعدم احترام للوقت.

الفرق بيننا وبين الدول الأكثر تقدما هي مسألة احترام الوقت، إنهم يشاهدون القمر في السماء فيتملكهم هاجس امتلاكه واستغلاله، ويخططون لذلك بالمثابرة والجد والعمل.. بينما نكتفي نحن بالانبهار به، ونذوب فيه عشقا وهيامًا، هم يستغلون الوقت في الترحال إلى الكواكب في رحلات عمل علمية بالصواريخ؛ ليقتربوا من اكتشاف غموض الكواكب، ونحن مازلنا نبحث السوق العربية المشتركة، ونختلف على كلمة في اتفاقية، أو عبارة في بيان ختامي.

يوم العمل المنتج عندهم من 10:8 ساعات إنتاجًا كاملا محققًا، وعندنا 26 دقيقة في الدوائر الرسمية وحوالي من 4:3 ساعات في المتوسط بالقطاع الخاص.

السلاحف يكفيها عدة أمتار في متاحف مغلقة؛ تصلح للفرجة على سلالات في طريقها للانقراض.. بينما المركبات الفضائية تحتاج إلى رحابة وفضاء لا يحد من انطلاقها.

هل أحتاج إلى قول أكثر من ذلك؟

هيئة وطنية لمكافحة الفساد

إن ظاهرة الفساد المالي والإداري والسياسي تكاد تكون ظاهرة عالمية لا يخلو مجتمع من المجتمعات منها ومن مؤثراتها السيئة على برامج التنمية

الاجتماعية والاقتصادية؛ ولكن درجة انتشارها ومدى تأثيراتها تتفاوت من بلد إلى آخر، ويحكم ذلك بالدرجة الأولى مستوى الأخلاق وسلوكيات الأفراد وعلاقاتهم ببعضهم البعض، ثم يأتي بعد ذلك أسباب أخرى عديدة، فمنها ما له علاقة بنظام الدولة وقيادتها الإدارية والسياسية والمالية وأنظمتها وتشريعاتها، ومنها ما يتعلق بسوء اختيار الأفراد القياديين، وأيضا يلعب الفقر والعوز وسوء توزيع ثروة المجتمع ـ كعامل مساعد ـ دوراً مؤثراً، رغم أن الإنسان الملتزم ـ والذي نشأ في بيئة اجتماعية صالحة من الأسرة والمجتمع المحيط وتشرب منها السلوك الأخلاقي القويم مهما كان فقيراً ـ لن ينغمس أو ينجر إلى سراديب الفساد البرّاقة في أشكالها المحبطة المُعْدمة لإنسانيته في مضمونها.

ولقد تناولت هذه الظاهرة كثيراً في كتابات سابقة، وساهمت مع آخرين في دراستها على مستوى الوطن العربي، واشتركت في العديد من الندوات، وأجريت لقاءات عديدة مع قنوات فضائية مختلفة حول هذا الموضوع.

ولكنني الآن سأحاول التركيز على الحلول الممكن اقتراحها لمعالجة هذه الظاهرة في ليبيا، فمن المعروف أن كثيراً من الدول التي تؤمن قيادتها بضرورة الحد من هذه الآفة الاجتماعية المهددة للكيان الاجتماعي للدولة وتعتبر التوجه نحو محاربتها ومكافحتها هدفًا أساسيًّا ورئيساً ويأخذ المرتبة الأولى في سياساتها الداخلية ـ تسعى دائمًا، هذه القيادات المؤمنة بهذا التوجه، إلى البدء الفوري وبدون تردد أو مراعاة لأحد إلى تحقيق ذلك بإرادة سياسية قوية وفاعلة وغير مذبذبة، فتطبق المعايير وتتخذ الإجراءات

التي من شأنها مكافحة الفساد وردع جميع المفسدين سواء كانوا صغارًا أم كبارًا، وأقصد هنا أن الفساد الذي اصطلح على تسميته "فساد الكبار" وهو الذي له علاقة مباشرة بمن هم في أعلى مراتب السلطة أو من لهم علاقة قرابة بالحاكم أو بكبار المسئولين في الدولة، وإن استهداف هؤلاء كقاعدة أساسية يبرهن على مصداقية التوجه نحو مكافحة صادقة للفساد، كما أنه سيقضي على الفساد الصغير الذي ينكمش تلقائيًا ، فمادامت المكافحة تصيدت الكبار، فإن الأمر جديٌّ، وبالتالي سيرتدع أغلبهم ولا يمارسون أفعالهم الفاسدة.

وهناك الكثير من الدول التي تقدمت في مكافحة الفساد، فعلى المستوى العربي هناك البحرين وسلطنة عمان، وعلى المستوى الإسلامي ماليزيا، وعلى المستوى العالمي الدانمرك وكندا وسويسرا، حسب تقارير المنظمة العالمية للشفافية.

وإذا سلطنا الضوء على وضعنا الليبي فإن تعدد الأجهزة الرقابية يعتبر واقعيًّا وعلميًّا عاملاً مساعدًا ومؤثرًا في زيادة ظاهرة الفساد؛ لأن تعددها سيجعل هناك ثغرات في عملها يستغلها هؤلاء الحذاق، فلدينا على سبيل المثال:

- جهاز الرقابة الإدارية
- لجان التطهير
- لجان المتابعة
- فرق العمل الثوري
- لجان الرقابة الشعبية بالمؤتمرات

وكل هذه الأجهزة واللجان للأسف الشديد لم تحد من ظاهرة الفساد، بل إنها ساعدت على انتشارها، لأن بعض عناصرها نفسها أَحَدُّ مخالب وحش الفساد المفترس، ويتضح من خلال الممارسات الكثير من التصرفات التي تشوبها مظاهر الانحراف وَفْقًا للقوانين، ومظاهر الفساد وفقًا للمعايير العالمية للشفافية.

وإذا كنا جادين حقيقة في معالجة المشكلة فعلينا أولاً أن نضع استراتيجيات واضحة نستهدف من خلالها الحد من هذه الظاهرة وأخص منها ما يلي:

الاستراتيجية الأولى:

إلغاء كل الصلاحيات الممنوحة بالتعاقد المباشر وعدم السماح بها إلا في حالات الطوارئ والحروب، وإنشاء المجلس المركزي للعطاءات لتكون له أمانه سر متخصصة في كل المجالات ويستعين بالخبراء الوطنيين ويربط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية؛ لأنه من العيب أن ينشأ فندق بثمانية ملايين منذ عشر سنوات ويصان الآن بستة عشر مليون دينار، أو أن سعر محطة أو مصنع أو وحدة سكنية في دول الجوار 100 ويكون سعرها في ليبيا 500، أي خمسة أضعاف! بالتالي فإن إنشاء هذا المجلس الذي لا يتم التعاقد إلا من خلال عطاءات وفض مظاريف ودراسات لأي مشروع يزيد على خمس الملايين، أما المشروعات الأقل فتمنح صلاحية العطاءات فيها إلى فروع المجلس التي يفترض أن تكون بالمناطق، يعني فرع بالمنطقة الغربية وآخر بالمنطقة الوسطى وآخر بالمنطقة الجنوبية وآخر بالمنطقة الشرقية.

علما بأن اللجنة المركزية للعطاءات واللجان الفرعية لها والنوعية أيضًا كانت موجودة في ليبيا منذ الستينيات واستمرت إلى أن تم تجاوزها الآن وأصبحت الأمور يتم إجراء التعاقد فيها بالأمر المباشر دون عطاء، وأحياننا يكون المقاول المتعاقد معه مكلفًا بالتصميم والتنفيذ! وكأننا في حالة طوارئ.

كما أنه من المهم جدًّا أن يتم اختيار عناصر نزيهة ولها سمعة طيبة في العمل بهذا المجلس لتنظم أعمالها بدقة وسرعة؛ لكي لا يجد أصحاب الرأي الآخر الذين يرون في العطاءات روتينًا يعطل الإنجازات الثورية الحضارية!

ولا بد هنا من الإشارة إلى ضرورة منح رواتب كافية، بل ومكافآت لكافة العاملين في المجلس بشكل يوفر لهم كل احتياجاتهم بما فيها الكماليات لهم ولأسرهم.

الاستراتيجية الثانية:

تنظيم العلاقة بين الرقابة المالية والأجهزة التنفيذية، فلدينا جهاز رقابة ومتابعة مالية، ولدينا مراقبون ماليون في الأمانات والهيئات، وللأسف أصبح الجهازان يتدخلان، بل لا يتم الصرف أو توقيع العقود إلا بموافقتهما، بل إن المراقب المالي الذي دوره الرقابة يوقع على الصكوك الخاصة بالصرف، وهذا خطأ كبير؛ لأن الرقابة هنا شريك في التنفيذ، وبالتالي لا تستطيع أن تراقب، فهل تراقب نفسها! هذا شيء غريب فعلاً، أما الذي يفترض أن يحدث بعد اعتماد الموازنات أن المراقب المالي يأذن بالصرف من المخصصات المالية كل ثلاثة أشهر ويراجع المصروفات كل

ثلاثة أشهر أيضًا، ولا يتدخل في تنفيذ إجراءات الصرف، فهذه مسئولية الجهة صاحبة الموازنة.

وكذلك العقود تُعد وتوقّع وَفْقًا لمعايير ونماذج معتمدة، والمراجعة المالية تراجع على مصروفات المشروع من خلال ما يقدم لها من بيانات عن المشروع أما قرار إرسائه والموافقة عليه فمن اختصاص مجلس العطاءات والقطاع المختص.

إن موضوع الفصل بين الرقابة والتنفيذ استمعت إليه من أحد كبار رجال الدولة الليبية المشهود لهم بالكفاءة والخلق الكريم.

الاستراتيجية الثالثة:

إلغاء كل الأجهزة الرقابية الإدارية الحالية المشار إليها وإيقاف نشاطها وإعطاء المسئوليات كاملة للقطاعات والمحافظات ومجلس العطاءات المركزي وفروعه بالمناطق مع إنشاء "هيئة وطنية لمكافحة الفساد" تنفيذا للاتفاقية العالمية لمكافحة الفساد التي تلزم الدول المصادقة عليها بإنشاء هياكل وهيئات أو لجان وطنيه لمكافحة الفساد، والذي اقترح بشأنها بالإضافة إلى اختصاصها الأصيل في مكافحة الفساد أن يحال إليها الشق الرقابي الذي كانت تقوم به الأجهزة الملغاة وتوضع لها استراتيجيات تنفيذية مقتبسة من المظاهر والمعايير العالمية لمكافحة الفساد مع وضع معايير واختبارات اختيار دقيقة لكل من يعمل بها ولا ينتقل إليها أي من العاملين حاليًّا في الأجهزة الرقابية الملغاة مهما كانت كفاءته ومصداقيته؛ لأننا لو وضعنا الاستثناء بحكم العلاقات الاجتماعية لليبيين فسيتسرب بدون أن ندرى من لا نرغب أن يكون في هذا الجهاز المهم، كما أنه من المهم

جداً أن يتم اختيار قياديين ملتزمين أخلاقيا ودينيا، ومن ذوى السمعة الحسنة والانضباط الإداري، ويترك لقائد هذا الجهاز اختيار معاونيه وموظفيه وينص صراحة بمنع تدخل أى جهة في اختياراته مهما كانت الأسباب بالحجة الثورية أو الإصلاحية أو الجهوية. إلخ، وأن تعطى لقيادة الهيئة وموظفيها الدخول التي ترفعهم إلى مستوى لا يكونون معه محتاجين إلى أي شيء حتى الكماليات كما أشرت في مجلس العطاءات.

كما أنه من المهم جدا أن يصدر قانون بإنشاء هذه الهيئة ويحدد مهامها في مكافحة الفساد وَفْقا للمعايير الدولية ويشار فيه إلى ضم صلاحيات الأجهزة الملغاة إليها وأن يكلف رئيسها من أعلى سلطة في البلاد وأن يكون القسم الذي يؤديه قسما خاصا بمكافحة الفساد وتعهده بالقيام بذلك بكل نزاهة وصدق وينقل اليمين على الهواء مباشرة، وينشر في جميع وسائل الإعلام، وأن تكون هذه الهيئة مستقلة لا تصدر لها أوامر من أحد وتقدم تقاريرها السنوية للشعب وتنشر في كافة وسائل الإعلام.

وهكذا يمكن أن نقول: إننا وضعنا أيدينا على بداية الطريق لإصلاح هذا الأمر المشين "الفساد" الذي أساء إلى سمعة وطننا الحبيب وجعله محلا لانتقادات محلية وعربية ودولية.

سُرَّاقٌ.. الخير

بسيط في تفكيره، مؤمن بأن الله دائما يقف مع الضعفاء، فقير أرهقته الديون، لم يعد قادرا على الإنفاق على زوجته وأولاده، حتى ثمن دواء

زوجته المريضة لم يستطع أن يدبره، أرهقه العوز، بعد أن سأل كل الناس ولم يجد من يقرضه ليفك كربته، أخذ ورقة بيضاء وسطر عليها رسالة، طلب فيها من ربه أن يمنحه 100 دولار ليشترى دواء زوجته وأكل أولاده، وضع الرسالة في مظروف بريدي (بدون طابع بريد)، وكتب في خانة المرسل إليه: إلى الله، وفي خانة المُرْسِل خلف المظروف كتب اسمه وعنوانه. . . ووضع الرسالة في صندوق البريد.

كانت هذه الرسالة مثار سخرية موظفي البريد في إحدى مدن المكسيك، كانوا يتندرون:

ـ مازال هناك أناس يعتقدون في مثل هذا الأسلوب من الطلب. . . !

كثيرا هم الذين كانوا يعلقون على هذه الرسالة، التي نحوها جانبا وانشغلوا في عملهم بمكتب البريد الرئيسي، تقدم أحدهم وقرر فتح المظروف وقرأ محتواه، لم يشعر إلا ويده تتحسس جيبه، دولار وحيد فيه، نعم من الممكن أن يدبر أموره بدونه، سوف يتبرع به لهذا المسكين، لكن ماذا عسى دولارا أن يفعل والمطلوب مائة دولار! راودته فكرة، أخذ في تنفيذها، مر على كافة العاملين بالبريد، كانت حصيلة ما جمعه منهم 50 دولارا، على الفور وضعها في ظرف وكتب عليه عنوان الرجل دون كتابة أي رسالة إرفاق، وطلب من زميله ساعي البريد بالمنطقة التي يسكن فيها صاحبنا أن يعطيه هذا الظرف.

وبعد أن استلم صاحبنا الظرف فتحه فوجد فيه خمسين دولارا، فجلس وأخرج ورقة وظرفا، وكتب إلى الله (سبحانه وتعالى) قائلا:

ـ أشكرك يا ربي كل الشكر، ولكني أرجوك ألا ترسل لي مرة أخرى عن طريق البريد؛ لأن موظفي البريد لصوص سرقوا نصف المبلغ!!

هذه رواية للأديب المكسيكي (لوبيز أي فونتيس)، اقتبسها منه كاتبنا الكبير العربي المصري الأستاذ أنيس منصور، ونشرها في عموده (مواقف) بصحيفة الأهرام يوم 7\2\2009.

ومن المعروف أن الرواية وكاتبها ليس له ثقافة إسلامية فهو من المكسيك ولا يعلم أن الله سبحانه وتعالى يستجيب إلى دعاء المحتاجين وأن اتصال العبد بربه محدد وموضح في القرآن والسنة الشريفة ولكننا بدأنا بها المقالة؛ لأنها كانت السبب في إحياء موضوع سرقة أموال الخير، والذي هو في ذاكرتي، وقررت ضرورة الخوض في هذا الموضوع ونشره.

هذه الرواية قد ذكرتني بما يدور من احتيال وسرقات في مجال المساعدات الإنسانية عندما تحدث الكوارث الطبيعية أو الحروب، وقد تحصل العديد من الأفراد على ثروات طائلة جراء سرقة هذه المساعدات، ولعل تاريخ المساعدات الشعبية الليبية لثوار الجزائر وما كان يدور حولها من إشاعات في ذلك الوقت من أن بعض المسئولين عن تجميعها قد استغلوا جزءاً منها لمصالحهم الشخصية..

وذكرني هذا أيضًا بما يدور الآن من حديث ونقاش حول المساعدات الإنسانية العينية والمالية التي تقدم للشعب الفلسطيني في الماضي والحاضر، وما كتب حيال هذه المواضيع من تقارير سابقة أفادت (مع وجود بعض الإثباتات) أن مبالغ من المساعدات التي كانت تقدم من الدول العربية

للمنظمات الفلسطينية المختلفة كان بعض منها يدخل إلى الحسابات الشخصية لبعض ضعاف النفوس من قياديي هذه المنظمات، ليستفيدوا من عوائد استثمارها، أو ليقوموا بشراء ممتلكات منها وأسهم تجارية ويسجلونها في أوروبا بأسماء زوجاتهم وأبنائهم..

إن ما يدور الآن ـ للأسف ـ في غزة من سرقة المساعدات وقرصنتها وإعادة بيعها في السوق السوداء وحرمان الشعب الفلسطيني ـ والذي يعيش المأساة ـ منها أدى إلى تخوف كثير من المانحين: حكومات ومؤسسات وأفرادًا، من صرف مساعدات لغزة ـ خاصة في برامج إعادة الإعمار ـ لئلا يكون مصيرها مثل سابقتها التي تحدثنا عنها.

ولعلكم لا تتعجبون إن قلت لكم: إن هذا المرض المقيت انتقل أيضًا إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بشئون المساعدات الإنسانية، فما يحدث فيها من سمسرة ومنافع شخصية في أوقات الكوارث الطبيعية والحروب والصرف على اللاجئين، هو اتجار بالمساعدات، وتسهيل لتسليمها لغير مستحقيها، إنها صفقات للحصول على عمولات من الشركات التي تبيع للوكالات هذه المساعدات الإنسانية والأدوات الطبية.

وهذا الأمر دعا وشجع البعض إلى التفنن في إنشاء جمعيات اجتماعية خيرية يستغل من خلالها أصحاب الخير الذين يتبرعون لأهداف نبيلة تعلن عنها هذه الجمعية الإنسانية الخيرية، وببرمجة وتخطيط متناهي الدقة يستولى بعض أصحاب ومؤسسي هذه الجمعيات على جزء من هذه الأموال لصالحهم وصالح أسرهم.

كما أن هناك نوعًا آخر من الاستغلال للمساعدات الإنسانية حيث يقوم بعض الأغنياء وكبار رجال الأعمال بإنشاء جمعيات نشطة في مجالات المجتمع المدني المختلفة، ومن خلالها يعقد المؤتمرات ويتقرب من السيدة الأولى في بلده، وزوجات وأولاد وأقارب المسئولين وغيرهم للحصول على صفقات لشركته وعمله التجاري الأصلي.

إن هذا لعب بمصير العمل الإنساني النبيل الذي يدعو له المولى (ﷻ) إليه في سورة البقرة: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة آية: 274)، صدق الله العظيم وهؤلاء الناس لم يخرجوها لتذهب للقائمين على صرفها، ولا لأولادهم وعائلاتهم، وبالتالي فالمتبرع يفقد ثقته في كل هذه المؤسسات مما يقلل، بل يحجب المساعدات ووصولها إلى المحتاجين أثناء حدوث الكوارث الطبيعية والحروب.

وإني وإن بدأت الموضوع برواية مكسيكية، إلا أنني أقدم لكم في نهايته رواية ليبية حقيقية: عندما كنت أعمل في الضمان الاجتماعي، وفي إحدى المناسبات الاجتماعية الليبية، كنا نواسي أحد الأصدقاء في وفاة قريب له، وفي خيمة المأتم حدثني رجل جالس بجانبي لما علم أنى أعمل بالضمان الاجتماعي فقال لي:

- حرام عليكم يا أستاذ، المعاش الأساسي من زمان وهو 30 دينارا، يعني ما فكرتوش ترفعوه، أيش تعمل 30 ديناراً بالله عليكم!!

ـ فقلت له: معلوماتك خطأ، المعاش رفع منذ ثلاث سنوات إلى 60 دينارا، ثم رفع الآن ـ وكنا سنة 1981م ـ إلى 96 دينارا.

ـ فقال لي متعجبًا: أنا أسكن في هذا الشارع، وجارتي عجوز تعيش وحدها في بيت عربي (مكان بالمدينة القديمة في إحدى مدننا الليبية)، ومن يومين كنت أقدم لها بعض الأكل فقالت لي إن معاشها مازال 30 دينارا، وهى قريبة من هنا، وأشار بيده إلى مكان البيت العربي القديم.

ـ فقلت له: هل من الممكن أن نذهب معًا لمقابلتها؟ فوافق.

وخرجت لنا العجوز وقالت لي: نأخذ يا وليدي مساعدات 30 جنيها في الشهر، الله يبارك فيه الحاج (...) أيجبلنا كل شهر المساعدات؛ لأننا ما نعرفوش طريق المكان وبعيد علينا، وبعد سؤالي عن الأوراق قالت: إنها عند فاعل الخير الحاج، فأخذت اسمها واسم الحاج، وفى اليوم الثاني عندما راجعنا الملفات وجدنا المفاجأة أن الحاج الراجل الطيب الذي كان وكيلا عما يقرب من خمس عجائز أو أكثر، يستلم عنهن 96 دينارا، ويسلم لهن 30 دينارا في كل شهر، وسيادته ينتفع بالفارق، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

إن الذين يسرقون أموال الزكاة والصدقات والمساعدات للفقراء والمساكين واليتامى، إنهم يتبدلون الخبيث بالطيب، وهم الذين نبهنا الله إلى عقابهم الأخروي بقوله في سورة النساء: W V U T M

L a ` _ ^] \ [Z Y X

(النساء آية: 10)، صدق الله العظيم هذا عقاب الله في الآخرة، ونريد أن

نضيف تعزيزا قانونيًّا ملائما لهم أيضًا في الدنيا، ليكون ذلك خزيا لهم في الدنيا وفي الآخرة، إنها أصبحت ظاهرة تحتاج فعلا إلى وقفة جادة من المجتمع الإنساني؛ لأني أعتقد أن سرقة حق الله من هؤلاء الفقراء المحتاجين لن يسامح فيه المولى (ﷻ)، وينبغي ألا نسامح فيه أيضًا متى ثبت لنا ذلك.

إننا في مجتمعنا وفي كافة المجتمعات الإنسانية علينا أن نفكر بجدية في مضاعفة العقوبات وتشديدها في مثل هذه الحالات، يعني إذا كان هناك عقوبة محددة للعمولة غير المشروعة في الأحوال العادية، فيجب أن تكون مضاعفة إذا كانت لها علاقة بعمل إنساني استغل فيه المسئول أموال المساعدات للحصول على مكسب مادي شخصي له أو لأي من أقاربه حتى الدرجة الرابعة..

وأوجه نداء إلى كل المفكرين والقانونيين والاجتماعيين أن يفكروا بجدية في وضع التشريعات الكفيلة بردع هؤلاء؛ لصوص عمل الخير، لصوص العمل الإنساني.. أليس الأمر يستحق ذلك؟

الوصف الوظيفي
وتحديد المسئولية

الإدارة علم وفن وموهبة.. هذه حقيقة لا شك فيها، فالعلم يمكن أن ندرسه في أقسام الإدارة بالكليات الجامعية، أو في المعاهد الإدارية العليا أو

المتوسطة، أما فن إتقان العمل الإداري فهو سلوك تطبيقي لهذا العلم بأسلوب حضاري يتماشى مع معتقدات المجتمع وأدبياته، وهو الجانب الأخلاقي للتعامل عند ممارسة العمل الإداري داخل أية مصلحة إدارية في المجتمع، ويكتسبه مَن يعمل في هذا المجال من خلال الممارسة العملية وينقل إلى الموظفين الجدد من الموظفين الملتزمين القدامى.

أما الموهبة، فهي غالبًا ما تكون هي أيضًا مكتسبة، وتنمو عند من تكون لديه الخلفية العلمية، وأيضًا عند من تنشئته الأسرية الأخلاقية ملتزمة باحترام الناس، وحسن الخلق في التعامل معهم، فنجد مثل هؤلاء ملتزمين في أداء عملهم وواجباتهم، ويهمه تطوير أدائه ليحلل ما يتقاضاه من أجر مقابل أدائه هذا العمل، هؤلاء تتكون عندهم موهبة الإدارة، ويطلق عليهم: فلان إداري مميز.. أو رجل دولة من الطراز الأول.

هذه المقدمة أردت بها مدخلا مهمًّا لموضوع الوصف الوظيفي ودوره في إنجاح عمل أي إدارة كانت، ولتبسيط الأمور نلاحظ في مصالحنا الإدارية عندما يتم تعيين موظف جديد، والذي غالبًا ما يكون تعيينه بعيدًا عن قواعد الاختيار الموضوعي في التعيين، أنه يقوم بإحضار مسوغات التعيين لشئون الموظفين، وعند صدور قرار التعيين أو توقيعه على عقد العمل يقولون له في شئون الموظفين: باشر عملك غدًا في القسم الفلاني، وأحضر لنا رسالة مباشرة العمل، ويتركون هذا الداخل الجديد عليهم يتحسس طريقه بين من سبقوه من الموظفين في القسم الذي نسب له والأقسام الأخرى، وفى بعض الأحيان لا يخصص له مكتب أو مكان يعمل فيه، ويبدأ في ممارسة عمله من خلال الطريقة التنفيذية التي يجد الموظفين من قبله

يعملون بها، سواء كانت صحيحة أو خاطئة، ويستمر هو مقلداً ليس له حق الإبداع والاجتهاد، ولا يوجد من يدله على الطريق الصحيح في ممارسة عمله، (وكم من موظف يعمل أكثر من سنة أو سنتين ولا يعرف شكل رئيسه، وأحيانا اسمه، ولا تكون له معرفة كاملة بالإدارة التي يعمل فيها، وأهميتها وواجباتها وعلاقتها وتبَعيَّتها للإدارات والمصالح الأخرى داخل المجتمع).

وبعد فترة من العمل يبدأ موظفنا الجديد في الدخول مع بعض من زملاء العمل في علاقة عمليه تتحول تدريجيًّا إلى علاقة صداقة شخصية، ويدخل عضواً في إحدى شلل العمل؛ لكي يفطروا معًا، ويتناقشون في أمور المجتمع الرياضية وغيرها، وتنشأ عند هؤلاء ما يسمونه المداراة على بعضهم البعض، خاصة في الأخطاء، والضحية هنا هو المواطن صاحب المصلحة الضائعة بين موظفين لا يعرفون واجباتهم، وليس لهم دليل عمل ولا وصف يحدد مسئوليتهم الوظيفية، وبالتالي يعملون بمزاجهم.

العلم يقول لنا: يجب أن يكون هناك "ملاك وظيفي" للإدارة، وهذا الملاك له مسميات وظيفية للوظائف حسب تخصص الإدارة المراد وضع ملاك لها، ولا يمكن لأي جهة متخصصة أن تضع ملاكًا فعَّالًا سليمًا دون معرفتها وإلمامها المسبق بأهداف الإدارة المستهدفة أو المصلحة واختصاصاتها ونوعية الخدمات التي ستقدمها ودورتها المستندية؛ لكي يتحدد بعد ذلك الوصف الوظيفي لكل وظيفة، ومن خلال الوصف الوظيفي والحجم التقديري أو الفعلي للعمل يتحدد الملاك حسب احتياجات الإدارة في تنفيذ عملها المنوط بها؛ للقيام بدورها داخل

المجتمع، وبالتالي يحدد الملاك الوظيفي ـ سواء كان إداريا أو فنيًّا ـ حسب مسمًّى كل وظيفة. وطبعًا تختلف المسميات في بعض الوظائف الإدارية من إدارة إلى أخرى حسب نوعية العمل، ولكنها غالبًا ما تكون موحدة في المسميات الوظيفية الفنية مثل أخصائي اجتماعي مبتدئ، ثم أخصائي اجتماعي، ثم أخصائي اجتماعي أول، ثم باحث اجتماعي، وهكذا.

ويفترض ـ بل يجب ـ أن يكون لكل وظيفة أو مهنة عمل في أي إدارة، سواء كانت خدمية أو إنتاجية أن يكون لهذه الوظيفة المدرجة بالملاك وصفٌ وظيفي، هذا الوصف يحدد الآتي:

أولا: واجبات الوظيفة اليومية، وهذه تتكون من مجموعة عناصر تمثل العمل اليومي الذي يقوم به شاغل الوظيفة، وحجمه كمًّا وكيفًا.

ثانيًا: واجبات الوظيفة الأسبوعية أو الشهرية أو السنوية ذات العلاقة بالإحصاءات، وانسياب المعلومات والتوثيق.

ثالثًا: مسئوليات الوظيفة وصلاحياتها من خلال واجباتها وما يجب أن يقوم به شاغلها، ومقدار المسئولية الشخصية التي يتحملها في أداء واجبه العملي من خلال هذه الوظيفة التي يشغلها.

رابعًا: الجهد العضلي والذهني الذي يبذله شاغل الوظيفة أثناء تأديته عمله.

خامسًا: بيان تبعية الوظيفة المباشرة وغير المباشرة (الرئيس الأعلى)، ومن يتم الرجوع لهم لأخذ الموافقات اللازمة والتعليمات الخاصة بالعمل في هذه الوظيفة.

من خلال هذه العناصر المهمة للوصف الوظيفي، لكل وظيفة، في ختام وضع هذا الوصف- يتم تحديد المؤهل العلمي والخبرة المطلوبة لمن سيشغل هذه الوظيفة، ويتم الوصول إلى ذلك وَفْقًا لعملية علمية مهنية يدرس من خلالها الجهد والاختصاصات والإلمام المعرفي العلمي والعملي لإتقان هذه الاختصاصات، وبالتالي تتحدد مواصفات الشخص المناسب للقيام بهذه الوظيفة، وهناك عدة طرق علمية، ونظريات مختلفة- يتم تنفيذها في تحديد مواصفات شاغل الوظيفة حسب الجهد والصلاحيات لكل منها، ويربط بعد ذلك بين هذه المواصفات الشخصية وجدول الدرجات الوظيفية، والتي بعد ذلك يتم تحديد الراتب للوظيفة ومزاياها المختلفة المادية والمعنوية.

أي أن المعادلة تبدأ باختصاصات المصلحة أو الإدارة، حيث يقسم تنفيذها على الوظائف في اختصاصات تكمل كلٌّ منها الأخرى لتحقيق الأهداف، وهذه الاختصاصات الوظيفية يضاف إليها حجم الأداء؛ وَفْقًا للدورة المستندية أو دورة الإنتاج في المرافق الإنتاجية، ثم تحدد من خلال ذلك مواصفات من يشغل الوظيفة من حيث المؤهل والخبرة، وعلى ضوء ذلك تحدد درجة شاغل الوظيفة أو درجة الوظيفة حسب الأحوال، ومن ثم يتم تعرف راتب الوظيفة من خلال القيمة المخصصة لها في جدول الرواتب.

هكذا هي الأمور الصحيحة التي يفترض كيف تسير؟! وكيف يجب أن تكون؟!

وأتذكر هنا في عام 1973 في شركة الخليج العربي للنفط تعاقدت إدارة الشركة مع مكتب متخصص لوضع الوصف الوظيفي لكل الوظائف بالشركة، وإعداد دليل الإجراءات لكل إدارة من إدارات الشركة ودليل لشئون الموظفين، ووضع ملاك للشركة، ودرجات للوظائف، وجدول للرواتب، ولقد استفدت شخصيًّا، مع زملاء آخرين، كنا نتعلم معًا من هذا العمل الحضاري الذي تم تنفيذه بشكل كامل في الشركة عام 1974م، وأجريت دورات مكثفة للموظفين للتعايش والإلمام بهذا النظام المميز، كما أنشئ قسم ليتولى إعداد الوصف الوظيفي للوظائف التي تستجد كل عام حسب حاجة العمل وتطوره، ويعد مشروع الملاك السنوي حسب الاحتياجات لكل الإدارات والأقسام سواء كانت إدارية أو مالية أو إنتاجية في حقول النفط.

وأُجريت دورات متخصصة للعاملين في هذا القسم، وأُعطيت لهم صلاحيات الاعتراض العلمي المسبَّب على اقترحات الوظائف الجديدة ومراقبة الاختصاصات لهذه الوظائف؛ لكي لا تحدث ازدواجية في الأداء، وألا يتم فتح وظائف جديدة، ووضع وصف وظيفي لها دون حاجة ضرورية مؤكدة لها، إما بإضافة اختصاص جديد للشركة أو الإدارة التي بها الوظيفة وإما زيادة حجم العمل وتوسعه.

وكانت الأمور تسير إلى حد كبير بنظام بديع افتقدناه في إدارات ومؤسسات الدولة المختلفة، تصوروا معي أن هذا كان منفَّذًا في شركة ليبية في سبعينيات القرن الماضي، وهو بعينه المنفذ في الدول المتطورة الآن، وهو الذي به ومن خلاله تطورت الخدمات في إدارات العمل باختلاف مجالاتها.

ولكن أين نحن واقعيًّا في إداراتنا الحالية من هذا التنظيم الذي لا توجد صعوبة في تنفيذه إذا توفرت الإرادة الصادقة؛ لذلك، ولأنه سَبَق أن نُفِّذ في بلادنا منذ أكثر من ثلاثين عامًا؛ ولكن يظهر لأنه يقضي على الفساد والتمييز والتجاوزات والوساطة والمحسوبية، فإنه يوضع أمام أي جهد إصلاحي صادق العراقيل المتعددة، وأتساءل متى سيكون لدينا ملاكات إدارية وفنية صحيحة، ووصف وظيفي لكل الوظائف والمهن وأدلة للإجراءات الإدارية ولشئون الموظفين تنظم علاقات العمل داخل كل إدارة؟ متى متى! الوقت يمر، ونحن لا نبالي ولا نعلم أن الإدارة بدون هذه الأسس التي أشرت إليها حتمًا ستكون إدارة متخلفة فاسدة!

عمالة الأطفال
ناقوس خطر يدق

تعارف الخبراء والمختصون على أن مفهوم عمالة الأطفال يتكون من شقين أساسيين هما: الطفل والعمل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم العمل كما صدر في العديد من الدراسات والمواثيق الدولية: (أنه الجهد أو الطاقة الجسدية والذهنية لأداء مهمة معينة).

أما مفهوم عمل الطفل فإنه يقصد به توظيف الطفل مقابل أجر، وهو بمعنى آخر: كل نشاط مأجور يقوم به الطفل يعود بالنفع على الآخرين (من أفراد أسرته)، سواء كان هذا النفع ماديًّا أو معنويًّا.

وعلى الرغم من أنه منذ العهود القديمة كان الطفل يعمل ليساعد أسرته اقتصاديًّا، خاصة في الزراعة، ورعي الماشية، فإن هذا لم يكن يمثل مشكلة قوية وقتها، لكن هذه المشكلة بدأت تتبلور خلال الثورة الصناعية، وبالتحديد عام 1700 في بريطانيا حيث استعان العديد من رجال الأعمال والصناعة باستئجار الأطفال للعمل؛ لأن أجرهم أقل كثيرًا من العمَّال الكبار، وأيضا لأنهم لا يثيرون مشاكل واعتراضات مثل الكبار، وكذلك لمرونتهم في التعامل مع الآلات الدقيقة والصغيرة الفتحات، علاوة على التزامهم بتنفيذ التعليمات داخل المصانع التي تستأجرهم، وقد كان البعض منهم يبلغ عشر السنوات من العمر أو أقل وكانوا يعملون في ظروف صحية صعبة ومخاطر عديدة ويستغرقون في عملهم عددًا كبيرًا من الساعات.

وكانت أهم الأسباب التي تدفع الأطفال إلى العمل في ذلك الوقت، عدم قدرة الآباء على العمل لأي سبب من الأسباب كموت الوالد، وافتقار الأسرة لمن يوفر الدخل الكافي كحد أدنى لمعيشتها . . أو أنهم من الأطفال التاركين لأسرهم، واعتمادهم على العمل إنما هو محاولة منهم للاستقلال بحياتهم الخاصة بهم.

إذن هناك علاقة وثيقة منذ القدم بين الطفل والعمل، هذه العلاقة قائمة على تحديد في أية مرحلة عمرية يكون الطفل قادرًا على إنجاز المهام الموكلة إليه من صاحب العمل، وتحمله للمسئوليات في عالم العمل، وذلك من الناحية الجسدية والعقلية، وهذا يشمل أيضًا الأخطار التي يتعرض لها الأطفال خلال أدائهم لهذه المهام.

ولعمالة الأطفال شكلان رئيسان هما:

- **العمل الدائم**: ويقصد به عمل الطفل طوال الوقت وبصفة مستمرة، وتفرغه لهذا العمل.

- **العمل المؤقت**: ويقصد به عمل الطفل لبعض الوقت كمواسم جني المحصول في الأرياف، والعمل خلال فترة العطلة الصيفية.

ولقد حددت العديد من التشريعات في دول العالم سن العمل المسموح بها بالنسبة للطفل، كأن لا تقل عن 15 سنة، وفي بعض الدول الأخرى حددت بـ16 أو 17 أو 18، وهناك بعض الدول التي تسمح بتشغيل الأطفال دون هذه السن، والحقيقة أن التشريعات لم ولن تكون عائقًا أمام تشغيل الأطفال بالمخالفة لهذه التشريعات، خاصة في عملهم مع القطاع غير المنظم داخل مجتمعاتهم، فمن هنا يتضح لنا أن تعريف مفهوم عمل الأطفال يجب أن يكون مرتبطًا ليس فقط بنوعية النشاط الذي يقوم به الطفل في سن معينة، وفي وقت محدد، وبأجر معين، بل يكون مرتبطًا كذلك بالسياق الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي، والقانوني الذي يتم من خلاله هذا النشاط.

إن عمالة الأطفال أكثر شيوعًا في دول العالم النامية والفقيرة خاصة دول آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، حيث تتأثر الظاهرة بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية والداخلية، وأيضًا الظروف الاقتصادية لعائلي هذه الأسر، والمتمثلة بشكل خاص في انخفاض الدخول، وانتشار بطالة البالغين.

وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد الأطفال العاملين في العالم يزيد على 200 مليون طفل تقل أعمارهم عن 14 سنة، ويقدر في الهند وحدها أن عدد الأطفال العاملين مائة مليون طفل عامل. وأكاد أجزم من خلال متابعاتي لهذا الموضوع عربيًّا وإفريقيًّا وعالميًّا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الوصول إلى رقم دقيق عن عمالة الأطفال، ليس في العالم فحسب، بل في كل دولة على حدة؛ لأن جزءًا كبيرًا منهم يعملون في القطاع غير المنظم، وبمعنى آخر: فإنهم يعملون في مواقع عمل غير مرخصة، وأخطرها تلك التي تعمل في مجالات بيع وتوزيع المخدرات بكافة أشكالها، والعمل في مجالات الوساطة في عمليات الدعارة، حفظنا الله ومجتمعَنا منها.

وفي محاولة مني، جمعت أمام من يهمهم الأمر مجموعة نقاط لخصت من خلالها أهم التفسيرات التي قدمتها الدراسات المتعددة في هذا الجانب، ويمكننا استعراض البعض منها:

- في دراسات عديدة تنحصر أسباب عمل الأطفال في الفقر والرغبة في مساعدة الأسرة، ورغبة الأسرة الفقيرة أيضا أمام العوز والحاجة في تشغيل أطفالها.
- أن عمالة الأطفال هي نتيجة من نتائج المواقف المعقدة الناجمة عن قصور التنمية، ليس فقط في البلدان النامية، وإنما أيضًا في بعض البلدان المتقدمة.
- أن فكرة عمل الطفل ترتبط بتقاليد المجتمع واتجاهاته، وعلى الرغم من تأثير الأسرة على قرار عمل الطفل، فإن المسئولية تقع على المجتمع

بأكمله، فظاهرة عمالة الأطفال ليست منعزلة عما يدور في المجتمع من فساد سياسي، ومالي، وإداري.

- أن عمالة الأطفال هي إحدى الظواهر الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ومن الواضح أن السبب الرئيسي، كما قلنا، هو الفقر الذي يدفع الأطفال للبحث عن دخل إضافي لدعم ميزانية الأسرة.
- النقص في وعي الوالدين بأهمية التعليم، والجهل بالآثار السيئة للبدء في العمل في سن مبكرة، واعتقادهم أنه من الأفضل تعلم حرفة مفيدة، كما يعتبر النقص في المدارس وضعف العملية التعليمية والتسرب من التعليم الأساسي دافعًا للأسرة من أجل حماية أطفالها من التشرد.
- توجد اعتبارات ثقافية تلعب دورًا مهمًّا في مجال تشغيل الأطفال في بعض المجتمعات، ويتزايد عدد الأطفال العاملين حسب نوعية الأنشطة التي تتناسب مع الأطفال في رأي أصحاب الأعمال، وقد يكون ذلك بسبب بساطة عملياتها، وكثافة إنتاجها ورخص تكلفة الطفل العامل من حيث الأجر والمصروفات الأخرى، فلا يدفع عنه صاحب العمل ضمانًا اجتماعيًّا ولا ضرائب ولا تأمينات صحية، وبالتالي فإن تكلفة الطفل العامل تكون أقل من نصف تكلفة العامل الكبير.
- عدم رعاية الدولة لشئون الطفولة، وكذلك إهمالها في الرقابة على توصيل الخدمات الاجتماعية اللازمة للأطفال، مما حدا بالأسر رقيقة الحال وغير القادرة على أن توفر الخدمات التعليمية والصحية وبرامج الرعاية الاجتماعية الأخرى للطفل إلى إلقاء أطفالها في ميدان العمل.

ومن خلال السرد السابق الذي حاولنا فيه تسليط الضوء على نتائج أهم الدراسات التي أجريت حول عمالة الأطفال نستطيع أن نقول: إن حقيقة الخطورة تكمن في أن عمل الطفل يؤدي به إلى فقدانه لمرحلة عمريه مهمة في التنشئة الاجتماعية، وهي مرحلة الطفولة والزج به في مرحلة الرجولة المبكرة دون المرور الطبيعي من الطفولة إلى الشباب ثم الرجولة، وتحمل المسئولية مما يؤدي إلى ظهور جيل جاهل أمي تكون أرضية الانحراف مهيأة فيه بصورة كبيرة جداً.

وكذلك فإن ما يجرى الآن من استغلال للأطفال في الاتجار بالمخدرات وتوزيعها هو في الواقع شيء خطير ويعطى مؤشرات إلى أننا في طريقنا إلى جيل يكون فيه عدد المدمنين أكثر مما هو عليه الآن.

وكذلك فإن استخدام الأطفال للترويج في بيع الخمور وعرض تجارة الجنس بكافة أشكالها وألوانها ظاهرة خطيرة يجب الوقوف أمامها بجدية وحزم.

وفي النهاية فإن أخطر أشكال عمل الأطفال هي تلك الأعمال التي يكون لها انعكاسات سلبية على الطفل نفسياً واجتماعياً من حيث الانحرافات الأخلاقية المتعددة، وكذلك تلك الأعمال التي يكون لها انعكاسات جسدية قد تؤدي به إلى إعاقة مستقبلية أو مرض مزمن، وهذه الأشكال من الأعمال يجب أن تتكاتف الجهود من أجل التوعية بها، ومكافحتها بكل الطرق والوسائل.

سـخرية ولكن

ابن ساركوزي الرئيس الفرنسي الذي كان مرشحًا لرئاسة "الإيباد" رغم أنه في الثالثة والعشرين من عمره ـ هو إنسان متسرع بكل معنى الكلمة، والدليل أنه رزق في هذه السن المبكرة بابنه البكر الذي اختار له اسم "سولال" بطل رواية البير كوهين الشهيرة "ELLE DU SERIGNEUR"، ومنذ لحظة ميلاده الأولى وجد "سولال" الصغير من يتندر منه في فرنسا ويتحدث من الآن عن المناصب الرفيعة في مؤسسات الجمهورية الفرنسية التي تنتظره! وذلك في الوقت الذي أصرت فيه فقرة ساخرة في التلفزيون الفرنسي على أن تطمئن الفرنسيين من الآن أن "سولال" لا يرغب حاليًّا في تولى رئاسة الجمهورية، وأنه يفضل ترك المسألة في الوقت الراهن لجده نيكولا ساركوزي إلى أن يغير رأيه في المسألة.

السخرية أو الدعابة أو النكتة السياسية التي لها علاقة بالحاكم وأسرته قديمة قدم أنظمة الحكم المختلفة ولها ارتباط بممارسات الحاكم وأسرته، وغالبًا ما يتندر الناس على الحاكم وأسرته والمقربين إليه إذا كان الحاكم مستبدًّا أو ظالمًا غير عادل، فيتندرون عليه بالعدل والمساواة.

إن النكتة السياسية غالبًا ما تكون انعكاسا للممارسات التي يقوم بها الحكام وأصحاب القرار مهما كانت مواقعهم في السلطة وبنظام الحكم، بل إنها تأتي أحيانا نتيجة لانعكاسات وقوع الظلم على الناس فيقومون بالرد حسب قدراتهم على ذلك بالسخرية ووصف الظلمة المستبدين من رجال الحكم بأوصاف ساخرة تظهرهم في صورة البلهاء الأغبياء الذين لا يفقهون شيئًا.

الموضوع يختلف من مجتمع إلى آخر ومن دول العالم الثالث والوطن العربي إلى المجتمعات المتقدمة في أوروبا وأمريكا حيث في هذه الدول تربوا على عدم الحرج من السخرية بل تكون علنية وفي وسائل الإعلام المختلفة وذلك تعبيراً عن رأي الناس في ممارسات الحاكم، وهي مشروعة مادامت لا تتعدى في مواضيعها السلوك الأخلاقي للمجتمع. وفي بعض الأحيان يتجاوز الساخرون حتى تصل سخريتهم إلى نكت قد تكون غير أخلاقية في بعض الأحيان، ورغم ذلك لا يعتبرونها ممنوعة ولا يقدم الفاعلون ذلك إلى المحاكم، لكن هذا يتفاوت نسبيًّا من دولة إلى أخرى.

وهم لا يعتبرون هذه السخرية خطًّا أحمر؛ لأنهم تربوا على سلوك اجتماعي يبيح ذلك ولا يغضب الحكام والمسئولين منه.

ونحن في مجتمعاتنا العربية لنا سلوكيات تربينا عليها مختلفة عنهم، فاحترامنا لكبير الأسرة والعائلة والقبيلة وولي الأمر من ناظر المدرسة إلى شيخ وإمام المسجد إلى الحاكم الذي في احترامه تحولنا إلى جبناء خوفًا من بطشه ـ لا نستطيع أن نوجه النقد لأفعالهم إلا سرًّا وبأسماء مستعارة أو نكون في بلدان خارج أوطاننا لنحمي أنفسنا من رد الفعل، هذا الخوف والجبن تحول إلى ممارسات كثيرة واجتهاد وإبداع مفرط في النكتة السياسية.

شيء جميل أن نحترم بعضنا البعض ويحترم صغيرنا كبيرنا، ولكننا في مسيرتنا الاجتماعيه الحياتية اليومية نمارس السخرية من الحكام سرًّا وأجهزة المخابرات تجمع هذه النكات والروايات الساخرة، وأتذكر أن العديد من حكامنا يطلب الاستماع لهذا النكات ليعرف من خلالها رأي الناس فيه ومدى حبهم له.

وهنا تبرز في تصوري ظاهرة غريبة عندنا وهي أننا حقيقة لا نخاف الله بل نخاف الحاكم وأجهزته الأمنية، فلا نبوح بنقدنا أو سخريتنا أمامهم ونقولها سرًّا اعتقادًا منا أنه لا يسمعها، وتناسينا أن هناك المولى عز وجل الذي يعلم ويسمع ما نقوله ويرى ما نفعله.

السؤال الذي يفرض نفسه: أي الطريقين أفضل: النقد بأسلوب السخرية العلني أم النقد الساخر السري؟

مبدئيًا، في تصوري، لو وجدت في المجتمع حرية للرأي والتعبير ويمارس الإنسان هذا الحق بطريق منظم ويجد طريقه إلى الحكام لما احتجنا أصلا إلى السخرية، خاصة إذا كان الحكام يسعون فعلا في عملهم لصالح الناس وإقرار العدل بينهم.

إن لكل من الاتجاهين عيوبه ومزاياه ولكن الأفضل هو كما قلت السماح بحريه الرأي والتعبير والنقد البناء وديمقراطية القرار، والعدالة والمساواة بين الناس هي وجها الطريقة الكفيلة للحد من السخرية الجارحة لمشاعر الآخرين.

فعلا إن السماح بمساهمة ملتزمة من النقد الهادف الذي لا يسعى إلى الهدم أو الحصول على منفعة شخصية من ورائه، ولا يبتغون به إلا ابتغاء وجه الله تعالى ومصلحة الناس وإيصال هذا النقد إلى مسامع الحكام شيء مهم جدًّا في مسيرة الأمم والشعوب؛ لأن تصرفات الحكام لا يمكن أن تكون في مجملها معصومة من الخطأ، والمقربون منهم للأسف في معظم

الأحيان لا يقومون بإيضاح الأمور لهم، بل يجعلونهم يتمادون في أخطائهم ليستفيدوا هم من ذلك.

فلنعمل على فتح باب الحوار بين الحكام والناس عبر الوسائل المتاحة في شكل جميل راق، ولعل لنا عبرة في رواية السيدة التي خالفت سيدنا عمر بن الخطاب في خطبة الجمعة وجعلته يقول كلمته المشهورة : أصابت امرأة وأخطأ عمر.

اشحذ المنشار

في الراويات العربية القديمة مواعظ مازلنا نستمد منها رؤى ناجحة في حياتنا العصرية، والرواية التي جذبت انتباهي خلال الأيام القليلة الماضية أن هناك حطابًا جاء لشيخ من شيوخ قريته يشكو له حاله قائلا : إنني يا سيدي رغم ما أبذله من جهد في عملي ورغم التزامي بالعبادات، فإن إنتاجي كل يوم يقل عن اليوم الذي قبله. فطلب منه الشيخ التوضيح فقال : من عادتي أن أبدأ في قص الأشجار منذ الساعة الثامنة صباحًا وحتى الظهيرة، وكنت أقطع في كل يوم 8 شجرات، ففكرت في زيادة عدد الأشجار التي أقوم بقطعها كل يوم، فبدأت عملي الساعة السابعة صباحًا لأستمر إلى ما بعد الظهيرة بقليل، وعملت يا سيدي بكل جد واجتهاد، ولكن الحصيلة كانت خلال ذلك الأسبوع 7 شجرات، فنقصت شجرة، رغم أنني كنت أتوقع أن أصل إلى عشر الشجرات، وبعدها فكرت في أن أبدأ بعد صلاة الفجر في السادسة صباحًا واستمر حتى قرب الغروب وبدأت أعمل بجد واجتهاد ولكني فوجئت بأن الحصيلة 6 شجرات،

فتألمت كثيرًا وخفت أن يتناقص عدد الشجرات في كل أسبوع رغم أن جهدي الذي أبذله مضاعف، فجئت مستنجدًا بك لعلي أجد عندك تفسيرًا لهذه الحالة، فرد الشيخ العالم: بماذا تقطع الأشجار فقال صاحبنا: بهذا المنشار يا سيدي. وبعد أن نظر الشيخ للمنشار قال له يا أخي: إن عليك أن تشحذ المنشار!

إذن فالجهد المبذول لن يفيد إلا إذا وُجه توجيهًا صحيحًا، فهذا الحطَّاب لم ينتبه إلى أن منشاره من كثرة القطع تآكل ويحتاج إلى "شحذ" والمسكين يضاعف جهده؛ لأن المنشار ليس حادًا، فيستهلك منه وقتًا كبيرًا، والناتج في كل مرة يكون أقل.

هذا فعلا ما يحدث أو ما حدث بالفعل لمصانعنا ومواقع إنتاجنا، لا بل حتى مرافق الخدمات لدينا من مستشفيات وما فيها من أجهزة مختلفة لتشخيص المرض، فنحن في قاموس عملنا الفني لا نهتم للأسف بالصيانة، فـ"الشحذ" أو الصيانة تطيل عمر الأجهزة المستخدمة والمباني وحتى الطرق، وتسهل علينا استعمالها وتستمر في نفس إنتاجيتها، فكم من جهاز وجهاز أتلف وخُرِّد لأسباب أهمها عدم الصيانة، وكم من طريق ولعل أهمها الطريق الساحلي الشرياني تتفاقم مشاكله ويموت الناس في حوادثه بسبب مطياته الناتجة عن عدم الصيانة، "ويدي على قلبي" من مشروع السكة الحديد إذا تعاملنا معه بنفس الأسلوب وبنفس الكيفية، فالصيانة في الواقع يجب أن تكون مبنية على مبدأ الاستمرارية، وبمعنى آخر الصيانة الدورية اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية وليست الصيانة عند حدوث الإعطاب والأعطال، وأتذكر أن أغلب منشآتنا الصناعية والخدمية

وحتى الفندقية كان من أبرز معالمها فريق للصيانة له شكل متعارف عليه، فهو دائمًا في ركن خارج مبنى المكان الصناعي أو الخدمي بشكل جراج أو ورشة، وتجد من يطلق عليهم "فني الصيانة" يتجمعون حسب الدوام الرسمي صباحًا، ويبدءون في تجهيز الإفطار والشاي ويجلسون يتحدثون في انتظار هاتف يبلغهم عن عطب في مكان معين، وهذه في الحقيقة، ليست بصيانة وإنما هي مهزلة مثلها مثل مهازلنا الإدارية الكثيرة العديدة والمتنوعة.

ولعلي لا أبوح بسر، فالجميع يعرف أننا صرفنا مليارات على السلاح الذي أصبح للأسف خردة مثل أسطولنا البحْري الذي تأكله ملوحة مياه البحر في ميناء بنغازي ومواني ليبية أخرى كثيرة، بل وسلاحنا الجوي التالف، وغير ذلك من المعدات الحربية البرية التي لا حل لها إلا التجريد الآن، ومن السلاح إلى كثير من المعدات الأخرى في كافة القطاعات، وسبب ذلك عدم الاهتمام بالعَمرة والصيانة الدورية؛ لأن الإنسان المستعمل لهذه الأصناف غير ملم بذلك مفهومًا وعلمًا، فأعطني إنسانًا أعطك تقدما وتطورا، أما توفير أحدث المعدات بدون إنسان واعٍ مدرك لكيفية التعامل معها فتكون النتيجة ما نحن فيه الآن من أسف على أموالٍ أهدرت ومعدات خُرِّدت.

الشحذ للمنشار أو صيانة الأجهزة والمباني لا تقتصر على الآلات والمرافق وإنما حتى الإنسان العامل أو الموظف أو الحرفي أو المهني المتخصص يحتاج إلى أن نشحذه من خلال الاهتمام به في النقاط التالية:

أولاً: حمايته من الإصابات أثناء العمل وتنفيذ برامج السلامة المهنية في كل مواقع العمل حسب نوعية كل عمل.

ثانيًا: الاهتمام بالإنسان العامل صحيًّا وإلزام جهات العمل بإجراء الكشوفات الطبية الدورية على كل من يعمل معهم.

ثالثًا: بالإضافة للشحذ الذي يتعلق بالبدن فيما سبق ذكره، هناك شحذ لا يقل أهمية، وهو تطوير العاملين؛ كلٌّ في مجال اختصاصه، فالتدريب أثناء العمل يجب أن يكون مستمراً من أجل تطوير الأداء، وكذلك ربط المهنيين لدينا بأحدث الدوريات العلمية والعملية في مجالات تخصصاتهم المهنية.

هل تعلم أخي القارئ أن إحدى الجهات التي كانت مهتمة بالاشتراك في الدوريات في كافة مجالات العلم وكانت تكلفها هذه الاشتراكات 50 ألف دولار شهريًّا لها أكثر من عشر سنوات لم تسدد اشتراكاتها، فأوقفت عنها الدوريات، وهذا أيضًا ينطبق على جامعاتنا ومراكزنا البحثية والعلمية.

ولقد بدأت برواية عربية قديمة وأختم بحادثة واقعية حدثت في عام 1995 يعلم المهتمون أنه كان في ليبيا مجلس أعلى للسلامة المهنية يرأسه وزير العمل ثم أمين الخدمة العامة بعد ذلك، وكان لهذا المجلس أجهزة تفتيش ورقابة وكانت إجراءات السلامة في مواقع العمل لا بأس بها قياسًا باليوم، فالقانون مازال قائمًا ولكن المجلس تبخّر، وفي يوم من أيام سنة 1995 دخلت المياه على مخزن أرضى "بدروم" في العمارة التي كانت مقراً

للخدمة العامة، فتناثرت العديد من الملفات وأصبحت تسبح في المياه بالشارع، وكانت هذه الملفات العائمة هي ملفات المجلس الأعلى للصحة والسلامة المهنية.

فكيف لنا بالله أن نشحذ المنشار؟!

المجتمع العربي المدني..
التحديات والطموحات

يتساءل الكاتبان «ألموند، وفيربا» في كتابهما الذي أصبح كلاسيكيًّا في هذا المجال: لماذا تنجح الديمقراطية في بعض البلدان بينما تفشل في البعض الآخر؟ ومن خلال دراسة مقارنة للوضع في عدة بلدان كانت الإجابة تتلخص في أن أهم عنصر من عناصر التغيير في هذا الشأن هو ما سمياه بوجود أو عدم وجود الثقافة المدنية.

فإذا كانت الثقافة السياسية هي: مجموع تلك القيم والمشاعر والغايات التي تحدد نظرة الفرد والجماعة إلى الشأن السياسي، ومن ثم السلوك السياسي، فإن الثقافة المدنية بصفتها جزءاً من الثقافة السياسية لهذا المجتمع أو ذاك- قيم من نوع خاص؛ قيم تقوم على التسامح والاحترام بين أفراد المجتمع الواحد بصفة خاصة.

وما سمياه «ألموند، وفيربا» بالثقافة المدنية هو بالتالي الأساس الذي يقوم عليه مفهوم آخر هو «القدرة المدنية» التي تعني مدى قدرة المجتمع

على تغيير ثقافته، ومدى تقبله لذلك التغيير، كما تعني طبيعة العلاقة بين مكونات المجتمع الواحد احتواء أو إقصاء.

ومن هنا فإن الثقافة المدنية تعتمد على توافر مجموعة معينة من القيم يطلق عليها بعض المتخصصين الفضائلَ المدنية، وهي في تصوري.. تنقسم إلى ما يلي:

1ـ **فضائل عامة**: كالشجاعة وطاعة القانون والإخلاص.

2ـ **فضائل اجتماعية**: كالاستقلالية والانفتاح.

3ـ **فضائل اقتصادية**: كأخلاق العمل والقدرة على تأجيل المتع الذاتية، والقابلية للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتقنية.

4ـ **فضائل سياسية**: كالقدرة على احترام الآخرين، والاستعداد للمشاركة في الشأن العام. واحترام الرأي الأخر.

ويضيف بعض الباحثين فضائل وقيمًا أخرى من الممكن إيجازها وتلخيصها في خمس فضائل أساسية هي: العقلانية، والتسامح، والفردية، والإخلاص، وطاعة القانون. وهذه الفضائل وغيرها هي الأساس الروحي ـ إن صح التعبير ـ لأي مجتمع فاعل، ولا يمكن أن ينشأ مجتمع فاعل دون وجود مثل هذه القيم.

ولو نظرنا إلى المجتمعات العربية من زاوية وجود مثل هذه الفضائل والقيم لوجدنا فقرًا شديدًا بشكل عام رغم أن تعاليم ديننا الحنيف تمثل مرجعية لهذه القيم وغيرها من القيم الإنسانية التي تسعى إلى سعادة الإنسان واحترام حقوقه ومراعاة كيفية تعامله مع غيره.

وإذا حاولنا أن ننظر في أسباب هذا الفقر لوجدنا أنه يرجع بالدرجة الأولى إلى ابتعادنا عن هذه القيم الإسلامية السمحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لتاريخ طويل وإرث ثقيل من السلطوية وسيادة ثقافة الإقصاء والتلقي..

وبنظرة سريعة للتاريخ العربي في هذا المجال يمكن القول إن الدولة العربية ما زالت فئوية في بنيتها وسلوكها، حتى وإن لم يعلن ذلك رسميًّا، لكنه لا يحتاج إلى برهان؛ ففي الأنظمة الملكية والجمهورية العربية الحديثة على السواء هناك دائما عائلة حاكمة بشكل ما، أو طائفة بعينها هي المهيمنة أو المميزة على غيرها من الطوائف، لذلك إذا أردنا أن نصف هذا النمط من الحكم لقلنا: إنه نظام قائم على عدة أركان:

الركن الأول: المؤسسة التقليدية التي تهيمن على المقدرات.

والركن الثاني: المؤسسة الحديثة التي تساير الشكل الديمقراطي، وتعتبر واجهة للحكم والهيمنة.

والركن الثالث: الرئيس الذي يقف على رأس هاتين المؤسستين بحيث يلعب دور شيخ القبيلة أو الأب الروحي أو المتمنطق باسم الدين.

والركن الرابع: يتمثل في الزعامة الاجتماعية والسياسية، أي أن الرئيس يوصف بأنه الأب والمرشد والمصلح الاجتماعي.

أما الركن الخامس: وهو الأهم في التأثير السلبي على الثقافة المدنية الاجتماعية العربية فهو الإيمان بأن الرئيس لا يخطئ وإن أخطأ.

ولو جمعنا هذه الأركان الخمسة فإنني أعتقد أننا سنكون قادرين على فهم الآلية الحقيقية التي تعمل الأنظمة العربية من خلالها منذ وقت بعيد إلى الآن.

إن إرث الدولة السلطانية في الوطن العربي والعلاقة الأحادية الأبوية في معظم العلاقات الاجتماعية كليهما أسهما بدور كبير في نشوء ثقافة معينة في هذا المجال، هذه الثقافة هي ما يمكن تسميته بثقافة التلقي والانتظار مقابل ثقافة المبادرة، فالفرد العربي وَفْقَ هذه الثقافة دائمًا في حالة انتظار أن يُعطَى أو يُمنح؛ ولكنه لا يبادر ويأخذ، وربما كان للدولة السلطانية الأبوية دور كبير في ترسيخ مثل هذه الثقافة، ولكن المشكلة أنها أصبحت جزءًا من العقل العربي ذاته، بحيث لو انتهت الدولة السلطانية وإرثها، فإن الموقف ذاته سيبقى فترة من الزمن ـ رغم تلاشي أسبابه ـ يؤثر في الثقافة المدنية العربية، والتي هي أساس الفكر والسلوك، وفي أي مجتمع مدني يفترض أن يكون صاحب مبادرة واستقلالية في الحركة، وبدونهما لا يمكن أن تكون للمجتمع المدني قيمة وجودية مؤثرة، ومن هنا تكمن إحدى معوقات الإصلاح في الوطن العربي.

ويجب أن نؤكد على حقيقة أثبتتها جميع الدراسات والتجارب الإنسانية، وهي أنه لا إصلاح بدون مجتمع مدني قوي تتمكن من خلاله القوى الاجتماعية من التعبير عن ذاتها، بل يمكن لي أن أقول جازمًا: إن وجود مجتمع مدني قوي هو المحور الذي يدور حوله كل الإصلاح في أي مجتمع.

فهناك اليوم نوع من الاتفاق بين الباحثين والدارسين على أن المجتمع يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسية، أو ثلاث دوائر متداخلة، كل منها مهم في حد ذاته، وعلى العلاقة بين هذه القطاعات الثلاثة تعتمد حيوية المجتمع وتنميته واستقراره ورفاهيته. . هذه القطاعات الثلاثة هي:

- السلطة السياسية «الدولة».
- السوق وحركة الاقتصاد.
- والقطاع الثالث هو المعروف كلاسكيًّا بـ: «المجتمع المدني».

والحقيقة أنه ليس هناك من مفهوم تعددت معانيه واستخداماته أكثر من مفهوم المجتمع المدني. . فتارة يُستخدم أيديولوجيا للتعبير عن طموحات القوى التي تقف خارج السلطة السياسية، أو لوصف حالة معينة في العلاقة بين الدولة أو السلطة السياسية من جهة، وبين المجتمع من جهة أخرى، وتارة يستخدم منهجيًّا كأداة تحليل سياسية واجتماعية، لسبر غور العلاقة بين الدولة والمجتمع، سواء في تحليل حالة ملموسة أو التنظير لحالة مأمولة.

وبعيدا عن تاريخ مفهوم المجتمع المدني وتطوره فإن المفهوم الحديث أو الأكثر تداولا في أوساط المهتمين بهذا الشأن، ومن خلال اطلاعاتي وبحثي - يمكن أن أوجزه في: أن المجتمع يجب أن تكون له حركة ذاتية حرة، ويكون فيه العمل التطوعي حرًّا، لا يتبع السلطة ولا يكون لها أية يد في تأسيسه، فالمجتمع المدني لم يعد هو فضاء المصالح المتصارعة أو المتنافسة فقط، كما هو الحال في كتابات المنظِّرين الأوائل، بقدر ما أصبح يعني التعاون من أجل هدف مشترك عام.

ولنعترف أن المصالح الخاصة لن تختفي ولن تختفي المنافسة وإن اختلفت أشكالها ومجالاتها، وسواء كانت شريفة أم غير ذلك، ولكنَّ هناك شيئًا جديدًا في مفهوم المجتمع المدني، بالإضافة إلى المفاهيم القديمة ألا وهو الوعي بالمصلحة العامة؛ مصلحة كل المجتمع وحماية حقوق أفراده والدفاع عنها ضد أية تجاوزات مهما كان مصدرها والتوعية والتوجيه، بل والتنبؤ بأي انحراف قد يؤثر في حركة المجتمع وتطوره؛ من أجل الرقي بأفراده وجماعاته بمختلف فئاتها.

إن المجتمع المدني الحديث يتكون من تلك الجماعات والمنظمات سواءً كانت رسمية أو غير رسمية، تتحرك باستقلالية عن الدولة والسوق.

وأعني هنا بالرسمية أنها ليست تابعة للدولة، ولكنها منظمات مدنية مرخصة من الدولة. وغير الرسمية غير المرخصة.

إذن فمفهوم المجتمع المدني مرتبط أشد الارتباط بمفهوم الحرية والمبادرة الحرة للفرد بوصفه فردًا خالصًا أو بوصفه عضوًا في جماعة، وهنا تبرز حقيقة أن المفهوم الحديث للمجتمع المدني جزء لا يتجزأ من الفلسفة القائمة على التعددية، والمبادرة الحرة والتشاور بين الأفراد والجماعات.

المجتمع المدني إذن هو المواطن مقابل السلطة، أو لنَقُلْ: حرية المواطن مقابل جبروت السلطة. فالمجتمع بالمفهوم السياسي هو: حاكم ومحكوم، أو دولة ومجتمع، وبين هذين يقع المجتمع المدني، فالدولة أو السلطة السياسية تحديدًا هي فضاء حركة الحكم، والمجتمع هو فضاء حركة الفرد أو المواطن أو المحكوم.

السؤال الذي يطرح نفسه لا يتعلق بوجود مثل هذين القطبين وضرورتهما، بل يتعلق بمدى ودرجة اتساع فضاء هذا القطب أو ذاك القطب، فالعلاقة بين الفضائين هي أشبه ما تكون في النهاية بعلاقة صفرية في وطننا العربي بمعنى أن اتساع قطب الحاكم في مجتمعاتنا العربية لابد وأن يكون على حساب الفضاء الخاص بالمجتمع المدني.

فمفهوم المواطن والمواطنة: الذي يعنى انتقال الفرد من مجرد كونه وحدة اجتماعية خاصة إلى كيان سياسي يجمع بين الحقوق والواجبات، ما زال يواجه العديد من الصعوبات في الوطن العربي، وبالتالي فإن السلطة السياسية تتعمد تهميش دور منظمات المجتمع المدني من اتحادات وروابط ونقابات وجمعيات وغيرها من أشكال التنظيمات الاجتماعية.

والسلطة السياسية تتعمد تهميش تلك المنظمات والتضييق عليها بكل الوسائل والأساليب؛ لأن في شكل تكوينها واختيار قيادتها شكلا ديمقراطيًا حقيقيا من خلال تداول السلطة فيها، وفي مضمونه مبنية على العمل التطوعي الذي يحترم حرية الإنسان وكرامته، وبالتالي فمن خلال الشكل والمضمون يتضح لنا أن هذه التنظيمات غير مرغوب فيها في مجتمعات سلطوية، مهما تعددت مسمياتها وديكوراتها، ومن هنا تعمل السلطة السياسية في الوطن العربي على تهميش منظمات المجتمع المدني، بل وتمنع تكوينها؛ ولكني أقول: إن كل هذه المحاولات فاشلة؛ لأن هذه الجماعات وتنظيماتها آتية شئنا أم أبينا لأنها البديل الحضاري في بعض الجوانب، وليس كلها؛ لبعض الأدوار التي كانت تقوم بها القبيلة في مجتمعاتنا العربية واختفت، فقامت بها هذه المنظمات.

ومحاربة تنظيمات المجتمع المدني من قبل بعض أفراد السلطة المستبدين هو نتاج طبعي لتكوينهم الاستبدادي .

وحتما إن المؤمنين والمتحمسين للعمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني العربي تزداد طموحاتهم كل يوم في مواجهة هذه التحديات المختلفة، ومما يساعدهم على ذلك العولمة الكونية المعلوماتية التي فرضت نفسها ونقلت إشعاعات العمل في داخل منظمات المجتمع المدني وكافة أفكاره الإبداعية لكل مكان في هذا العالم الكبير جغرافيا الصغير معلوماتيا .

الأزمة العربية

يربط الكثيرون بين كلمة أزمة والنتائج السيئة السلبية بسبب ما ينجم عنها من آثار مؤلمة أو مدمرة . فالتعريف البسيط للأزمة يفترض بل يؤكد أنها نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ، وأنها لحظة فارقة وحاسمة في وقت حرج أو موقف معين بلغ ذروته، وحالة من عدم الاستقرار تنبئ بحدوث تغيير حاسم وشيك قد تكون نتائجه غير مرغوب فيها، أو على العكس من ذلك .

فكل ما يحيط بنا من مشكلات أو أزمات هي بمثابة نقاط تحول من وضع راهن إلى وضع حرج، قد ينتهي بحسم إيجابي أو سلبي حسب قدرتنا على التصرف أو قدراتنا على إدراك الموقف الحقيقي للأزمة .

إن العروبة كهوية جامعة تعيش الآن أزمة، رغم أنها إطار منفتح يستوعب كل ألوان الطيف في المنطقة، ويحترم خصوصيتها، بما يؤكد بشكل خاص على حرية الإنسان ودوره في أن يمارس ـ من خلال حقوقه الأساسية ـ واجب المساهمة في نهوض الأمة.

وبالتالي فالعروبة إما أن تكون ديمقراطية وإما لا تكون والديمقراطية هنا ليست آليات، مع اختلاف مسبباتها وأشكالها، بل هي احترام إرادة الإنسان الفرد والجماعات التي تتكون منها منطقتنا تاريخيا، وحثٌ على ابتكار صيغ للتوافق بينها، وبناء الأنظمة والآليات التي تكرس من هذا الوفاق وتترجمه إلى عمل ملموس فعال يحفظ للإنسان العربي كرامته ويكفل له حريته.

وليس صعبا أن يلاحظ المواطن العربي ابتعاد العديد من ممارساتنا السياسية ـ بما فيها من ممارسات الحركات العروبية النشأة والمبادئ في مرحلة أو أخرى ـ عن هذه المفاهيم المرتبطة بالمشروع النهضوي الذي تنطوي عليه العروبة، فالتواصل الذي لا تقوم بدونه رابطة غاب أحيانا كثيرة؛ ليقوم مكانه نهج إقصاء الآخر على مختلف المستويات، فمن إقصاء أقطار برمتها إلى إقصاء جماعات وتيارات ومناطق، وصولا إلى إقصاء المواطن ذاته.

وحلت ثقافة الرأي الواحد والجماعة الواحدة والحاكم الأوحد محل ثقافة التداول والتنوع التي تفتخر وتعتز بها الأمم العريقة.

كما أنه للأسف حل نهج القمع، البدائي في غرائزه، المتطور في أساليبه ـ محل نهج الحوار العقلاني الذي تتميز به المجتمعات المتحضرة، فتراجعت

العروبة خلف متاريس الحروب والاختلافات والصراعات الطائفية والمذهبية والقبلية وصراعات الزعامات.

وتراجع للأسف التكامل الذي لا يمكن بدونه وحدة عربية، تراجع أمام دعوات الانغلاق والتفرد والاكتفاء بالثوابت التي زينت للبعض قدرته على الاستغناء عن الآخر، فتصرفت الكيانات القُطرية، مهما كانت صغيرة وكأنها أمم لها اقتصادها المتكامل وثقافتها المميزة وأمنها الخاص.

وهكذا جرى تجريد الأمة العربية من مقومات انطلاقها ومكونات قوتها وعناصر مشروعها النهضوي، فدخلت في حالة من التردي قلما عرفنا له مثيلا من قبل، ودخل العقل العربي في مواجهة تحديات متعددة، بعضها متصل بالواقع الذي نعيشه، وبعضها بالعصر الذي يحيط بنا. بعضها نابع من طموحات تسكننا، وأخرى ناجمة عن مطامع تحاصرنا.

ولأن أمتنا العربية هي أمة مقاومة بامتياز، والجهاد في سبيل الله والحق والحرية من خصائصها على مدى القرون الماضية، فيكاد يكون الاستعصاء على الأعداء هي ميزتنا.

ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تنخرط من جديد في صياغة مشروع نهوضها وتقدمها، ولعل لكل فرد أو جماعة أسلوبًا في الجهاد من أجل الحق والحرية بالكيفية التي تتناسب مع قدراته وإمكاناته، لكنها تبقى مشروعات للنهوض، وليس للسقوط، ومن المناسب في هذا المقام أن أشيد بكل جهد صادق بذل ويبذل الآن وسيبذل في المستقبل من أجل النهوض والرفعة من مستوى مجتمعنا العربي.

الأزمة الاقتصادية والعمالة العربية

هناك تخوف كبير في قطاع القوى العاملة العربية المهاجرة على وضعها في كسب العيش في بلدان الغربة، سواء كانت هذه البلدان أوربية أو أمريكية أو حتى دولاً آسيوية أو عربية.

هذا القلق والخوف هو نتاج طبيعي مع بدء المؤسسات العالمية والإقليمية في دول المهجر في إعلان خسائرها، حيث بدأت تتخذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لعدم الوصول إلى مرحلة إعلان الإفلاس أو إيقاف النشاط وقفل مواقع الإنتاج، وهي لم تصل إلى هذه المرحلة بعد، ومن ضمن هذه التدابير تسريح جزء من العمالة تتفاوت نسبته من مؤسسة إلى أخرى.

وقبل أن نبدأ في الحديث عن هذا الموضوع بتفصيل أكثر، أريد أن أبسِّط للقارئ غير المتخصص الأزمة المالية العالمية الحالية وأسبابها، ومن وراءها، ولعلي هنا تسعفني الذاكرة لأنوه بالحديث الذي صدر من رئيس فنزويلا هوجو تشافيز في لقاء له مع قناة الجزيرة حيث تطرق إلى أنه منذ ثماني سنوات كان في جلسة مغلقة مع الرئيس الكوبي فيديل كاسترو فقال كاسترو له: إذا كان لدى فنزويلا أرصدة في أمريكا أو أسهم وسندات حكومية تصرف في بيعها واسحب الأرصدة فوراً؛ لأني قرأت العديد من التقارير التي استنتجت منها أن الاقتصاد الأمريكي والحركة المالية الائتمانية لا تقف على أرض صلبة فأرضيتها غير مغطاة، بل هي ورق في ورق، واتضح لي جليًّا أن المبالغ المدورة في السوق، والتي تتعامل بها البنوك لا يقابلها غطاء نقدي حقيقي مضمون يعني يوجد حوالي 50٪ هي مجرد

بيانات على أوراق ومقاصات ورقية وتسهيلات ائتمانية ورقية بين البنوك الأمريكية ولا يقابلها نقد حقيقي. (انتهى الكلام المنسوب لكاسترو من قبل الرئيس الفنزويلي).

ويمكن لنا القول إن البداية كانت في أواخر القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين عندما بدأ تفكير الإدارة الأمريكية بإلغاء غطاء الذهب وإبداله بالدولار الأمريكي، حيث أعلنت أن الدولار من القوة ما يجعله يغطى بدولار، ولا يحتاج إلى تغطية أخرى من أي نوع، (يعني الورق يغطيه ورق يتحكمون في طباعته متى يشاءون). هذا إلى جانب انتشار الإقراض العقاري (الربوي) بشكل كبير، والذي أنذرنا المولى عز وجل بأنه سيشن حربًا على الربا وذلك في القرآن الكريم: M u

v w x y z { | } ~ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ . . . L صدق الله العظيم (البقرة الآيتان: 278-279). وهذا ما نشاهده الآن على الواقع المعيش.

إذن هذه هي الأزمة الاقتصادية، وانعكاساتها أن الشركات التي أخذت من البنوك تسهيلات ائتمانية ورقية فجاءة وبدون مقدمات وجدت نفسها أمام بنوك عريانة من غطاء حقيقي بخزائنها، بالتالي انهارت هذه البنوك وتصدعت، وبالتالي انهارت الأجسام الاقتصادية الأخرى المعتمدة عليها في أمريكا زعيمة الاقتصاد الرأسمالي الربوي، وبدأ الزلزال الذي انتقلت تبعاته من مكان إلى آخر وعم كل العالم.

وعيب كبير أن يصرح البعض أننا في الدولة الفلانية لم ولن نتأثر بالأزمة المالية؛ لأن الاقتصاد العالمي مترابط، حتى الدول التي ليس لها علاقات مالية مباشرة بالبنوك الأمريكية، فإن لها علاقة بدون شك ببنوك أوربية أو إقليمية أخرى، هذه البنوك لها علاقات وطيدة ـ تصل إلى علاقات شراكة مع البنوك الأمريكية ـ وبالتالي فكل دول العالم تأثرت وستتأثر، نعم التأثر سيكون متفاوتًا من دولة إلى أخرى، لكن عدم التأثر نهائيًّا هي كذبة وتضليل سياسي، وليست معلومة علمية موضوعية حقيقية؛ لأن الأزمة عمت العالم بأسره، ولنعترف بشجاعة بكل شيء ولنحترم المواطن في بلادنا ولا نضلله بمعلومات غير صادقة؛ لأن الحقيقة تجعل الجميع يسهم ويتعاون في حل المشكلة ويواجهها، ولا يؤوِّل الأخبار والتصريحات، بل ولا يوجه أصابع اتهام لناس قد يكونون أبرياء، ولنبتعد عن مسار كان سمة مميزة في السياسة العربية في التعاطي مع المواقف بالسرية، خاصة إذا كانت هذه المواقف قد تمس السلطة والنظام، ورغم الخطأ الفادح في ذلك فإننا مُصرُّون على السير فيه.

بعد هذا التقديم أعود إلى أصل الموضوع لأقول: إن هذه الأزمة تأثرت بها الشركات في مجال المقاولات والبناء؛ لأن سوق العقار أصيب بكارثة، وتأثرت بها الشركات الصناعية وشركات الخدمات، ونحن لدينا حوالي 16 مليون عامل عربي أو أكثر في المهجر بدءوا يتعرضون مثل غيرهم للتسريح من أعمالهم، وطبعا سيعودون إلى بلدانهم وستحدث في هذه البلدان زيادة في عدد البطالة؛ لأن هذه الأعداد ستضاف للأعداد الموجودة

أصلا وتبحث عن عمل. والجدير بالذكر هنا أن نركز على نقطتين مهمتين:

الأولى: أن العمالة العربية في المهجر، خاصة في أوربا وأمريكا، ستستهدف وستكون لها الأولوية في التسريح والطرد، يعني إذا كان هناك ألف عامل في شركة يستهدف إنهاء عقودهم، ولدى هذه الشركة تسعمائة عامل عربي وثلاثة آلاف من جنسيات مختلفة سيتم تسريح العرب جميعًا، ويضاف لهم مائة من الجنسيات الأخرى؛ وذلك لعدة عوامل ليس الآن مجال سردها، لكن أبرزها أنهم مسلمون، ولصيق بهم أنهم إرهابيون.

وبالتالي فعلى الحكومات العربية التي لها عمالة في دول أوربا ـ خاصة مثل دول المغرب العربي ومصر ولبنان ـ أن تتكاتف وتتفاوض كمجموعة، وليست فرادى، مع هذه الدول في مواجهة هذه الإجراءات، على الأقل تكفل أن التسريح يكون وَفْقَ معايير اقتصادية بعيداً عن الجنسية والمواقف العنصرية.

والنقطة الثانية: أن العمالة العربية التي تعمل في الدول العربية المتأثرة بهذه الأزمة يجب ألا يتم البدء في فصلها وتسريحها إلا من خلال تنظيم وإشراف منسق بين الدولة المستضيفة للعمالة والدولة العربية (الوطن الأصلي للعامل)، وتشكيل غرفة عمليات للبحث عن عمل بديل للعامل المسرح من شركته في شركة أخرى، إن وجدت فرصة قبل إعادته إلى موطنه الأصلي، وإذا لم يتحقق ذلك فوجود معلومة مسبقة

لدى بلد العمال الأصلية تجعل إدارة تلك الدولة تضع الخطط لاستقبال هؤلاء والتيسير عليهم لإيجاد سبل عيش كريم في وطنهم.

كما علينا ـ نحن العرب ـ أن نتخذ مجموعة من التدابير الاقتصادية لمواجهة هذه الأزمة، ولعل منها على سبيل المثال لا الحصر أن نحاول دراسة إلغاء الجمارك على المنتجات العربية وتحديد أرباح التجار بنسبة لا تزيد عن 10٪ لتخفيض تكلفة المعيشة خلال فترة الأزمة، وأن نعمل على منح الفرص للعمالة العربية العائدة للعمل بدلا من العمالة الأجنبية الموجودة، بحيث يكون لدينا أولويات في إذن العمل؛ الأول الوطني ثم العربي ثم الأجنبي، وأن نضع تنظيمًا يسمح بتشغيل الحرفيين نصف المدة بحيث يتقاسم معاش الحرفة اثنان من الحرفيين، ويعمل كل واحد نصف الوقت لتوسيع قاعدة فرص العمل؛ لكي نستطيع التعايش مع الأزمة خلال هذا العام والعام القادم.

والأهم من ذلك أن مؤتمر العمل العربي في جلسته الأخيرة بالأردن خلال شهر أبريل 2009كان يفترض أن يشكل غرفة متابعة عربية، تعكف بصورة مباشرة على حل مشاكل ترحيل العمالة، والتنسيق بين الدول العربية التي ستنهي عقود بعض العمالة وتستغني عنهم، وبين الدول التي تمثل الموطن الأصلي لهؤلاء العمال الذين سيعودون إليها ويضيفون إلى هموم مسئوليهم همومًا جديدة، من أعداد البطالة المتراكمة والمتزايدة يوميًّا.

ولأن الموقف الآن لا يحتمل، وليس من المناسب أن نوجه اللوم لبعضنا البعض، فعلينا أن نضع أنفسنا جميعًا في المشكلة، وليساعد بعضنا البعض

في التغلب عليها، واتخاذ الوسائل والسبل العملية العاجلة والجادة على طريق التخفيف من حدة الأزمة على العمال العرب وأسرهم.

وحتما ستتأثر بلاد العرب بهذه الأزمة وستبدأ مؤشرات وبوادر التأثر بعد منتصف هذا العام، وسيزداد الفقراء فقراً، ولكن لن يزداد الأغنياء غنًى في هذه المرة، ولن يظهر على أكتاف الأزمة أغنياء جدد، بل سيتأثرون أيضًا لأن الله سبحانه وتعالى سيمحق الربا.

ولعله ـ وبصورة عالمية ـ انتقام لحق الفقراء في مال الأغنياء الذي حجبوه عنهم وامتنعوا عن أداء زكاته وتكبروا على تقديم الصدقات، وبالتالي جاءت هذه الأزمة الاقتصادية لتكون أداة من أدوات المنتقم الجبار..

وأخيراً أتذكر قول الله تعالي في موعظته لنا: W V U T M

X W Z] \ [^ _ └ (البقرة آية: 276).. والله أعلم.

ماذا جنينا من العولمة والتكنولوجيا؟

برزت العولمة بشكل واضح خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي وأصبحت القوة الرئيسة التي تقود البشرية إلى متطلبات القرن الحادي والعشرين، بل أصبحت معظم التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية التي يشهدها العالم تتجه إليها وذلك إما بسبب أنها مفروضة على المجتمعات وإما أن الاتجاه إليها نتيجة طبيعية لآثارها المتعددة على شتى مناحي الحياة.

وهذا ما دعا بعض العلماء ـ على حد قول "ميك فيدرسون" وآخرين ـ إلى اعتبارها الإطار المرجعي لكل الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وبطبيعة الحال استمدت العولمة حيويتها وتسارعها من الثورة العلمية والتكنولجية الراهنة.

وترتبط ولادة العولمة أشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة، والتي تكتسح العالم منذ بداية التسعينيات، وهذه الثورة هي أحد أهم معالم اللحظة الحضارية الراهنة وهى القوة السياسية الأقوى؛ لأنها نابعة من أقوى دول العالم اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، وبالتالي فإنها تستند على أساس قوي علميًا.

لقد أصبحت العولمة ممكنة بسبب هذه الثورة التي أسست لعلم التسعينيات من القرن الماضي ـ العشرين ـ بسبب التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتلاحقة. وإن القدرة العلمية والتكنولوجية وممارساتها الحديثة المتطورة في كل يوم وفي كل ساعة وبشكل مضطرد ومتلاحق يسابق الزمن ـ جعلت العالم أكثر اندماجًا وسهلت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات، وكذلك سهلت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات، علاوة على التحولات السريعة المهولة التي فاقت التصورات البشرية.

كما ساهمت هذه الثورة العلمية في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات، فهي التي جعلت العولمة التكنولوجية والثقافية ممكنة ومتاحة في كل مكان، فانتقل العالم بها من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة، والدخول إلى عصر العولمة،

فكل ذلك أصبح ممكنًا خلال التسعينيات من القرن الماضي، ولقد تزامن الحديث عن العولمة مع بروز مجموعة من الظواهر "الحياتية" والتطورات والممارسات التكنولوجية والعلمية والمستجدات الفكرية التي دفعت في اتجاه زيادة ترابط العالم وتقاربه بل وانكماشه أيضًا، الأمر الذي يعنى إلغاء الحدود والفواصل بين الأفراد والمجتمعات والثقافات والدول، وهو ما حدث في أوروبا وللأسف لم يحدث في الوطن العربي!

ويؤكد هذا التوجه أن البشرية دخلت مرحلة جديدة أهم سماتها قيام اقتصاد عالمي بلا حدود يقوم في الأساس على الدور المحوري للشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسيات، وينبني على الحرية الكاملة لانتقال السلع والخدمات والمعلومات ورأس المال في ظل التنافس العالمي غير المحدود، ويفترض التنافس العالمي أن كافة الدول الغنية والفقيرة على قدم المساواة.

ولكن بعد كل هذا فهل تعبير "العولمة" يعتبر تعبيرًا حقيقيًّا بعد مرور كل هذه السنوات منذ التسعينيات إلى الآن، وهل العولمة حققت طموحات الصغار أم كانت تخدم الكبار الأغنياء أفرادًا وشركات ودولا فقط؟

فرغم التنبيهات المستمرة من كافة منظمات ومراكز البحوث العربية بضرورة الانتباه والعمل على رفع مستوى الأداء التنافسي، وكذلك تطوير برامج تنمية الموارد البشرية لترقى إلى مستوى التنافسية العالمية لكن أكثر دولنا ما زالت تتخبط في أدائها، وتنام نومًا عميقا مفتعلا من قبل الإطارات الحاكمة المحتكرة لكل برامج العولمة والمعلوماتية الحديثة لصالحهم وصالح أبنائهم!

إن تكنولوجيا المعلومات هي مورد قومي في هذا العصر تتجلى أهميته كأداة للتنظيم والإدارة، ويمكن أن تكون عاملاً حاسمًا في الجهود التي تبذل للتغلب على المشكلات القومية، على الرغم من أن الحاسبات والاتصالات البعيدة وتكنولوجيا المعلومات تنتشر الآن لتغطي جميع مجالات وأنشطة الحياة بكل تفاصيلها تقريبا، لكنها ليست فاعلة عندنا بالشكل الكافي.

ويرى المتخصصون أن تأثير تكنولوجيا المعلومات على المجتمع ذو شقين، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات: شق ذو نتائج إيجابية، وآخر ذو نتائج سلبية.

وبالنسبة للنتائج الإيجابية لتأثير التكنولوجيا المعلوماتية فأهمها:

- زيادة حجم المعلومات المتبادلة.
- دعم وتعزيز القدرة على الاتصالات من أجل الحوار فيما بين الأفراد والجماعات، وفي المؤتمرات عن طريق الاتصالات البعيدة وتطبيقات وسائط التكنولوجيا.
- علاوة على إمكانية الاستفادة من أدوات تكنولوجيا المعلومات المختلفة لإزالة صعوبات التواصل وتقليل تكلفة البحوث عن طريق المعرفة وممارسة المهنة والسعي من أجل التنمية الشخصية.

وبالنسبة للنتائج السلبية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات فقد تأكد لدينا خاصة في الوطن العربي أنه يستتبعها بعض المخاطر منها انتهاك الحريات الشخصية وهدم وخلخلة البناء الاجتماعي للمجتمع وضرب معتقداته

الأخلاقية والسلوكية والتأثير السلبي المباشر على المعتقدات الدينية سواء كان ذلك مخططًا له أم غير مخطط.

وكذلك هناك مظاهر سلبية أخرى مثل بث الفيروسات الضارة بشبكة المعلومات العالمية إلى أجهزة الكمبيوتر وفك الشفرات والدخول على مواقع حساسة اقتصادية وعلمية وشخصية. إضافة إلى سرقة الأسرار والاكتشافات العلمية والمعلومات التجارية والترويج للميول الإباحية وبث المعتقدات الفاسدة والضارة مما يؤثر على الأمن الاجتماعي والاقتصادي. وبالتالي فإنه كلما زاد التقدم التكنولوجي في حياتنا وكلما زاد إيماننا بقدرات العلم، فقدنا شيئًا من خصوصيتنا. وهذه هي الحقيقة التي يجب أن يستوعبها الإنسان المعاصر، فهذه هي ضريبة التقدم التكنولوجي ودخولنا فيه بدون أن نكون مشاركين أساسيين أو على الأقل متحصِّنين من انعكاساته السلبية علينا وعلى أجيالنا القادمة، فسوف نكون من ضحايا التكنولوجيا، وأكرر ما قاله العالم "روجر بنجهام": لقد قتلت التكنولوجيا خصوصية الإنسان". وأضيف: "وضربت معتقداته السلوكية النبيلة في الصميم".

التكنولوجيا..
وآفاق العصر وتحدياته

إن ما نعيشه اليوم هو نقلة حضارية بشرية لم يشهدها العالم من قبل، وتشبه إلى حد بعيد الانتقال من الحضارة الزراعية إلى الحضارة الصناعية،

إن صح التعبير، ونحن ننتقل الآن من حضارة الصناعة إلى حضارة المعلومات، ولنا أن نتصور الصورة التي سيكون عليها العالم بعد خمسين عامًا من الآن حيث نسمع كل يوم عن ابتكارات وتكنولوجيا جديدة.

فمع بداية هذا القرن تشكَّل لدينا نوع جديد من الوعي، هو الوعي الكوني أو العولمة، والذي يتجاوز في آثاره الوعي الاجتماعي والطبقي، وشعرنا أن العالم المحلي الذي شكل حواسنا وتفاعلاتنا قد بدأ يتقلص من حولنا، وإننا ننطلق إلى عالم جديد صنعته الإنسانية المتطورة، عالم لا نملك نحن العرب فيه سوى قدرة قليلة على تفهُّمه.

لقد أبدع القرن الحادي والعشرون إبداعات فاقت إجمالي ما تم إبداعه في القرن التاسع عشر والعشرين خلال نفس الفترة الزمنية منهما؛ وذلك لأنه قام على أسس ومبادئ علمية وليس على فلسفات نظرية لبطليموس وأرسطو وغيرهما، بل على حقائق مادية تتمثل في الطائرات والصواريخ والإنترنت وتطبيق كل العناصر المعلوماتية المتقدمة للاتصالات وتبادل المعلومات.

وقد حظي مصطلح "التكنولوجيا الملائمة" باستخدام واسع النطاق في المجتمعات النامية، فهي تكنولوجيا مصممة في ضوء عدد من الاعتبارات المحلية كأن تكون مثلا أكثر تكثيفًا في العمالة وأقل كثافة في رأس المال عن تلك التكنولوجيا التي يجري تصميمها للدول الصناعية المتقدمة.

إن نظرتنا للتكنولوجيا في الدول العربية نظرة خاطئة جدًا، فنحن ننظر إليها على أنها بضاعة يمكن استيرادها والإفادة المباشرة منها دون أن يسبق

هذه الإفادة ويواكبها ويظل قائمًا بإزائها تكوينٌ متطور للأطقم الفنية اللازمة لتحقيق الفائدة المرجوة، وكانت النتيجة أننا استوردنا منتجات التكنولوجيا دون طرائق البحث التي دفعت بها إلى الوجود ودون أن نزرع في أرضنا البذور اللازمة لكي نحصد طرائق البحث، ومن ثم استوردنا آلات وأدوات وفي بعض الأحيان نرميها تلك الآلات في عراء الصحراء لتصدأ وتتلف مثلما يحدث مع استيراد المعدات الطبية المتقدمة وبعض الأدوات الأخرى التي ترمى، ونتيجة لتأخر التنفيذ وعندما تصل إلى هذه الأجهزة أيدي الفنيين في التركيبات يجدونها تحتاج إلى إصلاحات جديدة، إلى جانب أن ما يتم تركيبه منها في الوقت المناسب نجد أن الذين يُكلَّفون بتشغيل هذه المعدات لم يؤهلوا لاستعمالها التأهيل الكافي، فتتلف الأجهزة قبل أن تبلغ عمرها الافتراضي.

وهناك أيضا مفهوم "التكنولوجيا الوسيطة" الذي أسسه شوماكر عام 1973 والذي يشير إلى تكنولوجيا وسط بين النمط الغربي القائم على كثافة رأس المال والنمط التقليدي، ويسعى مجال "التكنولوجيا الوسيطة" إلى تطوير ونشر تكنولوجيا لتحتل موقعًا وسطًا بين التكنولوجيا الغربية التي تعتمد على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المكيفة وَفْقًا للظروف المحلية رغم أنها غربية الصنع!

ولا جدال في أن دراسة التقدم التكنولوجي ونتائجه بالنسبة للإنسان والمجتمع والمؤسسات الصناعية وطرق المعيشة قد أخذت مكانًا مرموقًا في تطور المجتمعات في وقتنا الحاضر، ومن ثَمّ فيجب علينا أولا دراسة مشكلة التقدم التكنولوجي بكل حذافيرها في الواقع لنصحح الأوضاع الاجتماعية

في المجتمع العربي؛ لأن التقدم التكنولوجي لابد وأن يؤثر في القيم التي يخدمها. وقد أوضح العالم "فانكي" أن التقدم التكنولوجي ليس مجرد تعديل في فرع من فروع المعرفة ولكنه أيضا تعديل في نمط الحياة المتغير وفي البناء الاجتماعي العربي بشكل عام.

إن التغيرات في عمليات الإنتاج يتبعها تغيرات في العلاقات الاجتماعية بين المهتمين بعمليات الإنتاج، وبهذه الطريقة فإن هذه التغيرات تؤثر في كل النواحي "المعيشية" للمجتمع العربي عامة والمجتمع الليبي خاصة.

إن مشكلة التقدم التكنولوجي هي مشكلة حضارية بالدرجة الأولى ولها علاقة وثيقة بالحضارة التي ننتمي إليها، وهذه الحضارة أو المدنية بمنتهى البساطة مراكز النشاط، وإذا كان علينا أن نبحث ونقيِّم التأثير الاجتماعي للتقدم التكنولوجي وأن نبيِّن أهميته، فيجب علينا دراسة طبيعة الإنسان الحديث في مجتمعنا؛ لأن المشكلة ليست عملية تفضيل شيء على شيء آخر أو تكوين أحكام تقوم على وجهة نظر معينة ولكنها تقوم على التحليل الموضوعي لحضارتنا العربية لكي نبيِّن أهميتها، ولكن المشكلة تكمن في كيفية القيام بذلك، خاصة ونحن نعاني تخبطًا واضحا في التخطيط ونعانى كذلك سوء الإدارة في كافة مرافق الدولة، ومع ذلك نفتخر بأننا من أكثر دول العالم فسادًا.

الأمر ليس بالسهل أو الهيِّن في ظل هذه المعطيات السلبية، بل إنه ينحدر بنا إلى الأخطر من ذلك وهو الاستعمال السيئ واللا أخلاقي للتكنولوجيا، وهذا ما يحدث للأسف من استعمالات العقل الآلي في التزويرات المختلفة، وكذلك انتشار الدخول على المواقع الإباحية على

شبكة المعلومات الدولية (النت) وأيضًا ما نراه من استخدام منحرف لكافة أدوات التكنولوجيا ولعل أبسطها وأخسّها استعمال السيارات في سباقات جنونية في الشوارع قد تؤدي إلى موت محقق لمن يقومون بذلك.

العرب ومأزق العولمة

اجتهد العديد من المفكرين والخبراء المتخصصين في دراسة ظاهرة العولمة من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ.

ولعل ما يبرز هذا الموضوع أن جوهر العولمة هو كسر وتحطيم الحدود أمام الفكر والإنتاج المادي الإنساني، وأن يكون هذا الفكر وهذا الإنتاج بجميع أنواعه ميسرًا الوصول إليه من قبل كل الإنسانية، في أي مكان من الكرة الأرضية، وهذا بدون شك يتطلب أن يسير هذا التوجه مع مسار الحرية بشكل متوازٍ، أعني ألا يطغى أحدهما على الآخر.

ومن أول وهلةـ عندما طرحت فكرة العولمة كتوجهـ استرعت انتباه الجميع، حيث إن جاذبيتها البراقة عند تقديمها أعطت للناس أملا في أنها ستحقق النعيم الأرضي لكل البشرية بدون تمييز أو استثناء وبلا حدود.

لكن هل كان هذا فقط هو الخوف من وراء هذا التوجه العالمي؟

قبل أن أجيب عن هذا التساؤل، أتذكر أننا في إحدى دورات مؤتمر «العمل الدولي» في قصر الأمم المتحدة بجنيف كان ضيف الشرف لتلك الدورة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، وكان وقتها رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، واستمعت إليه وهو يشرح محاسن العولمة

كتوجه عالمي جديد، وبموجبه تتحقق السعادة والرخاء والسلام للبشرية جمعاء، وقال: إن العولمة تعني تشغيل الشباب في كل أنحاء العالم، وهي تعني إتاحة الفرص للعمل لجميع الراغبين فيه، بدون تمييز، وأضاف أن التوظيف سيصبح معولمًا؛ أي أنه إذا كانت هناك وظيفة شاغرة معلن عنها في إحدى المؤسسات بإحدى ولايات الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يحق لكل إنسان في أي مكان من العالم- إذا وجد في نفسه الكفاءة، وكانت مواصفاته الشخصية تنطبق على الشروط المطلوبة في إعلان الوظيفة - أن يتقدم لهذه الوظيفة، وبالتالي فإنه بعد إجراء الاختبارات الموضوعية، فمن الممكن أن يفوز بهذه الوظيفة مواطن من جنوب إفريقيا، وبالتالي فإن العولمة بهذا المفهوم - والكلام لكلينتون - ستسهم في الحد من مشكلة البطالة عالميًّا!!

الكلام جميل ومنمق، بل أيضًا خيالي أسطوري إلى أبعد حد؛ لأن الحقيقة أن التوجه نحو العولمة منهجه وأساسه غير المعلن هو ترسيخ أسس الرأسمالية والسوق الحرة وتعميمها على كافة مناطق العالم شئنا أم أبينا، وبالتالي ستزداد الدول المستهلكة استهلاكًا، وعليها أن تفتح منافذها غصبًا عنها؛ وَفْقًا لاتفاقية «الغات» العالمية لتمتلئ أسواقها بالمنتجات التي تنتجها الدول الصناعية الكبرى، ولتغزوا أيضا ثقافة هذه الدول لتسحق كل أشكال وألوان الثقافات المحلية.

ولا ننسى أنه من هذا المنطلق سيترسخ مبدأ خصخصة المؤسسات العامة في الدول التي كانت تأخذ بالنهج الاشتراكي بالكامل، خاصة في بعض قطاعات الإنتاج والخدمات المتعلقة بالناس وحاجاتهم الضرورية؛

لأن الخصخصة رافد أساس من روافد العولمة، ورأس المال دائمًا يبحث عن الربح كهدف أصيل، مهما كانت آثار هذا الربح على عامة الناس.

وبالتالي فإن تحويل القطاع العام إلى الخاص دون التدرُّج في ذلك، ينتج عنه أبعاد اجتماعية سلبية على العمال وأسرهم؛ إضافة إلى أن فتح المنافذ ودخول المنتجات من الدول الأخرى يؤدي إلى هبوط مستوى الإنتاج المحلي، وهذا هو السبب الأول في زيادة عدد العاطلين بل وضعف أجور العاملين أيضًا، وهو ما تعانيه حكومات وشعوب دول العالم الثالث الآن، وهو ما نسميه الأبعاد الاجتماعية لعملية العولمة.

كما أن تسريح العمال الذين كانوا يعملون في شركات ومصانع وحرف وخدمات تأثرت بالخصخصة يعتبر نتاجا طبيعيا للعولمة؛ وذلك لأن السماح لمنتجات خارجية بمنافسة المنتج المحلي، يقلل من فرص الإنتاج، وبالتالي تقل فرص العمل مما يزيد عدد العمال المسرحين: إما بالإحالة إلى المعاش المبكر، وإما بمنح مكافآت مقطوعة لهم تحت شعار أن عليهم أن يقيموا مشاريع صغيرة بهذه المكافآت؛ لكن الواقع عكس ذلك تمامًا، حيث إن هذه المشاريع لا تستطيع المنافسة وسط هذا الاتجاه من العولمة، فالخسارة متوقعة، وسيتحول هؤلاء وأولادهم إلى ضحية الفقر والعوز في المجتمع.

إن القدرة الإنتاجية لعمالنا العرب والكفاءة ومستوى الأداء وإتقان الصنعة والخدمة متدنية قياسًا بدول العالم المتقدم، وذلك نتاج طبيعي لضعف مناهج التعليم والتدريب وعدم الاهتمام ببرامج أخلاقيات المهنة

إلى جانب التدريب العملي والتعليمي، وبالتالي فإن العولمة تدخلنا في منافسة غير متكافئة لسنا مستعدين لها.

أقول: إن العولمة نقمة على عمالنا العرب وليست جنة، كما حاول أن يصفها لنا كلينتون.

فحتما لا يستطيع المنتج العربي أن يواجه غزو المنتج الأوروبي والصيني من حيث الجودة والإتقان وسعر التكلفة أيضًا، كما حدث على سبيل المثال في صناعات الغزل والنسيج في أقطار عربية عديدة، وحتى في ليبيا، فالمصانع الصغيرة والمتوسطة التي كانت تنتج على سبيل المثال البدل الليبية التقليدية تأثرت تأثرًا مباشرًا بعد أن أصبحت البدل الليبية المصنعة في الصين أجود وأفضل وأرخص من المنتج الليبي.

أما الثقافة والفنون فلا يمكن لها أن تقف صامدة أمام تيارات ثقافة العولمة بكل أشكالها وأنواعها، فكيف لنا أن نواجه ذلك؟ هل نواجهه بالتعصب والتطرف لثقافتنا وتصوفنا الديني إلى أبعد حد ممكن، أم نرفع الراية البيضاء ونستسلم لهذا التيار، ونجعلهم يغيرون ما يشاءون حتى في مواد تدريس الشريعة الإسلامية بعد انتصارهم النسبي في إغراء العديد من شبابنا إلى ثقافتهم وفنونهم ذات التيار الهادف بقوة لمسح كل ما هو عربي إسلامي!

في الحقيقة إن العرب حكامًا وحكومات، وشعوبًا بكل فئاتهم من: مثقفين وأصحاب أعمال وعمَّال ـ كلهم في حيرة من أمرهم، وحكماؤنا وعلماؤنا حائرون ومختلفون حول كيفية الخروج بالعروبة من هذا المأزق.

ولم يستطيعوا أن يسطروا طريقًا وسطًا مناسبًا نستطيع به أن نحافظ على هويتنا العربية الإسلامية، ونحمي اقتصادنا وعمَّالنا وشبابنا؛ ولأننا متفرقون فليس هناك أي أمل في توحيد رؤيتنا في أي مجال كان.

وأنا أيضا بعد أن لمست عن قرب في كواليس العمل العربي المشترك أنقل لكم خوفي، إن حيرتنا ستطول؛ لأن الإرادة والمصداقية بين الأشقاء غير متوفرة، والنزاهة في التعامل معدومة، وجعلنا هدفنا الأساسي هو منافعنا القطرية، وأصحاب العولمة يدركون ذلك، ويتلاعبون بنا بإتقان كبير؛ ويسخرون اختلافنا وانشقاقنا لمصالحهم الاقتصادية.

وحتما ستظل حيرتنا مستمرة، ما دمنا لا ندرك كيف نتعامل مع ما يريد الآخر منا.

العرب والظاهرة الأوبامية

منذ عامين كتبت حول "الصراع العربي الإسرائيلي خلق ليبقى"، واستعرضت فيه العوامل المؤدية لهذا الصراع من الناحية التاريخية، وتطرقت إلى جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية، وتوصلت إلى قناعة أن من ساهم في إحداث الصراع أوجده ليبقى، لا لينتهي إلا بإرادة الله الواحد الأحد القادر على قهر الطغاة مهما بلغ طغيانهم في هذا الكون.

وفي ذلك الوقت انتقدني الكثير، وأيدني البعض فيما رميت إليه من خلال استعراضي لمسببات الصراع العربي الإسرائيلي، حيث خلصت فيه

إلى أن الإدارة الأمريكية لا ترغب في إنهاء الصراع؛ لأن من مصلحتها استمراره، ولن تسمح لأحد أن يكون له فيه الكلمة الحاسمة إلا هي، لأنها تريد استمرارها في إدارة هذا الصراع وَفْقًا لمصالحها السياسية والاقتصادية وأمنها القومي كما يشيرون.

ونحن اليوم بعد خطاب أوباما في القاهرة نجد الكثير منا للأسف بدأ يهلل لما جاء في الخطاب ويعلق أنه لأول مرة يتم مِن قِبَل رئيس أمريكي الاستعانة بآية قرآنية، أو يتحدث بهذه الإيجابية عن الإسلام، ولولا خوفهم لقالوا عنه أبو هريرة العصر أو أنه أحد الصحابة، ظهر لنا في هذا العصر، بل تمادى البعض بالمدح والإطراء لدرجة أن مساء يوم الخطاب في البرنامج المعروف "البيت بيتك" بالتليفزيون المصري ختم أحد مقدمي البرنامج حديثه عن الخطاب التاريخي قائلا: إنه يكفى مصر فخرًا أن أوباما التقط صورًا مع "أبو الهول"، وأضاف المذيع: هذه الصورة لا تقارن بالمليارات، وسنكسب منها الكثير بمجرد نشرها في صحف العالم.

هذا السيد تناسى أن أوباما هو الذي له الشرف في التقاط الصور مع تمثال "أبو الهول" الذي يمثل حضارة رائدة، ساهمت بفاعلية في حركة التطور التاريخي للإنسانية، فهل الابتذال وصل عندنا إلى هذا الحد للمقارنة بين حضارة تاريخية عريقة ورئيس دولة مازالت جيوشها تحتل أراضي عربية إسلامية!. غريب أمرنا نحن العرب!

في الحقيقة إن ما يجري تحليله سهل، ولكنه من نوع السهل الممتنع، وبالتالي فأنا لا أريد أن أتناول الخطاب، فالجميع استمع إليه أو قرأه، والكثير من الكُتَّاب تناولوه بالتحليل والنقد، وآخرون بالإطراء والمديح

أيضا؛ ولكني سأتناول جانبًا اعتقاديًّا مهمًّا رغم إغفال الكثير له، وأبدأ بطرح سؤال: ما الحقيقة؟!

وهنا أريد أن أوضح أنني لست مطّلعًا على أية تقارير حول سياسات الإدارة الأمريكية، كما أنني لست قريبًا من أيٍّ من خبرائها، أو من العرب المتعاونين معهم، كما أنني لا أدعى المعرفة والإلمام بخبايا الأمور؛ ولكنها استنتاجات لقراءات في التاريخ القريب، وفى توجهات هؤلاء الذين يعدون ويقومون بالطبخ في المطبخ السياسي للبيت الأبيض.

يعلم هؤلاء دورهم، وهم على يقين من أن الإسلام قوة عظيمة؛ لأن حاميها هو المولى (ﷻ)، وهم على يقين أيضا من أن المسلمين الملتزمين بالقرآن الكريم وسنة رسولنا الكريم (ﷺ) لا يخافون الموت، ويبذلون كل ثمين في سبيل نصرة دينهم، من هنا فإنهم يدركون أن الإسلام هو الخطر الاستراتيجي لأيديولوجياتهم ولعقائدهم، وبالتالي فإن ظهور دولة تحكم بالشريعة خطٌّ أحمر، ممنوع تمامًا مثل امتلاك أية دولة إسلامية للسلاح النووي، بل ولابد أن يواجه من يفعل ذلك بالقوة، لأنه في زعمهم تهديد للأمن القومي الأمريكي والأمن والسلم العالمي.

من هنا بدأت فكرة محاربة دولة أفغانستان، وضحكوا على قيادات العرب وأقنعوهم أنه يجب مواجهة المد الشيوعي في أفغانستان، وباسم الدين الإسلامي والجهاد في سبيل الله ضد الإلحاد الشيوعي تم تجنيد الشباب المسلم في ذلك الوقت برعاية ودعم أمريكي ومشاركة كبيرة في التنفيذ من بعض الدول العربية الإسلامية، وبعد أن تحقق الانتصار وأراد المجاهدون من الأفغان والعرب أن يؤسسوا دولتهم الإسلامية بدأت الإدارة

الأمريكية، ومن تبعها، تشعر أن الخطر القادم لا يقل خطورة على سياساتهم في المنطقة والعالم عن الخطر الشيوعي، وخاف التابعون من العرب على كراسيهم وأنظمتهم وصولجانهم، وتحول هؤلاء الحكام الذين دعموا الجهاد إلى عدو للمجاهدين والمسلمين، وجاء رد الفعل قويًّا في 11 سبتمبر، وحدث ما حدث وظهر أمامنا عنوانٌ كبير انساق وراءه الكثير للأسف من المسئولين العرب إلا القليل جدا منهم، وهم لا يملكون التأثير في هذا العنوان، وتحت شعار مكافحة الإرهاب، تم غزو أفغانستان والعراق، وفَقد العراق الحبيب مليون شهيد حتى الآن ومازالت الحرب دائرة في أفغانستان، بل تحولت وامتدت إلى المنطقة الحدودية بباكستان، واشتعل أتون الحرب في لبنان، ومن بعدها في غزة، وكذلك ما يدور في الصومال ومشاكل السودان.

إن شجاعة واستماتة المقاتل المجاهد المسلم، وعدم قدرة الترسانة الحربية الأمريكية وحلفائها على كتم صوت بندقيته، وتلجيم انطلاقته الجهادية في أفغانستان، ثم في العراق، ثم في جنوب لبنان، ثم في غزة - جعل المتخصصين يبدءون في التفكير جديًّا بتغيير الأسلوب من أجل كسب الوقت الذي يمكن من خلاله تحقيق الأهداف بأقل خسائر ممكنة من الموتى سواء من الأمريكيين، أو من غيرهم من الحلفاء.

وأول من بدأ يبحث في هذا الموضوع في آخر السنة المتممة لولاية الرئيس الأمريكي بوش هم اليهود الأمريكيون؛ لأن مصالحهم تحتاج إلى إعادة نظر في الموقف، والبحث عن بديل للعمل العسكري ضد هذا المد الإسلامي المناهض لمخططاتهم في المنطقة، ولذلك سخروا العديد من علماء الاجتماع والنفس والخبراء بسيكولوجيات شعوب المنطقة،

والبعض من المتعاونين معهم من الخبراء العرب والمسلمين لدراسة مستفيضة متعمِّقة للتفكير الإسلامي، وكيفية التأثير فيه بعد الإخفاق المتكرر لإخضاع هؤلاء بالقوة المسلحة.

وهذه الدراسات توصلت إلى طرح مهم جداً هو أن تاريخ العرب بالذات، وهم مؤسسو علم الكلام، يؤكد ميلاً اجتماعيًّا متأصلا في المجتمعات العربية الإسلامية نحو حبهم للقرآن وتعاليم الإسلام وسنة سيدنا محمد (ﷺ)، وأن هذا الحب يمثل إيمانا مطلقًا دونه الموت، ومن خلال انجلاء هذه الحقيقة أمام الدارسين للموقف والباحثين فيه، بدأ الاقتناع بالتوجه إلى فهم تعاليم الإسلام في التسامح والحياة السلمية مع كل الشعوب، ونصح هؤلاء الباحثون بالتوجه القوي نحو إظهار الوجه الآخر لأمريكا، والظهور بمظهر الصديق.

من هنا، ومن خلال هذا الوجه الجديد قد تستطيع الإدارة الأمريكية الجديدة أن تحقق ما لم تستطع تحقيقه بالحروب؛ لأن الدخول من الباب وبشعارات الحب والصداقة والمحبة والتعايش السلمي يمكِّن المختصين من تصدير كل العوامل الهدامة لضرب هذا المعتقد، وزعزعة هذا الإيمان الراسخ عند الفرد المسلم المؤمن، وعندما يتم زعزعة الإيمان سيفقد العرب والمسلمون أهم سلاح يحملونه في مواجهة هذه القوة الغاشمة، من هنا كانت فكرة هذا التوجه الجديد.. والأيام بيننا وسترون...

وللأسف فرح وهلل العرب والفلسطينيون بتأكيد أوباما على حل الدولتين وإنشاء الدولة الفلسطينية، والتي طبعًا لن تكون دولة حرة مستقلة كاملة السيادة؛ وَفْقًا للقانون الدولي، وحتمًا ستكون هذه الدويلة ناقصة

السيادة؛ لأن الإسرائيليين، ومَن يدعمهم، يعلمون جيداً أن ظهور دولة فلسطينية كاملة السيادة في غزة والضفة الغربية يعني عملياً بداية نهاية دولة إسرائيل.

وها هو رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في رد سريع أعلن عن قبوله لدولة فلسطينية على غرار نموذج دولة (أندورا) التي تقع في يد فرنسا وإسبانيا ولا تملك جيشاً يدافع عنها، ولا يسمح لها بعلاقات استراتجية مع دول العالم، ويمكن أن يكون لها علمٌ ونشيد وطني فقط، ولا تسيطر على حدودها، وهذا الكلام ليس غريباً ولا مفاجأة لكل من يقرأ الأحداث وازددت استغراباً عندما قرأت في إحدى الصحف العربية مقالا يقول كاتبه: إنه من أجل مستقبلنا ومستقبل أولادنا وأحفادنا والأجيال المقبلة، علينا أن نساند أوباما، وأن نمد أيدينا وسواعدنا إليه بعدما مد لنا يده بالسلام في الشرق الأوسط، وعلينا أن نساند المثل العليا والأخلاقية للأوبامية الجديدة التي أوجدت سياسة أمريكية جديدة ترعى المصالحة وعلاقة الشراكة والاحترام المتبادل مع المصالح الوطنية الأمريكية والمصالح الوطنية لدول العالم العربي والإسلامي ويلم بمجرياتها.

أليس عيباً علينا أن يصل بنا المقام إلى أن نمدح ونقول مثل هذا الكلام أليس من الأجدر بنا أن نتريث قليلا بدلا من هذا الاندفاع الأهوج والمذل.

على أية حال فإن أهم ما ورد في خطاب أوباما هو ما جاء في نهاية الخطاب أن أمريكا على استعداد لمد يد العون في تطوير برامج التعليم والتقنية والتطور العلمي والمعرفة بصفة عامة، بما فيها الطاقة الذرية للأغراض السلمية، فهل لنا أن نقف هنا ونحدد بإرادتنا الحرة ماذا نريد من هذه المعرفة التي سيغدقون بها علينا! وهل تطوير التعليم فيه ما يمس تعاليم

ديننا وسلوكياتنا ومعتقداتنا! نعم للعلم والمعرفة، و"لا" وألف "لا" للتستر وراء ذلك بضرب معتقداتنا وإضعاف إيماننا الذي فشلت آلاتكم العسكرية في هدمه.

فحذارِ تمَّ حذارِ من هذا الموضوع، الذي يجب التعامل معه بحذر ووضوح وعدم اندفاع كبير غير منظم، علينا أن نتأكد من مصداقية الطرح والاستعداد بالسماح لنا بالمحافظة على معتقداتنا وتعاليمنا، بل واحترامها والتعامل معها على أساس من الاحترام دون التعرُّض لها بشكل مباشر أو غير مباشر، هذا الشرط هو معيار مصداقيتكم في ما ستقدمونه لنا من العلم والتكنولوجيا، وترجمة علومكم لنقل المعرفة، على أن تعم هذه الفائدة المجتمع الإنساني كله.

السيناريوهات الغيبية للشعوب العربية!

تفننت العديد من الأجهزة المتخصصة في العالم في إجراء الدراسات وبحث الأساليب التنفيذية التي تستطيع من خلالها وضع المخططات الدقيقة التي تحقق بجدارة فائقة العوامل الناجحة لإلهاء الشعوب وإبعادها عن التفكير في همومها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لأن استمرارية تفكير الناس في هذه الهموم قد يؤدي إلى التحرك الفعلي والثوري ضد نظام الحكم الفاشل الذي لم يراعِ مصالح الناس ويعالج كافة أنواع مشاكلهم الحياتية.

إن الكثير من هذه المراكز والمؤسسات- وغالبًا ما تكون تابعة لأجهزة المخابرات العامة- استطاعت بوسائلها المختلفة أن تحقق تقدمًا ملموسًا في وضع سيناريوهات تقارب الحقيقة بشكل دقيق يتم من خلالها توجيه الفكر الجمعي وحتى الفردي إلى مواضيع معينة لكي تبعده عن قضاياه الإصلاحية الأساسية.

في حين أن الدول المتقدمة ذات النهج الديمقراطي الذي يحترم حرية الإنسان بكافة أركانها المختلفة أصبحت من خلال هذا النهج ليست في حاجة إلى عمليات تغييب شعوبها أو تخديرها ولكنها مارست هذا الفعل عن طريق أجهزتها ذات الخبرة في هذا المجال لتقديم هذه الخدمة البالغة الدقة والأهمية إلى العديد من الحكومات والأنظمة الحليفة لها من دول العالم الثالث، والتي تعتبر مجتمعات استهلاكية مهمة للدول الكبرى في تسويق منتجاتها الصناعية، فما يهم هذه الدول هو أن تستمر الدول المتخلفة والنامية في دائرة الاستهلاك؛ لأنها تريد أن تستنزف الثروات الطبيعية لهذه الدول من نفط وغيره في دول العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصة.

وقد كونت هذه الدول نواة شبيهة بهذه الأجهزة داخل مخابراتها العامة لرصد حركة الرأي العام لتقديم مثل هذه المشروعات، والتي بعد اعتماد تنفيذها تستطيع بث الإشاعات الكافية، ومن مصادر مخدوع فيها الناس لأنهم يثقون فيها، وهي تعمل في الحقيقة لصالح أنظمة خارجية سرًا لتغيير توجهات الرأي العام، وكذلك لتنجح في تلهيته عن المواضيع الحساسة التي تم رصدها من خلال عملاء هذه الأجهزة المحترفة لهذا العمل.

إن هذه الأجهزة باختلاف أساليبها وأشكالها من بلد إلى آخر تلعب دوراً مهمًّا ورئيسا في تحويل نظر الشعوب واهتمامات الجماعات والأفراد عن المشاكل الرئيسة لتدخلهم في مشاكل فرعية هامشية غير ذات قيمة أحيانًا أو شكل من أشكال الوعود والأماني الوهمية الكاذبة لكي يلتف الناس حولها وينشغلوا بهذا السراب فترة من الزمن ليظهر خلالها النظام بأركانه المختلفة بجهود زائفة يتخيل الشعب من خلالها أنهم يسعون لتحقيق مصلحته وحل مشاكله، وهكذا إلى أن تنجلي الكذبة وتظهر الحقيقة ويدخلون في صراع عدم الثقة من جديد، وتتكرر هذه السيناريوهات بأشكال مختلفة وتستمر تلك المسرحيات التي هدفها الأساسي تخدير الشعوب وتغييبها.

فعندما يمقت أفراد المجتمع الطبقية المقيتة داخل مجتمعهم والثراء المبالغ فيه نتيجة انتشار الفساد وسرقة أموال الشعوب التي كان يفترض أن تسخر لمشاريع تنموية وخدمية ترقى بمستوى حياة الأفراد اقتصاديًّا واجتماعيًّا، بل يحدث العكس ويزداد الفقير فقراً وتصبح الحياة صعبة حتى تصل إلى حد صعوبة الحصول على الغذاء الكافي للفرد والأسرة، وبالتالي يبدأ التفكير فيما يسمى بـ" ثورة الجياع " وتصبح النقمة معلنة والشكوى يجهر بها الناس في كل تجمعاتهم، فتظهر عند الوصول إلى هذه الحالة أو القرب منها سيناريوهات إقراض الشباب وإسكان الشباب، وخطة أو برنامج العمل لكل شاب، وبرامج توزيع الثروة بكافة أشكالها وأنواعها، فينشغل الناس بذلك فترة من الزمن حتى وإن قام النظام بتنفيذ عينة ضئيلة من وعوده فإنما

ينفذها ليستفيد منها حواريُّوه ومن حولهم فقط من رجال النظام، وتظل الأغلبية الغالبة محرومة من ذلك.

وقد يبلغ التفنن في افتعال القضايا الوطنية بخلق نوع من المناوشات الحدودية أو افتعال مشاكل مع دول وتنظيمات عالمية؛ لكي يتم تحويل نظر الناس عن مشاكلهم وإشعارهم أن الوطن مهدد وعلينا أن نقف صفًّا واحدًا لمواجهة هذا الاعتداء، وعلّمنا التاريخ وما كُتب من مذكرات لرجال كانوا يعملون في هذا المجال- أنه في بعض الأحيان يتم الاتفاق بين الأنظمة لحدوث غارة أو تحرشات أو حرب خاطفة تخدم الطرفين، وأقصد هنا النظامين بشكل أو بآخر، ولا يهم أن يموت في ذلك بعض الناس؛ لأن المهم فقط هو بقاء وخلود زعامات الأنظمة، وهذا ما حدث حقيقة ولنا عِبَر كثيرة عبر التاريخ المعاصر.

إن ما حدث خلال الأيام القليلة الماضية حول مباراة لكرة القدم بين دولتين عربيتين شقيقتين لخير دليل على ذلك، فكلا البلدين تعاني شعوبهما مشاكل محلية مختلفة على رأسها البطالة والفقر، فتم بقصد أو بدون قصد من خلال متابعتي للأحداث منذ أول لقاء إلى الثاني إلى الثالث وما صاحب ذلك من تصعيد إعلامي وكأنه مخطط لأنه نشر أكاذيب كثيرة من الطرفين، وصعّد كل طرف حملاته الإعلامية، وهو ما قابلته القيادات السياسية في البلدين بصمت كامل مريب، إلى أن حدثت الكارثة وتدهورت الأمور، وكأن الجانبين اتفقا على تلهية الشعبين عن مواجهة مشاكلهما الحقيقية، لتصبح قصة مباراة كرة قدم قضية سياسية من الطراز الأول، وللأسف انزلقت العديد من القيادات في هذا المنعطف لأنهم خُيِّل لهم بحرفنة أن الموضوع أصبح موضوع كرامة ووطنية، ووقع الكل في هذا

الفخ المخطط له حتمًا وبدون أدنى شك، وساهم فيه أناس من الإعلام كان يفترض فيهم أيضا أن ينشغلوا بهموم مجتمعاتهم لكنهم تحولوا إلى ببغاوات تردد الإشاعات لزيادة أُوَار نار الفتنة، وكانت النتيجة هي خسارة كبيرة نفسية وسياسية واجتماعية واقتصادية لكل طموحات العرب المخلصين من أجل تحقيق التكامل والتقارب العربي.

لقد نجحت الفتنة والسيناريوهات التي تكلمنا عنها في تحقيق ما كانت تصبو إليه القيادات السياسية الحاكمة، وما قطع أوصالي بعد كل ذلك أنه لفت انتباهي صباح اللقاء الكروي الأخير بين الدولتين الشقيقتين أن إسرائيل تناشد الدولتين العربيتين "ضبط النفس"، وكأن العدو الصهيوني أصبح هو المنقذ لعلاقاتنا والمهدئ الفعلي الذي يعطينا دروسا ديمقراطية لكيفية التعامل مع مباراة فيها الخاسر والرابح.

في ذهني الآن وأنا أكتب هذه السطور ونحن في العشر الأوائل من شهر ذي الحجة المباركة، والتي يتواجد فيها المسلمون بأعداد هائلة تصل إلى ثلاثة أو أربعة ملايين حاج في لقاء إسلامي بديع بين مكة والمدينة، ثم يجتمعون جميعًا في عرفات ومنى، استوقفني أن هناك أضعافا مضاعفة من حجاج البلدين قياسًا بعدد المشجعين الذين حضروا اللقاء الكروي الأخير، ومع ذلك لم يحدث أي احتكاك أو استفزاز بينهما، ولعلك تتساءل لماذا؟ وأجيبك أن الجميع في الأراضي المقدسة ملتزمون بسلوك الإسلام التي افتقدناها، والذي لو تمسّكنا به لما حدث لنا ما حدث لأنه عندما تعود المعاني الإسلامية الفاضلة ستنهض الأمة من جديدو تتحقق الحرية الحقيقية عندما نسلم بأوامر الله تعالى ونسير بمناسك سيدنا محمد (ﷺ) من سلوكيات سمحاء خاصة في مجال العلاقات الإنسانية بين بعضنا

البعض ونوقف بشكل قاطع تقليدنا الأعمى للشرق تارة وللغرب تارة أخرى، وإنما نقتدي فقط بسنة رسولنا العظيم، ولو قمنا بذلك لاستطعنا أن نقطع كل محاولات تخديرنا وتغييبنا.

وأختم مقالي هذا بالفقرة الأولى من مقال زميلي الكاتب العربي المصري على عبدالعال: "وحقًا لكم يا أهل غزة خاصة وفلسطين عامة، رأيناكم تذبحون ولم نتحرك، ونراكم محاصرين ولن نتحرك، لك الله يا أقصى كم دنّسك اليهود ولم نتحرك، لك الله يا عراق ويا صومال ويا أهالي دار فور ويا قاطني كشمير والشيشان وباكستان وتركستان والبوسنة، كما رأيناكم ونراكم في الأسر ولم نتحرك.. يكفي هذه الأمة أنها هبت لنصرة مقاتليها في ساحة المستديرة، حيث قامت ولم تقعد من أجل مباراة كرة قدم".

وفي الحقيقة فقد تألمت كثيراً لما حدث وأنا على يقين من أنها مؤامرة محبوكة يعلم الله وحده هل حبكتها هذه الأجهزة التي تحدثنا عنها في بداية مقالنا هذا، خاصة أن الإسرائيليين متفننين في ذلك! فإن ما يحدث من انشقاق مهما كان شكله ونوعه يصب في مصلحة الكيان الصهيوني، فكلما تأخر التكامل العربي حتى في الرياضة حتما لصالحهم ويخلق عندهم الأمل في انتزاع العزلة التي يعيشون فيها رياضيًّا وثقافيًّا مع أكبر الدول العربية المجاورة ولكنني على ثقة في أن الحكماء والعقلاء في كلتا الدولتين سيركنون للعقل ويصلون إلى اتفاق بإذن الله تعالى مناشدا حكماء العرب في كافة الوطن العربي بالتدخل لرأب الصدع ولكي لا تتفاقم الأمور. وأختم

بتساؤل هل ما حدث هو من داخل البلدين أم من خارجهما؟ الله وحده هو الأعلم.

المزاجية السياسية
وتنقل الأيدي العاملة العربية!

قد يتعجب القارئ عندما يعلم أن هناك اتفاقية عربية لتنقل الأيدي العاملة بين البلدان العربية صادرة في سنة 1967م، وقد نصت مواد هذه الاتفاقية على أن تكفل الدول العربية الموقِّعة على الاتفاقية حرية مرور العمالة العربية بين الدول العربية، وتتعهد بتسهيل تنقلاتها وتيسير إجراءاتها الإدارية والجمركية، وما يخص الجوازات والإقامات وأذونات العمل، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك فنصت على منح الأولوية والأفضلية في التشغيل للعمالة العربية.. ثم في عام 1976م ـ أي بعد حوالي عشر سنوات ـ صدرت اتفاقية أخرى ـ معدلة على الأولى ـ وزادت إيضاحًا للمهن، وأعطت امتيازًا للعمالة الفلسطينية، بل وحددت أوجه التعاون بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات، وأجازت للدول العربية إبرام اتفاقيات ثنائية بينها؛ بهدف تنظيم تنقل الأيدي العاملة بين الدول المتجاورة مثل سوريا ولبنان، وليبيا ومصر، والجزائر وتونس، وليبيا والجزائر، وغيرهم من الدول التي بحكم الجوار وطبيعة الموقع والصلات الاجتماعية تكون هناك حركة دائمة بين سكانها من خلال التجارة والأعمال والتواصل الاجتماعي اليومي.

بناء على ذلك تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية بين دول المغرب العربي وبين مصر والسودان، ومصر وسوريا، وسأركز على الاتفاقيات الموقعة بين ليبيا ومصر، والتي سميت إبان توقيعها في ذلك الوقت باتفاقيات الحريات: حرية التنقل وحرية الإقامة، وحرية العمل، وحرية التملك.. هذه الاتفاقيات تدارستها لجان متخصصة، ووافقت عليها الحكومات، واعتمدتها الشعوب: الشعب المصري عن طريق مجلسي الشورى والشعب، والشعب الليبي عن طريق المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام، بل ودعمها زعيما الدولتين، ومن هذا المنطلق فمنطقيًّا وسياسيًّا وقانونيًّا لا يجوز أبدًا إخلال طرف منهما بهذه الاتفاقيات، كما أنه لا يجوز تعديلها إلا بالرجوع إلى ممثلي السلطة التشريعية في الدولتين.

ولكن الواقع يختلف تمامًا، فالمزاجية السياسية ـ للأسف ـ تتحكم في هذا الموضوع دائمًا، وتاريخيًّا عندما يحدث إشكال سياسي ـ حتى وإن كان بسيطًا ـ تكون ضحيته العمالة الضعيفة الفقيرة المسلوبة الإرادة والحرية، إن هذا بحق عبث بمصائر الناس وإرادتهم، وإن كان القانون لا يحميهم لأن الممارسين لهذه الأخطاء هم حماة القانون، فحساب المولى الجبار لن يفلتوا منه، خاصة فيمن يتسببون في العبث بأجور العمال وحقوقهم وتسفيرهم دون تمكينهم من استلام مستحقاتهم، هذا العمل أقل ما يوصف به أنه عارٌ ومخالف لشريعتنا الإسلامية، ولا يقوم به إلا من لا يحترم سلوكيات الإسلام في التعامل.

بعد هذه الاتفاقيات أخذت الإدارة الليبية خطوة "ثورية" من جانب واحد، سميت بتحطيم الحدود وإلغاء كافة إجراءات الدخول، ومن هنا

بدأت الفوضى والمشاكل، وهذا الإجراء رغم أن له بواعث مظهرها قومي إلا أننا حذرنا من عواقبه في ذلك الوقت.

وبعد الانفتاح الكامل غير المنظم، رأت الإدارة الليبية الآن الإغلاق الكامل والمجحف في حق الناس، والخارق للاتفاقيات، والعجيب أن هناك ـ كما سمعت والعهدة على الراوي ـ موافقة مصرية على ذلك، وصلت إلى مرحلة إصدار بيانات وتوجيهات للعمالة المصرية بليبيا للتقيد بهذه التعليمات الليبية المخالفة للاتفاقيات والنظم المعمول بها عربيًّا ودوليًّا.

على أية حال، فالقرار الإداري الليبي يعتريه نقص في الرؤية الواعية للأمور، وحتمًا عندما تبدأ المؤثرات السلبية له سيتراجع أصحاب القرار عنه، وهنا أتحدث عن آثار ذلك على الاقتصاد الليبي المحلي البسيط، الذي يمس المواطن، وبداية نتحدث عن أثر ذلك على المنطقة الشرقية من ليبيا، التي تعتمد في مزارعها وحقولها على العمالة المصرية، والتي معظمها لا يعمل بأجر، وإنما بالمناصفة مع أصحاب مزارع الخضراوات والمواد الغذائية والفواكه، والتي تغطي احتياجات السكان الليبيين في تلك البقعة، وانسحاب هذه العمالة بدأ يؤثر على توافر هذه الاحتياجات، والتي بدا النقص فيها واضحًا الآن، وبالتالي زادت أسعارها.

والشيء الآخر أن جزءًا كبيرًا منهم يعملون في أعمال البناء وصيانة المباني والمرافق، وكانت أجرة الفني اليومية (الأسطى) عشرة دنانير، ووصلت الآن ـ بعد نقص العمالة ـ إلى 50 دينارًا يوميًّا، أما من يرغب في البقاء منهم الآن فلا يمكنه ـ بوضعه الحالي ـ أن يدفع الرسوم المقررة عليه،

والمُبالَغ فيها بشكل صارخ. يضاف إلى ذلك ما يدفعه من رشاوى للحصول على الشهادات الصحية لإتمام الإجراءات التي تزيد على الألف دينار.

وبالتالي فإن العامل الذي يرغب في الاستمرار سيزيد أجره أو ستزيد نسبته إذا كان يعمل بالمشاركة أو المناصفة، وبالتأكيد سيرتفع سعر المحصول، والنتيجة أن الخاسر الفعلي في ذلك هو المستهلك الليبي، صاحب الدخل المحدود.

الموضوع في حقيقته بسيط، وإنما أخوض فيه للوصول إلى حلول تكفل التنظيم الجيد مع حرية العمل بكرامة واحترام للطرفين، وهو أمر سهل للغاية إذا كان الهدف فعلاً هو التنظيم وليس المزاجية السياسية. وقبل أن أبدأ في تقديم مقترحات عملية أقول للسياسيين في البلدين: "ارفعوا توجيهاتكم وأمزجتكم السياسية عن حياة الناس"، فنحن منذ الفراعنة شعبانِ متلاصقان شقيقان، لنا مصالح اجتماعية واقتصادية واحدة، تخاصموا سياسيًّا كما تشاون في ساحات الكلام والمؤتمرات وبسط النفوذ في أفريقيا وغيرها؛ ولكن اتركونا نعش حياتنا، "حرام عليكم".

إذا دقق القادة السياسيون في الحل فسوف يجدونه سهلاً وبسيطًا، فالذين يدخلون ليبيا من المصريين لهم عدة مقاصد نقسمها كما يلي:

الأول: أفراد يدخلون للعمل، ومُتعاقَد معهم من قبل شركات أو مؤسسات الدولة الليبية، وهؤلاء أمورهم يفترض أنها منظمة.

والثاني: أفراد لهم علاقات قرابة عائلية وأسر ممتدة، ويرغبون في زيارات متبادلة لأهاليهم، وهؤلاء هم الذين دائمًا يدفعون ثمن الإجراءات

المزاجية، وهذه الفئة يمكن تنظيمها بسهولة عن طريق إرسال دعوات مختومة من الجهات المحلية تسمح لهم بالدخول لتعريف المسئولين في المعابر بأن لهم أسراً ممتدة في ليبيا.

والثالث: هم رجال الأعمال والمستثمرون، وهؤلاء قادرون على الدخول وتجاوز كل العقبات خاصة المالية منها.

والرابع: هم العمال الزراعيون والفنيون الذين يدخلون ليبيا بحثًا عن العمل، وهؤلاء يفترض أن تنظم إجراءاتهم بتسجيلهم عند منافذ الدخول ومنحهم بطاقات تسجيل يقدمونها لمكاتب العمل في المدينة أو القرية الليبية التي تنظم تشغيلهم، وتحافظ على حقوقهم، وتتعرف كيفية عملهم، ويمنع العمل خارج هذه المكاتب، وبالتالي يلغى المنظر المهين لتواجد العمال النائمين في الحدائق والميادين، ودور هذه المكاتب الاهتمام بالعمالة الوافدة، ولا تتحصل الدولة الليبية أي مصاريف زائدة على العمال الذين سيعملون عن طريق هذه المكاتب بل بإمكانها تغطية مصاريفها من خلال فرض رسوم على أصحاب الأعمال المستفيدين ونسبة معقولة من العامل . .

إن من يفكر في إسعاد الناس وحل مشاكلهم واحترام المواثيق يجب عليه أن يتجه إلى الحلول التي اقترحتُها، وغيرها الكثير، وأنا على يقين أن القرار لن يدوم وسيتغير أو يلغى ولكن المتتبع لأثر المزاجية السياسية على هذا الموضوع يلاحظ تكراره كل فترة فسيلغى ثم يعاد ويلغى وهكذا إلى أن يحترم صاحب القرار آدمية الإنسان بصرف النظر عن جنسيته ولونه خاصة الإنسان الجار.

ولعلى بهذه المناسبة ألفت نظر الإدارة المصرية إلى أن هناك خرقًا مصريًا لهذه الاتفاقيات، فالليبيون يدخلون مصر ويقيمون بدون إقامات على جوازاتهم، ورغم أن البعض يعتقد أن ذلك ميزة؛ ولكنها مشكلة؛ لأنهم لا يعاملون كأجانب مقيمين ولا كمعاملة المصريين للسوريين والسودانيين؛ لأن الإدارة المصرية لم تعمم على السلطات المحلية ذلك، وبالتالي فالليبيون في مصر يدفعون مصاريفهم كأجانب وليس لهم لا حقوق المصري ولا الأجنبي.

وفي جميع الأحوال، فالأمور التي يتم التوصل فيها إلى حلول ناجعة، تكون بالدراسة المتأنية لذوي الشأن من المختصين، وإبعاد العنترية السياسية عن مشاكلنا الإنسانية.

الأساليب التنفيذية للحد من مشكلة البطالة في ليبيا

إن عدم الحصول على عمل لائق كريم يؤدي إلى الشعور بالإحباط لدى أفراد المجتمع، مما يساعد على الانحراف الاجتماعي والسياسي، كما أنه يؤثر على روابط الانتماء للوطن، وظاهرة البطالة كما هو معلوم ظاهرة عالمية، لها سمات وأسباب مشتركة بين كافة الدول والأقاليم، ولها أيضًا أسباب وسمات وطنية لسنا في مجال استعراضها، ولكننا في هذه الخطوط العريضة الموجزة بصدد تقديم محاولات جادة لمعالجة هذه القضية في المجتمع العربي الليبي. وعلينا أن نستهدف:

العمل على خلق تنظيم جاد لفرص العمل المتاحة؛ لموائمتها مع الباحثين عن العمل، بشكل فعَّال منظم وموضوعي.

أساليب التنفيذ:

أولا: في مجال الدراسات؛ وضع خطط طويلة الأمد:

1ـ إجراء دراسة علمية مسحية لتحديد احتياجات سوق العمل الليبي خلال الفترة من 2010م إلى 2030م، تتم من خلال مسح شامل للمشروعات المستقبلية خلال تلك الفترة، سواء كانت خططًا لمشروعات الدولة، أو لمشروعات استثمارية وطنية عامة، أو أجنبية خاصة، أو مشتركة، حتى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهناك منهج متبع في مثل هذه الدراسات تقوم به مراكز متخصصة، ومن خلال نتائج هذه الدراسة يتم تحديد المهن والحرف التي يحتاجها سوق العمل خلال العشرين سنة القادمة.

2ـ يتم توجيه المؤسسات التعليمية والتدريبية والتطويرية ومؤسسات إعادة التأهيل (التي يجب أن نتوسع فيها) من أجل إعداد الشباب علميًّا وتدريبيًّا لمثل هذه المهن؛ وذلك لكي نخلق توازنا منظما بين احتياجات السوق ومخرجات التعليم والتدريب، ونعالج الانحرافات بمراكز إعادة التأهيل.

ثانيًا: في مجال خلق فرص العمل:

1ـ **مشاريع التنمية**: قبل التوقيع على عقود مشروعات التنمية المختلفة يتوجب وضع موازنة بشرية، لا تقل أهمية عن الموازنة المالية للمشروع، وهي التي تحدد القوى العاملة المطلوبة للمشروع،

كما يمكن وضع هذه الموازنة للمشاريع التي تحت التنفيذ الآن، وتنقسم هذه الموازنة إلى قسمين:

أ- **القسم الأول**: ويتمثل في القوى البشرية التي يحتاجها تنفيذ المشروع، (وهذا يتطلب خطة لإعداد العمالة الوطنية حسب التخصصات التي يمكن أن تسهم في تنفيذ المشروع)، وإلزام المقاولين بذلك في التعاقد.

ب- **القسم الثاني**: ويتمثل في القوى البشرية اللازمة لتشغيل وإدارة المشروع بعد الانتهاء منه، سواء من حيث أفراد الصيانة الدورية والمستمرة، أو أفراد التشغيل، لتنمية مهارات هذه العمالة منذ بداية المشروع، حيث يتم الاتفاق على كيفية إعداد هذه العمالة ببرنامج منظم منضبط لتنمية قدرات العاملين قبل بداية المشروع وبعد بدء عمله.

2- **المشاريع الاستثمارية**: إن اعتماد أي مشروع استثماري وطني أو أجنبي أو مشترك- يجب أن يكون أهم عنصر في شروط الاعتماد هو عدد فرص العمل التي يحققها المشروع للعمالة الوطنية، ويجب اعتماد خطة إعداد وتشغيل القوى العاملة للمشروع من ضمن موافقات المشروع الاستثماري، كما يمكن جداً معالجة المشروعات المنفذة حالياً بدراستها وإعادة النظر في خطتها البشرية، بما يحقق خلق فرص عمل حقيقية للشباب الليبي الباحث عن العمل.

3ـ **المشاريع والشركات الخاصة**: عند إصدار الإذن لإنشاء مشاريع أو شركات مساهمة خاصة، يجب إلزامها بوضع برنامجها الخاص بالقوى البشرية وفرص العمل المتاحة لديها عند تنفيذ مشاريعها وإدارتها وصيانتها بعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ، ومتابعة ذلك بشكل دوري مستمر، ويتطلب الأمر إجراء حملة منظمة على المشروعات والشركات الحالية بشكل منظم لا يعيق المشروعات وعملها؛ لكن يحقق الإلمام بفرص العمل المتاحة فيها وتوجيه الوطنيين لها.

4ـ **الإقراض لإنشاء المشاريع المتوسطة والصغرى**: وذلك عن طريق إعادة النظر في آلية تنفيذ الإقراض للأفراد والمجموعات، بحيث تتم دراسة كل منطقة في ليبيا وتحدد وَفْقًا لهذه الدراسة المشروعات الممكن الإقراض فيها وعددها؛ لأن ما يمكن أن يقدم من قروض لمشروعات في «سلطنة» شرقًا، يختلف عما يمكن أن يقدم في «صبراطة» غربا و«زويلة» جنوبًا، ويختلف عما يمكن أن يقدم من قروض في المدن، ويقترح لذلك أن يتولى الصندوق الحالي هذه الدراسات لتحديد المشروعات بالمناطق المختلفة ووضع الشروط اللازمة والملائمة، ومن ثمَّ الاتفاق مع كافة المصارف الحالية التي يجب أن تلزم بتقديم هذه الخدمة متى توفرت فروعها في مناطق وقرى الجماهيرية.

وبعد أن يقر الصندوق المختص الشروط والأموال، يتم التنفيذ المباشر من المصارف حسب اتفاق مبرم بين الصندوق وكل مصرف وَفْقا للآتي:

- ألا يتحمل الشاب أو المجموعة المقرضة أية فوائد، ولا تطلب منه ضمانات.

- يجب أن تحدد ملاكات تشغيل الليبيين وعددهم في كل قرض.

- على أصحاب القرض أن يلتزموا بتشغيل هذه الأعداد.

كما يجب فتح قنوات لتوزيع وتسويق الإنتاج وَفْقًا لبروتوكول تعاون مع الجهات المسئولة عن الاقتصاد؛ لكي يستمر أداء المشروع ويحقق أهدافه.

5- **الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا**: يجب أن يتم تحديد حجم العمالة المسموح لها بتشغيله من الأجانب وفق دراسة لكل شركة على حدة، مع مراعاة نوعية عملها وحجم المشروعات التي تنفذها.

كما يراعى تجنب إصدار قرارات عامة بنسب عامة؛ لأن النسب عند تنفيذها ليست بالضرورة أن تنطبق على أنشطة الشركات، حيث تختلف من شركة إلى أخرى، فمنها من تستطيع أن تعمل بعمالة ليبية بنسبة كبيرة، وأخرى بعمالة متوسطة الحجم، وأخرى أقل، والتوجه الصحيح هو تقييم كل شركة ومشروعاتها، وتحديد عدد العمالة الليبية التي يمكن أن تستوعبها الشركة من حيث التشغيل والتدريب، ويكون قرار القوى العاملة ملزمًا لهذه الشركات.

ولعله من الأهمية في مكان التعرض لكيفية التشغيل والموائمة بين الباحثين عن العمل وهذه الفرص المتاحة وتسليط الضوء على بعض الصعوبات ومقترحات عملية للتغلب عليها .

في مجال التشغيل:

1ـ علينا توحيد جهة التشغيل، وعدم السماح لغير القوى العاملة بالتشغيل؛ مع الاتجاه فوراً لميكنة تسجيل الباحثين عن العمل، وأيضا ميكنة تسجيل فرص العمل المتاحة، وَوَفْقًا لهذا البرنامج الإلكتروني سيتم التنسيب بصفة شهرية، أو التوجيه للتدريب أو التطوير، أو إعادة التأهيل، وهذا العمل سيخفف من الوساطة في التشغيل، ويساعد على احترام الأولويات إلى حد كبير .

2ـ بدعة شركات التوظيف الخاصة مضيعة للوقت والجهد، وبها استغلال لجهد العمال، ولا تحقق مبدأ تكافؤ الفرص، وأنصح بعدم تنفيذها لفشلها في دول أخرى، وفي إدارتنا هذه مؤشرات ستؤدي حتمًا لفشل هذه الشركات، ولكن بالإمكان عندما يتم ميكنة تسجيل الباحثين عن العمل أن تمنح مكاتب التشغيل بالقوى العاملة تراخيص محددة ومقننة لبعض الوكالات، ويقوم عليها شباب مدربون ومتخصصون لمساعدة المكاتب في برامج التسجيل وتحويل المعلومات للحاسب الآلي الرئيسي، والرد عليهم بما يتم من إجراء . أما هذه الوكالات فستخدم غرضين : أولهما تشغيل بعض الشباب فيها، وثانيهما قيامها بهذه المهمة بمقابل محدد، ويمكن مع الزمن، تحل هذه الوكالات محل مكاتب التشغيل في

عمليات التسجيل فقط، وتتفرغ مكاتب التشغيل للموائمة بين المسجلين وفرص العمل المتاحة.

3ـ العديد من الليبيين يسجلون في سجلات الباحثين عن العمل، وهم يعملون في أعمال غير راضين عنها، أو في عمل يختلف عن تخصصهم، أو في القطاع التجاري كعمال مناولة أو بائعين، وبالتالي فهم يبحثون عن فرص عمل أفضل، وهؤلاء نسبتهم ليست بالقليلة، وبناء عليه فإن الإجراء الصحيح لذلك أن نفتح سجلات لمن يبحثون عن تحسين عملهم، وندعو الناس لخدمتهم في هذا الجانب، وليقولوا لنا الحقيقة، وعندما نتيح له فرصة عمل ملائمة نستطيع استغلال فرصة عمله السابقة التي كان يعمل فيها.

4ـ هناك العديد من الليبيين والليبيات ـ خاصةً ـ يرغبون في التشغيل الجزئي لبعض الوقت، أو نصف الوقت، وبالإمكان تنظيم ذلك، خاصة بالنسبة لليبيات.

5ـ وضع تنظيم إداري يحقق التنسيق في تشغيل الليبيين بين جهات العمل والقوى العاملة، بحيث يخضع المحالين من القوى العاملة إلى جهات العمل لاختبارات ومقابلات، ويكون لجهة العمل اختيار الأفضل، مع مراقبة القوى العاملة لذلك؛ ضمانًا لعدم حدوث تجاوزات، ولكن يكون هدفنا الأساسي هو تشغيل الليبيين، على أن ينظر في السماح مسبقًا لجهات العمل باختيار بعض الطلبة والمتدربين في السنوات الأخيرة، بحيث يتم إعدادهم مسبقا للعمل بنفس جهة العمل التي تم التنسيق معها بعد تخرجهم.

مجال إعادة التأهيل:

نظرًا لعدم معرفة حاجات سوق العمل حاليًّا بصورة دقيقة، ونظرًا لوجود خريجين من مؤسسات تعليمية وتدريبية مختلفة عن المهن المعروضة في السوق، وإلى أن تتم دراسة احتياجات سوق العمل في الخطة طويلة الأمد يتطلب الأمر القيام بما يلي:

1ـ وضع برامج سريعة لإعادة تأهيل الخريجين الحاليين حسب حاجات السوق المتغيرة والمشاريع التي تحت الإنجاز، ويتم ذلك وَفْقًا لما يلي:

أ ـ تحويل بعض المراكز التدريبية الحالية إلى مراكز إعادة تأهيل.

ب ـ الاتفاق مع الشركات المنفذة لبعض المشروعات الكبرى للقيام على إعادة تأهيل بعض من الشباب في المهن التي تحتاج إليها.

ج ـ الاتفاق مع جهات العمل على التدريب داخل العمل في المهن المطلوبة والمستهدف إعادة التأهيل فيها، إما بشكل جزئي أو كلي.

2ـ إنشاء إدارة متخصصة بالقوى العاملة تعمل من خلال لجان حصر ودراسة لكل الشباب الذين سيتخرجون في المؤسسات التعليمية والتدريبية خلال السنوات الثلاث المقبلة؛ لوضع برامج إعادة تأهيلهم فور تخرجهم.

مجال الإعداد والتدريب:

1ـ التفكير الجاد في إنشاء مصدر تمويل لمراكز التدريب وبرامج الإعداد للقوى البشرية، وذلك عن طريق صندوق تمويل التدريب الوطني، تساهم فيه الشركات العامة والخاصة بقيمة تحدد سنويًّا حسب حجم

كل جهة عمل، كما تساهم الدولة ببقية الموازنة، ويكون لأصحاب الأعمال والشركات وكذلك تنظيمات العمال ـ حقُّ المشاركة مع القوى العاملة في إدارة هذا الصندوق الممول للبرامج التدريبية.

2ـ وضع الخطة الوطنية للتدريب والتطوير لكل القطاعات وَفْقَ دراسة مبنية على دراسة الاحتياجات، وتنفذ هذه الخطة سنويًّا بمتابعة من جهة التمويل المشار إليها سلفًا.

3ـ التريث في خصخصة مراكز التدريب الحالية؛ لأنها ستتجه إلى الأعمال الأقل جهداً والأقل مشاكل، مثل التدريب الإداري والمالي وعلوم الحاسوب، وبالتالي نرى عدم التسرع في ذلك، والعمل على تحويل وتحوير المراكز الحالية حسب الاحتياجات المدروسة، وَوَفْقًا لأحدث التقنيات العلمية في التخصصات المهنية.

ملاحظات تنفيذية مهمة:

أولا: من المهم جداً أن تكون هناك جهود متكاملة لكل القطاعات، وقناعة كاملة بحجم المشكلة، والتعاون الكامل مع القوى العاملة للحد من هذه الظاهرة، مما يتطلب تذليل الصعوبات والعمل بروح الفريق الواحد خاصة القطاعات المسئولة عن المشروعات في كافة المجالات.

ثانيا: لا يجوز لأي أجنبي أو عربي غير ليبي أن يتحصل على تأشيرة دخول للعمل أو إقامة عمل من إدارة الجوازات إلا بناءً على موافقات واضحة وصريحة من القوى العاملة؛ لضمان واحدية المتابعة لإذن العمل للأجانب؛ وذلك لتأثيره الكبير على فرص عمل الليبيين.

ثالثا : إصدار قانون عمل جديد يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات للعامل من جهة والإدارة وصاحب العمل من جهة أخرى، سواء كان قطاعًا عامًا، أو أجنبيًا، أو خاصًا، أو مشتركًا؛ لأن القوانين الحالية لا تعالج مشاكل العمل، وبها عيوب من ناحية الاتفاقيات الدولية.

رابعا : التخطيط للقوى العاملة الوطنية عن طريق إحياء مجلس تخطيط القوى العاملة، وتكون في عضويته كل الجهات ذات العلاقة بالتنمية البشرية والتشغيل والتدريب، ويمثل فيه تنظيمات أصحاب الأعمال والتنظيمات العمالية.

خامسا : كل فرص العمل المتاحة، وكل الملاكان بكافة جهات العمل، والموازنات البشرية، يجب أن تنظم، وبصرامة، من قبل القوى العاملة، ويتم التوجيه إليها، بالتنسيق بين إدارة القوى العاملة والجهات الطالبة؛ وَفْقًا لبرنامج انسيابي يحقق إلى حد كبير مراعاة رغبات الجميع.

سادسًا : ما دمنا قد سمحنا للقطاع الخاص بالقيام ببعض الأنشطة الاقتصادية، فعلينا تنظيم النص الدولي بالحوار الاجتماعي السنوي، ووضع آلياته بالقوى العاملة، بحيث يعقد اجتماع سنوي يضم ممثلين مختصين من الإدارات الشعبية المختصة وممثلين عن تنظيمات أصحاب الأعمال والشركات، وممثلين عن التنظيمات العمالية، وبرئاسة القوى العاملة، ويقدم مجلس الحوار الاجتماعي في كل سنة مقترحاته لكافة المواضيع التي تعترض مسيرة العلاقات العمالية، كما ينظر في مقترحات الأجور، كل ثلاث سنوات على الأقل.

سابعًا: صحيح أن هدفنا هو الحد من مشكلة البطالة؛ ولكن يجب أن يكون مع ذلك الاهتمام بسلوكيات المهنة وعمليات الجودة والإتقان والإبداع في العمل، وهناك مناهج علمية وتدريبية تدرس في هذا المجال، تتمتع الإدارة العمالية اليابانية بتفوق ملحوظ فيها، مما يتطلب أن نعد هذه البرامج ونزود بها مؤسساتنا التعليمية والتدريبية.

ثامنًا: لعل الوقت قد حان للعمل مع الضمان الاجتماعي للتفكير في اشتراك يوضع لمواجهة البطالة، يتم دفعه من قبل أصحاب الأعمال والشركات، ونسبة معقولة من العامل تخصص للمساهمة مع جهة العمل ـ للسنة الأولى على الأقل ـ والتي تساعد في تشغيل عدد إضافي من الباحثين عن عمل، ندفع لها نصف الحد الأدنى للأجور، وكذلك نمنح بعض من يترك العمل لظروف قاهرة لمدة ستة أشهر منحة من هذا الاشتراك، والذي يمكن أن يتطور فيما بعد إلى منحة بطالة، لها نظمها وشروطها التي لا تجعل من الجميع يسعون للحصول عليها.

تاسعًا: التأكيد على أن مسئولية مواجهة هذه الظاهرة والحد منها مسئولية كل الجهات المسئولة، وبالتالي يجب توجيه الجميع لإعطائها الأولوية في كل ما يقدم من مشروعات، وأن تخصص الموازنات الكافية لإعادة التأهيل والتدريب وإدارة التشغيل.

عاشرًا: بدون مبالغة، وبتجرد، إن إدارة القوى العاملة لكي تستطيع تنفيذ هذه الأساليب للحد من مشكلة البطالة ـ تحتاج إلى إدارة معدة إعدادًا جيدًا من حيث الأفراد بأن يتم شحنهم بالإيمان بأن هذا العمل عمل وطني لابد من التفاني في أدائه كواجب قبل أن يكون وظيفة استرزاقية،

إضافة إلى ضرورة إدخال الميكنة وإنشاء مركز معلومات على أحدث طراز.

وفي الختام رأيت أن أشير إلى آخر ملاحظاتي بشكل مميز، وهو الحصر الإحصائي للقوى العاملة الذي يتم في معظم الدول كل ثلاث أو خمس سنوات، والقانون الليبي ينص على إجرائه كل ثلاث سنوات، ونحن أخطأنا خطأ كبيراً بدمجه مع الإحصاء العام للسكان؛ لأنه بالتالي ضاعت نتائجه الفنية التي كان ممكن أن تساعد في حصر فعلي للباحثين، ليقارن بما هو مسجل، كما أنه يساعد على وضع مؤشرات أمام المخططين للقوى العاملة، وبالتالي أرى ضرورة القيام في أسرع وأقرب وقت ممكن.

والله يوفق كل من يخلص في أداء هذا الواجب الوطني

مشكلة الشباب والبطالة في دول المغرب العربي

لقد حظي مفهوم الشباب باهتمام العديد من علماء النفس والاجتماع، وتعددت محاولات وجهود المشتغلين منهم مع الشباب لتحديد ماهية الشباب، لكن المفهوم تباين فيما بين هذه الرؤى وَفْقًا للجانب الذي ينظر منه الباحث إلى هذه الفئة، فمنهم من يعرف الشباب وَفْقَ المعيار الزمني «السن»، ومنهم من يتناوله من خلال الخصائص والحاجات، وكذلك نجد من يحدد مفهوم الشباب في ضوء البلوغ الجنسي والنمو الجسمي، ومع

ذلك يبقى المفهوم الذي يلقى قبولاً هو أن الشباب: مرحلة يكون فيها الفرد أو الإنسان قادرًا ومستعدًّا لتقبل القيم والمعتقدات الجديدة، حيث أصبحت لهم مطالب قد لا تتصل بإشباع حاجات أساسية.. ولكنها تتصل بالتأكيد بإشباع حاجات اجتماعية محلية، يتطلب إشباعها عادة إعادة صياغة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بكامله.

وتشيع في المجتمع مجموعة من المسميات ناتجة في حقيقتها من الأساليب الدعائية التي تندرج تحت عناوين الندوات وفوق المنصات وبرعاية الأرصفة وإشارات المرور، وأحيانًا تجدها في رسالة على هاتفك الجوال مثل: «الشباب هم عماد الأمة»، و«هم نصف الحاضر وكل المستقبل»، و«هم من يعول عليهم المجتمع».

ومع ذلك فإننا ننظر إلى الشباب على أنهم يمثلون مشكلة مع أن الحقيقة تقتضي أن الشباب هم الحل وليسوا المشكلة، وبنظرة متأنية لمتطلباتهم نجد أنهم في حاجة إلى تأهيل مهني وتوجيه نفسي فقط، فهم في حاجة إلى عنابر للتدريب والتصنيع، ومعسكرات لإقامة ورش التعليم الصناعي والحرفي، ومصحات لمعالجة الغزو الفكري الغربي المستورد، والذي يذهب بهم إلى التفسخ والانحلال، وهم أيضًا بحاجة إلى منابر نور وهداية إلى طريق الحياة الإسلامية الوسطية التي تبعدهم عن دهاليز التطرف والانحراف.

وأبسط شيء نوفره للشباب هو الرعاية والتعليم والتربية والاحتواء المخلص النبيل؛ لكي يستطيعوا النهوض بالمجتمع والإسهام في حل قضاياه كافة.. والشباب هم الحل لمشكلة الاقتصاد، وهم الحل في تسيير الخدمات العامة، وهم الوسيلة والأداة الفعالة في القضاء على الفساد الإداري والمالي

والأخلاقي، فالشباب هم الوسيلة للوصول إلى غاية ننشدها في تقدم بلادنا ورخائها. فالشباب ليسوا ذخيرة المجتمع وتقدمه فحسب، بل لا يمكن لمجتمع أن يرقى ويتقدم ويتجدد عطاؤه ونماؤه دون الشباب، وهم في حاجة إلى تمكينهم في العديد من الوظائف.

فالسياسة الرشيدة تجاه الشباب هي توفير برامج تمنحهم فرصة التمويل الاقتصادي طويلة الأجل دون قيد أو شرط، وتحت رعاية ومراقبة جهوية محلية، وليس وَفْقَ روتين إداري محكم الإغلاق.

ومن هذا المنطلق لا أنصح بأن نتعامل مع الشباب من خلال سياسة الاسترضاء كتوفير المركوب والزواج الجماعي وشهادات تخصيص المساكن، بل الصحيح هو أن نتعامل مع الشباب وَفْقَ سياسة الترشيد، وإفساح المجال وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع، من أجل أن تتوفر له وبجهده، وبما يقدم له من تسهيلات ورعاية- سبل الحياة الكريمة، والمشاركة الفعالة في دفع عجلة التقدم إلى الأمام.

ومن جهة أخرى، فإن التخطيط التعليمي والتدريبي إذا لم يضع في أولويات مستهدفاته توفيرَ متطلبات سوق العمل من عناصر بشرية شابة مؤهلة فسيظل تخطيطًا يشوبه عيب كبير؛ لأنه لا يخدم المصلحة العليا لأية دولة، حيث تتم مصلحة دولة ما بتمكين شبابها من الحصول على حقهم في العمل الكريم داخل مجتمعه.

فلابد من أن يعاد تخطيط القوى العاملة بحيث يتم ربطه بتخطيط التعليم والتدريب من ناحية، وبالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى، وبذلك يصبح الهدف الرئيسي لتخطيط القوى العاملة هو: وضع

استراتيجية متكاملة لتنميتها، بحيث تتمشى مع الخطوط العريضة لأهداف التنمية الشاملة، وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لتدارك العجز والفائض في القوى العاملة، وتوجيه كوامن هذه الطاقات إلى ما ينفع بلادنا. فالمستوى الذي يسير فيه أي اقتصاد بكفاءة وفعالية يعكس إلى حد كبير كفاءة القوى العاملة فيه، وهذا بدوره يتوقف على نوعية التحضير المسبق للقوى العاملة؛ ولذلك فإن اختلال التوازن بين العرض والطلب هو نتيجة طبيعية للترابط الخاطئ بين: المؤسسات التعليمية والتدريبية من ناحية، وحاجات الاقتصاد من المهارات والكفاءات من ناحية أخرى، وتباعد الهوة بين الاثنين يؤدي إلى استثمار بشري خاطئ، خاصة إذا كان ما هو معروض أكبر مما هو مطلوب من القوى العاملة. . وهذا الاختلال ينجم عنه عرض أكبر من الطلب وقلة في المعروض، فتبرز ظاهرة «البطالة»، أو الباحثين عن العمل.

وبصفة عامة، فإن مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تحظى باهتمام المسئولين في معظم دول العالم عامة، وذلك يعود للنتائج السلبية التي تتركها هذه المشكلة على شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على السواء.

ولعل من أهم سمات البطالة في دول المغرب العربي خاصة، والوطن العربي عامة أنها بطالة ذات سمة شبابية، ويرجع ذلك إلى أنه يغلب على مجتمعاتنا العربية سمة المجتمعات الشابة، حيث يزيد عدد سكان المغرب العربي عن النصف أو الأكثر قليلاً من الشباب، حيث يبلغ عدد السكان حسب موقع السكان العالمي الإحصائي اليومي في 1/ 10/ 2009 في دول

المغـــرب العربـــي : موريتانيـــا والمغـــرب والجزائـــر وتـــونس وليبيـــا ـ «85.502.604» نسمة منهم حوالي 58٪ أو أكثر من الشباب .

وفي محاولة لتسليط الضوء على حجـم البطالـة في دول المغـرب العربـي نقدم بإيجاز أحـدث البيانـات العالميـة حـول هـذه المـشكلة في دول المغـرب العربي :

ففـي موريتانيـا بلغـت نـسبة البطالـة 32.5٪ حـسب وكالـة الأنبـاء الموريتانيـة في 22 أبريـل 2009، وتـسعى الحكومـة إلى تخفيـضها إلى 25٪ بحلول بداية عام 2010م .

أما المملكة المغربية فيعتمد سوق التشغيل فيهـا علـى النـشاط الفلاحـي بصورة كبيرة، وفى أحدث تقارير منظمة العمل الدولية تـشير إلى أن نـسبة البطالة في المغـرب تـصل إلى 9.9٪ ، وتظهـر الدراسـات أن البطالـة تـزداد حدتها في الأرياف أكثر منها في المدن التي تبرز فيها مشكلة بطالة أصـحا ب المؤهلات العليا .

فيما تبلغ نسبة البطالة في دولة الجزائر حوالي 23٪ ، ويلاحـظ أن نـسبة 60٪ من العاطلين من الشباب، وَوَفْقَ دراسة أجريـت علـى مجموعـة مـن الشباب تتراوح أعمارهم من 18 إلى 35 عامًـا كـان أكثـر مـن 50٪ مـنهم يفكرون في الهجرة خارج الجزائر بسبب مشكلة العمل .

وفي تونس تمثل البطالـة مـا نـسبته 14٪ ، ويلاحـظ أيـضًا أن 55٪ مـن طالبي العمل فيها من الشباب الحاصلين على مؤهل جامعي ومتوسط .

كما يقدر معدل البطالة بين أفراد قوة العمل الليبية بحوالي 20.74٪، وتتركز نسبة ارتفاعها بين الذكور عن الإناث، حيث تزداد عند الذكور إلى 22٪ وتنخفض عند الإناث إلى 12٪.

ورغم اختلاف معدلات البطالة بين هذه الدول فإن لها أسبابًا مشتركة من أهمها: ارتفاع معدلات النمو السكاني، والركود الاقتصادي، وارتفاع الزيادة في مخرجات التعليم وعدم توافقها مع سوق العمل، علاوة على الفساد الإداري والمالي وسوء توزيع ثروة المجتمع.. وغيرها.

وبتشخيص واقع العلاقة بين العرض والطلب على القوى العاملة منذ منتصف الثمانينيات يتضح أن هناك فائضًا في عروض العمل في بعض التخصصات، ويمكن إرجاع وجود مثل هذا الفائض إلى غياب التخطيط بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، ويبدو أن هذه المشكلة أصبح حلها ضرورة ملحة في الوقت الحاضر.

وترجع ظاهرة الباحثين عن العمل في الاقتصاد المغاربي إلى بعض العوامل منها:

- تراجع الأداء الاقتصادي، وعدم وجود استراتيجية تكاملية مغاربية ذات توجه اقتصادي واضح، مما جعله اقتصاداً متقلبًا غير مستقر، مما ترتب عليه عدم تمكن المختصين من رسم سياسات سوق العمل واحتياجاتها من خلال نظرة تكاملية مغاربية أو حتى قطرية ذات بُعد مغاربي.
- انخفاض الإنفاق الاستثماري في بعض المناطق أدى إلى زيادة عدد الباحثين عن العمل بها.

ـ سوء الإدارة وانعدام التنسيق وغياب التخطيط الذي يستهدف التقليل من التباين بين حاجات السوق ومخرجات التعليم والتدريب.

ومن هنا برزت ظاهرة الهجرة بين الشباب في دول المغرب العربي حتى إن ليبيا التي كان شبابها بالأمس القريب لا يعرفون التفكير في الهجرة لسبب العمل بدأت أفواج من الشباب الليبيي تهاجر للعمل، كما أن التقارير العالمية والعربية والوطنية في دول المغرب العربي تشير إلى أن عدد الشباب الداخل إلى سوق العمل في تزايد مستمر كل عام، ويقدر عدد الشباب الذين يصلون إلى سن العمل في دول المغرب العربي كل عام إلى 2 مليون شاب، وهذا ما يوجب على الحكومات المغربية أن تخططه مع القطاع الخاص والعام لاستيعاب هذه الأعداد، وهنا يبرز السؤال: هل يتحمل سوق العمل المغاربي ذلك أم يتبنى سياسة تشغيل القوة العاملة على نظرة تكاملية بين دول المغرب العربي من جهة، والدول العربية الأخرى من جهة أخرى كحل أمثل للمشكلة في الوقت الراهن.

إن الاهتمام بمشاكل الشباب لم يعد مجرد التزام وطني تتقيد به كل حكومة عربية على حدة في نطاق سياساتها وبرامجها، وإنما أصبح هذا الالتزام ينسحب إلى المجتمع الدولي بأكمله، بحيث أصبح الاهتمام بمشاكل الشباب التزامًا دوليًّا. بلوره وأكد عليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في (كوبنهاجن عام 1995م).

من هنا ينبغي التشديد على ضرورة مشاركة الشباب وتشجيعهم وتسهيل مهمة مشاركتهم في جميع نواحي الحياة وعدم تهميشهم أو تحجيم دورهم ومكانتهم، ومن ثم يتوجب العمل على إشراكهم في وضع

السياسات الخاصة بهم، وكذلك المشاركة في تنفيذها. وهذا بدون شك يحتاج إلى مجتمع ديمقراطي حر تتحقق فيه العدالة الاجتماعية والمساواة وإطلاق عنان الحريات الأساسية المتعارف عليها دوليًّا وإنسانيًّا.

وتفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والعضوية للفرد على السواء، وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، إضافة إلى أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي.

وبهذا تنعكس البطالة التي يعانيها الشباب ـ بلا شك ـ على سلوكهم، بل إنها تلقي بظلالها على المجتمع الذي يعيشون فيه، فبدأت تظهر في مجتمعنا صورة متكاملة لأوضاع شاذة في شكل تعاطي المخدرات والسرقة والاغتصاب والإحساس بالظلم الاجتماعي وما تولد عنه من قلة الانتماء والعنف وارتكاب الأعمال الإرهابية والتخريبية، وفئة أخرى عن طريق الكبت الذي تدفنه بداخلها تتحول بمرور الوقت إلى أشخاص محبطين ومدمرين نفسيًّا وعضويًّا.

وما الجرائم التي نطالعها يوميًّا على صفحات الحوادث من اغتصاب وسرقة وقتل وعنف، إلا أصدق ترجمة وأدل دليل لحالة التخبط ومثال للواقع المتردي لشباب عاجز عن نيل أبسط حقوقه، فشباب يمتلك الطاقة والطموح ولا يجد المنفذ الطبيعي لتوجيهها تكون هذه هي النتيجة الحتمية والمنطقية، وقبل أن يبادر المجتمع بسؤال نفسه: لماذا انتشرت هذه الجوانب

السلبية؟ بادر بحكم الإدانة دون أن يبحث وينقب في جذور المشكلة الأصلية، والتي هي البطالة وقلة فرص العمل المتاحة أمام الشباب، فأضحت الحكومات هي الحكم والفيصل، وأضحى الشباب مصلوبًا بين سندان الاتهام ومطرقة البطالة.

وهناك نماذج مشرفة خرجت لمحاربة البطالة وبحثًا عن سبيل لمواجهة البطالة، فأطلق الداعية الإسلامي عمرو خالد حملة لمحاربة البطالة العربية والعمل على إيجاد فرص عمل لنحو 16 مليون عاطل في الوطن العربي. وأشار الداعية عمرو خالد في موقعه على شبكة الإنترنت إلى أن كثيرًا من الإحصائيات العالمية تقول: إن معظم الوظائف في الدول المتقدمة (ما يزيد عن 80 ٪) موجودة في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بينما إجمالي المشروعات الصغيرة في الوطن العربي حوالي 700 ألف منشأة فقط. وأوضح الداعية الشاب أنه يريد أن يحول قضية محاربة البطالة إلى مشروع قومي كبير يلتف حوله الناس مثل مشروع السد العالي.

وأكد عمرو خالد في إحدى حلقات برنامج (صناع الحياة) التي ركزت على مكافحة البطالة أن هذه المشكلة ستولد مصائب رهيبة مترتبة على بعضها توصل لأمراض نفسية أو للإدمان والجرائم، وأن الكارثة قد تصل إلى حد ضعف الانتماء للبلد وكراهية المجتمع لينتهي الأمر بالعنف والإرهاب؛ لأن هذا الشاب العاطل منهار وكاره للمجتمع، مؤكدًا على أن أهم تداعيات البطالة تأخر سن الزواج وانتشار الزنا والزواج العرفي.

وهناك سؤال ما زال يبحث عن إجابة: الهجرة أو السفر إلى الخارج، هل هي المشكلة أم الحل؟!

ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلمًا يراود أذهان الكثير من الشباب، في دول المغرب العربي وتقول الإحصائيات: إنه خلال الـ15 سنة الماضية تزايد عدد من يعبرون الحدود سعيًا وراء حياة أفضل بشكل مستمر، ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين هناك فرد واحد من كل خمسة وثلاثين شخصًا حول العالم يعيش كمهاجر، وإننا إذا جمعنا كل المهاجرين في مكان واحد فإنهم سيكونون دولة هي الخامسة على مستوى العالم من حيث تعداد السكان. ويلخصه العالم الديموجرافي الفرنسي الكبير "ألفريد صوفي" في إشكالية الهجرة فقال: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

وتعد هجرة الكفاءات العربية المغاربية جانبًا آخر مظلمًا للبطالة! فعلى الرغم من أن دول المغرب العربي تعتبر من الدول النامية علميًا واجتماعيًا واقتصاديًا، لكنها لم تكن كذلك في الماضي، فالتاريخ يشهد لها بأنها طالما قادت العالم، وكان أبناؤها أعلامًا في العلوم والفنون والحضارة.

والناظر المتفحص في سجلات التاريخ يجد أدلة صارخة على أن المغرب العربي لديه مواهب ممتازة، والتي إذا ما أتيحت لها الفرصة، فإنها ستحقق إنجازات باهرة يشهد لها الجميع، وما التأخر الذي تعانيه هذه الأمة الآن إلا بسبب عدم وجود البيئة الصالحة للكشف عن هذه الكنوز وصقلها. وأكبر دليل على ذلك هو استقطاب الدول الغربية للعديد من صفوة الكفاءات المغاربية وتقديم كافة المغريات وسبل الرعاية لهم، ويبقى المغرب العربي بل الوطن العربي محرومًا من التطوير والإبداع، ولعل هذا

من أخطر الأسلحة التي يستخدمها الغرب في مواجهة عمليات التنمية في الوطن العربي.

إن مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه وطننا العربي المغاربي؛ نظراً لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الأمة عنصراً مهمًّا من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية، سواء من خلال عدم الاستفادة منهم وتهميشهم أو من خلال هجرتهم إلى الخارج.

أما اجتماعيًّا فإن البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاغتصاب والانتحار .. إلخ، وأمنيًّا تؤدي إلى انتشار ظاهرة الإرهاب الذي يجد في أبنائنا العاطلين عن العمل ملاذًا؛ حيث يستغل نقمتهم على حكوماتهم من أجل خدمة أغراضه وأهدافه الإرهابية.

مما سبق نجد أن مشكلة البطالة تحتاج منا إلى وعي كاف بخطورتها لإيجاد الحلول الكفيلة للحد منها بين شبابنا لأن القضاء عليها نهائيًّا يعتبر ضربًا من المستحيل.

الحوار الاجتماعي

الحوار: عملية اجتماعية لها قواعد وأساليب يجب أن يحترمها ويتقيد بها المتحاورون؛ كي لا يتحول حوارهم إلى حوار «الطرشان»، وهذه

العبارة الرمزية تعني أن المتحاورين لا يستمع بعضهم إلى بعض بعقل وروية، وهنا أطلق على تحاورهم «حوار الطرشان».

الحوار يتعلمه الكائن الحي منذ ولادته، وأقول: الكائن الحي؛ لأن الحيوانات تتحاور، وإن كان لها أسلوب حوار مختلف عنا نحن البشر، لذلك فإن الإنسان اجتماعي بطبعه، ومنذ بداية تعلم الطفل الكلام يفترض أنه في بداية سلم الحوار، وهنا علينا أن نقف قليلا؛ لأن هذه الفترة الزمنية مهمة جدا في تلقين الطفل قواعد الحوار الصحيح.

فإذا كنا لا نمنح الطفل فرصة للحديث ونستمع إلى ما يقول، فسيتعلم بالتنشئة عدم الاستماع للآخرين عند محاورتهم له. فمهم جدا أن نعلِّم أطفالنا أساليب الحديث والحوار، كيف يستمع إلينا جيدا! وكيف نستمع إليه ونحترم كلامه ونصحح له بأسلوب هادئ وحضاري.

أولياء الأمور اليوم يتركون أولادهم إلى شاشة (التليفزيون)، وترى الأطفال يجلسون مشدوهين نحو الشاشة، وهم لا يعلمون أنهم دخلوا بفعل توجيه والدهم ووالدتهم إلى خانة تعلم التلقي من طرف واحد؛ لأنهم لا يستطيعون أن يحاوروا (التليفزيون)، ويكتمل الشكل إذا تحول الأطفال بعد فترة المشاهدة إلى القيام بوتجباتهم المدرسية، وهنا ترسخ قاعدة التلقي من طرف واحد دون منح الطفل أية فرصة للمشاركة برأيه، حتى وإن كان خطأ فيما يتعلمه، ونحن في إطار الأسرة، فقدت الأسرة العربية عنصر الأسرة الكبيرة وترابطها ووجود الأجداد والأعمام، وبتواجدهم يكثر الحديث والحوار معهم ومع أبنائهم، وأصبحت الأسرة الكبيرة الجيد منها

من يجتمع يوم الجمعة، أما البقية فكل منهم شغلته هموم الدنيا، ففقدنا التواصل وصلة الرحم التي نص عليها ديننا الحنيف.

أصبحت الأسرة الصغيرة (المشغول طرفاها الأساسيان الأب والأم بالعمل وتوفير احتياجات الحياة المختلفة) لا تتحاور مع بعضها البعض، أو مع أبنائهم! لذا علينا أن نخصص على الأقل ساعة واحدة في اليوم، نجتمع مع بعضنا البعض في أي وقت، كل الأسرة، ونحاور أطفالنا الصغار فيما فعلوه في هذا اليوم، ونستمع لآرائهم ونوجههم التوجه الصحيح الذي يشرح لهم بأسلوب يمكنهم من تبني التوجه الصحيح بعد ذلك، وكأنهم هم الذين قرروه وليس مفروضا عليهم.

وإذا انتقلنا إلى المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، وللأسف حتى في جامعاتنا، ما زال الأسلوب السائد هو أسلوب الأستاذ يتحدث ويقدم البيانات والدروس، والطالب يتلقى، وكان من الممكن أن يشارك الطلبة في الحديث فقط عندما يتوجه الأستاذ بالسؤال، وعلى الطالب الذي يؤذن له بالوقوف أن يقدم الإجابة، وهذا ليس حوارا، وليس تعلما للحوار، صحيح هو جزء من العملية التعليمية، ولكنه لا يعلم الحوار بالشكل المطلوب، إن التوجيه الصحيح هو أن يخصص أساتذتنا، وكذلك مداسنا في مراحل التعليم الأساسية، جزءاً من الحصة الدراسية للحوار مع الطلبة في أية قضية اجتماعية كانت، قضية ذات علاقة بموضوع الدرس أو لها علاقة بما يدور في المجتمع؛ لأنه من المهم جدا أن نعلم التلاميذ كيفية الاستماع إلى زملائهم عندما يتحدثون، أما أساتذتهم فمعروف أنهم يستمعون إليهم كما يستمعون إلى أولياء أمورهم في البيت، ولعل فن

الاستماع وآدابه بعدم مقاطعة المتحدث لا يعرفونه، ولم يتعوَّدوا عليه في مجتمعاتنا إلا القليل.

إذن، فإن تعلم النشء لعملية الحوار الصحي المبني على قواعد موضوعية صادقة، يفترض فينا نحن العرب المسلمين أن نكون قد تعلمناها من سيرة نبينا ومعلمنا محمد (ﷺ)، التي ما فتئت جزئية من سيرته النبيلة إلا وعلمنا فيها آداب الحوار مع الأسرة والأطفال ومع الناس جميعا؛ فتعلُّم قواعد الحوار السليمة هي المدخل الأساسي للعملية الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات، وإهمال ذلك يجعل من أفراد المجتمع في الاجتماعات التي يفترض أن يكون فيها الحوار مشتركًا، نجد أغلبهم مستمعين متلقين فقط، لا يحاورون إلا عندما يطلب رئيس الجلسة ذلك.

الحوار مهم وضروري، وقواعده احترام التحدث وعدم مقاطعته، والإيمان بأن الرأي المخالف هو رأي إنسان آخر له حق في التعبير عن رأيه مثلنا، فيجب علينا احترام ذلك.

وإذا كان الحوار يخص مشكلة معينة بين أطراف عدة، فتوجد قاعدة المواءمة بين الآراء والمقترحات للوصول إلى رأي ناتج عن عملية الحوار الصحي، ليتحقق الحد الأدنى المقبول لكافة رغبات المحاورين.

وفي إدارة العمل في العالم ظهر في القرن العشرين ما يسمى بالحوار الاجتماعي، وهو شكل أساسي وقاعدة مهمة تنص عليها تشريعات العمل الوطنية في معظم الدول، قياسا على ما نصت عليه المواثيق الدولية للعمل بشأن إلزامية تنظيم الحوار الاجتماعي لأطراف الإنتاج الثلاثة:

الحكومة، وأصحاب الأعمال، والعمال. وأصبح الحوار الاجتماعي حقًّا من الحقوق العمالية، مثله مثل حرية التنظيم النقابي وحرية الإضراب وغيرها من الحقوق العمالية، ونجد أن الحوار الاجتماعي في مجال علاقات العمل ظهر حلا مهما وجوهريا لكل المشاكل التي قد تؤدي إلى المظاهرات العمالية أو الإضرابات، باعتباره مرحلة مهمة يتحاور فيها أصحاب الشأن، لعلهم يجدون الحلول المناسبة قبل تفاقم المشكلة والدخول في الإضرابات التي غالبا ما يكون لها جوانب سلبية على سير دولاب العمل والإنتاج.

وقد نظمت العديد من الدول عملية الحوار الاجتماعي في العمل حيث أنشأت له مجالس يلتقي فيها: شركاء الإنتاج من أصحاب الأعمال، والعمال بتنظيماتهم المختلفة، والحكومة باعتبارها المسئولة عن إدارة العمل داخل المجتمع.

ونصت بعض التشريعات على أن يكون الحوار سنويًّا، وأخرى نصت أن يكون نصف أو ربع سنوي، والبعض الآخر ينظم الحوار عند الحاجة إليه، وفى بعض الدول تنشأ أمانة سر خاصة بالإشراف على تنظيم جلسات الحوار، ويكون لها مقر دائم يتم من خلاله جلسات الحوار، والتي غالبا ما تكون من الوزارة المختصة بشأن العمل واتحاد نقابات العمال واتحادات أصحاب الأعمال.

وخلاصة القول: ومن خلال هذا السرد يتضح لنا أهمية الحوار الاجتماعي داخل الأسرة، والمؤسسات الاجتماعية، وفى كافة مؤسسات العمل، وفي كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإننا نحذر

من عدم تنشئة الجيل الجديد على الحوار، وألا يلتزم الجميع في المجتمع بقواعد الحوار واحترام الآراء، والالتزام الأخلاقي في الردود والتعليقات على آراء المحاورين الآخرين؛ لأن ما نشهده للأسف الشديد على صفحات الإنترنت من بعض المداخلات بالعديد من المواقع تسيء إلى قواعد الحوار الاجتماعي الهادف البناء.

الأمن الاجتماعي

لاشك أن الشعور بالطمأنينة غاية كل إنسان، وهي عادة أصيلة في النفس حيث يحاول كل فرد الابتعاد عن مواطن التهديد والخطر، ويعمل على الاحتماء بالجهات التي تبعد عنه أخطار الطبيعة الجارفة أو تهديد الحيوان المفترس.

والشعور بالطمأنينة يرتبط ببدء الخليقة وفجر تاريخ البشرية، ومن هنا وسوس الشيطان لأبينا آدم: M . . . l n m o p q r Ls (طه: 120)، إذن هو الاطمئنان على النفس والملك، وعندما يصل الإنسان إلى درجة الاطمئنان، فقد وصل إلى الرفاهية.

وتزداد قيمة الشعور بالطمأنينة في المجتمعات المحلية، لما لوحظ في الأوقات الأخيرة من دوام التطور في كافة المجالات، سواء السياسة الاجتماعية أو الاقتصادية، وقد صاحب هذا التطور تقلبًا في الأوضاع المستقرة، وبالتالي اختلف تعريف الأفراد للتهديد أو عدم الشعور بالاستقرار.

والشعور بالطمأنينة في المجتمع هو ما يطلق عليه: الأمن الاجتماعي، على وجه أدق. فالأمن الاجتماعي هو: شعور الإنسان في المجتمع بالطمأنينة والحماية بالنسبة للأخطار الاجتماعية التي قد يتعرض لها.

والأمن الاجتماعي بهذا المفهوم هو الهدف الذي تصبو كافة الدول إلى تحقيقه، فالهدف واحد، ولكن تتغير الوسائل والأساليب التي تستخدمها كل دولة في سبيل الوصول إليه.

ومن أهم الأساليب والسبل التي تلعب دوراً مهمًا في تنفيذ الأمن الاجتماعي البرامج التي اعتمدتها الدول في مجال التأمينات الاجتماعية كبرامج حماية للأفراد والأسرة عند حدوث عوادي الدهر كالعجز أو عدم القدرة على الكسب، وقد تطورت هذه البرامج بصورة ملموسة خلال الفترة الزمنية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى اتصفت بالشمولية والاهتمام بتوفير مظلة اجتماعية لحماية كافة أفراد المجتمع من مخاطر الحياة الاجتماعية والمهنية والصحية.

وبرز بالتالي الضمان الاجتماعي، كأداة مهمة وفاعلة لدى شتى المجتمعات، لتلعب بعد ذلك مؤسساته وصناديقه دوراً بارزاً وأساسيًّا في توفير الأمن الاجتماعي والحماية الاجتماعية للأفراد والأسر.

ومن الجدير بالذكر أن شمولية الضمان الاجتماعي ومظلته الكبيرة التي تمتد إلى كافة أفراد المجتمع ـ توجد أصولها حقيقة في شريعتنا الإسلامية التي قدمت للبشرية أسمى وأرفع أشكال التكافل والتكامل الاجتماعي، لما فيها من تراحم بين أفراد المجتمع، وإلزام للأغنياء بصرف حقوق الفقراء في أموالهم، وقد أوضحتُ في بحث موسع حول «الضمان الاجتماعي في

الإسلام» أن الأساس الذي بُنيتْ عليه فكرة الضمان الاجتماعي وشموليته من خلال التكافل بين الأجيالَ هي فكرة مقتبسة من تعاليمنا الإسلامية.

وحتمًا فإن برامج الضمان الاجتماعي سوف تتأثر وتؤثر فيما يجري داخل المجتمع من عوامل اقتصادية وسياسية، خاصة خلال عشر السنوات الأخيرة ومرورًا بالأزمات الاقتصادية التي تعرض لها العالم على فترات متعاقبة، ونحن نعيش الآن إحداها، هذه الأزمات والتطورات الاقتصادية أثرت في مجال الضمان الاجتماعي تأثيرًا مباشرًا، وفي بعضها تأثيرا غير مباشر، وَفْقًا لاختلاف سياستها ونظرتها إلى نظام الضمان الاجتماعي ومفهومه.

وقد تم التركيز في معظم الدول التي اهتمت بالضمان الاجتماعي كأساس لتوفير الأمن الاجتماعي لمواطنيها ـ على اعتماد نظام الشمولية في البرامج؛ بهدف إشراك كافة الفاعلين، والذي من شأنه أن يكفل في الوقت نفسه بناء شبكة ضمان اجتماعي فاعلة لتحقيق إنجازات تنموية مدعومة بحقوق دستورية تضمن المساواة والعدالة لكافة فئات المجتمع.

وبالإمكان تحديد مجموعة من المراحل يتم من خلالها تنفيذ سياسات اجتماعية واضحة وجلية تستهدف الأمن الاجتماعي للمواطنين:

المرحلة الأولى: الأخذ بالاعتبار كافة نتائج وتوصيات البحوث والدراسات التي تقوم بها مراكز الدراسات والبحوث بالجامعات والمعاهد المتخصصة، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني لمعالجة القضايا والظواهر الاجتماعية، ومن الأهمية بمكان خلق قاعدة حوارية هادفة هادئة بين كافة أطياف المجتمع من أجل مناقشة هذه النتائج والتوصيات والمشاركة الفاعلة لوضع برامج تنفيذية لها.

المرحلة الثانية: تحديد القضايا الأساسية التي تمس الأمن الاجتماعي للمواطنين بشكل مباشر ومنظم حسب الأولويات والضروريات لكل مجتمع.

المرحلة الثالثة: تحديد الغايات والأهداف، والتعرُّف على مقاربات بديلة، مما يتطلب توفير مستويات عُليا من الشفافية والجودة في صياغة السياسات الاجتماعية، ويجب أن يظهر ذلك جليًّا عندما تقوم وسائل الإعلام بالنقل المباشر لكل جلسات الاجتماعات ذات العلاقة بالأمن الاجتماعي للمواطنين.

المرحلة الرابعة: اختيار البدائل والتدرج في برمجتها للتنفيذ، من أجل بلوغ شمولية نظام الأمن الاجتماعي، بحيث يتحول إلى نظام اجتماعي يقدم الرعاية الشاملة للمواطن، ونقصد بالشمول هنا أن البرامج والاستفادة منها تعتبر حقًا وشرطًا للمواطنة وليست منحة أو إحسانًا.

المرحلة الخامسة: وضع القضايا كاملة بكافة بياناتها على الأجندة العامة في خطة الدولة التنموية؛ من أجل البدء بالتنفيذ، مع مراعاة توفير الموازنات والكوادر الفنية اللازمة للعملية التنفيذية.

وعبر تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال مثل كندا والسويد، فقد أدى ذلك إلى إنشاء نظام لدولة الرعاية الناضجة التي تزود مواطنيها بشبكة الأمان الاجتماعي التي ظلت الحكومات- وما زالت- تسعى إلى إقامتها، ثم اصطدمت بمشاكل الأزمات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي للسوق العالمي، ولكنها مازالت تحاول تأمين العدل والكفاية المالية وضروريات الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع.

وتظل المرحلة الأخيرة مهمة ومستمرة، وهي التقييم المستمر لبرامج السياسات الاجتماعية المتعلقة بالأمن الاجتماعي ومحاسبة ومتابعة ومراقبة ومساءلة القائمين على تنفيذها بصورة مستمرة ودورية.

العاطفة الأبوية

في خطبة موفقة للأستاذ الدكتور سعد بن عبد الله الحميد بدأها بالحمد لله العلي الحليم الغفور الرحيم الذي أظهر خلق الإنسان من سلالة من طين، ثم جعله نطفة في قرار مكين، ثم خلق النطفة علقة ثم خلق العلقة مضغة، ثم خلق المضغة عظامًا ثم كسا العظام لحمًا، ثم أنشأه خلقًا آخر فتبارك الله سبحانه أحسن الخالقين.

سبحان من شملت قدرته كل مقدور وجرت مشيئته في كل خلق بتصريف الأمور، وتفرد بملكوت السماوات والأرض يخلق ما يشاء، فيهب لمن يشاء إناثًا ويهب لمن يشاء الذكور. سبحانه تعالى ولا إله إلا الله، الواحد الأحد، لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وخيرته في خلقه وحبيبه، أرسله الله رحمة للعالمين، هدي به من الضلالة، وعلّم به بعد الجهالة، وفتح برسالته أعينًا عُميًا، وآذانًا صُمًّا، وقلوب غلفًا، فبلّغ الرسالة وأدّى الأمانة ونصح الأمة وكشف الغمّة حتى وضحت شرائع الأحكام، وظهرت شرائع الإسلام.

إن الفرد منا في هذا المجتمع يبدأ حياته بالعمل الجاد من أجل توفير الحياة الكريمة حيث يستشرف المعرفة من والديه وينمّيها في مدرسته إلى أن تنتهي فترة الإعداد في مراحل التعليم المختلفة، حيث يحرص الآباء على

تعليم أبنائهم التعليمَ الذي يمكِّنهم من بناء أسرهم المستقلة في المستقبل، ويحقق لهم حياة سعيدة كريمة، وإن اختلفت معايير وأساليب التعليم في كل عصر ومكان، وأعني هنا بالتعليم: التعليم الاجتماعي الذي ينطلق من نقل حرفة الآباء قديمًا إلى الأبناء، وتشربهم حرفة أبيهم من خلال معاشرتهم لهم، ثم البَدْء في تقليدهم في أدائها إلى أن يتعلموها بالكامل، وحتى وقتنا هذا الذي تحوَّل هذا الدور إلى مؤسسات التعليم والتدريب المختلفة، ولكننا مازلنا نجد أن الطبيب المشهور يكون أحد أبنائه غالبًا طبيبًا في نفس تخصص أبيه، وهكذا الأمر في المهن والتخصصات الأخرى بشكل نسبي.

والإنسان، بالفطرة، يُولد محبًّا للمعرفة، وحبه للمعرفة والتعلم منطلق من حبه في البقاء، غير أنه دائمًا يرى أن بقاءه سيستمر من خلال ذريته واهتمامه بتربيتهم؛ لكي يعوضوا عنه موته عندما تحين ساعته.

وما زال الآباء قديمًا وحديثًا يهتمون بمقولة: أريد ابنًا ليحمل اسمي ويحافظ على استمرارية نسلي واسم عائلتي من بعدي، وعندما يكبر يساعدني ويعينني على مواجهة متاعب الحياة، ومن الطبيعي والبديهي أنه في وقت الشدة لا أحد أجدر من الأبناء في ثقة الآباء كما يقول الله تعالى:

x w v u t s r q p M

~ } | { z y

وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ۝ (آل عمران الآية: 14).

فقلوب آبائنا مفطورة على محبتنا والشفقة والرحمة علينا، والاهتمام بأمرنا، ولولا ذلك الاهتمام لانقرض النوع الإنساني في الأرض، والآباء يصبرون كثيراً على تربية أبنائهم، ولا عجب أن يصور القرآن العظيم هذه المشاعر الأبوية بقوله: M ! " # $ %...L (الكهف آية: 46).

إن محبة الأبناء مطلوبة بدون شك، والاهتمام بهم وبتعليمهم وتنشئتهم تنشئة صالحة واجب دنيوي وديني مهم جداً؛ ولكن هذه المحبة والعاطفة والرعاية يجب ألا تكون على حساب التجاوز عن أفعالهم المخالفة للدِّين؛ لأن محبتهم لا تقتضي إهمال تربيتهم وغرس المبادئ الإسلامية والأخلاق الحسنة واحترام التقاليد والأعراف الاجتماعية؛ لأن إغفال هذه الشئون بتأثير المحبة والعاطفة المفرطة يؤدي إلى انحرافات لا يحمد عقباها، خاصة إذا تركناهم من باب المحبة يعملون ما يشاءون، ويقضون الأوقات في وسائل الاتصالات غير الهادفة والهدامة، ونبتعد عن الحوار معهم في أمورهم المختلفة حتى البسيطة منها، لا في وجهة نظرنا.

إن الحوار معهم يعطي انعكاسين: **الأول**: أنهم يشعرون بأهميتهم، **والثاني**: أنهم يشبون على تشرُّب مبدأ الحوار والتشاور في أمورهم الحياتية مع الآخرين.

وهنا أحذر كثيراً من الإفراط في محبة الوالدين لأبنائهم؛ لأن مثل هذا الإفراط العاطفي قد يخلق ساتراً يؤدي إلى إيجاد مبررات للأخطاء التي تتراكم، فيزداد تجاوزنا عنها نتيجة لمحبتنا المفرطة لهم، وهذا بدوره يؤدي ـ لا قدر الله ـ إلى خلق شعور بالدلال عند الأبناء: "والدي يحبني ولن

يعاقبني، أو إن والدي عمره ما عاقبني أو مد يده عليَّ" ، ولا أقصد هنا أنه يجب على الآباء أن يضربوا أبناءهم، ولكن العقاب عند الوقوع في الخطأ مهم وأساسي في عملية التربية، وليس العقاب بالضرورة أن يكون بالضرب، فهناك وسائل أخرى ناجعة كالعتاب واللوم، وأحيانا لفت الانتباه إلى غضب الأب أو الأم من هذا الأمر.

وفي أثناء فترة الاستعداد للامتحانات نجد أن معظم أولياء الأمور يخافون على أبنائهم من الرسوب في الامتحانات، ويحرصون على متابعتهم في الإطلاع والمراجعة، وينهونهم عن اللهو واللعب في هذه الأوقات، هذا الاهتمام وهذا التوجه جميل، ولكننا لا نريده في فترة الامتحانات، وفي التعليم فقط، بل نريده في كل مناحي الحياة المختلفة، نريده اهتمامًا مبنيًّا على زرع قيم السلوك الاجتماعي السوي الحضاري في التعامل مع الآخرين في المدرسة والشارع واحترام الكبير.

وأعود هنا للدكتور سعد بن عبد الله الحميد حيث يقول: أيها الإخوة، إننا في هذه الأيام يجب علينا أن نحاسب أنفسنا، ونراجع إيماننا، لننظر هل محبتنا لأولادنا أشد وأعظم من محبتنا لله ولرسوله، إننا إذا كنا نتأثر بمحبتنا لأولادنا ونترك لهم الحبل على الغارب، فلا نأمرهم بطاعة الله ولا ننهاهم عن معصية الله نكون بعملنا هذا قد آثَرْنَا محبة أولادنا على محبة ربنا ومحبة رسولنا (ﷺ) فيما يأمرنا به وينهانا عنه.

فعليك أخي المسلم أن تحاسب نفسك، وأن تراجع إيمانك، ولْتَعْلم بأنك الآن مُقدمٌ على إجازة صيفية يقدم عليها أبناؤك، الذين هم أمانة في عنقك: "كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّته" ، فما الذي قمتَ به تجاه هؤلاء الرعية، عليكَ أخي أن تتقي الله (ﷻ)، وأن تحرص على استثمار

أوقاتهم، فلا تتركهم يذهبون يميناً وشمالاً، ويتسكعون في الطرقات ويتلقفون ما يتلقفون من الأخلاق السيئة من هذا وذاك، إنها أمانة تبرَّأتْ منها الجبالُ وحملتَها أنت أيها المسكين (الإنسان)، إنك كنت ظلومًا جهولاً.

فاللهم اجعل حبَّك أحبَّ إلينا من أنفسنا وأموالنا وأولادنا، وأحب إلينا من الماء البارد على الظمأ، أقول ذلك وأستغفر الله لي ولكم ولسائر المسلمين ـ من كل ذنب إنه هو الغفور الرحيم. انتهى حديث الدكتور سعد ابن عبد الله الحميد.

إننا نستطيع أن نستخلص من ذلك أن المشاعر الأبوية قد تكون أحد الأسباب ـ بعض الأحيان ـ في تفسخ الأسرة وانحراف الأبناء، وأن المبالغة في المحبة والعاطفة وتقديم الأعذار والمبررات للأفعال والتصرفات الخاطئة للأبناء نتاج للعاطفة المفرطة ـ تعتبر غلطة كبيرة، نجد الكثير للأسف من الآباء يقعون فيها في هذه الأيام، وخاصة الأمهات، في مداراتها أخطاء وتصرفات الأبناء أمام والدهم خوفًا من عقابه لهم لو علم بما قاموا به؛ لأنه كثيرًا ما يحاول أي أب أن يجعل الأمور أكثر استقامة وتوازنًا . .

وللأسف الشديد نجد في أيامنا هذه من يشاهد ابنته أو ابنه يحضرون إلى البيت ومعهم ملابس جديدة أو أدوات أو موبايلات أو هدايا لم يحضرها هو لهم ولا أمهم، وبعضهم يحضرون لآبائهم وأمهاتهم الهدايا ولا يسألونهم من أين لكم هذا، هل العَوَز والحاجة والفقر غيَّروا سلوكنا أم المحبة المفرطة، أم أن الآباء والأمهات في زمننا هذا أيضًا محتاجون إلى إعادة تأهيل في أصول التربية.

ولعل من المهم جداً في هذه القضية الإشارة إلى دور وسائل الإعلام المختلفة، وكل من يأخذ على عاتقه جزءاً من برامج توعية المجتمع أن يهتم بذلك في كافة الوسائل التي توصل المعلومة الخيرة إلى أفراد المجتمع، وعليها التركيز والاهتمام بهذا الموضوع المهم؛ لنساعد الآباء في خلق التوازن الرشيد بين خَطَّيِ المحبة والعاطفة الأبوية من ناحية، والتربية الرشيدة من ناحية أخرى.

فهل يستطيع الآباء والمربون أن يراعوا هذه المحبة (الفطرية) ويوجهوها نحو الكمال!

نسأل الله سبحانه أن يوفق كل الآباء والمختصين بشئون التربية للقيام بذلك على أكمل وجه، وأن نرى تحقيق الهدف السامي بإعداد جيل جديد ملتزم يرفع راية: لا إله إلا الله ـ عالية فوق كل الرايات، اللهم بارك في هذا الجيل واحفظه وأرْعَهُ وحقِّق على يديه الرِّفعة والتطور المنشود لمجتمعنا ولهذه الأمة.. وازرع في قلوبنا جميعًا كبارًا وصغارًا الإيمان بك وبمحبتك يا رب العالمين، وسخِّر لنا سبل العيش الكريم واجعل عملنا خالصًا لوجهك الكريم، وارفع مستوى وشأن أمتنا والذود عنها؛ لتكون أمة الحق والخير والعدل والمساواة.. آمين...

الرحمـــة

في مدينة بنغازي بليبيا تقع المدينة الرياضية في وسط شمال المدينة، وفي ملاعبها الجانبية غير المتكاملة منذ زمن بعيد يمارس بعضٌ من الرجال، والأقل كثيراً من النساء المحجبات، رياضة المشي والهرولة بمختلف

الأعمار، ومن بعيد لفت انتباهي يومًا أن أحد الممارسين للرياضة يضع أحجارًا متوسطة الحجم في ممر الرياضيين بشكل خطين متوازيين بينهما مساحة لا تزيد عن 20 سنتيمتر تقريبًا، فتعجبت لهذا العمل، ولما وصلت إليه ونظرت لما يفعله وجدت بين خطي الحجر الذي وضعه طابورين من النمل، واحدٌ يمشي عكس الآخر، وعندما وجدني الرجل أنظر إليه متعجبا، قال لي: هذه روح خفت عليها أن تدهسها أرجل الرياضيين، فوضعت الحجر حماية للنمل وإنذارًا للمشاة.

وبصرف النظر عن مدى نجاح هذه العملية من عدمها في حماية النمل، فإنها جعلتني أفكر طيلة الوقت في قضية "الرحمة والتراحم والرفق بالكائنات الحية" خاصة الضعيفة منها، ووجدتني أتدبر ما أمرنا الله سبحانه وتعالى به من حمايتها والرأفة بها، وكيف كان تصرُّف هذا الرجل النبيل متماشيًا مع أخلاقيات الإنسان المسلم، بواعظ وإيمان ديني صِرْف دون ضوابط قانونية مثل تلك التي سنتها المجتمعات الحديثة للرفق بالحيوان.

ولي رواية أخرى أوردها قصدًا، فقد كنت ذات يوم في إحدى الدول المعروف عنها الحرية واحترام الإنسان والرفق بالحيوان، كنت في سيارة أجرة، كان ذلك عام 1987، ونحن نسير في طريق جانبي داخل إحدى الحدائق العامة، دخلت حمامة كانت تطير منخفضة في (الإريال) الخلفي لراديو الاتصال بالسيارة، ووقعت أرضًا خلف السيارة، فوقف السائق وذهب إلى الحمامة، ونظرت من الزجاج الخلفي أراقبه، فرأيت أن الحمامة قد تحركت وطارت من جديد، فعاد السائق فرحًا وقال لي ما معناه:

ممتاز، إنها طارت؛ لأنها لو أصيبت إصابة بالغة لعطلتك يا سيدي عن مشوارك؛ لأني لابد لي أن أسعفها. فقلت بيني وبين نفسي: الحمد لله.

سبحانه الله! أين نحن من هذا التصرف، البعض منا يضرب إنسانًا بسيارته ويتركه يصارع الموت في الطريق أو الشارع، وحتى الآخرون لا يتشجعون لإنقاذه ونقله للمستشفى؛ لأنهم يُحتجزون في نقطة الشرطة هناك، وإذا مات ذلك المصاب يتحول المنقذ إلى متهم، ويودع الحجز والسجن.

الفارق بين الروايتين أن الأولى نابعة من إحساس ذاتي منطلق من إيمان روحي ديني قوي يتحدى به كل شيء، أعني ذلك الرجل صاحب قصة حماية النمل في بنغازي لا يتردد أبدًا في إنقاذ أي مصاب بالشارع وينقله إلى المستشفى؛ لأن لديه إيمانًا بأن الله تعالى يرعى عملَه النبيل هذا، ولن يتركه.. ويعيش حياته ويتحرك من منطلق أن الله يراه ويتقيه في كل أعماله، فهو يعلم أنه قد يتعرض للسجن والاتهام؛ لكنه يعلم أن كل ما يُبتلى به من جراء عمل الخير فهو في حد ذاته خير؛ لأنه يُعدُّ للحياة السعيدة الثانية، وما الحياة الدنيا إلا مرحلة انتقالية يقدم فيها الخَير ليتحقق له في الحياة الأبدية.

أما سائق سيارة الأجرة السويسري، فهو عمل ذلك من مبدأ إنساني بحت؛ ولكنَّ جزءًا كبيرًا منه نشأ وترعرع من خلال الزمن وشدة تطبيق القوانين وصرامتها حتى غرست هذه المفاهيم بين الأجيال وتوارثتها وأخذت الطابع الإنساني.

هل ماتت الرحمة بين الناس، وبقيت الرحمة بين الإنسان والحيوان، أو بين الحيوانات بعضها لبعض؟! وإذا فقدنا التراحم بين الناس فماذا يبقى؟! يقول رسولنا الكريم (ﷺ): «مَنْ لاَ يَرْحَمِ النَّاسَ لاَ يَرْحَمُهُ اللهُ».

ونحن نعلم أن الرحمة صفة من صفات الله تعالى، قسَّمها مائة قسمٍ، وأودع منها قسمًا واحدًا في الدنيا به يتراحم الخلق، حتى إنه لترفع الدابة حافرها عن وليدها خشية أن تصيبه. وادخر عنده تسعًا وتسعين في الآخرة.. ويدل على عظمة رحمته قوله تعالى (ﷻ) في سورة الأعراف الآية 156: M... L...8 7 6 5 ...، وقوله تعالى في سورة التوبة الآية 71: M

f e d c b a

m l k j i h g

y x w v u t s r q p o n

z { L صدق الله العظيم.

ولو تحدثنا عن الرحمة بين الحيوانات، فسنرى قدرة الله تعالى في خلقه؛ أروي لكم هذه الطرفة التي حدثت في مدينة عمَّان بالأردن، حيث قامت قطة عمرها عام برعاية سبعة كتاكيت ماتت أمهم، وذكرت وكالة "رويترز" أن القطة تعيش في أطراف العاصمة الأردنية، حيث حملت القطة على عاتقها رعاية الكتاكيت الصغار بعد أن قتل كلب الجيران أمهم، وقال صاحب البيت الذي تعيش فيه القطة: إننا كنا خائفين أن تلتهم القطة الكتاكيت الصغيرة، ولكننا جميعًا وجيراننا دُهشنا عندما جمعت القطة الكتاكيت وبدأت ترعاهم، وهى نفسها كانت حاملا وبعد ولادتها أنجبت

ثلاثة قطط صغاراً، وأبعدنا عنها الكتاكيت خوفًا عليهم من غيرة القطة الأم على أبنائها الأصليين، وكانت المفاجأة الثانية أن أصيبت القطة بحالة مرضية وأصبحت لا تتحرك كثيراً من مكانها حتى تدخَّل أحد الأخصائيين البيطريين، والذي كان مهتمًّا بمتابعة احتواء القطة للكتاكيت، وأمر بإعادة الكتاكيت إليها، وفعلا رجعت القطة إلى وضعها الطبيعي، واستمرت في رعاية القطط والكتاكيت معًا.

سبحان الله! هذه هي الرحمة بين الحيوانات، فأين هي من الإنسان في زمننا هذا! لنسأل أنفسنا: هل في قلوبنا رحمة! نعم، والحمد لله، ولكن البعض منا في هذا الزمن لا نجد فيه هذه الصفة فلماذا؟!

ولكي أستطيع الإجابة عن هذا السؤال يجدر بي أن أؤكد أن التراحم بين الناس فضيلة من أعظم الفضائل الإنسانية وأجلها قدراً وأبقاها أثراً وأوفرها عند الله جزاءً وشكوراً، كما قال الكاتب الكبير إبراهيم خليل إبراهيم في مقاله بجريدة المساء: "بها يسعد المجتمع الإنساني ويسوده الأمن والاطمئنان ويعمه الرخاء والسلام، والرحمة صفة من صفات الله تعالى .... ولقد وصف الله نفسه في كثير من الآيات بالرحمة والمغفرة والرأفة حتى لا يقنط الناس من رحمته، كما وصف نفسه بأنه شديد العقاب ليحضهم على طاعته".

ولقد مدح الله رسولَه الكريم بالرأفة والرحمة فقال (ﷻ) في سورة التوبة الآية 128: M | } ~ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا

عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ ©رَّحِيمٌ L صدق الله العظيم.

وإذا كانت الرحمة مطلوبة لجميع الناس، فإن أولى الناس بذلك الوالدين والأولاد والأقارب، فرحمة الوالدين مظهرها برُّهما في حياتهما كما يقول المولى (ﷻ) في سورة الإسراء الآية 23: M l k j i h g x w v u t s r q p n m } | { z y ~ قَوْلًا كَرِيمًا L. وكذلك الدعاء لهما بعد مماتهما.

وقد قرن الله تعالى الأمر برعاية حقوق الأقارب والأرحام بالأمر بالتقوى حيث قال الله تعالى في سورة النساء الآية (1): M . . . 4 3 . . . 8 7 6 5 L.

وتعاليم ديننا الحنيف في القرآن والسنة النبوية الشريفة تحثنا على الرحمة، ليس للأقارب فقط، بل لكل الناس حيث أشار رسولُنا الكريم (ﷺ) في العديد من أحاديثه النبوية إلى ذلك، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ.
- "لَيْسَ مِنَّا مَنْ لاَ يَرْحَمُ صَغِيرَنَا وَيُوَقِّرُ كَبِيرَنَا".
- "لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ".

والرحمة مكتسبة، يكتسبها الإنسان من البيئة المحيطة؛ من أسرته ومجتمعه، فإذا تأسست الأسرة على الرحمة والتراحم، فسوف تنتقل إلى الأبناء، وبالتالي تنتقل إلى مؤسسات المجتمع والشارع، فتعم كل أفراد المجتمع بمختلف أطيافهم، فيَرَى الطفلُ والشاب منذ الصغر التراحمَ في داخل البيت ويتعلمه في المراحل التعليمية المختلفة، ويراه متجسداً أمامه ـ فعلاً لا قولاً ـ في الشارع بين الناس، ويسمعه في الجامع ودروس الوعَّاظ، ويشاهده ويسمعه ويقرؤه في وسائل الإعلام الملتزمة بتربية جيل الرحمة داخل المجتمع.

وأختم ببعض من الومضات المضيئة للمبدع بيكار حيث يقول:

سبحانك يا ملون الأوراق . . على غصون الشجر

سبحانك يا مجمع الأنهار . . مع الندى والمطر

سبحانك يا قارن النور . . على جبين القمر

سبحانك يا فالق الميه . . من قلب الحجر

قادر بسحر المحبة . . تحنن البشر

الحجاب المكشوف!

إيمانا منى بأن القارئ خاصة المتصفح للمواقع الإلكترونية يرغب في مقالات موجزة مختصرة مركزة وهادفة فإني بالتالي اتجهت نحو اختيار عنوان الحجاب المكشوف أتناول فيه مجموعة مواضيع تهم الفرد والأسرة والمجتمع والأمة.

الفساد

ارتبط الفساد في ليبيا ارتباطًا وثيقًا بالفوضى الإدارية التي عمت كافة الدوائر الرسمية المركزية والمحلية ويرجع ذلك للاختيارات غير المبنية على أسس سليمة لقيادات هذه الدوائر، سواء التي تقوم بالاختيار الشكلي أو بالتعيين، فالفساد نتاج طبيعي لتفضيل أهل الثقة "الموالاة" على أهل التخصص والكفاءة والالتزام والإخلاص للوطن وليس لفرد أو أيدلوجية أو لتنظيم بعينه.

أضف إلى ذلك أن القوانين والتنظيمات الإدارية والمالية رغم مظهرها المتشددة فإنها في التطبيق تسيب فوضى وخلطًا كبيرًا بين الدور الرقابي والدور التنفيذي.

إن الحملات التي أجريت وتم فيها القبض على بعض المسئولين ومحاكمتهم والحكم عليهم بالسجن وبعد أسابيع قليلة تصدر الأوامر بإخلاء سبيلهم خير مثل على ذلك..

والمسئول المالي الكبير الذي حكم عليه بثلاث سنوات ثم أخلي سبيله بعد أسابيع قليلة وليكلف بعدها بإدارة جهاز الرقابة المالية! لهو دليل قاطع على أن الفساد في ليبيا نتاج لفوضى القرارات وفقدان الدولة مصداقيتها.

فقد بدأ الفساد بين كبار المسئولين والمقربين ثم انتقل بالضرورة إلى صغار الموظفين وأصبحت ليبيا حسب تقرير الشفافية العالمية من أكثر دول العالم فسادًا.

* * * * *

التأويلات الخاطئة

تحدثت وكتبت حول إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد وحاول بعض المتابعين أن يقول إنني أريد إنشاء هذه الهيئة لتسند لي مهمة إدارتها وهذا ليس بالأمر الغريب ولم يستفزني؛ لأن السلوك النفعي الشخصي انتشر في مجتمعنا لدرجة أننا أصبحنا عندما نسمع اقتراحًا أو رأيا نربطه من أول وهلة بأن صاحبه له فائدة من وراء طرحه هذا، مع أننا لم نكن في ليبيا هكذا، ولكنه سلوك اكتسبناه بعد أن انتشر الاستغلال والفساد وأصبحت النظرة المادية هي أساس التعامل بين الناس.

وأشار بعض المعلقين إلى أن فكرة إنشاء هيئة لمكافحة الفساد موجودة في ملفات ودراسات مجلس التخطيط العام، وهذا أيضا ليس بالغريب؛ لأن الإدارة الليبية لها علم بنص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والتي تحث كل الدول على إنشاء آليات وطنية محلية للحد من ظاهرة الفساد.

فإذا كنا فعلا جادين لمكافحة الفساد فلابد من إنشاء آلية وطنية لذلك تمنح لها كل الصلاحيات التي تمكنها من أداء واجبها على أحسن وجه وتسهم بحق في إيقاف هذه الممارسات المؤثرة على ثروة المجتمع واقتصاده.

لا يهمنا من اقترح بل يهمنا أن تكون لنا الإرادة الحقيقية من أجل محاربة الفساد وأن نكون صادقين في ذلك، ونبدأ بكبار المفسدين؛ لأن صغارهم سيختفون بدون مقاومة تلقائيًّا عندما يلمسون الجدية في التعامل مع كبارهم.

* * * * *

التمنطق بالدين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا وقائدنا ومعلمنا ونبينا محمد (ﷺ) الذي علمنا وهدانا إلى طريق الخير ومحبة الناس والابتعاد عن البغضاء والتعالي وتكفير الناس .

وبهذه المناسبة لعله من المفيد أن أضع بين أيديكم بعض السطور من كتاب الثورة العربية الإسلامية الذي صدر لي عام 1993 بالدار البيضاء من قبل دار النجاح للطباعة والنشر :

فإذا كان منهج الطاغية المستبد وأسلوبه في المجال السياسي شديد الخطر على الأمم بالغ الضرر على الشعوب لما يلحقه بها من تشويه مؤكد للشخصيات وتحريف شديد للقيم وتزييف واضح للمعاني وتدمير محتم للمصائر ، فإنه أشد خطورة وأبلغ ضررا عندما يحدث في مجال الدين . . . . فالطاغية عندما يتمنطق بالدين أو يتمسح بالشريعة يجعل من نفسه وكيلا عن الذات الإلهيه ومتصرفا باسم القوى الكونية ومتحدثا بلسان الوحي ومتحكما في تفسير النصوص ووصيا على الناس ورقيبا على جميع الإرادات ومتسلطا على رقاب العباد . . . . .

وفي مثل هذا الحال تصبح المصالح الشخصية أهدافا للدين وتصير الأغراض الخاصة غاية للشريعة ويصبح من يعارض العبث بالدين خائنا بل كافرا زنديقا ولا يكون من يكشف التلاعب بالشريعة عميلا فقط بل ملحدا مرتدا .

* * * * *

المزاجية

لعل الأخطر والأكثر ضرراً بالأمم والشعوب والمجتمعات أن تكون القرارات مرتبطة بمزاجية فرد واحد غالبًا ما يكون رأس النظام، فإذا كان مزاجه جيداً اليوم فمن الممكن أن يصدر قرارات فيها انفراج للناس، وإذا كان مزاجه غير جيد فحتما ستكون القرارات غير موفقة.

الأكثر خطورة في هذا النوع من التصرف أن يكون صانع القرار من أصحاب الأمزجة المتقلبة بصفة مستمرة، فالقرار الفردي المزاجي والمتقلب يتسبب في تقلبات اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة، خاصة عندما تكون هذه القرارات تهدد علاقات البلد بالدول الأخرى، وهذا يكون نتاجه قلق الناس وخوفهم على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم وكذلك قد تدفع الدولة المزاجية ثمنًا كبيراً يرقى إلى مستوى الدخول في انتكاسات اقتصادية وأحيانا حروب.

من هذا المنطلق أدعو بصدق كل من هو قريب من صانع القرار أن ينصح ويدفع بالتي هي أحسن لصالح أهلنا وبلدنا الحبيب، وأدعو المولى (ﷻ) أن يلهم قادتنا الصواب وطريق الخير للأمة، وأن يلهمهم الابتعاد عن الانفعالية والمزاجية وأن يتخذوا قراراً يفيد الناس ويراعي مصالحهم فمثل هذه القرارات تهدد المصالح العليا للوطن وتؤدي إلى غموض مصائر ناسه.

* * * * *

السلطة الرابعة

الصحافة ـ والإعلام بكل وسائله ـ سلاح مهم ومفيد للمجتمع وللنظام والإدارة الحكومية أيضًا . . وأي حكومة تسعى في خير شعبها ومجتمعها لا تخاف الإعلام وحريته لأنها حتما تكون مالكة للحجج التي تستطيع من خلالها الرد على الانتقادات الإعلامية وبشكل مقنع ومدعم بالوثائق الدالة على حسن عملها وإخلاصها .

بالتالي تستطيع بكل الثقة أن تقف وتتصدى لكل من تسول له نفسه أن يتعدى حدوده ويتعاطى مع التحايلات السياسية الكاذبة للإيقاع بها والافتراء عليها وعلى قيادتها .

ولا شك أن الإعلام الحر يشكل بحق دعما كبيرا للسلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التشريعية منها والتنفيذية والقضائية خاصة إذا كانت موازين هذه السلطات هي الحق والعدل والمساواة وحفظ كرامة الناس والعمل على رقيهم وتطويرهم وإرساء قواعد المساواة وتكافؤ الفرص بينهم .

هنا سيتحول الإعلام الحر إلى وسيلة ضبط ومراقبة لخدمة السلطة العادلة ويوفر لها البيانات اللازمة حول كل المتجاوزين وممارساتهم الخاطئة التي تنعكس سلبًا على المجتمع ، وبالتالي على إدارته الحكومية المخلصة .

وأقولها بكل وضوح : لا يمكن لنظام نقي نظيف هدفه مصلحة ناسه أن يخاف أو يحد من حرية الرأي ؛ هذه الحرية التي منحها الله للإنسان ، وإن الحد منها قد يرقى إلى مستوى الاعتراض على إرادة الله ، ومهما فعلوا فلن

يستطيعوا حجب الحق عن أهله، والأمثلة أمامنا كثيرة خاصة بعد أن أصبح العالم كله مدينة كونية واحدة.

* * * * *

الضمير

قضية الضمير من القضايا التي تناولها من قبل العديد من علماء الدين والتربية وعلم النفس وكثير من الكتاب والناشطين المهتمين بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية في العديد من المجتمعات.

فمنهم من تناولها بالتعريف أو بالإيضاح أو النتائج السيئة المترتبة على فقدان الإنسان للضمير الحي، ومنهم أيضا من تناولها بشكل تفصيلي يوضح فيه هل من عودة للضمير، وهل الضمير يصحو بعد أن يموت أو يغيب عن صاحبه فترة من الزمن؟

وتناول بعض الكتاب والفلاسفة قضية الضمير الجمعي أو ضمير الأمة، وهنا نقف وقفة مهمة لأن المتحدث بضمير الأمة وباسمها والمعبر بحق عن إرادتها ومبادئها الأخلاقية والذود عن كل الممارسات الخاطئة فيها يجب أولا أن يكون قدوة في المهارة والسلوك وأن يحيا ملتصقا بهذه الأمة ملمًّا إلمامًا كاملا بهمومها ومشاكلها وأنماطها الثقافية والاجتماعية، لكي يكون معبرًا حقيقيًّا عن ضميرها وأحاسيسها.

أما من يمارس الممارسات الخاطئة وينافق الناس ويكذب عليهم ويثير الفتنة بين فئاتهم المختلفة ويؤلب الواحدة على الأخرى من خلال مبدأ "فرِّق تَسُد" ويغوص في الفواحش والمنكرات ويبتعد عن ناسه لأنه يلف

نفسه بلفافات وأطواق وحلقات أمنية وإدارية تبعده عنهم وتبعدهم عنه، فلن يكون بأي حال من الأحوال ضميراً صادقًا للأمة حتى وإن كان كذلك في بدايته، وإن التفاف الناس حوله كان لأنهم رأوا فيه ضميرهم المستتر ولكن بعد أن تمركز وتربع على القمة وازدادت الحواشي حوله أدت به إلى مسالك جديدة أبعدته عن هموم ناسه ومعاناتهم واتسعت الهوة بينه وبينهم، فأصبح ضميراً مستترا خاويًا بكل معنى الكلمة من حب أمته والإحسان إليها والحكم بين أفرادها بالقسط والعدل.

وستستمر بإذن الله تعالى أحجبتنا المكشوفة في نقد وكشف كل الممارسات الخاطئة في حق ناسنا في وطننا العربي الكبير.

*****

الحوثيون

كنت في اليمن كمتحدث رئيسي في مؤتمر نظمه مركز "سبأ للدراسات الاستراتيجية" برعاية رئيس الوزراء واهتمت بهذا المؤتمر الرئاسة اليمنية لوضع الحلول الناجحة لتمكين العمالة اليمنية من الانخراط في سوق العمل بدول الخليج العربي التي بها حوالي 15 مليون عامل أجنبي، يمثل العرب منهم فقط 24٪.

وفي مقال ومقام آخر سأتناول بالتفصيل ما قدمته في الدراسة من حلول تبناها المؤتمر في بيانه الختامي ولكن في هذا الحجاب أقول: لماذا بدأ التحرك نحو إيجاد حل لمشكلة البطالة في اليمن التي تتراوح مابين 25٪ إلى 37٪

معظمها من الشباب، ولعل التساؤل الملح هو: لماذا هذا التحمس الكبير يمنيًّا وخلجيًّا لحل تلك المشكلة؟!

والإجابة بصراحة ومصداقية أقولها ليستفيد منها كل من ينام الآن في سبات عميق ولا ينتبه لهذه الكارثة الحقيقة: إن أحد الأسباب والعوامل التي أدت بالحوثيين إلى حمل السلاح وتسارع أعداد كثيرة بالانضمام خاصة من الشباب هو انتشار البطالة بينهم مما أصابهم بالإحباط بعد أن التزموا بتنصيب الجهات الرسمية لهم في التعليم الجامعي وبعد تخرجهم لم يجدوا العمل، هذا بدون شك أحد الأسباب، أما السبب الآخر فيرجع إلى الإهمال والعنصرية والتحيز في برامج التنمية والتطوير لمنطقة دون أخرى داخل الوطن الواحد.

ونحن في الحقيقة كعرب لا نهتم ببرامج الوقاية من الأزمات بل إننا نزيد من تفاقمها، وعندما تنفجر المشكلة نهرول كي نجد حلا قد تكون كلفته أكبر بكثير مما لو بدأنا في تحاشيها قبل بدايتها، لأن الوقاية خير من العلاج.

* * * * *

أوروبا وحجاب المرأة

وقفت كثيرًا أمام تصريح وزير الداخلية الإيطالي "جوليانو أوماتو" عندما أكد أنه لا يمكن له معارضة ارتداء المرأة المسلمة الحجاب في بلاده، وذلك لسبب واضح وبسيط وهو أن السيدة مريم العذراء والدة نبينا عيسى (عليه السلام) كانت تضع الحجاب على رأسها في كل الصور المعلقة لها في

الكنائس والأماكن الدينية والتاريخية وهي ـ أي السيدة مريم ـ أقدس امرأة عرفها التاريخ.

هنا ومن خلال هذا التصريح نحن نعلم أن السيدة مريم واحدة من أربع نسوة هن الأكمل في بني الإنسان كما ورد في شريعتنا الإسلامية السمحة سواء في القرآن أو السنة.

ليس بخاف علينا أن ما تناوله الوزير الإيطالي سبق وأن تناوله بشكل عكسي تيار متطرف علماني طالب بتعديل اللوحات المعلقة في الكنائس للسيدة مريم وهي تضع الحجاب على رأسها بحيث يعاد رسم تلك اللوحات وهى سافرة بدون حجاب!!

إن ما يحدث في الغرب من حوار حول هذا الموضوع يدل دلالة مؤكدة على انعدام تواجد الرأي الإسلامي على الساحة وضعف الأجهزة الإعلامية الإسلامية والعربية وكل مؤسساتنا الثقافية وجمعياتنا الإسلامية الحكومية أو جمعيات المجتمع المدني الإسلامي والعربي المقصرة إلى حد كبير في التعريف برأي الإسلام الوسطي غير المتطرف في هذه القضية وإيجابياتها المنعكسة حتما على المرأة بكل الوسائل، وكذلك هشاشة التدليل الفكري والإقناع العقلي والواقعي لما يدور اليوم على الساحة العالمية في كافة المجتمعات، هذه الوقائع والأدلة التي تؤيد وتدعم الفكر الإسلامي من هذه الناحية.

فهل لنا أن نهتم ونساهم مع المسلمات المغتربات في جميع أنحاء العالم من أجل المحافظة على نقائهن واحترام مشاعرهن.

إنها دعوة لكل المؤسسات الاجتماعية الثقافية العربية والإسلامية.

*****

خربشة التخطيط

في إحدى مسرحيات الممثل العربي المصري عادل إمام وسخريته المعهودة في معالجة قضايا وطنه وأمته العربية.. قال مخاطبا الرجل السيد أو الرجل الكبير في المسرحية: "يا سيدنا خربشة أولادك تخطيط لمستقبل أولادنا يا ريس!".

وكم أوقفتني كثيرا هذه العبارة لأن العديد من الروايات المبالغ فيها أو الحقيقية لأبناء زعماء أمتنا العربية وممارساتهم الخربوشية كثيرة ومؤثرة بشكل أو بآخر في حياة الناس، وهم في بعض الأحيان يسيئون لأنفسهم أولا ولأولياء أمورهم ثانيًا ولوطنهم وأمتهم العربية والإسلامية "إذا كانت الخربشة" خارج الوطن بالعالم الغربي الذي يكن كل العنصرية والحقد والتمييز ضد العروبة والإسلام وينتهز فرصة هذه الممارسات الخربوشية الخاطئة لهؤلاء الأبناء ليقولوا لرأيهم العام: هؤلاء هم العرب والمسلمون! شوفوا أولاد زعمائهم القدوة ماذا يفعلون!

والشيء الآخر الذي أوقفني أيضا الجزء الثاني من العبارة فهذه الخربشة هي: "تخطيط لمستقبل أبنائنا"، فالخربشة هنا يقصد بها كاتب الرواية المشروعات الاقتصادية والتجارية "البزنس" ذات النفع الفردي لهؤلاء الأبناء، والتي تتحقق ويجنون الأرباح منها والعمولات المليونية.

يجب أن يتم تغيير في الخطة الاقتصادية للدولة أو يكون المشروع من بناة أفكار معاوني الأبناء المخربشين وتلزم كيانات الدولة بإدخاله وإدراجه في الخطة، أو أن يتطلب المشروع الخربوشي تغيير تخطيط مدينة من المدن وتحويل منطقة من ترفيهية أو حديقة عامة إلى تجارية وتتبدل البرامج والمخططات لكي تنجح خربشة الابن النفعية وتصدق بالتالي المقولة:

"إن خربشة أبنائك تخطيط لمستقبل أبنائنا!".

*****

حق المواطنة

في كواليس منظمة العمل الدولية منذ سنوات كانت تحاك مؤامرة دقيقة لخلخلة البناء الاجتماعي لدول الخليج العربي، وأقل ما توصف بها تلك المؤامرة بأنها "جهنمية"، وانتقل هذا المخطط السري إلى كواليس الأمم المتحدة بالتنسيق وبالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية، حيث توصل أصحابها إلى صياغة مبدئية لصك دولي يمنح العمالة المهاجرة في أي مكان من العالم بعد مضي عشر سنوات من إقامتها في بلد المهجر الحق الكامل في المواطنة والحصول على الجنسية.

وحجتهم في ذلك أن العديد من القوانين الأوروبية تمنح ذلك، وأن العديد من العمالة من الهند وباكستان ودول الوطن العربي والعالم الثالث المختلفة تتحصل على جنسية بلد المهجر بعد مضي من خمس إلى عشر سنوات، حسب قوانين الدولة.

تصوروا معي ماذا سيحدث لدول الخليج التي تصل نسبة العمالة في بعضها إلى 80٪، والسكان الأصليون يمثلون فقط 20٪، ثم بعد ذلك فلنتخيّل جميعا أن هذا سيحدث وستلتزم هذه الدول بتنفيذ الديمقراطية في أنظمة حكمها، معنى ذلك أن الرئيس المنتخب سيكون من بنجلاديش أو الهند أو باكستان، ولن نتحدث عن البرلمان، لأن المهاجرين سيكونون أغلبية فيه، ساعتها سوف يختل البناء الاجتماعي العربي للمجتمع الخليجي.

ولكن رب ضارة نافعة فقبل ظهور هذا الصك الدولي إلى النور حدثت أحداث 11 سبتمبر، فتم تأجيل البحث في هذا المشروع الجهنمي؛ وبدءوا يتراجعون عن التسهيلات في منح الجنسية لكل المهاجرين.

ومع ذلك فإني أعتبر ذلك تأجيلاً لأن الغرض من الفكرة ضرب الهوية العربية لأغنى اقتصاد عربي، وواحدة من أهم اقتصاديات العالم، ولإبعاده عن أمته، ولا تزال الخطة قائمة!..

المؤلف في سطور

- د . إبراهيم قويدر مرسي قويدر
- خبير في السياسات الاجتماعية .
- ليسانس في الدراسات الفلسفية والاجتماعية .
- دبلوم عال في التنمية الإدارية .
- ماجستير في التنظيم الاجتماعي للإدارة .
- دكتوراه في تنمية الموارد البشرية .
- شهادة عليا دبلوم عال في إدارة تكنولوجيا المعلومات .
- الموقع الإلكتروني : WWW.dribrahimguider.com
- البريد الإلكتروني : i_guider@hotmail.com
  i_guider@yahoo.com
- **المواقع القيادية الرسمية:**

1 . أمين الشباب والرياضة (وزير) من **1979** إلى **1984** ليبيا .
2 . مدير صندوق الضمان الاجتماعي من **1984** إلى **1990** .
3 . رئيس لجنة تمليك المنشآت العامة للعاملين من **1990** إلى **1992** .
4 . أمين لجنة إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة من **1993** إلى **1999** .
5 . المدير العام لمنظمة العمل العربية – القاهرة من **1999** إلى **2007** .

الاختيار بالانتخاب من قبل وزراء العمل العرب ورؤساء الغرف وتنظيمات أصحاب العمل العرب ورؤساء نقابات العمال العرب (مؤتمر العمل العربي) المنعقد بالجامعة العربية في **3 ـ 12** مارس

1999 وتم التجديد لدورة ثانية في مؤتمر العمل العربي الدورة (30) في تونس مارس 2003 ولمدة أربع سنوات حتى إبريل 2007 .

6 . خبير في السياسات الاجتماعية .

- **بعض المواقع الاجتماعية العربية والدولية.**

1 . رئيس رابطة الأخصائيين الاجتماعيين ـ ليبيا .

2 . أمين عام النادي الأهلي الرياضي الثقافي الاجتماعي ـ بنغازي .

3 . رئيس اللجنة التأسيسية للاتحاد العربي للأخصائيين الاجتماعيين العرب 1979 .

4 . رئيس المجموعة العربية للضمان الاجتماعي بالجمعية الدولية للضمان الاجتماعي لمدة ثماني سنوات – جنيف وعضو مجلس إدارة ISSA .

5 . عضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية بجنيف لدورتين 6 سنوات ILO .

6 . نائب رئيس المنظمة العالمية للأسرة باريس من 1990 إلى 2000 .

7 . رئيس المنظمة العربية للأسرة تونس منذ 1990 إلى 2000 .

8 . حائز على وسام الأرز الوطني من رتبة كومندور من الجمهورية اللبنانية فبراير/ شباط 2002 .

9 . حائز على درع السيف الجزائري في يونيو/ حزيران 2005 .

- **الدراسات والأبحاث:**
  - القوى العاملة العربية وتحديات العصر .
  - التنمية البشرية ـ أساليب ـ وبرامج .

- المرأة العربية وعملية الإنتاج .
- الحماية الاجتماعية للعاملين والرفع من مستوى الإنتاجية .
- الأسرة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين .
- الاستراتيجية الاجتماعية لمواجهة انحرافات الشباب .

- **المؤلفات:**

1 . الثورة العربية الإسلامية .
2 . المنافع الضمانية .
3 . أنظمة الضمان الاجتماعي .
4 . تنمية الموارد البشرية وسياسات خلق فرص عمل جديدة .
5 . الحماية الاجتماعية ـ الماهية والمفهوم .
6 . المجتمع العربي وتحديات العصر .
7 . أزمة الثقافة والمثقف في الوطن العربي .
8 . نحو إقامة مجتمع المعرفة : حقوق الإنسان العربي .
9 . نحن في عيون التاريخ .

فهرس المحتويات

المقدمة .....

قاهر الطغاة .....

بضعة أيام .....

القمم الهابطة .....

متى يتقاعد الرؤساء! .....

الانتماء للوطن .....

القيادة المفقودة .....

اختيار القيادات .....

القدوة الحسنة .....

حُسن التدبير وحكمة القائد .....

نحن دائمًا الغائبون .....

لقد ولى زمن الحجر الفكري .....

أربعون عامًا من الثورة وأربع وقفات مستوحاة ..

غرس الهوية الوطنية أساس تحقيق الدولة العالمية

الحقوق المفقودة والواجبات المنسية .....

حقوق المستهلك الضائعة .....

الأموال الضائعة .....

الممارسات غير الوطنية .....

زمن اللخبطة .....

المصداقية .....

النفاق .....
تواريخ وعبر! .....
بون شاسع بين النفاق الجماهيري والتلقائية الجماهيرية .....
نحن أمة لا تحكمها حكومة! .....
من أجل مستقبل ليبيا .....
دولة ليبيا .....
أين المعلم المربي .....
قيمة الوقت . . الضائعة . . سمة التخلف .....
هيئة وطنية لمكافحة الفساد .....
سُرَّاق الخير .....
الوصف الوظيفي وتحديد المسئولية .....
عمالة الأطفال ناقوس خطر يدق .....
سخرية ولكن .....
شحذ المنشار .....
المجتمع العربي المدني . . التحديات والطموحات .....
الأزمة العربية .....
الأزمة الاقتصادية والعمالة العربية .....
ماذا جنينا من العولمة والتكنولوجيا؟ .....
التكنولوجيا وآفاق العصر وتحدياته .....
العرب ومأزق العولمة .....
العرب والظاهرة الأوبامية .....
السيناريوهات التغيبية للشعوب العربية! .....

المزاجية السياسية وتنقل الأيدي العاملة العربية! ..
الأساليب التنفيذية للحد من مشكلة البطالة في ليبيا ..
مشكلة الشباب والبطالة في دول المغرب العربي ..
الحوار الاجتماعي ..
الأمن الاجتماعي ..
العاطفة الأبوية ..
الرحمة ..
الحجاب المكشوف ..
المؤلف في سطور ..